

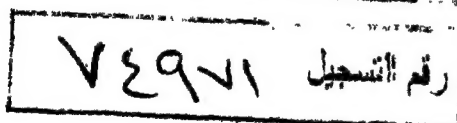
الدكتور/ عاطف السيد

عبد الناصر وأزمة الديمقراطية

سطوة الزعامة وجنون السلطة

عبد الناصر وأزمة الديمقراطية

سطوة الزعامة وجنون السلطة



المحتويات

الصفحة	الموضوع
٧	مقدمة
١١	الفصل الأول: جمال عبد الناصر. التنشئة الاجتماعية والثقافية
١١	التنشئة الاجتماعية لجمال عبد الناصر
١٨	التكوين الثقافي لجمال عبد الناصر
٢٢	أبرز المؤثرات في حياة جمال عبد الناصر قبل الثورة
٢٩	الفصل الثاني: الديمقراطية السياسية في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ..
٢٩	تعريف مفهوم الديمقراطية
٣٠	تطور الديمقراطية في مصر (١٨٦٦-١٩٢٣)
٤٢	تطور قضية الديمقراطية السياسية (١٩٢٣-١٩٥٢)
٤٢	١- دستور ١٩٢٣
٤٦	٢- انتهاكات الدستور
٥٢	٣- أحزاب الأقلية وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢
٥٤	٤- حزب الوفد والتلاف أحزاب الأقلية
٥٩	الفصل الثالث: ثورة يوليو وانفراد عبد الناصر بالسلطة
٥٩	تمهيد
٦٠	قيام حركة الجيش وبداية الانحراف
٦٧	خطة عبد الناصر للقضاء على الأحزاب السياسية
٧٤	حل جماعة الإخوان المسلمين
٧٨	عبد الناصر يدعم مركزه على طريق الانفراد بالسلطة
٧٩	عبد الناصر يتخلص من تنظيم الضباط الأحرار

الصفحة	الموضوع
٨٢	كيف تخلص عبد الناصر من أعضاء مجلس قيادة الثورة؟
٨٩	خطة عبد الناصر للتخلص من محمد نجيب
٩٩	الفصل الرابع: قرار عبد الناصر الفردي بتأميم شركة قناة السويس ..
٩٩	أولاً: علاقات مصر بالغرب
٩٩	١- العلاقات المصرية البريطانية
١٠٠	٢- العلاقات المصرية الأمريكية
١٠٣	٣- العلاقات المصرية الفرنسية
١٠٤	٤- التعاون الفرنسي الإسرائيلي
١٠٥	ثانياً: الظروف السياسية السائدة بعد تأميم شركة قناة السويس
١٠٦	تفكير عبد الناصر في تأميم شركة قناة السويس
١١٠	مظاهر انفراد عبد الناصر بقرار تأميم شركة قناة السويس
١١١	مسوء تقدير عبد الناصر للموقف
١٢٠	المهجوم الإسرائيلي في سيناء والتدخل العسكري الأنجلو فرنسي ...
١٢٣	الإنذار السوفيتي ووقف القتال
١٢٩	نتائج العدوان الثلاثي
١٣٣	الفصل الخامس: قرار عبد الناصر بالتدخل العسكري في اليمن
١٣٣	تمهيد
١٣٤	الأوضاع السائدة في اليمن ١٩٤٨-١٩٦٢
١٤٠	سياسة مصر تجاه اليمن
١٤٣	الأوضاع السياسية العربية قبل قرار التدخل
١٤٥	ثورة اليمن

الصفحة	الموضوع
١٤٦	قرار التدخل العسكري في اليمن
١٤٨	دور عبد الناصر في صنع قرار التدخل
١٥١	مواقف القوى من ثورة اليمن
١٥٦	تأثير تطور الموقف في اليمن في إدراك القيادة المصرية
١٥٨	تصعيد الموقف العسكري
١٦١	استراتيجية النفس الطويل
١٦٣	آثار قرار التدخل العسكري على الأمن القومي المصري
١٦٩	لفصل السادس: العرعة الديكتاتورية في قرارات مايو ١٩٦٧
١٦٩	تمهيد
١٧١	الخلفية السياسية العسكرية في المنطقة العربية قبل حرب يونيو ١٩٦٧
١٧٩	هل كانت القوات المسلحة المصرية مستعدة للقتال في يونيو ١٩٦٧ ؟
١٨٦	قصة الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية
١٩٢	فرار حشد القوات المسلحة في سيناء وقرار سحب قوات الطوارئ الدولية
١٩٨	قرار إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية
٢٠٤	قرار الدفاع عن قطاع غزة
٢٠٧	مجلس الأمة يكرس الديكتاتورية
٢٠٨	قرار قبول تلقي الضربة الجوية الأولى
٢١١	أسباب هزيمة يونيو ١٩٦٧

الصفحة	الموضوع
٢٢٣	الفصل السابع: الديمقراطية السليمة بين الوهم والحقيقة
٢٢٤	أولاً: الديمقراطية السياسية في الفترة الانتقالية (١٩٥٢-١٩٥٦).
٢٢٤	العصف بقيم الحرية
٢٢٦	إلغاء الأحزاب وقيام هيئة التحرير
٢٢٧	التحكم الاستبدادي في الصحافة
٢٢٩	العبث باختصاصات واستقلال القضاء
٢٣٣	ثانياً: الديمقراطية السياسية في الفترة الناصرية (١٩٥٦-١٩٧٠).
٢٣٣	العصف بقيم الحرية
٢٣٤	الديمقراطية والدرسات المؤقتة
٢٣٧	ضالة دور مجلس الأمة في صنع السياسة العامة للدولة
٢٣٧	العزل السياسي وافتقاد حرية التصويت
٢٣٨	تأكيد السيطرة المستبدة على الصحافة
٢٤١	الاعتداء على استقلال القضاء وحصانته

مقدمة

لا مرأى في أن ثورة يوليو ١٩٥٢ أحدثت تغييرات شاملة في مناحي الحياة في مصر، وكان من إنجازاتها الكبرى التخلص من الملكية الفاسدة وإصدار قانون الإصلاح الزراعي وإجلاء المستعمر وتأميم شركة قناة السويس وبناء السد العالي. وقد حددت ثورة يوليو ستة أهداف، وكان هدفها السادس إقامة حياة ديمقراطية سليمة. وأعلن جمال عبد الناصر في خطبه وتصريحاته عزمه على تحقيق هذا الهدف، كما تناول الباب الخامس من الميثاق الوطني مفهوم الديمقراطية السليمة وأهمية تحقيقها بوصفها أحد جناحي الحرية الحقيقية. فهل بادر عبد الناصر إلى إقامة نظام ديمقراطي سليم أم أن عشقه للسلطة وشغفه بمجازاة القوة قد دفعاه إلى بناء نظام خاص نقيض النظام الديمقراطي؟

هذا الكتاب يُعني أساساً بدور جمال عبد الناصر في مسيرة الديمقراطية في مصر من يوليو ١٩٥٢ إلى سبتمبر ١٩٧٠ ومدى إسهامه في إقامة حياة ديمقراطية سليمة كهدف من أهداف ثورة يوليو. ولما كان جوهر الديمقراطية السياسية احترام السلطة السياسية للحريات المدنية والسياسية للمواطنين ومشاركة جمهرة المواطنين في صنع السياسة العامة للدولة وقراراتها وتحقيق العدالة القانونية والقضائية فهل احترم عبد الناصر قيم الحرية أم أنه صادر الحريات والممتلكات وتحكم في لقمة العيش وملأ المعتقلات والسجون بالآلاف المواطنين، وألغى الأحزاب وقضى على القوى السياسية وأسرف في العزل السياسي وتحكم في الصحافة واعتدى على استقلال القضاء؟

في الواقع لم يكن في نية عبد الناصر تبني استراتيجية واضحة المعالم تضيء له معالم نظام ديمقراطي حقيقي يتيح للجماهير المشاركة في صنع السياسة العامة للدولة وقراراتها والتعبير عن نفسها في إطار تنظيمات سياسية حقيقية، إنما كان هدف عبد الناصر تعبئة الجماهير في تنظيم سياسي واحد خاضع للسلطة، يدافع عنها ويروج شعاراتها ويلتف حول أهدافها. فلم يكن الاتحاد القومي ولا الاتحاد الاشتراكي العربي تنظيماً ديمقراطياً، بل كانا وسيلة لإقامة تنظيم شعبي يستخدمه عبد الناصر كأداة تمكنه

من اتخاذ الإجراءات السياسية التي يراها مثل حق الاعتراض على المرشحين أو نقل ملكية الصحافة إلى التنظيم الشعبي دون اتهامه بالسيطرة على وسائل توجيه الرأي العام. كما أن الدساتير المؤقتة التي صدرت في عهد عبد الناصر استهدفت تركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية والدمج بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وبالتالي استيعاب السلطة القضائية واحتوائها، وقد مهد ذلك لخلق زعامة فردية مطلقة. ومن ثم لم يكن يدور بخلد عبد الناصر فكرة تداول السلطة ولا فكرة التعددية وحرية قيام الأحزاب. وذلك على خلاف ما جاء في الميثاق من أن "جماعية القيادة أمر لا بد من ضمانه.. إن جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد فحسب وإنما هي تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات كما أنها في الوقت ذاته ضمان للاستقرار الدائم المتجدد". كما لم يسمح عبد الناصر بالنقد وممارسة التجربة والخطأ وتصحيح المسار. واتضح أنها كانت مجرد شعارات براقية أصبحت في التطبيق العملي هشيماً تذروه الرياح.

وعلى الرغم من أن الميثاق أكد حرية الصحافة فقد أصدر عبد الناصر قانون تنظيم الصحافة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠، وبصدوره نجحت السلطة السياسية في إخضاع الصحافة لإرادتها واحتوائها مثلما استوعبت من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح رئيس الجمهورية من خلال الدستور. وفي هذا المناخ السقيم لعبت الجماهير دور التابع للزعيم، تصفق وتحتف له في سلبية واضحة بعد أن حصرها في إطار سياسي أمني لا يسمح لها بالمشاركة ولا يؤمن لها الحقوق والحريات المدنية والسياسية.

وبعد أن عصفت بالحريات المدنية والسياسية واستبدت بالصحافة استبداد عبد الناصر إلى القضاء فاعتدى على استقلاله وحصانته من خلال إجراءات استبدادية أهمها حل مجلس إدارة نادي القضاة في عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٩، وإلغاء مجلس القضاء الأعلى، ومدحجة القضاء في سنة ١٩٦٩، التي أسفرت عن فصل ١٨٩ من رجال القضاء من بينهم رئيس محكمة النقض و ١٥ مستشاراً وأعضاء مجلس إدارة نادي

القضاة، وجرى ذلك تحت ستار إعادة تشكيل الهيئات القضائية وفقاً للقرار الجمهوري رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ٣١ أغسطس ١٩٦٩.

وقد أتاحت الزعامة المطلقة لعبد الناصر الانفراد بالتخاذ القرارات الاستراتيجية السياسية، التي كان لمعظمها آثار مدمرة على مستقبل مصر. وكان أخطر هذه القرارات قرار التدخل العسكري في اليمن وقرارات مايو ١٩٦٧. وعلى الرغم من أن عبد الناصر كان يعلم أن الوضع في اليمن - كما ذكر جليفاً - غير صالح للثورة فقد اتخذ قرار التدخل العسكري في اليمن في أواخر سبتمبر ١٩٦٢. وقد شكل هذا التدخل، من وجهة نظر عبد الناصر، ضربة عسكرية مضادة للضربة السياسية التي وجهت إلى مصر ونجم عنها انفصال سوريا. ومن ثم لم تكن لعبد الناصر استراتيجية شاملة للحرب في اليمن. واستمرت هذه الحرب ما يربى على خمس سنوات، وعلى امتداد هذه السنوات الخمس ومسرّح الحرب في اليمن يستنزف الجزء الأكبر من قدراتنا العسكرية وطاقتنا الاقتصادية والسياسية بينما تتأهب إسرائيل لجولة فاصلة تحين لها الوقت والظروف المواتية وتعد لها القوات المجهزة بأحدث الأسلحة. وعموماً فقد شكلت الحرب في مسرح اليمن عبئاً على الاستراتيجية المصرية لم تكن قادرة على النهوض به على المستوى المناسب مما أدى إلى عدم الاهتمام بجهة سيناء بالإضافة إلى إهمال تدريب القوات وعدم توفير احتياجاتها نتيجة ضغط المصروفات لمواجهة الاستنزاف الذي سببته حرب اليمن مما شكل أحد أسباب هزيمة يونيو ١٩٦٧.

وفي غياب الديمقراطية اتخذ عبد الناصر قرارات مايو ١٩٦٧ على الرغم من أنه كان يعلم الحقائق المرة عن القوات المسلحة المصرية بعد أن انعكست عليها الآثار الضارة لحرب اليمن وعلى الرغم من علمه بعدم وجود حشود إسرائيلية على الجبهة السورية. وكان أخطر تلك القرارات قرار إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحية الإسرائيلية. فقد بدأت فكرة الحرب في إسرائيل بعد صدور هذا القرار، وأعلنت المؤسسة العسكرية أن إغلاق خليج العقبة عمل من أعمال الحرب وأبلغت رئيس وزراء إسرائيل أن الإقدام على عمل فوري قد أصبح أمراً لا مفر منه. كما أعلنت إسرائيل التعبئة العامة وشتت الحرب في صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ ونحلت المظاهرة

العسكرية المصرية إلى مأساة درامية كبرى بعد أن حققت إسرائيل نصراً خاطفاً دون قتال حقيقي. فلولا قرار إغلاق خليج العقبة لما كانت هزيمة يونيه والمهانة التي لحقت بمصر، ولا كانت حرب الاستنزاف ولا حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولا كانت الخسائر المادية والبشرية الضخمة. وستظل هزيمة يونيه ١٩٦٧ تلقى بآثارها السوداء على العالم العربي لعقود قادمة. فلو كان هناك نظام ديمقراطي حقيقي لكان عاصماً من جموح الحاكم الفرد وانفراده بالقرار الذي دفعت فيه مصر ثمناً غالياً من حاضرها ومستقبلها.

لقد كانت الفرصة مواتية أمام عبد الناصر لإقامة نظام ديمقراطي سليم ولكنه لم يشأ لأنه لم يكن يريد تقديم تنازلات للشعب.. حتى بعد النكسة.

آمل أن أكون قد وفقت في بسط دور عبد الناصر في أزمة الديمقراطية.

وعلى الله قصد السبيل

د. عاطف السيد

الفصل الأول

جمال عبد الناصر: التنشئة الاجتماعية والثقافية

التنشئة الاجتماعية لجمال عبد الناصر:

شهد عام ١٨٨٨ مولد عبد الناصر حسين، والد جمال عبد الناصر، في قرية بني مر من أعمال مركز أسيوط. وكانت أسرته من طبقة صغار الملاك التي تكسب قوتها من فلاحه الأرض. تعلم عبد الناصر حسين القراءة والكتابة في كتاب بني مر، ثم انتظم في مدرسة أسيوط القبطية ليحصل منها في سنة ١٩١٣ على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية. ثم التحق بمصلحة البريد التي عينته في مكتب بريد باكوس بالإسكندرية حيث اقترن في عام ١٩١٧ بكريمة التاجر محمد حماد وأقام في المنزل رقم ١٨ بشارع الدكتور قنواي في حي باكوس.

وفي الخامس عشر من يناير سنة ١٩١٨ ولد جمال عبد الناصر لأسرة تنتمي إلى الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى الحضرية^(١). وقد بدأ والده حياة التنقل عندما نقلته مصلحة البريد إلى أسيوط سنة ١٩٣١، ثم إلى الخطاطبة سنة ١٩٢٣، التي ظل بها حتى سنة ١٩٣٠. والخطاطبة قرية صغيرة تقع على حافة الصحراء وتبعد عن القاهرة نحو أربعين كيلو متراً، ولم يكن بها سوى مدرسة أولية تابعة لمصلحة السكك الحديدية يتعلم فيها أبناء الموظفين. التحق جمال بالمدرسة الأولية وقضى سنتي ١٩٢٣، ١٩٢٤ في تعلم القراءة والكتابة، ثم أرسله والده إلى القاهرة ليعيش في كنف عمه خليل حسين الموظف في وزارة الأوقاف. وقد ألحقه عمه بمدرسة النحاسين الابتدائية التي قضى بها ثلاث سنوات أنهى فيها السنة الثالثة الابتدائية في صيف عام ١٩٢٨. ويروي أن جمال عبد الناصر وهو في الثامنة من عمره كان أطول قامة من رفاقه، قوي البنية، يتحلى بالرزانة ويأنس بالوحدة كثيراً ويشرد باله أحياناً^(٢).

(١) في مقابلة صحفية مع الصحفي البريطاني ديفيد مور ذكر جمال عبد الناصر أنه ينتمي إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى.

(٢) جورج فوشيه، جمال عبد الناصر وصحبه، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٠، ص ٣٥.

وفي القاهرة عاش جمال منطوياً على نفسه عزوفاً عن اللعب واللهو مع زملائه التلاميذ. وفي المدينة الرحبة الشاسعة أثارت انتباهه وحيثه الفوارق الاجتماعية الكبيرة والتناقض الحاد بين حياة الجماهير الكادحة البائسة والحياة الفخمة المترفة التي تنعم بها الطبقة العليا والأجانب. وفي أبريل سنة ١٩٢٦ توفيت أمه فكانت وفاتها أول تجربة له مع الموت الذي انطبعت حقيقته على نفسه في قسوة ضارية، ويقول أنور السادات في كتابه «ثورة على النيل» «إن موت والدته كان جرحاً في نفسه، وكان دائماً يحمل هذا الحزن الذي جعله يحس مبكراً جداً بالآلام الإنسانية ويعود نفسه على تحمل غائلات الدهر بثبات».

وأثناء عمله في مكتب بريد الخطاطبة تزوج عبد الناصر حسين مرة ثانية بعد فترة قصيرة من وفاة زوجته الأولى، ولم يغفر جمال لوالده هذا التصرف المتسرع. ثم أصبح جمال الابن الأكبر لأسرة مكونة من أحد عشر فرداً. لقد كانت وفاة الأم وحلول زوجة الأب مما أحال حياة جمال إلى ليل حالك السواد، فأرسله والده إلى الإسكندرية ليعيش في كنف جده لأمه محمد حماد حيث ألهى السهرة الرابعة الابتدائية في مدرسة العطارين. وقد نشرت جريدة الوفد تحقيقاً صحفياً عن حياة جمال عبد الناصر في المدرسة الابتدائية. وكان مما نشرته أن جمال عبد الناصر كان يحاول إظهار تفردته وتميزه عن أقرانه، وكان يحلو له أن يقف في أول الصف وأن يجعل نفسه «ألفة» الفصل. كما كان يقتنم الفرص التي تتيح له إثبات تفوقه، فقد حدث أن زار مفتش اللغة العربية المدرسة وطلب إلى تلاميذ الفصل تكوين جملة فعلية تقع فيها كلمة «كتابة» فاعلاً، فعجز التلاميذ عن الإجابة إلا جمال عبد الناصر الذي انبرى للإجابة قائلاً «جاءت كتابة القرآن واضحة».

وفي خريف سنة ١٩٢٩ نقل عبد الناصر حسين إلى بلدة كوم حمادة فالتحق ابنه بمدرسة حلوان الثانوية جنوب القاهرة، ولكن ما لبث أن نقل الوالد إلى الإسكندرية فأقام جمال مع أسرته والتحق بمدرسة رأس التين الثانوية. ومنذ ذلك الحين بدأ اشتغاله بالسياسة حيث انتظم في المظاهرات الصاخبة التي كانت تنادي بالاستقلال، وقد كلفه ذلك تأخره عن تأدية امتحان آخر العام

تفاقت الأوضاع السياسية في مصر بعد أن تولى إسماعيل صدقي رئاسة الوزارة في ١٩٣٠/٦/١٩، حيث استصدر أمراً ملكياً بحل البرلمان وتعطيل دستور ١٩٢٣ الذي استبدل به دستور ١٩٣٠، وخرج الشباب في مظاهرات اخترت شوارع القاهرة والإسكندرية، وانضم جمال عبد الناصر إلى مظاهرات طلاب المدارس الثانوية في الإسكندرية. وفي ميدان المنشية التقت إحدى المظاهرات بجمود الشرطة وهتف الطلاب «بحيا مصر» فتصدى لهم الجنود وأمالوا عليهم ضرباً بالعصى. وكان نصيب جمال عبد الناصر ضربة عصا غليظة أدمت وجهه، ولكنه لم يتوقف عن الهتاف بحياة مصر.

ترك جمال مدرسة رأس التين إلى المدرسة الفريدة حيث قضى بها سنتين. ولما نقل والده إلى القاهرة في سنة ١٩٣٣ ألحقه بمدرسة النهضة الثانوية بحسي الظاهر. وانتقلت الأسرة إلى حي باب الشعرية القديم ذي الحارات الشعبية الضيقة المتعرجة. وكان عبد الناصر حسين معاوناً لمكتب بريد الخرنفش الكائن في حارة خميس العلس، وعلى مقربة منه كانت تقيم أسرته. أنفق عبد الناصر خمس سنوات في مكتب بريد الخرنفش، وكان يمتلك جيرانه اليهود آل شمويل منزلاً حديث البناء من ثلاثة طوابق فاستأجر شقة من غرفتين في الطابق الثاني نظير قيمة بلغت ثلث مرتبه.

في سنة ١٩٣٤ أتم جمال السنة الثانوية قبل النهائية في مدرسة النهضة الأهلية. وفي العام التالي كرس جانباً كبيراً من وقته لنشاطه السياسي حيث لم يحضر طموال العام الدراسي سوى ٤٥ يوماً مما شكل عقبة اعترضت دخوله امتحان البكالوريا. وفي مدرسة النهضة كان جمال يعقد الحلقات السياسية مع طلاب المدرسة. كما كان يدعو زملاءه إلى بيته في حارة خميس العلس، أو يجمعهم لقاء في مسجد سيد الشعرائي، الذي كان يطيب له أن يستذكر فيه دروسه.

وفي العاشر من نوفمبر ١٩٣٥ صرح صمويل هور وزير خارجية بريطانيا بأنه ضد عودة دستور ١٩٢٣ مما أثار حفيظة واستياء المواطنين الذين خرجوا في اليوم التالي إلى شوارع القاهرة في مظاهرات حاشدة تهتف بحياة مصر وبسقوط الاستعمار.

وفي نوفمبر اجتمع جمال عبد الناصر رئيس اللجنة التنفيذية لطلبة المدارس الثانوية بعيد العزيز الشوريحي مندوب اللجنة التنفيذية لطلبة الجامعة واتفقا على عقد مؤتمر بميدان الإسماعيلية (التحرير) يحضره طلبة الجامعة والمدارس الثانوية لوضع الخطوط العريضة للحركة الوطنية التي تطالب بإعادة دستور ١٩٢٣. واتفق المؤتمر في الميدان في صباح الثاني عشر من نوفمبر، ووقف عبد العزيز الشوريحي عطياً وسط جموع الطلبة، ولكن رجال الشرطة المصريين أوسعوا المجتمعين ضرباً بعصيهم الغليظة فانفضوا. ولكن لم تخمد روح الثورة في نفوس الطلبة ولم يهنأوا، وقد تجلّى ذلك في صباح ١٣ نوفمبر حيث اجتمع طلاب مدرسة النهضة الثانوية في فناء المدرسة وتعالى هتافهم بحياة مصر، ثم حملوا علم المدرسة وخرجوا إلى الشارع قاصدين مدرسة فؤاد الأول الثانوية التي انضم طلابها إليهم ثم زحفوا إلى الجامعة حيث شارك بعض طلابها في المظاهرة. ثم حدث الصدام المتوقع بين الطلاب والشرطة وأصيب جمال بجرح في رأسه بعد أن تلقى ضربة من عصا غليظة، وضمد جرحه في دار جريدة «الجهاد» القريبة من مكان الحادث.

أتم جمال عبد الناصر دراسته الثانوية في القسم الأدبي وحصل على التوجيهية في عام ١٩٣٦، ثم تقدم للالتحاق بالكلية الحربية ونجح في الكشف الطبي ولكنه رسب في كشف الهيئة. وبعد أن رفضت الكلية الحربية قبوله اتجه إلى كلية البوليس ولكنه لم يكن أسعد حظاً، فالتحق بكلية الحقوق جامعة القاهرة في أكتوبر ١٩٣٦. ولكن لم يداخله اليأس من الانتظام في سلك الجندية فحاول في يناير ١٩٣٧ الالتحاق بالكلية البحرية غير أن التوفيق لم يحالفه. ثم أعلن عن قبول دفعه جديدة بالكلية الحربية في مارس ١٩٣٧. وكان لابد من واسطة تزكي جمال عبد الناصر لكي ينجح في كشف الهيئة وكان عمه خليل حسين يعرف أحد باشوات مصر الكبار في بني سويف. وقد اصططحبه عمه لمقابلة الباشا في قصره ببني سويف، ووعد الباشا خيراً. ثم غادروا القصر واستقل الباشا سيارته وجلس على الكرسي الخلفي وحاول جمال أن يجلس إلى جوار الباشا، ولكنه أشار بعصاه إلى المقعد الأمامي الذي ينبغي أن يجلس عليه جمال بجوار السائق. وقد تركت تلك الواقعة جرحاً غائراً في نفس الفتى لم يندمل

على مر الأيام. وبعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان من أعمالها الأولى إلغاء
اللقاب، ثم أمر جمال عبد الناصر بالقبض على باشا بني سويف والزج به في السجن،
وهكذا جوزي الباشا جزاء سنمار^(١).

قبل جمال عبد الناصر في الكلية الحربية وأصبح طالباً بها في ١٧ مارس ١٩٣٧
مع الدفعة الثانية للضباط المستجدين. ولما كان الجيش في سنة ١٩٣٧/١٩٣٨ في
حاجة ماسة إلى صغار الضباط لقيادة دفعات الجنود المستجدين فقد تخرج جمال عبد
الناصر في أول يوليو ١٩٣٨ بعد أن أمضى ستة عشر شهراً في الكلية الحربية، وعين
في سلاح المشاة برتبة ملازم ثان، ثم انضم إلى قوة الكتيبة الخامسة مشاة في منقباد،
إلا أنه لم يستمر بها طويلاً حيث طلب نقله إلى السودان. وأجيب إلى طلبه ونقل إلى
الكتيبة الثالثة مشاة التي كانت تستعد للتحرك إلى السودان. والتقى في معسكر المكس
بالملازم عبد الحكيم عامر وتوطدت أواصر الصداقة بينهما طوال الفترة التي قضياها في
السودان.

رقى جمال عبد الناصر إلى رتبة الملازم أول في أول مايو ١٩٤٠ ثم إلى رتبة
اليزوباشي في التاسع من سبتمبر ١٩٤٢، وعين في نوفمبر ١٩٤٢ مدرساً في الكلية
الحربية. وقد كتب الأستاذ صلاح متصر في جريدة الأهرام نقلاً عن الكاتب الكبير
محمد حسنين هيكل أن جمال عبد الناصر أحب ابنة أحد الباشوات وأراد أن يتقدم
لخطبتها فقصد قصر الباشا عدة مرات حتى سمح له بدخول القصر لمقابلة الباشا،
وعندما أفصح جمال عن رغبته رفض الباشا طلبه بإصرار وصرفه من القصر. وقد
أثرت تلك الحادثة تأثيراً عميقاً في نفس جمال عبد الناصر، انعكس على موقفه من
الطبقة العليا والأغنياء بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وبعد أن تجاوز محنة حبه الأول، تعرف جمال - عن طريق عمه خليل - بتلحر
ميسور الحال من رعايا إيران اسمه محمد كاظم، وكان يدير تجارته في حي الأعمال
بالغورية واقترن جمال بإحدى بناته «نحية» التي أنجبت له بنتين وثلاثة أولاد. ثم التحق

(١) بناءً رومي شيد قصراً للنعمان اللخمي فأحاد فكافأه بأن ألقاه من فوقه حتى لا يبني مثله لغيره.

جمال بكلية أركان الحرب وتخرج فيها سنة ١٩٤٨ برتبة «صاغ أركان حرب». وفي ١٤ مايو ١٩٤٨ أعلن دافيد بن جوريون قيام دولة إسرائيل، وفي ليلة ١٥/١٤ مايو ١٩٤٨ دخلت الجيوش العربية فلسطين، وعين جمال أركان حرب الكتيبة السادسة مشاة التي تحركت يوم ١٦ مايو ١٩٤٨ إلى فلسطين. وفي ٩ يوليو ١٩٤٨ أصيب جمال في معركة نجبا بحرح في صدره.

احتلت الكتيبة السادسة مشاة مواقع دفاعية في عراق المنتبهة في صحراء النقب ضمن الوحدات الفرعية للواء الرابع مشاة «لواء الفالوجا» بقيادة الأميرالاي (العميد) سيد طه الملقب بالضبع الأسود. وقد حاصرت قوات البالمخ اليهودية بقيادة إيجال ألون لواء الفالوجا. وأثناء الحصار أنشأ ضباط اللواء المحاصر مجلة حائط وطلب إلى كل ضابط أن يكتب أعز أمانيه فكتب أحد الضباط «أتمنى أن يكون لي فيلا ملك في الإسكندرية» أما أمنية جمال عبد الناصر فكانت «أحقق مبادئي وأرى مصر قد بلغت كل ما أرجوه لها».

وفي السابع من يناير ١٩٤٩ أنهت القوات الإسرائيلية «العملية حوريب» التي أتاحت لها السيطرة على صحراء النقب. وفي ٢٤ فبراير ١٩٤٩ وقعت مصر وإسرائيل اتفاقية الهدنة، وبمقتضاها تم سحب القوات المصرية من فلسطين فيما عدا قطاع غزة الساحلي.

وبعد فك حصار لواء الفالوجا وانسحابه من فلسطين استقر الصاغ جمال عبد الناصر في معسكر الإسماعيلية في مارس ١٩٤٩. وفي ٢٥ مايو بدأ جمال إجازته في القاهرة، وما إن بلغت الساعة الواحدة بعد الظهر حتى جاءه ضابط يبلغه أن القائد العام يطلبه فوراً. وقد اصطحب القائد العام جمال عبد الناصر إلى إبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء الذي أخذ يستجويه بحضور اللواء أحمد طلعت رئيس «الشبسية» السرية». وجه رئيس الوزراء اتهاماً إلى جمال عبد الناصر فحواه أنه شكل تنظيمًا سرياً وأنه كان يدرّب أعضائه على استخدام الأسلحة. وقد رد جمال بأنه كان يحارب في فلسطين من ١٦ مايو ١٩٤٨ إلى ٦ مارس ١٩٤٩ وأنه عاد لتوه إلى مصر. فكيف

يتاح له العمل في تنظيم سري؟ ودعم إبراهيم عبد الهادي اتامه بتأكيده أن لديه أكثر من تقرير يقول إن جمال عبد الناصر درب أعضاء منظمة سرية. ثم استطرد رئيس الوزراء قائلاً إنه يريد أن يعرف أسماء الضباط الذين تعاونوا مع جمال في هذا النشاط^(١).

كان جمال عبد الناصر صلياً رابط الجأش فلم يظفر رئيس الوزراء بأية معلومات منه. وهنا لم يجد إبراهيم عبد الهادي إلا أن يصدر أمراً إلى الفريق عثمان المهدي رئيس أركان حرب الجيش بتفتيش بيت جمال.. ولم يجدوا فيه سوى صندوق يحوي ٢٠٠ طلقة فاستولوا عليها.

ويذكر خالد محي الدين رواية أخرى عن سبب استدعاء جمال عبد الناصر ومعه الفريق عثمان المهدي لمقابلة رئيس الوزراء. وتتلخص الرواية في أنه قد ضبط لدى الجهاز السري للإخوان كتاب عسكري محظور تداوله على المدنيين بعنوان «القنابل اليدوية»، ومدون في أعلى الصفحة الأولى من الكتاب اسم «اليوزباشي جمال عبد الناصر». ولما كان النظام الحاكم يخشى أن يكون للإخوان امتداد داخل القوات المسلحة فقد تولى التحقيق فيه إبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء بنفسه. وأخذ يهدد جمال عبد الناصر مبنياً له مدى خطورة تورط ضباط الجيش في العمل مع الإخوان، ونبهه إلى أن يتفرغ لعمه كضابط جيش وألا يرتبط بعلاقة مع أحد^(٢).

ثم انتدب جمال عبد الناصر مدرساً في مدرسة الشؤون الإدارية لفترة قصيرة، نقل بعدها إلى كلية أركان الحرب حيث عمل مدرساً بها حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وفي أواخر عام ١٩٤٩ بدأ جمال عبد الناصر تكوين تنظيم الضباط الأحرار في سرية تامة بنظام الخلايا، وكل خلية لا تعرف أسماء أعضاء الخلية الأخرى. وكان على كل عضو منها أن يتصل بخمسة أعضاء، ولا يقبل أي عضو جديداً إلا بعد التحري الدقيق عن شخصيته وأخلاقه واتجاهه الفكري والسياسي. وبذلك يمكننا

(١) جورج فوشيه، المصدر السابق، ص ٢٢٩.

(٢) خالد محي الدين، والآن أتكلم. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢، ص ٥٨.

القول إن تنظيم الضباط الأحرار كان تنظيمًا سياسيًا عسكرياً. وشكلت لجنة تأسيسية من عشرة أعضاء هم: جمال عبد الناصر، وكمال الدين حسين، وعبد الحكيم عامر، وحسن إبراهيم، وعبد المنعم عبد الرؤوف، وصالح سالم، وعبد اللطيف البغدادي، وعالم الدين، وجمال سالم، وأنور السادات. وحاول عبد المنعم عبد الرؤوف ربط تنظيم الضباط الأحرار بجماعة الإخوان المسلمين ولكنه أخفق واستبعد من التنظيم في سنة ١٩٥١، وبذلك أصبح عدد أعضاء اللجنة التأسيسية تسعة فقط. وفي ١٥ أغسطس ١٩٥٢ تم ضم محمد نجيب وزكريا محي الدين وحسين الشافعي ويوسف منصور صديق وعبد المنعم أمين إلى مجلس القيادة. وقد انتخب جمال عبد الناصر في اقتراع سري لرياسة اللجنة التأسيسية التي أصبحت تمثل القيادة العليا للتنظيم^(١).

عرضت اللجنة التأسيسية من خلال صلاح سالم رياسة الحركة على اللواء أحمد فؤاد صادق - قائد القوات المصرية في المرحلة الثانية من حرب فلسطين عام ١٩٤٨ - ولكنه اعتذر خوفاً على منصبه - حسب رواية محمد نجيب - وإن كان من المرجح أنه كان يدرك أن الثوار الصغار سوف يستخدمونه قنطرة يعبرونها ثم يتركوها خلف ظهورهم. وقد تضاربت الروايات بشأن تاريخ اتصال اللجنة التأسيسية باللواء محمد نجيب. ويذكر عبد اللطيف البغدادي أن قرار الاتصال بمحمد نجيب كان يوم ١٩ يوليو ١٩٥٢ لأنه كان معروفاً للرأي العام أثناء معركة انتخاب مجلس إدارة نادي الضباط كما كان معروفاً أيضاً لضباط الجيش بيسالته وجسارته حيث قاتل بشجاعة فائقة في حرب فلسطين ١٩٤٨ وجرح ثلاث مرات ومنح نجمة فؤاد الأول الذهبية.

التكوين الثقافي لجمال عبد الناصر:

يمكننا القول إن التكوين الثقافي لجمال عبد الناصر مر بثلاث مراحل: المرحلة الأولى وهي مرحلة الدراسة الثانوية، والمرحلة الثانية وهي مرحلة الدراسة في الكلية

(١) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي. ج١، القاهرة: المكتب المصري الحديث،

الحربية، والمرحلة الثالثة وهي مرحلة الخدمة بالقوات المسلحة. ففي مرحلة الدراسة الثانوية بدأ جمال بعد الناصر مطالعته الحرة خارج نطاق المنهج الدراسي، حيث كان يختلف إلى مكتبة المدرسة وإلى دار الكتب ليقراً فيها ما يطيب له من النتاج الفكري فضلاً عن الكتب التي كان يستعيرها من مدرسيه. وكان يطالع الكتب باللغتين العربية والإنجليزية بعمق ونهم شديد، يفكر في فحواها ويتدبر أفكارها ويتأمل معانيها فيفتح عقله ويتغذى ذهنه بما لم يكن يخطر على باله. ويمكن حصر أهم المؤلفين الذين أسهمت مؤلفاتهم في التكوين الفكري لجمال عبد الناصر في الكتاب العرب الذين عالجوا في مؤلفاتهم تاريخ الإسلام والعرب وفي الكتاب الفرنسيين الذين تناولوا سير أعلام فرنسا وفي الكتاب المصريين الذين زعمت كتبهم بالموضوعات الوطنية والقومية.

كانت أهم المؤلفات التي استعرضت تاريخ الإسلام والعرب كتاب «المدافعون عن الإسلام» الذين نشره وقدم له الزعيم الوطني مصطفى كامل «ليذكر الأمة المصرية بمجدها السالف وليصف روعة الحضارة العربية وليدعو معاصريه إلى إحياء هذا المجد السالف». ثم كتاب «طبائع الاستبداد» للكاتب الوطني السوري عبد الرحمن الكواكبي، الذي انتقد فيه نظام الحكم الاستبدادي التركي، يليه كتاب «أم القرى» لمؤلف مجهول، وقد تصور ذلك المؤلف «اجتماع مؤتمر في مكة مثلت فيه الشعوب الإسلامية جميعاً، وحاول الحاضرون تحديد الأسباب التي دفعت الشرق إلى التخلف وكيف يمكنه التخلص من عيوبه وأن يتحرر من نير الأجنبي». وكان من أهم المؤلفات أيضاً كتاب أحمد أمين عن مجدي الإسلام جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، كذلك كتاب «أعلام المسلمين».

وقرأ جمال كتاباً لأحد الكتاب الفرنسيين يتناول سير أعلام فرنسا، وتركز اهتمامه بصفة خاصة على «جان جاك روسو» و«فولتير»، وقد بلغ اهتمامه بفولتير شأواً كبيراً لدرجة أنه كتب مقالاً بعنوان «فولتير رجل الحرية» في مجلة مدرسة النهضة. وكان أكثر ما أعجبه في فولتير ثورته على فساد الحكم وعلى الروتين الكنسية. وكانت قصة «البؤساء» لفكتور هوجو إحدى القصص الفرنسية التي

رأها جمال معربة حيث كانت ضمن المنهج الدراسي. كما شغف بقراءة سير نابليون بوناپرت وغاندي والإسكندر الأكبر ويوليوس قيصر.

أما الكتاب المصريون فكان من أهمهم على الغاياتي مؤلف كتاب «وطنيستي»، وتوفيق الحكيم الذي أسهم بدور كبير في التكوين الفكري لجمال عبد الناصر وبخاصة من خلال روايته «عودة الروح» التي تروي قصة نهضة مصر. وقد تركت هذه الرواية أثراً عميقاً في نفس جمال عبد الناصر فلا غرو إذاً في أن ينتصر جمال عبد الناصر لتوفيق الحكيم في مواجهة قرار إسماعيل القباني - أول وزير للمعارف في عهد ثورة يوليو - القاضي بإحالة توفيق الحكيم إلى المعاش في حملة تطهير الجهاز الحكومي. لقد ألغى جمال عبد الناصر قرار الوزير الذي لم يجد بداً من الاستقالة.

يقول جورج فوشيه «لا شك في أن الطالب جمال تأمل عودة الروح طويلاً وفكر في قرارة نفسه في أن المعجزة التي حدثت عام ١٩١٩ - عندما جسد سعد زغلول باشا الإرادة القومية في مقاومة إنجلترا - هذه المعجزة لابد أن تتكرر إذا هب رجل يعرف كيف يوحد الأمة المنشقة على نفسها بأحزائها، الأمة التي خدعها رجل السياسة واستعبدها أسرة أجنبية واحتلها الجيش الإنجليزي».^(١)

وفي مرحلة الدراسة بالكلية الحربية وفي مكتبها كان جمال مشغولاً بقراءة الكتب الإنجليزية التي تتناول سير العظماء: نابليون بوناپرت، والإسكندر الأكبر، وغار يبالدي، وبسمارك، ومصطفى كمال أتاتورك، وهندنبرج، ووتستون تشرشل، والجنرال فوش. ثم تلك الكتب التي كانت تعني بدراسة شؤون الشرق الأوسط والسودان، ومشكلات الدول التي تطل على البحر الأبيض المتوسط، وكتب التاريخ العسكري والسياسي والمشكلات الاقتصادية لا سيما التي تخص الشرق الأوسط^(٢). وفي مرحلة الخدمة بالقوات المسلحة أنتدب جمال عبد الناصر - وهو برتبة اليوزباشي

(١) جورج فوشيه، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٢) أ. أجار ييشيف، ناصر، ترجمة سلوى أبو سعدة وأحمد شرف، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧،

- مدرساً في الكلية الحربية في الفترة من ١٩٤٢-١٩٤٦، وهناك أتيح له أن يطلع على كتب أخرى في التاريخ والاستراتيجية.

النشاط السياسي لجمال عبد الناصر:

اتصل جمال عبد الناصر منذ دراسته الثانوية بمعظم الأحزاب والقوى السياسية في مصر. وقد بدأ نشاطه السياسي بالاتصال بحزب الوفد ويذكر أحمد أبو الفتح أن جمال عبد الناصر كان وفدياً متحمساً وأنه انضم إلى منظمات القمصان الزرقاء التي شكلت على غرار القمصان السود بإيطاليا^(١). كما أن جمال عبد الناصر أوفد بعض الضباط الأحرار لمقابلة سكرتير الوفد فؤاد سراج الدين باشا. انضم عبد الناصر بعد ذلك إلى جماعة الإخوان المسلمين وكان على صلة وثيقة بكثير من أعضائها وعلى دراية واسعة بتنظيماتها، كما أنه انضم لفترة قصيرة إلى الجناح العسكري السري للجماعة، وأن علاقته بالجماعة استمرت إلى ما بعد قيام الثورة. وتؤكد بعض المعلومات أن جماعة الإخوان المسلمين حشدت بعض قواها صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على طريق القاهرة - السويس لعرقة أي تدخل بريطاني محتمل لإجهاض الثورة. كذلك انضم جمال عبد الناصر في إحدى فترات حياته إلى الحزب الوطني الذي كان يرفض أي حل وسط مع الإنجليز أو التفاوض مع بريطانيا إلا بعد جلاء قواها عن مصر، ويقال إن جمال كان أكثر ميلاً إلى الحزب الوطني منه إلى الأحزاب الأخرى^(٢). ثم استمر في التنقل بين الأحزاب حيث انضم لفترة قصيرة إلى حزب أحمد حسين الاشتراكي «مصر الفتاة» وتأثر إلى حد بعيد بأفكار زعيم الحزب.

أقنع الصاغ خالد محي الدين ذو الاتجاه الماركسي جمال عبد الناصر بأن على حركة الضباط الأحرار أن تستفيد من إمكانات الشيوعيين في طبع وتوزيع المنشورات التي كان عبد الناصر يشرف عليها. لذلك فقد عرفه بأحمد فؤاد - وكيل النائب العام حينذاك - سكرتير عام منظمة حدتو (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) الشيوعية،

(١) أحمد أبو الفتح، جمال عبد الناصر. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٩١، ص ٣٨٥.

(٢) جورج فوشيه، المصدر السابق، ص ٧٠.

الذي تولى من أوائل سنة ١٩٥٠ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كتابة وطبع وتوزيع المنشورات السرية لحركة الضباط الأحرار في مصر. ويقال إن جمال عبد الناصر اندمج في منظمة «حلتو» وأصبح أحد أعضائها، وكان اسمه الحركي «موريس» ويحمل رقم «١١٧». وعلى الرغم من تشعب النشاط السياسي لعبد الناصر فقد حافظ على استقلالية تنظيمه السري.

أبرز المؤثرات في حياة جمال عبد الناصر قبل الثورة:

١ - التنشئة الاجتماعية والثقافية:

ينتمي جمال عبد الناصر إلى الشريحة الوسطى من الطبقة المتوسطة ذات الجذور الريفية الصعيدية. وقد تأثرت شخصيته بخصائص أسرته وطبقته الاجتماعية، إذ كان والده مستخدماً حكومياً ذا دخل محدود يعاني في حياته المعيشية ما يعانيه أبناء طبقته من الجماهير الكادحة، في الوقت الذي كان ينعم فيه الأغنياء من كبار ملاك الأراضي الزراعية والرأسمالية بوجه عام بالعيش الرغيد والترف المديد. وأتاح له التنقل مع والده في أرجاء مصر وسكنه في الأحياء الشعبية التعرف على أحوال الجماهير الشعبية المعيشية وما يقاسمه الكادحون من ضنك وفاقة وعوز. لقد ولدت الفوارق الاجتماعية الكبيرة بين الطبقتين العليا والدنيا روح عدم الرضا في كيان جمال عبد الناصر تجاه الطبقة العليا في المجتمع. وقد غذى ذلك الروح تجربته مع باشا بني سويف الذي توسط له في دخول الكلية الحربية وباشا القاهرة الذي رفض أن يكون صهره.

كما أثرت رواية عودة الروح لتوفيق الحكيم بما تأثر في نفس جمال الذي تأملها طويلاً. ويعتقد أن جمال عبد الناصر كان يرى في نفسه ذلك الرجل الذي يمكنه توحيد مصر المنشقة على نفسها بأحزائها وأن ينهض بها. ويغذي ذلك الاعتقاد ما كتبه الصحفي الكبير الراحل مصطفى أمين قبل وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢. فقبل الثورة كتب في جريدة الأخبار مقالاً عدد فيه مناقب الزعيم الوطني الذي يمثل ضمير أمته. وبعد الثورة كتب مصطفى أمين مقالاً آخر ذكر فيه أن جمال عبد الناصر اعتقد

أنه كان يقصده بذلك المقال. يضاف إلى ذلك أمنية جمال عبد الناصر التي كتبها في مجلة الحائط أثناء حصار القلوجا.

٢- الأوضاع السياسية المتفاقمة في مصر:

بعد صدور دستور ١٩٢٣ استمر الشعب في نضاله من أجل الاستقلال التام ومن أجل الديمقراطية السليمة. وحيث إن دستور ١٩٢٣ تعرض للانتهاكات من جانب الملك ووزارات الأقلية خاصة في الفترة من ١٩٢٥-١٩٣٥ بالإضافة إلى تدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية لمصر فقد اشتعلت المظاهرات وتأججت الإضرابات ضد الاحتلال البريطاني وضد الديمقراطية الشكلية والقهر السياسي. وشارك جمال عبد الناصر في تلك المظاهرات الصاخبة التي كانت تمتف بحياة مصر وتنادي بالاستقلال التام وعودة دستور ١٩٢٣ وجرح أكثر من مرة. كما كان يعقد الحلقات السياسية مع زملائه طلاب مدرسة النهضة الثانوية فضلاً عن رئاسته للجنة التنفيذية لطلبة المدارس الثانوية. لقد بعثت فيه تلك الأحداث والتيارات السياسية المتلاطمة روحاً وطنية ثورية تفني في حب مصر.

٣- صداقته لعبد الحكيم عامر:

في صيف سنة ١٩٤٠ وصل الملازم أول جمال عبد الناصر إلى الإسكندرية منضماً إلى قوة الكتيبة الثالثة مشاة بمعسكر المكس، وكانت الكتيبة تستعد للتحرك إلى السودان. وكان الملازم عبد الحكيم عامر يخدم في تلك الكتيبة. وفي معسكر المكس كان اللقاء الأول بين جمال وعبد الحكيم. وقد استقبل عبد الحكيم زميله الجديد بحفاوة وترحاب ومودة تركت انطباعاً حسناً في نفس جمال الذي بدأ يشعر بارتياح ومودة نحو زميله عبد الحكيم. ثم أخذت أواصر الصداقة تتوثق بين الزميلين بحكم خدمتهما في كتيبة واحدة وبفضل ارتباطهما برباط العقل والقلب والكفاح المشترك. وبعد أن وصلت الكتيبة الثالثة مشاة إلى الخرطوم عاصمة السودان أصدر قائد الكتيبة الثالثة أمراً بنقل جمال وعبد الحكيم إلى جبل الأولياء للدفاع عن الخزان ضد أي هجوم إيطالي من اتجاه إثيوبيا. وكان جمال هو القائد وعبد الحكيم هو الضابط

الوحيد الذي تحت قيادته. وقد أتاحت لهما فسحة الوقت والعزلة فرصة الاتصال المستمر والسمر حيث كانا يتبادلان الآراء ويتجادبان أطراف الحديث في الأمور الشخصية والعائلية لكل منهما مما جعل صداقتهما تزدهر وتزداد قوة ورسوخاً، ثم تحولت تلك الصداقة الحميمة إلى أخوة حقيقية. وفي نوفمبر ١٩٤١ عادت الكتيبة الثالثة مشاة إلى مصر. وفي نوفمبر ١٩٤٢ أنتدب جمال عبد الناصر مديراً بالكلية الحربية بينما نقل عبد الحكيم إلى مركز تدريب المشاة بمنقباد.

ثم كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذي اعتبره ضباط الجيش المصري عدواناً صارخاً على استقلال البلاد وعلى كرامة الجيش. ولدراسة كيفية الرد على هذا العدوان الأثيم فقد عقد اجتماع بنادي الضباط بالزمالك يوم ٧ فبراير. وقد التقى جمال وعبد الحكيم خلال فترة وقوع الحادث بالقاهرة واشتركا في ذلك الاجتماع. لم يمكث عبد الحكيم سوى عام واحد في منقباد نقل بعدها إلى مدرسة الكتاب العسكريين بالقاهرة. وعاش الصديقان تحت سقف بيت واحد في شقة بشارع طومان باي بالزيتون. ثم تزوج عبد الحكيم عامر وتبعه جمال. أقام عبد الحكيم في شارع غرب القشلاق في حي الوايلي على مقربة من ميدان العباسية في حين أقام جمال في شارع الجلالى بالسكاكيني. ونظراً لقرب محلي سكنهما فقد التقيا كثيراً في سنة ١٩٤٥ وقضيا معظم السهرات معاً في منزل أحدهما للاستذكار حيث كانا يستعدان لدخول امتحان القبول لكلية أركان الحرب. وبعد أن كللت جهودهما بالنجاح التحقا بالدورة التاسعة بالكلية التي بدأت في سبتمبر ١٩٤٦. وقد أتاحت فترة الدراسة بالكلية التي استمرت نحو سنتين فرصة اللقاء المنتظم وقضاء معظم أوقاتهم معاً سواء داخل الكلية أو خارجها. وبعد أن تخرجوا في الكلية في أوائل مايو ١٩٤٨ سافر جمال وعبد الحكيم إلى أرض المعركة في فلسطين^(١). وبعد انتهاء الحرب عادا إلى أرض الوطن. ثم انضم عبد الحكيم عامر إلى تنظيم الضباط الأحرار وأصبح ضمن اللجنة التأسيسية برياسة جمال عبد الناصر. وفي ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تولى

(١) جمال حماد، «كيف توطدت الصداقة بين عبد الناصر وعامر؟»، آخر ساعة، العدد ٣٢٧٧،

جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر مهمة الإشراف على القوات المتحركة للقيام بالثورة. لقد كانت لهذه الصداقة الوثيقة أثر كبير على مجريات الأحداث في مصر على مدى خمسة عشر عاما.

٤- حادث ٤ فبراير ١٩٤٢:

في عام ١٩٤٢ تصاعد في مصر الشعور المعادي للإنجليز والموالي للألمان خاصة من جانب الملك فاروق لاعتقاده في قرب انتصار المحور. ولضبط الشعور الوطني المؤيد للألمان رأت بريطانيا تأليف حكومة برئاسة مصطفى النحاس زعيم حزب الأغلبية. لذلك حاصرت القوات البريطانية قصر عابدين ووجه السفير البريطاني مايلز لامبسون إنذارا إلى الملك إما قبول تأليف حكومة برئاسة النحاس وإما خلععه عن العرش. عرض الملك على النحاس تأليف حكومة قومية برياسته غير أن مصطفى النحاس لم يقبل سوى تشكيل حكومة وفدية خالصة. وقد أوجع الملك على تكليف مصطفى النحاس بتأليف الوزارة الوفدية تحت تهديد السفير البريطاني بخلععه عن العرش. وفي أعقاب حادث ٤ فبراير كتب جمال عبد الناصر خطابا إلى أحد أصدقائه ذكر فيه: «أما الجيش فقد كان لهذا الحادث تأثير جديد على الروح المعنوية فبعد أن كتب تري الضباط لا يتكلمون إلا عن الفساد واللهو أصبحوا يتكلمون عن التضحية والاستعداد لبذل النفوس في سبيل الكرامة وأصبحت تراهم وكلهم ندم لأنهم لم يتدخلوا - مع ضعفهم الظاهر - ويردوا للبلاد كرامتها ويفسلوها بالدماء ولكن غدا لناظره قريب. لقد حاول بعضهم بعد الحادث أن يعملوا شيئا بغية الانتقام ولكن الوقت كان قد فات أما القلوب فكلها نار وأسى». لقد ازدادت نقمة عبد الناصر على الإنجليز وتضاعفت كراهيته لهم ورأى أن خلاص مصر وعزتها وكرامتها مرهونة بجلاء القوات البريطانية عن مصر التي لن تنسحب إلا إذا أجبرت على الانسحاب.

٥- حرب فلسطين عام ١٩٤٨:

توجه الصاغ (الرائد) أ. ح جمال عبد الناصر يوم ١٦ مايو ١٩٤٨ إلى ميدان القتال في فلسطين وعين أركان حرب الكتيبة السادسة مشاة. وفي أول يونيو ١٩٤٨

صدرت أوامر القيادة العامة للقوات المصرية في فلسطين وإلى الكتيبة السادسة مشاة بالهجوم على مستعمرة نجبا التي كانت تتحكم في طريق المجدل - بيت جبرين بغرض تأمين القوات المصرية في المجدل وأسدود. وتحرك جمال مع أركان حارب اللواء في حمالة مدرعة. ويروي الراحل جمال عبد الناصر في مذكراته أحداث معركة نجبا فيقول «وفي أثناء تحركنا سمعنا ضرباً قريباً منا واقترح أن نزل إلى حقل ذرة بالحمالة المدرعة لمطاردة الضارين وهبطت الحماله ونجولنا في حقل الذرة وإذا السكون يسود وعدنا إلى الطريق وفي نفس الثانية التي انكشف فيها سطح الحماله وهي ترتفع إلى الطريق انطلقت المدافع الصامتة من حقل الذرة وأحسست بشعور غريب في صدري، شيء ما صدمه صدمة خفيفة والتفت فوجدت صدري كله غارقاً بالدماء وأدركت أنني أصبت... وكانت الحماله تجري بسرعة إلى مستشفى المجدل ونظرت إلى الطبيب الذي فحصني لاستفسر عما حدث.. وكانت إصابتي أغرب إصابة شهدها الطبيب المعالج.. كان تفسيره للإصابة أن الطلقة اصطدمت بجدار الحماله وطار الرصاص من ناحية واصطدمت الشظايا بجسمي وسألت نفسي ماذا كان يحدث لو أن الأمر جرى على العكس؟ وكان مستشفى المجدل خالياً إلا مني كنت الزيل الوحيد... ولكني لم استطع أن أستسلم للراحة فقد امتلأ المستشفى فجأة بعد أن كنت نزله الوحيد وأدركت أن هذه هي نتائج المعركة الدائرة حول نجبا وتركت فراشي وأسرت ملهوفاً أطفوف بعنابر المستشفى وأشهد بنفسى الحالة السيئة التي وصل إليها جنودنا. وأحسست من قلبي أنني أكره الحرب.. ان الإنسانية لا تستحق شرف الحياة إذا لم تعمل بقلبها من أجل السلام... لقد عاهدت نفسي أنني لو أصبحت مسئولاً في يوم من الأيام في بلدي فسوف أفكر ألف مرة قبل أن أدفع بجنودنا إلى حرب.. لن أدفعهم إلا حيث لا يكون مفراً.. حين لا تكون هناك وسيلة أخرى غيرها.. حيث يكون شرف الوطن مهدداً وكيانه في مهب العواصف وما من شيء ينقذه إلا نيران معركة.

هنا قد يتساءل المرء: هل كانت الأسطر الأخيرة تحمل فكراً ثابتاً وعقيدة راسخة لجمال عبد الناصر أم أنها كانت وليدة الموقف الذي نشأ عن معركة نجبا ثم انمحت بمرور الزمن وتعاقب الليل والنهار؟

هل كان شرف الوطن مهدداً وكيانه في مهب العواصف عندما اتخذ عبد الناصر قرار التدخل العسكري في اليمن الذي نجم عنه آلاف القتلى والجرحى، ثم قرارات مايو ١٩٦٧ التي أدت إلى هزيمة يوفيه المنكرة وما صاحبها من قتلى وجرحى وأسرى يقدرون بعشرات الآلاف فضلاً عن المهانة التي أصابت شرف الوطن في مقتل؟

وفي حديث له مع الكاتب الإنجليزي دسموند ستيورات أكد عبد الناصر أنه على الرغم من كونه جندياً وثائراً فإنه يكره العنف ولا يستحب وحشية أمثال «أتاتورك»، ثم أبدى إعجابه بأمثال جورج واشنطن لأنه رجل مطبوع على الخير وعزوف عن القسوة. وقد اعترض دسموند ستيورات على ما أدلى به عبد الناصر بقوله: «إن اختيار الحياة العسكرية يتعارض وهذه العقيدة السلمية ويناقض استتكار العنف على طريقة غاندي». ورد عبد الناصر قائلاً: «إن هذا التناقض ظاهري فحسب، ذلك أن الجيش في بلد كمصر إنما هو وسيلة من وسائل التربية. وقد يختلف دور الجيش من بلد لآخر. فهل تعلم أنني في بدء الثورة كنت شخصياً أعارض تنظيم جيش كبير؟ كنت مسالماً حتى إزاء إسرائيل»^(١).

لقد تركت تجربة عبد الناصر الأليمة في حرب فلسطين ١٩٤٨ آثاراً عميقة على تفكيره وعلى قراراته بشأن الصراع العربي الإسرائيلي، كما أدرك عبد الناصر الارتباط الوثيق بين الدفاع عن فلسطين والأمن القومي المصري والأمن العربي، وأنه لا بد من حشد القوى العربية في مواجهة الصهيونية والاستعمار المتحالف معها، وهذا يتطلب تحرير الدول العربية وفي طليعتها مصر من الاحتلال الأجنبي ومن الفساد.

نخلص من العرض السابق إلى أن شخصية جمال عبد الناصر كانت نتاج العوامل الوراثية والاجتماعية والبيئية والثقافية. وقد اتسمت تلك الشخصية بعلامات أساسية متميزة. كان جمال عبد الناصر يتمتع بقدر كبير من الذكاء وبأعصاب قوية نادرة كما كان يتحلى بضبط النفس ورباطة الجأش في المواقف الصعبة وتحلى ذلك

(١) جورج فوشيه، المصدر السابق، ص ١٧٩-١٨٠.

عندما كان يستجوبه إبراهيم عبد الهادي. وكان معتزاً بنفسه لدرجة المغالاة، ويتملكه شعور طاغ بالتميز والتفرد. وكان يعتقد أنه مبعوث العناية الإلهية لإنقاذ مصر والنهوض بها. وكانت تبدو عليه مخايل الرعامة وأمارات القيادة كما كان مشغوفاً بمحاذاة القوة وامتلاك السطوة وبأن تكون له اليد العليا، وقد ظهر ذلك واضحاً في مرحلة تشكيل تنظيم الضباط الأحرار، إذ كان هو وحده الذي يحسك بكل خيوط التنظيم ويفرض وضعه القيادي. كذلك كان بارعاً في التخطيط وذا قدرة فائقة على العمل السري وما يصاحبه من كتمان وحذر، بالإضافة إلى بصيرته النافذة التي تمكنه من فهم الأشخاص فهماً صحيحاً وحسن اختيارهم وتوظيفهم في المهام المناسبة. وقد دفعه اتجاهه العملي والواقعي إلى الاتصال بكل القوى السياسية التي تشاركه الهدف ليستفيد منها مع حرصه الدائم على الاستقلال عنها، ومثال ذلك علاقته بجماعة الإخوان المسلمين وبحركة حدتو الشيوعية. وكان عبد الناصر لا يشعر بالرضا والارتياح تجاه الطبقة العليا في المجتمع المصري، كما كان يكره الحرب بسبب تجربته المريرة في حرب فلسطين، لذلك يمكننا فهم تصريحاته النارية بتدمير إسرائيل وإلقائها في البحر في إطار المزايدة والاستهلاك المحلي والقومي واللعب بمشاعر الجماهير العربية.

الفصل الثاني

الديمقراطية السياسية في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢

تمهيد: تعريف مفهوم الديمقراطية:

صدرت تعريفات كثيرة لمفهوم الديمقراطية لعل أوفاهما وأدقها ما حدده الدكتور على الدين هلال من مبادئ ومكونات أساسية للنظام الديمقراطي في دراسته المنشورة في عام ١٩٨٣ تحت عنوان «الديمقراطية ومفهوم الإنسان» وهي:

١ - الحرية: أي احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين، الحريات المدنية مثل الحرية الشخصية وحرية الانتقال، والحريات السياسية مثل حرية التعبير والرأي والحق في الاجتماع والتنظيم.

٢ - المساواة في بعديها السياسي والاجتماعي. السياسي بمعنى أن كل مواطن بغض النظر عن أوجه تعليمه أو ثرائه أو مركزه العائلي أو ديانته أو جنسه أو لونه يتساوى أمام القانون مع الآخرين. والاجتماعي بمعنى ضرورة توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمكن المواطن من ممارسة الحرية والمشاركة السياسية. ويقصد بالمساواة ضمان المجتمع لحد أدنى من الحقوق الاقتصادية والخدمات الاجتماعية لكل المواطنين، وهو ما يعبر عنه في الفكر العربي بتعبير العدل الاجتماعي أو تكافؤ الفرص.

٣ - المشاركة: بمعنى أن يكون القرار السياسي أو السياسة التي تتبناها الدولة هي محصلة أفكار ومناقشات جمهرة المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذا القرار أو هذه السياسة. وينبغي هذا على مبدأ مهم هو حق كل مواطن في المشاركة وإبداء الرأي في القرارات والسياسات التي سوف تؤثر فيه وفي حياته ومصالحه^(١).

(١) أحمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥-١٩٨٧). القاهرة:

المجلة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ص ٧-٨.

يرى د. أحمد فارس عبد المنعم أن الديمقراطية ذات شقين مترابطين: الشق الأول هو الديمقراطية السياسية، وجوهرها احترام السلطة السياسية في ممارستها اليومية لقيم الحرية (الحريات المدنية والسياسية ومشاركة أغلبية المواطنين في صنع السياسة العامة للدولة وقراراتها)، والعدالة القانونية والقضائية (المساواة أمام القانون واستقلال القضاء)، والشق الثاني هو الديمقراطية الاجتماعية وجوهرها تحقيق العدالة الاجتماعية (العدالة في توزيع الدخل القومي والخدمات وفرص العمل، وتضييق الهوة بين الطبقات، وضمان حد أدنى من مستوى معيشي لائق لأفراد الشعب)^(١).

تطور الديمقراطية في مصر (١٨٦٦-١٩٢٣):

بعد إنشاء مجلس شورى النواب في عام ١٨٦٦ - كأول مجلس نيابي في النظام السياسي المصري - البداية الحقيقية لنظام نيابي محدود إذ كانت سلطته استشارية، ومن ثم فإن ما كان يصدر عنه لم يكن سوى توصيات غير ملزمة للخديوي. وقد كان دور الانعقاد الثالث، الذي بدأ في الثاني من يناير ١٨٧٩ وانتهى في السادس من يوليو من نفس العام، أهم دورات مجلس شورى النواب على الإطلاق، حيث وقف المجلس موقفاً حازماً من سياسات الخديو إسماعيل الذي أذعن لضغوط الدول الأوروبية. وفي أوائل عام ١٨٧٩ ناقش المجلس السياسة المالية للدولة ثم أعد عدة مقترحات بشأنها وأرسلها إلى نظارة الداخلية لإبلاغها الخديوي. وقد نجم عن هذا الموقف الوطني صدور قرار بفض دورة مجلس شورى النواب، وتم إبلاغ المجلس هذا القرار يوم ٢٧ مارس ١٨٧٩. وفي هذا اليوم رفض الأعضاء فض انعقاد المجلس وطالبوا بإعطائه سلطات حقيقية في تقرير سياسات الدولة. وتصاعد الموقف عندما عقد أعضاء مجلس شورى النواب وضباط الجيش وكبار الموظفين والتجار عدة اجتماعات انتهوا فيها إلى إصدار بيان شامل سمي «المحضر الأهلي» وقعه بأحتمامهم ورفعوه إلى الخديوي في الثاني من أبريل عام ١٨٧٩. وقد تضمن هذا البيان المطالبة بمنح مجلس شورى النواب الحرية الكاملة في ممارسة جميع الحقوق وكل الأمور المالية والداخلية مثلماً هو متبع في أوروبا كذلك تعديل لائحة المجلس لتتطابق اللوائح

(١) نفس المصدر، ص ص ٨-٩.

الأوروبية، وأن يكون مجلس النظر مسئولاً أمام مجلس شورى النواب^(١). وقد أفضى ذلك إلى استقالة النظارة في السابع من أبريل ١٨٧٩ وتكليف محمد شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة وافقت على استمرار مجلس شورى النواب في عقد جلساته وألغت قرار فض دورته، بالإضافة إلى موافقتها على ما تضمنه «المحضر الأهلي» من ضرورة تعديل لائحة مجلس شورى النواب. وبعد أن انتهت النظارة من إعداد مشروع لائحة جديدة أحالته في ١٧ مايو ١٨٧٩ إلى مجلس شورى النواب. وقد ناقش المجلس اللائحة الجديدة وطورها ثم انتهى إلى إقرارها بصفة نهائية في الثامن من يونيو ١٨٧٩^(٢). بيد أن الحديو توفيق رفض في ١٨ أغسطس ١٨٧٩ الموافقة على مشروع اللائحة فاستقالت نظارة شريف باشا.

قامت الثورة العربية في ٩ سبتمبر ١٨٨١ وكان من نتائجها إقالة نظارة رياض باشا المعادية للحركة الديمقراطية وتعيين محمد شريف باشا رئيساً لمجلس النظارة. وقد أعقب ذلك إجراء انتخابات جديدة لمجلس شورى النواب، الذي انعقدت دورته الأولى والأخيرة في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ وانتهت في ٢٦ مارس ١٨٨٢، وأقر المجلس في تلك الدورة مشروع اللائحة الأساسية الجديدة التي أصدرها الحديو توفيق في السابع من فبراير ١٨٨٢ في عهد نظارة محمود سامي البارودي الأولى. وتعتبر تلك اللائحة أول دستور في تاريخ مصر ينص على إنشاء مجلس نواب بالانتخاب ذي سلطات واسعة منها حق التشريع ومراقبة الحكومة. وقد أثار تلك اللائحة وبخاصة ما تضمنته من إعطاء مجلس النواب حق إقرار الميزانية ثائرة الدول الأوروبية لاسيما إنجلترا. غير أن هذا الدستور أوقف العمل به واستبدل به القانون النظامي الصادر في أول مايو ١٨٨٣، الذي تم بمقتضاه إنشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، ولم تحدد لهاتين الهيئتين اختصاصات حقيقية في صنع القرار ورسم السياسة العليا للدولة، إذ لم يكن مجلس شورى القوانين سوى هيئة استشارية فيما

(١) محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية في مصر. ج٤، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية،

١٩٤٧، ص ٣٣.

(٢) نفس المصدر، ص ص ٣٤-٣٥.

يعرض عليه من القوانين واللوائح، أما الجمعية العمومية فقد كانت أيضاً هيئة استشارية إلا فيما يختص بتقرير الضرائب والرسوم.

وفي أول يوليو ١٩١٣ صدر قانون نظامي جديد ألغى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وأنشأ هيئة جديدة أسماها الجمعية التشريعية كانت اختصاصاتها استشارية بحتة فيما عدا المسائل المتعلقة بالضرائب والرسوم. وقد جاء نظام الجمعية التشريعية تطوراً في الوسائل التشريعية المعمول بها منذ عام ١٨٨٣ وتحسينها بشكل يقوم على كثير من الاحترام في الرأي، إذ كان التطور في الشكل أكثر منه في الموضوع. وفي الواقع لم تكن الجمعية التشريعية إلا ميلاداً جديداً لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، إذ تضمنت اختصاصات الجمعية التشريعية ما كان لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية من اختصاصات. وما كادت الجمعية التشريعية تجتمع للنظر في نظامها الداخلي حتى أخذت عناصر المعارضة تتجمع وتعلن عن وجودها بقوة بزعامة سعد زغلول. وقد مثل ذلك بداية مرحلة جديدة من أجل الاستقلال والديمقراطية.

١ - مرحلة تكوين الأحزاب في مصر:

كانت التنظيمات السرية في مصر أسبق في الظهور من التنظيمات الحزبية. وقد مثل ظهور الجمعية السرية التي نشأت في عام ١٨٧٦ بين ضباط الجيش نواة التنظيم السري في مصر. وكان هدفها الأساسي خلع الخديوي إسماعيل والقضاء على نفوذ الأتراك والشركس في الجيش. وقد كون هذه الجمعية على الروي وأحمد عرابي وانضم إليهما على فهمي وعبد العال حلمي. وكان أول ظهور للجمعية الضباط السرية على مسرح السياسة في عام ١٨٧٨. وقد سعت إلى إشراك مجلس شورى النواب معها من أجل إضفاء الصفة الشعبية على الحركة، واستمر انعقاد جمعية الضباط السرية حتى عهد الخديو توفيق ثم تطورت في عهده إلى الحزب الوطني (الأول).

نشأت مصر الفتاة في عام ١٨٧٩ في شكل منظمة سرية قوامها مجموعة من المثقفين، وكان زعمائها من المسلمين، غير أن شخصية الرئيس لم تكن معروفة، يتما كان معروفاً أن وكيلها هو محمد أمين رئيس كتاب محكمة أسيوط، وأن سكرتيرها هو محمود واصف الحامي. وقد نصح عبد الله الندم في إقناعهما بترك مصر الفتاة وتأسيس جمعية أخرى غير سرية هي الجمعية الخيرية الإسلامية، الذي كان هدفها العمل من أجل النضال الحزبي التعليمي ومن أجل الخير. أما مصر الفتاة فقد دأبت على انتقاد النفوذ الأجنبي ونظارة رياض باشا، غير أن وجودها انتهى بعد عام ١٨٨٠ بعد أن انضمت مجموعة منها إلى الحزب الوطني الأول.

وفي الرابع من نوفمبر عام ١٨٧٩ أعلن عن برنامج الحزب الوطني الذي وضعه مجموعة من الأعيان السابقين مثل محمد شريف ومحمد شاهين وإسماعيل راغب ونجمود سامي البارودي ومحمد سلطان. ثم تزعم الجيش الحزب الوطني من أجل الحرية ووحدة السيادة بعد أن أخفق الملاك والأعيان والمثقفون في تحقيق الحرية^(١). وفي عام ١٨٨٠ اتبع الجيش في نضاله منطق ظروف العمل العادية وعلى رأسه أحمد عرابي، وبعد أن اطمأن إلى موازنة الأمة قام في التاسع من سبتمبر عام ١٨٨٠ بمظاهرة عسكرية في ساحة عابدين، وقدم عرابي مطالبة السياسية وفي مقدمتها إقرار الدستور فاستجاب له الخديوي وأقال نظارة رياض باشا واستدعى شريف باشا لتأليف النظارة. آنذاك أعلن عرابي عن الحزب الوطني بالجيش وبذلك خرجت الجمعية السرية للضباط إلى حيز العلانية. وهكذا حقق الجيش أهدافه وبسرغ فجر الحياة الديمقراطية البرلمانية في مصر الحديثة لأول مرة في تاريخها بصدر لائحة فبراير عام ١٨٨٢ التي تعتبر الصورة الرسمية لأهداف الثورة العرابية القومية.

بعد أن أخفقت المؤامرة التي دبرها الخديوي توفيق وكبار الملاك لعرابي وأنصاره استقر رأي الوطنيين على إقصاء الخديوي بطريقة ديمقراطية. لذلك انعقد مجلس النواب يوم ١٣ مايو عام ١٨٨٢ وطلب عرابي خلع الخديوي والتخلص من أسرة محمد علي. وهنا ثار الخديوي وأعلن عدم شرعية اجتماع المجلس وطالب بحل مجلس

(١) عبد العزيز رفاعي، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة، ١٨٧٥-١٩٥٢.

القاهرة دار الشروق، ١٩٧٧، ص ٢٥-٢٧.

النواب فأقدم محمود سامي البارودي رئيس النظار على الاستقالة. ولما لم يجد الخديوي من يجزئ على قبول منصب رئيس النظار في مواجهة الجيش الوطني فقد اضطر إلى استبقاء البارودي رئيساً للنظار على الرغم من مطالبة النظارة بعزل توفيق والتخلص من أسرة محمد على.

وفي ١٣ يونيو عام ١٨٨٢ هرب الخديو توفيق إلى الإسكندرية ومعه الرجعيون من أعوانه مثل نوبار باشا و سلطان ليكونوا تحت حماية الأسطول البريطاني. وهناك جرى تشكيل نظارة جديدة في حين ظلت سلطة القاهرة في يد أحمد عرابي. وعندما تفاقم الموقف وساءت الأحوال أعلن الخديوي عزل أحمد عرابي يوم ٢٢ يوليو عام ١٨٨٢، بيد أن عرابي أعلن العصيان وشكل مجلساً حريياً من العسكريين ومجلس طوارئ من القادة الوطنيين والعلماء والمشايخ والأعيان الذين ظلوا في القاهرة. وفي ١١ يوليو عام ١٨٨٢ قصف الأسطول البريطاني مدينة الإسكندرية معلناً بدء الحرب المصرية البريطانية التي انتهت بهزيمة العرابيين في التل الكبير واحتلال بريطانيا لمصر في سبتمبر ١٨٨٢.

أقام الاحتلال البريطاني في مصر مجالس نيابية صورية كما صادر حرية الكلمة والصحافة، ولكن لم تنطفئ شعلة الديمقراطية ولم تخمد روح المقاومة. ثم كان ظهور مصطفى كامل على مسرح السياسة المصرية إيماناً ببداية مرحلة جديدة من الكفاح من أجل التحرر الوطني. وفي عام ١٨٩١ نجح مصطفى كامل في تكوين مجموعة من الشباب الوطني ثم سافر إلى فرنسا مدافعاً عن القضية الوطنية بعد أن استقر في يقينه أن استغلال التناقضات بين بريطانيا وفرنسا من أجل تحرير الوطن هو الأكثر تأثيراً من الاعتماد على القوى الشعبية الجماهيرية. ولكن بعد الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا في سنة ١٩٠٤ أدرك مصطفى كامل خطأ سياسة الاعتماد على فرنسا، فاتجه إلى الشعب المصري ليشغل فيه جذوة الوطنية وينمي فيه روح النضال ضد المستعمر وقال: «إن العزلة التي صرنا إليها بعثت فينا روحاً جديداً، أرشدنا إلى الحقيقة، التي لا قوام لشعب بدونها، ولا حياة لأمة بغيرها، ولا وجود لنفر من الناس إذا لم يتبعوها وهي أن الأمم لا تنهض إلا بنفسها، ولا تسترد استقلالها إلا بجهودها».

وخلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر برزت آراء متعارضة تتراوح بين حركة إصلاح إسلامية ودعوة إلى القومية العربية ووجود حركة مقاومة سرية وبين تأييد السلطان ودعوة لتحرير مصر.

وفي أبريل عام ١٩٠٧ عين السير الدون جورست معتمداً بريطانياً في مصر خلفاً للورد كرومر. وقد بدأت معه مرحلة تشكيل الأحزاب في مصر بعد حزب الثورة العربية وبعد الاحتلال البريطاني لمصر. وحدير بالذكر أن اللورد كرومر كان قد أيد تأسيس «حزب الأمة» في عام ١٩٠٦ الذي تكون من طبقة الأرسنتقراطيين والأغنياء وذوى النفوذ. وقد التفت الحزب حول جريدة «الجريدة» التي كان يصدرها أحمد لطفي السيد، كما نجح في الحصول على تأييد معظم أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية. لذلك اشتمل برنامجه على المطالبة بمنحهما مزيداً من السلطات. وكان الحزب يفضل الأناة والصبر والتفاهم في التعامل مع البريطانيين. أما الدون جورست فقد منح تأييده لتكوين حزب جديد في عام ١٩٠٧ عرف باسم «حزب الإصلاح». وقد تألف الحزب من كبار الملاك الذين يجلبون التعاون مع البريطانيين. وكانت صحيفة «المؤيد» الذي كان يصدرها الشيخ على يوسف هي الصوت المعبر عن الحزب، كما أيدته عدة صحف منها «المقطم» و «الأهرام»^(١).

أ - الحزب الوطني:

لمواجهة اتجاهات حزبي الأمة والإصلاح المهادنة للبريطانيين أعلن مصطفى كامل في ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ قيام الحزب الوطني، وانضوت العناصر الوطنية من المثقفين والبرجوازية الصغيرة الديمقراطية تحت لواء الحزب. وكان الحزب الوطني أكثر الأحزاب قدرة على حشد الجماهير والتأثير فيها. وقد عقدت أول جمعية للحزب بمصر يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ بدار اللواء وافتتح مصطفى كامل الاجتماع بكلمة حدد فيها أهداف الحزب وسياسته وقال عن أهداف الحزب: «إننا لسنا حزباً سياسياً

(١) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو: البحث عن الديمقراطية، البحث عن الاشتراكية، ج٣، القاهرة:

المبعة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص ٥٤.

فقط بل نحن قبل كل شيء حزب حياة للأمة وإغماض لها. فلا تغفل التعليم بين سائر الطبقات لحظة واحدة، وهو يرمي إلى الاستقلال أس كل سعادة، ويعمل لنشر التعليم حتى لا يبقى مصري جاهلاً تحت سماء مصر، ويسعى للوفاق بين الأمة وتقريب المسافة بينها وبين الشعوب الأخرى، وهو يرمي من قبل كل شيء إلى أن يكون المصري إنساناً بأسمى معاني الكلمة، وأقصد بالمصري ليس فقط ذلك الذي نراه في المدائن يجد ويعمل، بل أقصد بنوع خاص ذلك الفلاح الذي قضى القرون من السنين وهو يعتقد أنه ملك لحاكم ومتاع، فاسمى عمل نقوم به هو إغماض ذلك الفلاح العزيز وإعلاء مكانته، فهو يمثل النشاط المصري ومصدر كل خير ونعيم»^(١).

لقد ثبت لمصطفى كامل عدم جدوى سياسة الاعتماد على فرنسا وأوروبا بعد الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤. لذلك فقد اعتمد على جماهير الشعب المصري وأخذ يعمل على توعيتها وتعبئة شعورها الوطني ضد الإنجليز من خلال جريدة اللواء ومن خلال خطبه الوطنية الملتهبة حماسة وعاطفة. وقد كانت أكثر تأثيراً في الفئات المثقفة التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى، وفي الطلاب والموظفين وأصحاب المهن الحرة والبراجوازية المصرية الوطنية.

لم يكن جهاد مصطفى كامل وقفاً على الاحتلال البريطاني ومطالبته بالجللاء التام عن وادي النيل، بل شمل نشاطه النواحي الاجتماعية مثل نشر التعليم وبناء المدارس والجامعة المصرية والمطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية ووضع دستور على أسس ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ب- حزب الأمة:

كانت بداية ظهور هذا الحزب في صورة شركة لتأسيس صحيفة سميت «الجريدة». وقام بعض رجال القانون بوضع قانون هذه الشركة، وأحيط القنصل البريطاني والحدوي بذلك. وقد ضمت الجمعية العمومية للشركة صفوة من الملاك

(١) عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، ط ٦، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٩،

وأهل الرأي. وصدرت «الجريدة» في أول مارس عام ١٩٠٧ ودأبت على الدعوة لمبادئ حزب الأمة بفضل رئيس تحريرها أحمد لطفي السيد. وكان مفهوم الاستقلال عند الحزب هو السعي إليه في ظل سياسة المصالحة مع الاحتلال البريطاني بإيجاد الحكومة النيابية ونبد الحكم الفردي الاستبدادي.

ج- الأحزاب الصغرى اليمينية:

ظهر بعد الاحتلال البريطاني وخلال العقد الأول من القرن العشرين عدد من الأحزاب الصغرى اليمينية مثل الحزب الوطني الحر، والحزب الوطني^(١) (حافظ عوض)، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية، والحزب المصري، وحزب النبلاء.

١- الحزب الوطني الحر:

اعتبر بعض المصريين والشوام المواليين للاحتلال البريطاني وطنياً مصطفى كامل تطرفاً. لذلك التأم شمل عدد من المسيحيين والشوام وبعض أغنياء المسلمين وكونوا الحزب الوطني الحر، بعد أن نبذ هؤلاء القيم الأخلاقية وتخلوا عن انتمائهم للوطن من أجل المال. فكانت المادة عندهم البديل الطبيعي لعزة الوطن وكرامته وللكبرياء الوطني وشرف المواطنة. وقد تجمعوا حول صحيفة المقطم التي شنت حرباً شعواء على مصطفى كامل وأصبحت لسان حال الحزب الوطني الحر الذي ترأسه محمد وحيد الأيوبي. وبعد الحزب الوطني الحر أول حزب تأسف بعد الاحتلال البريطاني لمصر.

٢- الحزب الوطني:

رأت جماعة أخرى من المصريين أن الحزب الوطني بزعامه مصطفى كامل يتبنى اتجاهاً متطرفاً. وقد تزعم هذه الجماعة حافظ عوض صاحب ومحرر صحيفة «المنبر اليومية» التي كانت تصدر في القاهرة عام ١٩٠٧. وقد أسس هؤلاء الحزب الوطني الذي يكاد يتشابه برنامجه مع برنامج الحزب الوطني الحر. وقد اتخذت صحيفة «المنبر اليومية» اتجاهاً معارضاً لاتجاهات جريدة اللواء الوطنية التي كان يصدرها

(١) ألفه حافظ عوض وهو غير الحزب الوطني الذي شكله مصطفى كامل.

مصطفى كامل. وفي يناير عام ١٩٠٨ انضم حافظ عوض إلى حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية^(١).

٣- حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية:

نشأة حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية نتيجة الصراع السياسي بين الخديوي والحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل. وقد أدرك الخديوي أن الحزب الوطني قد سلك في برنامجه ونشاطه مجالاً لا يناسب الحالة الجديدة التي قامت على سياسة الرفاق، فاهتدى إلى العمل على إيجاد حالة من التوازن في مسار الحركة القومية. لذلك أوعز إلى الشيخ على يوسف صاحب جريدة «المؤيد» بتأسيس حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية طبقاً لما جاء في قانونه الأساسي^(٢) لتأييد السلطة الخديوية فيما منحتها فرمانات العثمانية لاستقلال مصر الإداري بالإضافة إلى الاعتماد على التصريحات والوعود التي أعلنتها بريطانيا عند احتلالها لمصر ومطالبتها بتحقيقها، كذا المطالبة بمجلس نيابي ذي سلطات كاملة فيما يختص بالمصريين والمصالح المصرية. وقد عرف هذا الحزب تاريخياً بحزب القصر المنتهي إلى الخديوي. لذلك لم يحظ الحزب بتأييد الجماهير المصرية على الرغم من دخوله معترك النضال السياسي القومي والنضال الديمقراطي بقوة السلطة.

٤- الحزب المصري:

أبدت الأقلية القبطية مخاوفها من أقوال وأفعال الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل واعتبرتها اتجاهاً متطرفاً وبخاصة الدعوة الإسلامية التي تبناها الحزب. وقد واجهت الأقلية القبطية ما اعتبرته تطرفاً بالمغالاة في الاحتماء من الاتجاه الإسلامي من خلال رفعها شعار المصرية. كما رحبت بحزب الأمة وأيدت دعوته لشعار مصر للمصريين. وتمشيا مع اتجاه الأقلية القبطية أخذ أعضاء الحزب الوطني من الأقباط في الانسحاب منه في أغسطس عام ١٩٠٨، وأعقب ذلك الإعلان عن قيام الحزب المصري ممثلاً للطائفة القبطية. وقد تألف الحزب من كبار أثرياء الصعيد.

(١) عبد العزيز رفاعي، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٢) صحيفة المؤيد، ٩ ديسمبر ١٩٠٧.

٥ - حزب النبلاء:

انشق بعض أتباع الحزب الوطني عن الحزب لاتباعه الوطني الذي لا يتفق مع مصالحهم وأسسوا حزباً يدين بالولاء للسلطان العثماني والخديوي ويتعاون مع الاحتلال البريطاني، وكان رئيسه حسين حلمي بك ذا الأصل التركي.

٥ - اليسار الحزبي:

وسط التيارات الحزبية المتعارضة نادى بعض المثقفين المصريين برؤية جديدة في الاتجاه الفكري السياسي اشتملت على جانبين: الأول ديمقراطي سياسي والثاني اجتماعي. ففي الجانب الأول طرح المثقفون بديلاً ديمقراطياً سياسياً جديداً وفي الجانب الثاني ظهرت محاولة جديدة للحد من سيطرة أصحاب الأعمال. وقد تبلور الجانب الديمقراطي السياسي في الحزب الجمهوري برئاسة محمد غانم. أما الجانب الاجتماعي فقد مثله الحزب الاشتراكي وحزب العمال^(١). ثم برزت فكرة تنظيم صفوف العمال غير أن ذلك لم يتحول إلى عمل اشتراكي مصري، إنما نجم عنه تأسيس حزب العمال على يد فئة من المثقفين تبوأوا قيادة الحركة. ثم انتخب السيد محمد أحمد الحسن رئيساً للحزب وكان صاحب جريدة. وقد ظهر جلياً الاتجاه الديمقراطي الذي اتخذه هذا الحزب في بيانه الذي نشرته جريدة الأهرام في ٢٧ مارس عام ١٩٠٩ باسم حزب العمال، والذي احتج فيه على صدور قانون الصحافة.

يتضح مما سبق أن الانقلاب الفكري في مطلع القرن العشرين تجسد في شكل تنظيمات حزبية سياسية تراوحت بين التشدد الوطني في سبيل تحقيق الديمقراطية وتحرير مصر من الاحتلال البريطاني مثل الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل وبين الاعتدال والانحياز إلى سلطات الاحتلال مثل حزب الأمة.

بعد وفاة مصطفى كامل في فبراير عام ١٩٠٨ أخذت الحركة الوطنية تذوى شيئاً فشيئاً بسبب الإرهاب والقوانين الاستثنائية واقتتاد المجالس الدستورية والمحصار الحركة الديمقراطية في المجالس الهيكلية التي فرضها الاحتلال البريطاني كأحد مظاهر

(١) عبد العزيز رفاعي، المصدر السابق، ص ٦٧.

الديمقراطية الخادعة. ووسط ظلمات الاستبداد والإرهاب استطاعت العناصر الوطنية القليلة في المجالس التي أنشأها الاحتلال أن تضيئ شمعاً من خلال صدور قانون الجمعية التشريعية في أول يوليو عام ١٩١٣، وقد حلت الجمعية التشريعية محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية. ثم تتابعت الأحداث بإعلان الأحكام العرفية في نوفمبر ١٩١٤ لنشوب الحرب العالمية الأولى ثم إعلان الحماية البريطانية على مصر في ديسمبر من نفس العام. وفي أكتوبر ١٩١٥ صدر قرار تأجيل اجتماع الجمعية التشريعية إلى أجل غير مسمى^(١). وفي ٢٩ أبريل ١٩٢٣ صدر قانون بإلغاء الجمعية التشريعية. وتجدر الإشارة إلى أنه بعد إعلان الحماية البريطانية على مصر تغيرت تسمية نظارة إلى وزارة.

٢- ثورة ١٩١٩ والديمقراطية:

في أبريل عام ١٩١٩ شبت ثورة شعبية من أجل تحقيق الاستقلال العام، إذ آمنت طليعة من المثقفين بزعمتها سعد زغلول بمبدأ سيادة الأمة فسعت إلى بلورة إرادة الأمة السياسية في إقامة نظام حكم مصري حر.

سعت بريطانيا إلى تفتيت الثورة الشعبية عن طريق كسب المعتدلين، ثم الاتفاق معهم على نظام سياسي جديد يتيح لهم حكم البلاد ووضع المتطرفين أمام الأمر الواقع. وقد استهلت بريطانيا تنفيذ خططها بإصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، تمهيداً لصدر دستور يعد أساساً للحكم الجديد. وبعد أن وافقت الحكومة البريطانية أعلن اللئي تصريح ٢٨ فبراير، الذي رفضه سعد زغلول وهو في منفاه في سيشل ووصفه بأنه أكبر نكبة على البلاد. ثم تألفت وزارة عبد الخالق ثروت في أول مارس عام ١٩٢٢، وفي ١٥ مارس اعترفت بريطانيا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع احتفاظها بأربعة تحفظات هي: الدفاع عن مصر ضد أي اعتداء، وتأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر، وحماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات في مصر، والسودان. وفي ٣ أبريل ١٩٢٢ شكلت الوزارة لجنة برياسة حسين رشدي سميت لجنة الثلاثين لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخابات.

(١) على الدين هلال، السياسة والحكم في مصر، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٧، ص ٤٢.

كان وصول الرجعية إلى الحكم على أساس قواعد النظام الجديد وتأسيس حزب الأحرار الدستوريين في أكتوبر ١٩٢٢ خطوة في اتجاه تصفية ثورة ١٩١٩. فقد هيات بريطانيا الظروف المواتية للرجعية - في غيبة سعد زغلول وصحبه في المنفى - لكي تقف على قدميها. وقد استجابت الرجعية للهدف البريطاني الذي توحي تفتيت الثورة، كما عملت بريطانيا بدأب على بسط سيطرتها على الثورة بغية تحقيق هدفها.

رفض حزب الوفد والحزب الوطني الاشتراك في عضوية لجنة الثلاثين لإصرارهما على أن تضع الدستور جمعية نياية تأسيسية وليست لجنة حكومية. ثم شكلت وزارة جديدة في ١٥ مارس ١٩٢٣ برئاسة يحيى إبراهيم، التي اضطرت تحت ضغط الأحداث إلى إصدار الدستور في ١٩ أبريل عام ١٩٢٣ على أن يبدأ تنفيذه يوم انعقاد البرلمان. وبصدور دستور عام ١٩٢٣ بزغ فجر جديد في مسار الحركة الوطنية المصرية ومسيرة التطور الديمقراطي.

يتضح مما سبق أن النظام السياسي المصري شهد لأول مرة قيام مجلس نيابي في عام ١٨٦٦ تحت اسم مجلس شورى النواب، الذي لم يكن مشكلاً عن طريق الانتخاب العام وكان مجرد هيئة استشارية. وقد أسفر نضال الحركة الوطنية المصرية من أجل الديمقراطية عن صدور دستور فبراير عام ١٨٨٢، الذي نص على تشكيل مجلس نواب بالانتخاب العام ذي سلطات واسعة منها حق التشريع ومراقبة الحكومة، ولكن أوقف العمل بهذا الدستور بعد الاحتلال البريطاني لمصر حيث استبدل به القانون النظامي الصادر في عام ١٨٨٣ الذي تضمن إنشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية من غير أن يكون لهما اختصاصات حقيقية في صنع القرار ورسم السياسة العامة للدولة. وينطبق ذلك على الجمعية التشريعية التي حلت محلها في عام ١٩١٣.

ولما كان النظام السياسي المصري لا يحوي مجلساً للنظر حتى عام ١٨٧٨، فقد احتكر الخديوي السلطة التنفيذية بأكملها فضلاً عن احتكاره السلطة التشريعية

حيث لم يكن لمجلس شورى النواب سلطة حقيقية. وعندما أنشئ مجلس النظار في عام ١٨٧٨ فإنه لم يكن مسئولاً أمام المجلس النيابي وإنما أمام الخديوي فقط، في حين جرى الفصل بين رئاسة النظارة ورئاسة الدولة. وقد شارك مجلس النظار الخديوي في السلطة التنفيذية، كما تم إقرار المسؤولية الجماعية لمجلس النظار الذي كان يتخذ قراراته بالأغلبية.

ومن الملاحظ أن معظم رؤساء النظارات والوزارات كانوا من طبقة كبار الملاك والأعيان الذين لا يمثلون مصالح الأغلبية الشعبية. كما اتبعت تلك النظارات والوزارات كثيراً عن الاتجاه الديمقراطي إلا نظارات محمد شريف باشا ومحمود سلمي البارودي باشا التي اتصفت بالديمقراطية.

تطور قضية الديمقراطية السياسية (١٩٢٣ - ١٩٥٢):

١- دستور ١٩٢٣:

كانت ثورة ١٩١٩ نقطة تحول بارزة في كفاح الشعب المصري من أجل الديمقراطية والتحرر الوطني. وقد نجم عنها صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي ألغى الحماية على مصر ومنحها استقلالاً اسمياً ثم صدور دستور ١٩٢٣ الذي نص على إنشاء برلمان له اختصاصات تشريعية وله حق مساءلة الحكومة إلى حد سحب الثقة منها. كما نص الدستور على أن مصر دولة ذات سيادة وأن الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس، وأن عرش المملكة المصرية وراثي في أسرة محمد على (م ٣٣). يتولى الملك السلطة التشريعية بالاشتراك مع مجلس الشيوخ ومجلس النواب (م ٢٤). كذلك نص دستور ١٩٢٣ على أن الملك من حقه اقتراح القوانين (م ٢٨)، وهو الذي يصدق عليها ويصدرها (م ٣٤)، وإذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه، فإذا لم يرد القانون في خلال هذا الشهر عد ذلك تصديقاً من الملك وأصدر (م ٣٥)، وإذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين أصبح له حكم القانون وأصدر، فإن كانت الأغلبية أقل من

الثلاثين أمتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه، فإذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر (م ٣٦). وإذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور، ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون (م ٤١). كما نص الدستور على أن الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها (م ٣٧). وللملك حق إعلان الأحكام العرفية وإن كان الدستور قد أوجب عرض ذلك على البرلمان فوراً ليقرر استمرارها أو إلغائها (م ٤٥).

أما فيما يختص بسلطة الملك على البرلمان فقد نص دستور ١٩٢٣ على أن من حق الملك تعيين خمسي أعضاء مجلس الشيوخ (م ٧٤)، وللملك حق حل مجلس النواب (م ٣٨)، على أنه إذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر (م ٨٨)، كما أن الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة أيام التالية لتمام الانتخاب (م ٨٩). وللملك أيضاً حق تأجيل انعقاد البرلمان، على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على مدة شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين (م ٣٩).

أما السلطة التنفيذية فيتولاها الملك في حدود الدستور (م ٢٩) وأقر الدستور بأن النظام السياسي برلماني وهذا أقر المسؤولية الوزارية إذ قضى بأن الوزارة مسئولية بالتضامن أمام مجلس النواب (م ٦١). ويلاحظ أن أهم اختصاصات الملك التنفيذية تضمنتها المواد ٤٩ و ٤٦ و ٤٤. فقد نص الدستور على أن الملك يعين وزراءه ويقيهم، ويعين الممثلين السياسيين ويقيهم بناء على ما يعرضه وزير الخارجية (م ٤٩). والملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية، وهو الذي يولي ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت

مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان. على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان. كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحقة: وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نقض في حقوق سيادتها أو تحميل عجزاتها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان، ولا يجوز في أية حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية (م ٤٦)، كما نص الدستور على أن الملك يترتب المصالح العامة ويولي ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين (م ٤٤).

وفيما يتعلق بالوزراء فقد قرر الدستور المسؤولية التضامنية والفردية للوزراء، فالوزراء مسئولون متضامنين أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة، وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته (م ٦١) فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل، فإذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة (م ٦٥).

أما فيما يختص بالبرلمان فقد نص دستور ١٩٢٣ على إقامة برلمان من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ (م ٧٣). وبالنسبة لمجلس النواب فقد نص الدستور على أنه يتكون من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام بمقتضى قانون الانتخاب (م ٨٢). أما بالنسبة لمجلس الشيوخ فقد نص على أنه يتكون من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم ويتخب الثلاثة أحراس الباقون بالاقتراع العام بمقتضى أحكام قانون الانتخاب (م ٧٤). ومن حيث الاختصاص فإن من حق المجلسين إقرار القوانين ما عدا القوانين الخاصة بفرض الضرائب أو زيادتها وإقرارها من حق مجلس النواب فقط (م ٢٨)، أي أنه فيما عدا هذه الحالة لكي يصدر قانون فلا بد من موافقة مجلس النواب والشيوخ أولاً (م ١٣٩)، كما أن مجلس النواب هو الذي يستطيع وحده سحب الثقة من الوزارة أو أحد الوزراء (م ٦٥) وله وحده - بأغلبية ثلثي الآراء - حق إتمام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم (م ٦٦)، وفي مقابل ذلك فإن مجلس النواب يمكن حله عن طريق مرسوم ملكي (م ٣٨)، ولكل عضو من

أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجابات وذلك على الوجه المبين باللائحة الداخلية لكل مجلس.

يتضح من العرض السابق أن دستور ١٩٢٣ أعطى مجلس النواب اختصاصات أكثر وأهم من اختصاصات مجلس الشيوخ. فمجلس النواب وحده له حق إسقاط الوزارة وحق إقرار القوانين الخاصة بفرض الضرائب أو زيادتها بالإضافة إلى حق التشريع. أما مجلس الشيوخ فراه استشاري فيما يختص بالتشريع غير أن له حق الاعتراض على مشروع القانون وإعادته إلى مجلس النواب. وأعطى الدستور أعضاء مجلس النواب وحدهم حق الاستجواب لمحاسبة الوزارة أو أحد الوزراء. كما منح الدستور البرلمان حق الموافقة على إعلان الحرب الهجومية وحق إقرار إعلان الأحكام العرفية، فإذا لم يوافق البرلمان سقطت إرادة السلطة التنفيذية.

وعلى أية حال فقد حقق دستور ١٩٢٣ تعددية سياسية ونشأت عنه أحزاب مختلفة، وفي ظله تألفت أول حكومة شعبية ديمقراطية برئاسة سعد زغلول في ٢٨ يناير ١٩٢٤.

أما أبرز الجوانب السلبية في دستور ١٩٢٣ فتكمن في إعطاء الملك سلطة تولية وعزل الموظفين طبقاً للقانون الذي حول الملك حق إصدار مراسيم تعيين كبار الموظفين عن فيهم قضاة المحاكم الأهلية والشرعية والمختلطة. كما أعطاه الحق في إصدار الأوامر الملكية بتعيين موظفي الحاشية الملكية والعسكرية وشيوخ المعاهد الدينية كذا رؤساء الطوائف الدينية - البطريك وشيوخ الأزهر. كذلك أطلق الدستور يد الملك في إصدار اللوائح التكميلية لتنفيذ القوانين بالإضافة إلى اللوائح التي تنوعى المحافظة على الأمن أو الصحة أو الراحة العامة. أما الحكومة فقد منحها الدستور حق إصدار مراسيم بقوانين في غيبة البرلمان، لا تلغي بصدر قرار من المجلس بعد انعقاده بعدم الموافقة عليها، ولكن يجب أن يصدر المجلس قانوناً آخر لإلغائها. غير أن أهم هذه السلبات جميعاً هو أن الدستور أتاح للملك السيطرة على الديمقراطية النيابية. فطبقاً للدستور يعين الملك خمسي أعضاء مجلس الشيوخ، وبذلك يصبح الملك مسيطراً

على عملية التصديق على القوانين، بعد أن صارت موافقة الأعضاء المنتخبين غير كافية لصدور القانون حيث إن نسبتهم ٦٠% فقط، كما أصبح تنقيح الدستور تحت رحمة الملك والأعضاء المعينين حيث لا تصح المناقشة في مجلس النواب والشيخ إلا إذا حضر ثلثا أعضائه، ويجب أن تصدر القرارات بأغلبية ثلثي الآراء ضماناً لصحة القرارات.

وقد تعاقبت على مصر في الفترة ١٩٢٣-١٩٥٢ عشر هيئات نيابية، مما يدل على عدم الاستقرار النيابي، إذ لم يكمل مجلس النواب مدته الدستورية إلا مرة واحدة هي الهيئة النيابية التاسعة (١٨/١/١٩٤٥ - ٨/٨/١٩٤٩). كما تجدر الإشارة إلى أن حزب الوفد كانت له الأغلبية في مجلس النواب في سبع هيئات نيابية^(١). بيد أن احتلال بريطانيا لمصر ووجود نظام ملكي خاضع للاستعمار البريطاني شكلا عقبة في المسيرة الديمقراطية لدستور ١٩٢٣.

٢- انتهاكات الدستور:

انتهك الملك ووزارات الأقلية دستور ١٩٢٣ في حالات كثيرة كان معظمها في الفترة ١٩٢٥-١٩٣٥.

حدث في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ أن أغتيل السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم السودان في أحد شوارع القاهرة، واعتبرت سلطات الاحتلال حكومة سعد زغلول مسؤولة عن الإغتيال. لذلك قدم اللورد اللنبي إنذاراً إلى سعد زغلول يتضمن مطالب جائزة. وبعد أن عرض الأمر على الملك والوزارة والبرلمان، رفض سعد زغلول الإنذار واستقال في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤، فقبل الملك فؤاد استقالته في نفس اليوم، وعهد إلى أحمد زيوار باشا بتشكيل الوزارة. وقد قبل زيوار باشا الإنذار البريطاني. وهكذا قضت أول وزارة دستورية مصرية نخبها وخسرت الحركة الديمقراطية برحيلها الشيء الكثير.

(١) انظر قائمة بنتيجة الانتخابات النيابية في الفترة ١٩٢٣-١٩٥٢ في: علي الدين هلال، السياسية

والحكم في مصر. مصدر سابق، ص ص ٣٠١-٣٠٤.

بدأ رئيس الوزراء عهده باستصدار مرسوم ملكي في ديسمبر ١٩٢٣ بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر في محاولة لتحقيق هدف الملك والاستعمار في ضرب الحياة الدستورية الوليدة وإضعاف شعبية الوفد. واجه البرلمان الموقف من خلال مائة وسبعة عشر نائباً وفدياً رفعوا عريضة إلى الملك فؤاد يطلبون فيها دعوة البرلمان إلى الانعقاد قبل انتهاء مدة الشهر لبحث التصرفات غير الدستورية الصادرة عن الوزارة إذعاناً واستسلاماً لسلطات الاحتلال. وقد كرر النواب طلبهم بعد بضعة أيام، فما كان من زيوار باشا إلا استصدار مرسوم ملكي بحل مجلس النواب قبل انتهاء مدة التأجيل ودعوة الناخبين إلى انتخابات جديدة يوم ٢٤ فبراير ١٩٢٥.

جاء إسماعيل صدقي وزير الداخلية في حكومة زيوار إلى العديد من المخالفات القانونية وأساليب الضغط والتزوير والتزيف ولكن الانتخابات جاءت بأغلبية وفدية. وقد انعقد مجلس النواب يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ لانتخاب رئيسه قفاز سعد رغلوسل بالرئاسة في مواجهة عبد الخالق ثروت باشا. وهكذا أخفق الملك في محاولته ضرب الوفد وإضعاف دوره السياسي، ولم يجد بداً سوى إصدار مرسوم بحل مجلس النواب في نفس يوم انعقاده، متتهكاً بذلك نص المادة ٨٨ من الدستور، التي تنص على أنه إذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر.

وجدير بالذكر أن الملك فؤاد انتهاز فرصة استقالة بعض أعضاء الهيئة الوفدية خوفاً من عواقب صدام الوفد مع الملك والاستعمار وإثارةً للسلامة وأنشأ حزباً تابعاً برياسة يحيى باشا إبراهيم. وقد لعب وكيل الديوان الملكي حسن باشا نشأت وإسماعيل صدقي دوراً بارزاً في تشكيل الحزب الجديد، الذي اتخذ اسم «حزب الاتحاد».

وفي أعقاب حل مجلس النواب لم يجد أعضاء البرلمان من أحزاب الوفد، والوطني، والأحرار الدستوريين مفرأً من المواجهة مع الملك الذي انتهك الدستور وأهانته. وأعلنت الحكومة أنها ستستخدم الجيش في مقاومة أية محاولة لاقحام البرلمان، فاشتعلت المظاهرات صباح يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ منددة بإعلان الحكومة.

لم يشن ذلك أعضاء مجلس النواب والشيوخ عن الاجتماع في فندق الكونتنتال حيث أصدروا قرارات جماعية باعتبار قانونية دور الانعقاد وبأن مسلك الوزارة مخالف للدستور. ثم أجريت انتخابات فاز فيها بالإجماع سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب ومحمد محمود من الأحرار الدستوريين وعبد الحميد سعيد من الحزب الوطني وكيلين للمجلس، وقرر المجلس سحب الثقة من وزارة أحمد زيوار باشا، ولكنها بقيت بأسنة الرماح. ثم أجرى زيوار باشا انتخابات جديدة أسفرت عن فوز حزب الوفد، غير أن الوزارة تألفت في ٧ يونيو ١٩٢٦ برئاسة عدلي باشا من حزبي الوفد والأحرار الدستوريين وانتخب سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب ومصطفى النحاس وويصا واصف وكيلين للمجلس. ثم رحل سعد زغلول في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ وخلفه مصطفى النحاس في رئاسة الحزب ورئاسة مجلس النواب.

وفي أوائل عام ١٩٢٨ شكل مصطفى النحاس وزارة الثلاثينية من الوفد والأحرار الدستوريين بيد أن الملك أقالها في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ دون سبب ظاهر. ثم ألف محمد محمود باشا وزارته الأولى في ٢٧ يونيو ١٩٢٨ بعناصر من حزبي الأحرار الدستوريين والاتحاد. وفي اليوم التالي استصدر مرسوماً ملكياً بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر. وفي ١٩ يوليو ١٩٢٨ استصدر مرسوماً آخر بحل البرلمان وتأجيل انتخاب وتعيين أعضائه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد على أن تنتقل السلطة التشريعية خلال هذه المدة إلى الملك ليباشرها بمراسيم لها قوة القانون^(١).

وقد تجلّت انتهاكات وزارة محمد محمود للدستور في استصدار مراسيم قضت بحل مجلس الشيوخ وهو ما لا يجيزه الدستور. أما بالنسبة لحل مجلس النواب فإن المادة ٨٩ من الدستور تنص على أن «الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة أيام التالية لتمام الانتخاب». وليس أدل على انتهاك الحياة النيابية في ظل الدستور من أن انعقاد البرلمان لم يدم إلا خمسة عشر شهراً خلال خمس سنوات.

(١) على الدين هلال، المصدر السابق، ص ١٢٨.

استقال محمد محمود باشا وخلفه عدلي باشا الذي أجرى انتخابات فاز فيها حزب الوفد، فتولى مصطفى النحاس باشا رئاسة الوزارة في أول يناير ١٩٣٠، إلا أنه ما لبث أن استقال في ١٧ يونيو ١٩٣٠، وعهد الملك إلى إسماعيل صدقي بتشكيل الوزارة في ١٩ يونيو. وقد بدأ عهده باستصدار مرسوم ملكي بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً ابتداء من ٢١ يونيو ١٩٣٠، ثم استصدر في ١٢ يوليو مرسوماً آخر بخصص الدورة البرلمانية. وشهد يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ مسعى إسماعيل صدقي الخبيث لوأد للديمقراطية حيث استصدر في ذلك اليوم الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ الذي نص في مادته الأولى على وقف العمل بدستور ١٩٢٣ وحل مجلسي النواب والشيوخ وإعلان دستور جديد. ثم صدر دستور ١٩٣٠ الذي يعد ردة عن التطور الديمقراطي ونشأ معه حزب الشعب برئاسة إسماعيل صدقي في ١٧ نوفمبر ١٩٣٠.

سدد دستور ١٩٣٠ طعنة إلى الديمقراطية وإلى كفاح الشعب المصري من أجلها، إذ حد من سلطة البرلمان ودعم سلطة الملك. كان دستور ١٩٢٣ يميز للملك في حالة إذا لم ير التصديق على قانون أن يرده إلى البرلمان في خلال شهر وإلا اعتبر ذلك تصديقاً منه على القانون، ولكن دستور ١٩٣٠ ضاعف هذه المدة إلى شهرين، فإذا انقضت هذه المدة ولم يرد القانون إلى البرلمان كان ذلك في دستور ١٩٢٣ تصديقاً ضمناً من الملك، بيد أن دستور ١٩٣٠ جعل ذلك دليلاً على رفض التصديق. وبينما كان البرلمان طبقاً لدستور ١٩٢٣ يستطيع أن يقر هذا القانون بأغلبية ثلثي أعضاء المجلسين فإنه بمقتضى دستور ١٩٣٠ امتنع عليه نهائياً أن يعيد النظر في مشروع ذلك القانون في نفس دور الانعقاد، وإذا أراد إقراره فليكن ذلك في دورة أخرى لا بالأغلبية المطلقة كما في دستور ١٩٢٣ ولكن بأغلبية ثلثي الأعضاء. وفي حين كان دستور ١٩٢٣ يمنح الملك حق إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون فيما بين أدوار انعقاد البرلمان فقط، فإن دستور ١٩٣٠ أضاف إلى ذلك فترة حل مجلس النواب طبقاً للمادة ٤١. وبينما كان دستور ١٩٢٣ يقضي في حالة حل مجلس النواب بأن تجري الانتخابات الجديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد اجتماع المجلس الجديد في العشرة أيام التالية لتمام الانتخاب فإن دستور ١٩٣٠ أطال مدة إجراء الانتخابات الجديدة إلى ثلاثة أشهر من تاريخ الحل، كما أطال المدة التي

يجب أن يدعي المجلس الجديد إلى الاجتماع فيها إلى أربعة أشهر من ذلك التاريخ. وبينما كان دستور ١٩٢٣ ينص على أنه لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الانتهاء من تقرير الميزانية فإن دستور ١٩٣٠ خلا من هذا النص. وبينما كان دستور ١٩٢٣ يعطي الملك حق تعيين خمسي أعضاء مجلس الشيوخ فإن دستور ١٩٣٠ رفع نسبة التعيين إلى ثلاثة أخماس. وقد بينت المذكرة الإيضاحية للدستور أن من حق الملك وحده دون مشاركة مجلس الوزراء تعيين ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ. وبالإضافة إلى ذلك فقد استحدث دستور ١٩٣٠ المادة ١٤٢ التي تنص على أن تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين مسلمين وغير مسلمين منوط بالملك وحده.

واجه إسماعيل صدقي مقاومة شعبية وحزبية شديدة، كما قرر حزب الوفد والأحرار الدستوريين والجمهير الشعبية مقاطعة الانتخابات، ولم يشارك في الانتخابات إلا أحزاب الشعب والاتحاد والحزب الوطني. ولم يصمد إسماعيل صدقي طويلاً أمام المقاومة خاصة بعد أن تفاقمت المشكلات الداخلية ولم يجد مفرّاً من الاستقالة في سبتمبر ١٩٣٣ حيث خلفه عبد الفتاح يحيى باشا ثم توفيق نسيم باشا في ١٤ نوفمبر ١٩٣٤، الذي نشأت بينه وبين الوفد علاقات طيبة تجلت في تأييد الوفد لوزارة توفيق نسيم. وقد استصدر توفيق نسيم أمراً ملكياً في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ بوقف العمل بدستور ١٩٣٠، وتحت ضغط الشعب أصدر الملك مرسوماً بإعادة العمل بدستور ١٩٢٣ وذلك في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥. وكانت إعادة دستور ١٩٢٣ انتصاراً لكفاح الشعب وبياناً لدور حزب الوفد البارز في الحفاظ على الديمقراطية واستمرار الحياة السياسية السليمة. وقد اتضح بجلاء حرص الوفد ومرونته من أجل استمرار الدستور وحمايته. ففي عام ١٩٢٦ قبل سعد زغلول زعيم الأغلبية الكاسحة رئاسة مجلس النواب بدلاً من رئاسة الوزارة، كما قبل مصطفى النحاس رئاسة وزارة ائتلافية مع الأحرار الدستوريين في عام ١٩٢٨ على الرغم من أنه كان قادراً على الحصول على الثقة المطلقة بوزارته^(١).

(١) أحمد حمروش، المصدر السابق، ص ٩٣.

وفي يناير ١٩٣٦ ألف على ماهر الوزارة وأجرى انتخابات فاز فيها حزب الوفد الذي شكل وزارة جديدة برئاسة مصطفى النحاس. وفي ظل المصالحة الوطنية أصبحت الفرصة مواتية أمام مصطفى النحاس لتوقيع معاهدة بين مصر وبريطانيا في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦. وقد تضمنت المعاهدة بعض المزايا حيث حققت مزيداً من الاستقلال في الإدارة الداخلية منها سحب جميع الضباط البريطانيين من الجيش المصري وإلغاء نظام المفتش العام وإدارة الأمن العام، كما حققت خروج الأوروبيين من الشرطة في مدى خمس سنوات. كما قضت المعاهدة بإلغاء جميع الاتفاقات والوثائق المنافية لأحكامها ومنها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بتحفظاته الأربعة، كذلك أعطت مصر حرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية. غير أن أهم المزايا والمكاسب الداخلية وأعظمها هو إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة إذ أطلقت يد مصر في التشريع وغيره. وبمقتضى المعاهدة أصبحت مصر تتمتع بالاستقلال الداخلي إلى الحد الذي سمح به الكفاح القومي في مصر فيما بعد في ظل دستور ١٩٢٣. وقد مهدت سيادة مصر الداخلية السبيل أمام العناصر اليسارية الديمقراطية لممارسة مزيد من العمل السياسي، فتشكل الحزب الاشتراكي وحزب العمال وحزب مصر الفتاة. كما أصبحت مصر عضواً في عصبة الأمم في مايو ١٩٣٧ وعاد الجيش المصري إلى السودان بعد سحبه في عام ١٩٢٤. وبالإضافة إلى ذلك حددت المعاهدة عشرين عاماً لبقاء القوات البريطانية في مصر شريطة أن تكون مصر قادرة على حماية القناة.

شكل أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي حزب الهيئة السعدية بعد فصلهما من حزب الوفد في ١٣ سبتمبر ١٩٣٣. وقد مهد انشقاق الوفد الطريق أمام الملك فاروق لكي يصدر قراراً بإقالة وزارة مصطفى النحاس في ديسمبر ١٩٣٧ وتعيين محمد محمود رئيساً للوزراء في وزارة شكلت من الأحرار الدستوريين والسعديين، ثم صدر مرسوم ملكي بحل مجلس النواب في ٢ فبراير ١٩٣٨. وأجريت في نفس العام انتخابات جديدة شامها التدخل السافر المباشر من جانب البوليس والجيش لإنجاح مرشحي السلطة. وقد بلغ التدخل غايته بسقوط مصطفى النحاس في بلده سمهود

وسقوط مكرم عبيد في دائرة قنا، ولم ينجح إلا ستة عشر نائباً وفدياً. ووقف الشعب موقفاً سلبياً تجاه العدوان على حرية الانتخاب حيث لم يصدر عنه رد فعل ثوري أو انتفاضة شعبية.

٣- أحزاب الأقلية وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢:

نشأت عن تزوير الانتخابات وتزييف إرادة الناخبين مرحلة جديدة من حكم أحزاب الأقلية المستند إلى دستور ١٩٢٣. وقد أصبح جلياً أن الدستور لم يعد ضماناً للديمقراطية وحقوق الإنسان، التي يتطلب تحقيقها نضالاً شعبياً مستمراً وجسوراً تستطيع من خلاله الجماهير الكادحة أن توقظ بمديرها أصحاب النفوذ وأرباب السلطة ليمودوا إلى صوابهم ويضعوا حقوق الجماهير في حسابهم. شكلت أحزاب الأقلية ائتلافاً استمر في الحكم مع تعاقب رؤساء الوزارة، فقد خلف على ماهر باشا محمد محمود باشا في أغسطس ١٩٣٩. وفي الشهر التالي نشبت الحرب العالمية الثانية فأعلن على ماهر الأحكام العرفية في نفس الشهر. وقد بدأت بها فترة من الاستبداد والقهر السياسي ومصادرة الحريات والصحف بالإضافة إلى موجات متلاحقة من الاعتقالات وفي يوم ٢٨ يونيو ١٩٤٠ استقال على ماهر وخلفه حسن صبري. وعلى الرغم من الظروف العصيبة التي واجهها الوفد فإنه لم يركن إلى الصمت والقبول بالأمر الواقع، حيث بادر مصطفى النحاس إلى إلقاء الخطب مهاجماً فيها الأوضاع السائدة آنذاك ومطالباً بعودة الديمقراطية السليبة ومنذاً بالاستعمار البريطاني، كما قدم مذكرة طالب فيها بإلغاء الأحكام العرفية.

أصبح ظاهراً للعيان أن أحزاب الأقلية عاجزة عن قيادة الدولة وتوجيه السياسات أثناء الحرب. وكان الاستعمار يخشى قيام ثورة شعبية في مصر تستهدف خطوطه الخلفية بينما كان يواجه قوات المحور. هذا بالإضافة إلى أن الملك وبعض المحيطين به كانوا يجنحون التعاون مع قوات المحور الغازية. فقد اعتقد الملك فسروق في تفوق قوى المحور وتوقع انتصارها في الحرب. لذلك فقد أخذ يعمل على تأمين عرشه من خلال الاتصال بالألمان وإظهار ولائه لألمانيا بالإضافة إلى اعتزاه تشكيل حكومة موالية للمحور برياسة على ماهر وبث الدعاية للمحور في الجماهير المصرية. وفي

٢ فبراير ١٩٤٢ عرّجت المظاهرات التي دبرها على ماهر بمباركة الملك وهي تمثف «إلى الأمام يا روميل». وكان الغرض من تلك المظاهرات إزاحة حسين سري من الحكم وإيجاد ضغط شعبي صناعي يهيئ الظروف المواتية لفاروق لكي يعهد إلى على ماهر بتشكيل الوزارة. وهنا أحس البريطانيون بخطر سقوط مصر في قبضة قوى موالية للمحور وتبين لهم أن الحكم الدستوري أقل خطراً على مصالحهم من حكم القصر فتحركوا لفرض الحكم الدستوري على الملك. لذلك فقد قابل السفير البريطاني لامبسون الملك فاروق لمطالبته باستدعاء مصطفى النحاس باعتباره زعيم حزب الأغلبية للتشاور معه في تشكيل وزارة قومية تدين بالولاء للمعاهدة. وإزاء إصرار النحاس على تأليف حكومة وفدية بحتة لم يبق إلا رفض الإنذار البريطاني وهو ما وافق عليه النحاس وزعماء الأحزاب في اجتماع عابدين يوم ٤ فبراير ١٩٤٢. وهنا اتخذت بريطانيا قرار خلع الملك فاروق من العرش وحاصرت دباباتها وعرباتها المدرعة قصر عابدين لإجبار الملك على التنازل عن العرش. وقد قدم السفير البريطاني لامبسون إلى الملك وثيقة التنازل عن العرش، فطلب فاروق من لامبسون أن يمنحه فرصة أخرى ثم اقترح فاروق أنه سوف يستدعي النحاس ليكلفه بتأليف الوزارة وفقاً لما يراه. وحيث إن لامبسون وجد في هذا الاقتراح استجابة لمطلب السفارة البريطانية بالهاء الحكم الديكتاتوري واستعادة الحكم الدستوري فقد وافق لامبسون ولم يعد يصر على تنازل الملك فاروق عن العرش.

استغلت أحزاب الأقلية محاصرة القوات البريطانية للقصر الملكي وقرنتها بدعائها السوداء المعادية للوفد للنيل منه والإساءة إليه زاعمة أن حكومة الوفد جاءت على أسنة رماح الإنجليز، أي بأمر الحكومة البريطانية. وقد انصف التاريخ مصطفى النحاس، إذ أثبت أن زعيم الوفد رفض أن يشكل الوزارة إلا إذا صدر له توجيه بذلك من الملك، السلطة الشرعية في مصر، ثم جاءت مذكرات لورد كيلرن التي نشرت في بداية السبعينيات لتثبت «أن مصطفى النحاس لم يكن يعلم مطلقاً بنية الإنجليز»^(١).

(١) أحمد حمروش، المصدر السابق، ص ١٠٢.

استمرت حكومة الوفد في الحكم سنتين وثمانية أشهر. وقد أتاحت تلك الفترة الطويلة نسبياً والتي لم يحظ الوفد بمثلها فرصة تحقيق إنجازات اجتماعية بالغة التأثير والأهمية مثل إصدار قانون مجانية التعليم الابتدائي وإنشاء جامعة الإسكندرية وديوان المحاسبة، وإصدار قانون استقلال القضاء، واستخدام اللغة العربية في مكاتبت الشركات ودفاترها، وخفض الضريبة المربوطة على صغار المزارعين ووضع مشروع المجموعات الصحية وإصدار قانون العمل الفردي ونقابات العمال. وعلى المستوى القومي وقعت حكومة الوفد في ٧ أكتوبر ١٩٤٤ بروتوكول الإسكندرية الخاص بإنشاء جامعة الدول العربية.

ولما أصبح انتصار الحلفاء في الحرب وشيكاً لم تعد بريطانيا في حاجة إلى وزارة الوفد فتخلت عنها. وقد أتاح موقف بريطانيا الفرصة للملك لكي يصدر مرسوماً بإقالة الوزارة في ٨ أكتوبر ١٩٤٤. وهكذا أصبح الطريق مفتوحاً أمام أحزاب الأقلية بما فيها حزب الكتلة الوفدية الذي انشق عن حزب الوفد برئاسة مكرم عبيد للعودة إلى سدة الحكم. وقد تشكلت وزارة من أحزاب الأقلية برئاسة أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية الذي استصدر مرسوماً بحل البرلمان لإجراء انتخابات جديدة. وقاطع حزب الوفد الانتخابات تجنباً لتكرار مأساة عام ١٩٣٨ التي نجمت عن تزوير وتزييف الانتخابات والاعتداء على الدستور.

٤- حزب الوفد وائتلاف أحزاب الأقلية:

في ١٨ يناير ١٩٤٥ انعقد البرلمان الجديد، وفي ٢٤ فبراير جري اغتيال أحمد ماهر لجرح مصر إلى الحرب العالمية، ثم تشكلت وزارة برئاسة محمود فهمي النقراشي نائب رئيس الهيئة السعدية، أعقبها إلغاء الرقابة على الصحف في ٩ يونيو ثم الأحكام العرفية في ٤ أكتوبر ١٩٤٥. ومن ثم فقد احتلت القضية الوطنية مركز الصدارة وتجلت في المطالبة بالجلء التام عن مصر وبوحدتها مع السودان. اتبع محمود فهمي النقراشي سياسة عنيفة ضد العناصر الوطنية التي خرجت في مظاهرات مطالبة بالجلء، كان أبرزها إطلاق الرصاص على مظاهرات الطلبة فوق كوبري عباس يوم ٩ فبراير

١٩٤٦. ولم يجد النقراشي مفرا من الاستقالة، فشكل إسماعيل صدقي يوم ١٥ فبراير وزارة جديدة من السعديين والأحرار الدستوريين. بدأ إسماعيل صدقي عهدا من الإرهاب، إذ شن حملة شعواء على جميع الوطنيين وصادر جميع الصحف والمجلات الوطنية التقدمية، ثم وقع اتفاقا بالأحرف الأولى مع يفرن وزير خارجية بريطانيا في نوفمبر ١٩٤٦ لاقى معارضة شديدة ورفضاً من جماهير الشعب وهجوما عنيفا من مصطفى النحاس في عيد الجهاد. ونظرا لتفاقم الموقف وضغط الرفض الشعبي فقد اضطّر إسماعيل صدقي إلى الاستقالة. وخلفه محمود فهمي النقراشي. ولم يجد الملك فاروق مخرجا من الأزمة الناجمة عن سوء الأحوال الداخلية وتعثر القضية الوطنية وما صاحبها من إضرابات ومظاهرات إلا بدفع الجيش المصري إلى فلسطين لمقاومة قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧. وقد دخلت القوات المصرية حرب فلسطين بأمر ملكي مباشر على الرغم من عدم استعدادها لدخول الحرب في ١٥ مايو ١٩٤٨، فمُنيت بهزيمة منكرة مع باقي الجيوش العربية.

استمر ائتلاف أحزاب الأقلية ليحكم مصر خمس سنوات كاملة لم يجل فيها مجلس النواب على الرغم من اغتيال محمود فهمي النقراشي. ثم جاء إبراهيم عبد الهادي كرئيس للوزراء الذي ما لبث أن استقال في يوليو ١٩٤٩، فتشكّلت وزارة ائتلافية برئاسة حسين سري شارك فيها حزب الوفد. لم تستمر الوزارة الائتلافية طويلا، إذ تألفت وزارة أخرى محايدة في ٣ نوفمبر ١٩٤٩، أجرت انتخابات في يناير ١٩٥٠ أسفرت عن فوز ساحق للوفد تمثل في حصوله على ٢٢٨ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٣١٩ مقعدا.

اتخذت حكومة الوفد سلسلة من القرارات والإجراءات الوطنية التقدمية استهدفت دعم الحياة الديمقراطية وتحرير الوطن والمواطن واحترام الحريات، حيث ألغت الأحكام العرفية والرقابة على الصحف وأغلقت المعتقلات وسمحت بالمظاهرات التي كانت تجوب الشوارع وتزحف إلى قصر عابدين وهي تهتف بسقوط الملك. وفي مجال النضال من أجل حرية الوطن ألغى مصطفى النحاس معاهدة ١٩٣٦ في يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١، كما شجعت الحكومة الوفدية حركة الكفاح المسلح في منطقة القناة

وزودت الفدائيين بالسلاح وشجعت العمال المصريين العاملين في المعسكرات البريطانية على تركها مع توفير العمل لهم.

لم ينظر الملك والاستعمار بعين الرضا إلى حكومة الوفد ذات الشعبية الكبيرة والإنجازات العظيمة في مجال الرعاية الاجتماعية بالإضافة إلى تشجيعها حركة الكفاح المسلح التي أقضت مضاجع الإنجليز وأرهقت أعصابهم. وخلال أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٥١ حدثت مواجهات عنيفة ومعارك في مدن القناة الثلاث بين الجماهير والقوات البريطانية، ثم امتدت إلى مدينة التل الكبير يومي ١٢، ١٣ يناير ١٩٥٢. وفي ٢٥ يناير هاجمت القوات البريطانية محافظة الإسماعيلية فتصدى لها جنود بلوكات النظام ودارت معركة غير متكافئة بين الجانبين استشهد فيها عدد كبير من جنود البوليس الذين قاتلوا ببسالة فائقة أثارت إعجاب القائد البريطاني.

وفي ٢٦ يناير ١٩٥٢ وقع حريق القاهرة، وبلغ المورخ الكبير عبد الرحمن الرافعي المسؤولية على الاحتلال البريطاني والحكومة المصرية بإهمالها المحافظة على الأمن والنظام، ثم يقول إنه «لم يتبين من أية وثيقة أو رواية أو شاهد عيان أن: في الأمر تدهوراً من الإنجليز أو من القصر»^(١). وفي ٢٧ يناير دعت الحكومة البرلمان للانعقاد لكي تطلب الموافقة على إعلان الأحكام العرفية وعلى تعيين مصطفى النحاس حاكماً عسكرياً، وتمت الموافقة على ذلك. وأعلن النحاس حظر التجول على جميع المصريين دون استثناء من غروب الشمس حتى شروقها. اغتنم الملك فاروق الفرصة وأقال الوزارة الوفدية، وعهد إلى على ماهر بتشكيل الحكومة الجديدة في نفس اليوم وفرضت الرقابة على الصحف وأصبح قانون الأحكام العرفية سلاحاً موجهاً إلى الشعب. استقال على ماهر في أول مارس ١٩٥٢ وخلفه أحمد نجيب الهلالي في نفس اليوم. واستصدر الهلالي في ٢٤ مارس ١٩٥٢ مرسوماً بحل مجلس النواب وتحديد يوم ١٨ مايو لإجراء الانتخابات وأن يجتمع المجلس المنتخب يوم ٣١ مايو، ثم صدر في ١٢ أبريل ١٩٥٢ مرسوم بتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى. غير أن الهلالي

(١) عبد الرحمن الرافعي، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ط ٢، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١١٩-١٢٣.

ما لبث أن استقال في يوم ٢٨ يونيه ١٩٥٢، ثم ألف حسين سري الوزارة في ٢ يوليو ١٩٥٢. لم تستمر الوزارة سوى ثمانية عشر يوماً حيث استقال حسين سري في ٢٠ يوليو بسبب اشتداد الخلاف بين الوزارة والمملك فيما يتعلق بأزمة الجيش. كلف الملك في ٢٢ يوليو أحمد نجيب الالائي بتأليف الوزارة من جديد. وقد تألفت الوزارة التي أطاحت بها حركة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إيلذاناً ببدء مرحلة ثورية جديدة تختلف عما سبقها.

كانت أهم السليات التي عاقت مسيرة الديمقراطية السياسية في الفترة من ١٩٢٣-١٩٥٢ تتمثل في افتقاد التوازن بين السلطين التنفيذية والتشريعية حيث سيطرت السلطة التنفيذية سيما الملك على البرلمان من خلال الإسراف في استخدام حق حل مجلس النواب، بينما لم يستخدم مجلس النواب مطلقاً، حقه الدستوري في سحب الثقة من مجلس الوزراء أو أحد الوزراء، ويلاحظ أن الملك حل مجلس النواب تسع مرات طوال الفترة ١٩٤٢-١٩٥٢. كما أن تعدد الأحزاب السياسية لم يكن يعني وجود ديمقراطية سياسية، ومثال ذلك أن حزب الوفد صاحب الأغلبية لم يسمح له بتأليف الحكومة بمفرده خلال الفترة من ١٩٢٣-١٩٥٢ سوى سبع سنوات وسبعة أشهر وأربعة وعشرين يوماً فقط من خلال سبع وزارات^(١). كما شارك حزب الأحرار الدستوريين في الحكم من خلال ثلاث وزارات لمدة ستين، و٢٨ يوماً.

(١) أحمد فارس عبد المنعم، المصدر السابق، ص ٥٩.

الفصل الثالث

ثورة يوليو وانفراد عبد الناصر بالسلطة

تمهيد:

تضافرت مجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى قيام حركة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢. فعلى المستوى السياسي أخفقت الحكومات المتعاقبة في مواجهة المسألة الوطنية سواء بالمفاوضات أو بالتحكيم الدولي. ومن ثم فقد عم السخط الجماهيري وهي ترى الاحتلال البريطاني جائلاً على أرض الوطن، والنظام السياسي عاجزاً عن قيادة النضال والكفاح المسلح ضد المحتلين في الوقت الذي تجلّى فيه فساد الحكم وانتهاك الدستور من جانب حكومات الأقلية وفساد الملك فاروق، واتضح في سياسة بريطانيا والملك السلبية تجاه الجيش مما حد من كفاءته القتالية وأدى إلى هزيمته في حرب فلسطين عام ١٩٤٨. كما كان واضحاً تردّي الحالة الاقتصادية وتفاقم مشكلات الاقتصاد والتنمية وعجز النظام السياسي عن مواجهتها فزادت حدة الفقر مما حفز النفوس إلى الثورة والسعي إلى القضاء على عوامل الفقر. وعلى الصعيد الاجتماعي كان سوء الحالة الاجتماعية، الذي ظهر أساساً في فقدان العدالة الاجتماعية، بين طبقات الشعب داعياً إلى التمرد والثورة. وإجمالاً فقد كان النظام السياسي المصري عاجزاً عن استيعاب الأزمات وفاقداً القدرة على مواجهتها والتغلب عليها.

وكان الضباط الأحرار يرقبون الموقف من كتب ويصدرون المنشورات التي تحض على الثورة ويكتفون اتصالهم بالقوى السياسية الداخلية والخارجية. ويرى أحمد حمروش أن اتصالات الضباط الأحرار لم تكن مقصورة على القوى والتنظيمات السياسية في مصر فحسب بل شملت أيضاً مندوبي وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية حيث استشارتهم منشورات الضباط الأحرار وانتصارهم على الملك في انتخابات نادى الضباط فسعوا حثيثاً إلى التعرف إليهم وتعرف آرائهم

واجتذابهم. وكانت حلقة الاتصال ضابطاً في المخابرات المصرية. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة تتوقع إجراء عنيفاً من الضباط الأحرار، كما كانت تقديرات السفارة الأمريكية في القاهرة والخارجية الأمريكية في واشنطن ترجح احتمالات التمرد أو الانقلاب العسكري، حيث كان المسرح السياسي معددا لهذا العمل بعد أزمة المواجهة بين الملك والضباط الأحرار.

وقد اجتمعت عدة عوامل عجلت بقيام حركة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بدلا من عام ١٩٥٥ كما كان مقررا في الأصل وأهم هذه العوامل أحداث حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ وما أسفرت عنه من نتائج، وظهور رأي عام قوى للضباط أثناء انتخابات نادي الضباط، ثم قرار حل مجلس إدارة نادي الضباط في ١٦ يوليو ردا على تحدى الضباط للملك، وتوصل أجهزة الأمن الخاصة بالملك إلى معرفة أسماء بعض الضباط الأحرار ومن بينهم بعض أعضاء لجنة القيادة، ثم نواتر الشائعات عن اعتزام الملك تعيين اللواء حسين سرى عامر، مدير سلاح الحدود ورجل الملك وعدو الضباط الأحرار، وزيرا للحرية مما يعني إتاحة الفرصة له للانتقام منهم، هذا بالإضافة إلى تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية في مصر لأقصى درجة. وبعد تقدير لجنة القيادة للموقف الدقيق استقر الرأي على ضرورة التحرك السريع والقيام بحركة عسكرية شاملة تنوحي تغيير الأوضاع جذرياً.

قيام حركة الجيش وبداية الانحراف:

تحركت قوات حركة الجيش ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ للاستيلاء على السلطة مستهدفة التغيير الجذري للأوضاع الفاسدة السائدة آنذاك. ويعزى نجاح حركة الجيش إلى خطأ في تحديد ساعة الصفر. فقد سمع البكباشي (المقدم) أ.ح يوسف منصور صديق من رسول قيادة الحركة أن ساعة الصفر منتصف الليل بينما كلنت في خطة التحرك التي وضعتها القيادة الساعة الواحدة من صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وفي منتصف الليل كان البكباشي أ.ح يوسف صديق قائد ثان الكتيبة الأولى مدافع ماكينة جاهزاً للتحرك من معسكر الهايكستب بمقدمة الكتيبة التي بلغت قوتها إثني

عشر ضابطاً ونحو ستين جندياً من العناصر الإدارية المسلحة بالبنادق^(١)، أي قبل ساعة الصفر الحقيقية بساعة كاملة. وفور مغادرته المعسكر قبض البكباشي أ.ح يوسف صديق على اللواء عبد الرحمن مكي قائد الفرقة الثانية مشاه أمام بوابة معسكر الهايكستيب. وبعد دخول القوة مصر الجديدة قبض على الأمير ألاي عبد السعوف عابدين قائد ثان الفرقة الذي كان في طريقه إلى الهايكستيب حيث تعسكر الفرقة الثانية مشاة. ثم تقدم يوسف صديق واقتحم القيادة العامة بكوبري القبة بقوته المحدودة وقبض على الفريق حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب الجيش ومعه بعض القادة حتى تم له الاستيلاء الكامل على القيادة، وبذلك سقط أخطر مركز للسلطة، ثم تدفقت قوات الحركة وأحكمت سيطرتها على المنطقة العسكرية المركزية، وتوالى بعدها قرارات تأييد ومساندة من قوات منطقة القناة ورفع العريش والإسكندرية والقوات البحرية.

وقد اتخذت السفارة الأمريكية في القاهرة موقفاً إيجابياً من حركة الجيش، تمثل في المشاورات التي أجرتها وزارة الخارجية الأمريكية مع المسؤولين البريطانيين في واشنطن بشأن احتمالات التدخل العسكري ضد حركة الجيش. هذا بالإضافة إلى رفض مساعي الملك فاروق ومرتضي المراغي وزير الداخلية لحث الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل العسكري. كما أن جيفرسون كافري سفير الولايات المتحدة في القاهرة لم يأبه باستغاثة الملك فاروق الملحة صباح يوم ٢٣ يوليو، ونقل رأيه إلى وزارة الخارجية الأمريكية بأن الموقف في القاهرة أصبح خارجاً تماماً عن سيطرة الملك وأنه استقر في يد محمد نجيب قائد الحركة دون منازع^(٢). وما لا شك فيه أن عدم استجابة الولايات المتحدة الأمريكية لتوسلات الملك فاروق ومرتضي المراغي للتدخل البريطاني كان نتيجة الاتصالات المبكرة للسفارة الأمريكية في القاهرة ببعض ضباط حركة الجيش وتقويمها الخاص لها. ومنذ الساعات الأولى للثورة نصحت الولايات

(١) يوسف صديق، أوراق يوسف صديق، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ١٠٠-١٠١.

(٢) Incoming telegram to Dept. of State, Top Secret, Security Information, from Alexandria to Secretary of State no. 14, July 23, 774, 00/72352

المتحدة بريطانيا بعدم التدخل عسكرياً ضد حركة الجيش حيث اعتبرتها أمراً داخلياً وأقنعت بريطانيا بذلك. وبذلك أسهم الموقف الأمريكي في نجاح حركة الجيش وبقيائها بالإضافة إلى تأكيد الملحق العسكري البريطاني للمتحدث الرسمي لمحمد نجيب في ٢٤ يوليو "أن بريطانيا لن تتدخل عسكرياً بشرط المحافظة على القانون والنظام".

وفي يوم ٢٦ يوليو أجبرت الحركة الملك على توقيع وثيقة التنازل عن العرش لابنه الأمير أحمد فؤاد الثاني، ثم غادر الملك البلاد في الساعة السادسة من مساء نفس اليوم. وهكذا حققت حركة الجيش أهم هدفين خلال أربعة أيام وهما السيطرة على القوات المسلحة وعزل الملك ونفيه خارج مصر. وكان من المفترض أن يعود الجيش إلى ثكناته وأن يسلم مسؤولية الحكم إلى الشعب، إذ لم يكن في مخطط حركة الجيش البقاء في الحكم كما لم يكن في برنامج تنظيم الضباط الأحرار منذ إنشائه في أواخر عام ١٩٤٩ تولى مسؤولية الحكم وإدارة شئون البلاد، حيث لم يطرح هذا الموضوع على بساط البحث في اجتماعات الضباط الأحرار قبل القيام بالحركة. فقد كان إتجاهه ضباط حركة الجيش تسليم مقاليد الحكم إلى حكومة وطنية يختارها الشعب، ولذلك اتصلت الحركة برجال الأحزاب وفي طليعتها حزب الوفد. غير أن ذلك لم يحدث حيث حالت دون تحقيقه أسباب متعددة أولها تمزق أحزاب الأقلية وتزلف رؤسائها إلى ضباط الحركة الشبان ومناقضتهم. فقد هوت بعض الأسماء الكبيرة نتيجة تصرفات صغيرة، إذ انصرفت تلك الأحزاب إلى تعرية بعضها البعض أمام رجال أصغر منهم سناً وأقل منهم خبرة وعلماً وثقافة. وثانيها موقف العداء للوفد الذي اتخذته على ماهر رئيس الوزراء وسليمان حافظ وكيل مجلس الدولة وفتحي رضوان رئيس الحزب الوطني الجديد ووزير الدولة، حيث أفسدوا العلاقة بين الحركة والوفد الذي اعتبروه خطراً شديداً على سلطتهم الوليدة.

وفي خطاب له في شبرا الخيمة بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٥٣ عبر عبد الناصر عن موقف الحركة من البقاء في الحكم حيث قال: "إننا لم نقوم بهذه الثورة لكي نحكم، بل كان من أول أهدافنا أن نعيد الحياة النيابية الحققة، وبعد خروج الملك بدأنا أول خطوة وهي إعادة البرلمان الذي كان منحلًا، وبدأنا نتصل برجال الأحزاب

ولكننا فوجئنا بالمساومات والمطالب والمناورات والخداع. كان الواحد منهم يجيء ويجلس معنا ثم يخرج فيقول: أنا حطيتهم في جيبي.. دول شوية عيال.. حينذاك اتجهنا إلى تطهير البلاد وإقامة حكم يمثل المشاعر القومية". وثالث هذه الأسباب تشجيع على ماهر وسليمان حافظ، مؤيدا من د. عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة، لضباط الحركة على السير في طريق السلطة مع الاستهانة بالدستور. كما كان تأييد القوى الوطنية التقدمية لحركة الجيش دافعا لها على المضي بخطى حثيثة نحو السلطة. كذلك لا يمكننا إغفال تأييد الإخوان المسلمين لضباط الحركة بالإضافة إلى استقبال الجماهير الحار لحركة الجيش، بعد معاناة فساد الملك وسطوة وإرهاب أحزاب الأقلية، الذي اعتبرته الحركة بادرة تأييد لها ودافعا يشجعها على مواصلة السير في طريق الحكم. ومن ثم لم تقابل الحركة معارضة جادة وصلبة أو عقبات على طريق السلطة خاصة بعد أن شجع سليمان حافظ ضباط الحركة على الاستهانة بالقوى الوطنية والأحزاب والدستور. وهكذا أخذ مجلس قيادة الثورة يمارس سلطات السيادة ويفرض هيمنته على القرارات التشريعية والتنفيذية الصادرة من مجلس الوزراء. وبذلك أصبح اختصاص مجلس الوزراء لا يعدو إصدار القرارات من الناحية الشكلية فقط. ويسجل خالد محي الدين للتاريخ أن "د. عبد الرزاق السنهوري وسليمان حافظ وعلى ماهر كانوا جميعا يحرصون الضباط على تجاهل البرلمان والدستور. وطبعا كانت هناك الكثرة الغالبة من الضباط الذين يستجيبون لذلك ويتقبلونه بحماس بحكم أنهم يستشعرون مصلحتهم في الاستمرار في حكم البلاد بأنفسهم"^(١). ول هذه الأسباب مجتمعة غير ضباط الحركة تفكيرهم وقرروا البقاء في الحكم من غير تفويض شعبي ودون برنامج معد مسبقا للحكم. ولما كان ضباط الحركة يفتقدون الثقافة والخبرة السياسية وأساليب إدارة الحكم فقد لجأوا إلى أهل الخبرة ليستعينوا بهم على حكم مصر، غير أنهم كانوا ممن استخدموا معاولهم في هدم الديمقراطية قبل حركة الجيش. لقد وجدوا في على ماهر وسليمان حافظ وفتحي رضوان العون الأكبر على تفويض صرح الديمقراطية. كان لعلي ماهر تاريخ طويل أسود لطخ به وجه الحكم

(١) خالد محي الدين، والآن أتكلم. مرجع سابق، ص ١٨٠.

الدستوري. فقد عمد إلى إصدار فتوى قانونية تسببت في إقالة الملك فؤاد لمصطفى النحاس في يونيو عام ١٩٢٨، ثم استخدام فتوى قانونية أخرى أدت إلى إقالة الملك فاروق لمصطفى النحاس في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، كما أنه أرسى قواعد الجفاء بين الملك فاروق والوفد. أما سليمان حافظ فقد كان محركاً عنيفاً ضد الديمقراطية والوفد والمهندس المنفذ لجميع العمليات غير الديمقراطية والقوانين المعادية للديمقراطية، وكان فتحي رضوان رئيس الحزب الوطني الجديد ممن يضمرون العداء للوفد وللديمقراطية، وكان كلاهما من العمدة الأساسية التي استندت إليها حركة الجيش لخوض معركتها القانونية والدستورية ضد الوفد ونقل السلطة إلى ضباط الحركة.

وقد برزت مسألة تعيين "مجلس الوصاية على العرش" بعد طرد الملك فاقترحت الآراء القانونية والدستورية آنذاك عودة البرلمان الوفدي المنحل، بيد أن فتحي رضوان أعلن اعتراضه على هذا الاقتراح بدعوى أن نواب الوفد تخاذلوا في الدفاع عن سلطتهم فكيف يتسنى لهم أن يطلبوا إلى النظام الجديد رد سلطتهم إليهم التي هاونوا وفرطوا في الدفاع عنها. ويقرر خالد محي الدين أن: "أكثر من حذرنا من دعوة البرلمان الوفدي أو إجراء انتخابات جديدة كان د. عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة وسليمان حافظ وكيل مجلس الدولة كما كان على ماهر رئيس الوزراء ضد دعوة البرلمان الوفدي أو إجراء انتخابات جديدة"^(١)

وعلى الرغم من تاريخه الملطخ بدماء الديمقراطية الذبيحة فقد اختارته حركة الجيش ليتولى رئاسة أول وزارة في عهدها. وحيث جمعتهما مشاعر واحدة هي مشاعر العداء الشديد لحزب الوفد، فقد استعان على ماهر بسليمان حافظ لمنع عودة البرلمان الوفدي المنحل. وانتهى رأي سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة إلى عرض الأمر على قسم الرأي بمجلس الدولة ودعا د. عبد الرزاق السنهوري رئيس المجلس، الذي لم يسلم هو الآخر من عدائه للوفد، إلى حضور الاجتماع لتأييده في عدم دعوة البرلمان الوفدي المنحل للانعقاد. وانتهى الاجتماع في ٣١ يوليو بأغلبية تسعة أصوات

(١) نفس المصدر، ص ١٧٧.

ضد صوت واحد هو صوت د. وحيد رافت إلى أن دعوة مجلس النواب الرفدي إلى الانعقاد غير صحيحة من الوجهة القانونية ومخالفة أيضا للدستور. وقضت الفتوى التي أصدرها قسم الرأي بامتداد فترة الحكم بدون برلمان إلى المدى الذي تراه الحكومة القائمة مناسبا لإجراء الانتخابات. غير أن هذه الفتوى لم تحظ باقتناع أعضاء مجلس قيادة الثورة، إذ اعترض عليها جمال عبد الناصر نفسه وكذلك محمد نجيب الذي صرح في مذكراته بأنه "لم يكن في أعماقه مستريحا لصحة هذه الفتوى دستوريا ولكنه لم يشأ أن يتخذ موقفا مخالفا عندما وجد أن أغلبية قسم الرأي أيدت هذا الاتجاه، وأن الحكومة وافقت عليه وأغلبية أعضاء مجلس الثورة رحبوا به".

وقد أعقب ذلك اتخاذ مجلس القيادة عدة إجراءات هدفها تحقيق شئ من الاستقرار والعدالة الاجتماعية. ومن هذه الإجراءات صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في ٩ ديسمبر ١٩٥٢ الذي كان يهدف إلى علاج سوء توزيع الثروة ورفع مستوى معيشة الفلاحين في الريف المصري والعمل على نشر التعاون الزراعي فيه، كما أستههدف أيضا كسر شوكة طبقة ملاك الأراضي الزراعية وتقويض قوتها السياسية.

ويؤكد د. عبد العظيم رمضان أن فكرة الإصلاح الزراعي نبعت خارج الثورة وقبل قيام الثورة، إذ أثارها ممثلو الطبقة البرجوازية الصغيرة من أمثال "جماعة النهضة القومية" التي شكلت في عام ١٩٤٤ من كل من محمد زكي عبد القادر، د. إبراهيم بيومي مذكور ومريت غالي. وحظيت قضية الإصلاح الزراعي في عام ١٩٤٦ باهتمام الرأسمالية المصرية. وكان من الطبيعي أن تشغل فكرة الإصلاح الزراعي بال ممثلي طبقة الفلاحين والعمال من المثقفين الماركسيين بالإضافة إلى عناصر برجوازية أخرى مثل إبراهيم شكري، د. أحمد حسين ومصطفى نصرت وفي رأي د. عبد العظيم رمضان أن "إصدار ضباط ثورة يوليو قانون الإصلاح الزراعي لم يكن نابعا من عاطفة اجتماعية أو فكر اجتماعي ينحاز بهم إلى جانب الطبقات الجماهيرية وإنما لإيجاد سند لبقائهم في الحكم بدليل أنهم لم يتعاطفوا أبدا مع أصحاب الفكر التقدمي

بل زجوا بهم في المعتقلات"،^(١) أي أن قانون الإصلاح الزراعي كان ذريعتهم للبقاء في الحكم بدعوى حماية مكاسب الثورة.

وقد استخدم د. عبد الرزاق السنهوري قانون الإصلاح الزراعي كذريعة لضرب التوجه الديمقراطي، ووجد آذانا صاغية من بعض ضباط مجلس قيادة الثورة. ولما أعلن مجلس قيادة الثورة عن إجراء الانتخابات في فبراير ١٩٥٣ قال السنهوري: "إذا كنتم تريدون كسب الشعب من خلال قانون الإصلاح الزراعي فإن آثار هذا القانون لن تظهر قبل خمس أو ست سنوات، فكيف تسارعون بإجراء الانتخابات في فبراير". وأخذ السنهوري يستحث أعضاء مجلس القيادة على ضرورة تأجيل الانتخابات لفترة مناسبة تكفي لضمان اكتساب شعبية جماهيرية حقيقية.^(٢) وعلى الرغم من عدم استناده إلى جذور تاريخية أو تنظيمات حزبية فقد أخذ الجيش يظهر كقوة سياسية معتمدا على الأثر الضخم لعزل الملك وإصدار قانون الإصلاح الزراعي وعلى شعبية محمد نجيب.

وفي ٧ سبتمبر ١٩٥٢ استقالت وزارة علي ماهر، وصدر في نفس اليوم المرسوم رقم ٧١ باسم هيئة الوصاية المؤقتة بتشكيل وزارة جديدة برئاسة اللواء محمد نجيب وتعيينه وزيرا للحربية والبحرية واحتفاظه بمنصب القائد العام للقوات المسلحة. وقد كان تعيين اللواء محمد نجيب في تلك المناصب دليلا على أن حركة الجيش قد شرعت في الاستيلاء على السلطة الفعلية بعد فترة وجيزة من قيامها. وقد صاحب تشكيل الوزارة حملة إعتقالات شملت مختلف القوى والتنظيمات السياسية، إذ أصدر اللواء محمد نجيب يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ قرارا باعتقال ٦٤ من الزعماء السياسيين دون سند من الدستور أو القانون مما جعل الجيش في جانب وجميع القوى السياسية في جانب آخر. وكانت القوة السياسية الوحيدة التي لم تشملها حركة الاعتقالات هي حركة الإخوان المسلمين، إذ كانت تهدف حركة الجيش إلى ضرب جميع التنظيمات

(١) عبد العظيم رمضان "من المشتقة إلى قانون الإصلاح الزراعي" مجلة أكتوبر، العدد ٤٧٧، ١٥ ديسمبر ١٩٨٥، ص ٢٨.

(٢) خالد محي الدين، المصدر السابق، ص ١٨٢.

السياسية في مرحلة فيما عدا حركة الإخوان المسلمين كسبا لتأييدها ثم ضربها في مرحلة تالية.

وفحوى القول إن حركة الجيش لم تكن تمثل أيديولوجية موحدة أو تربط القائلين بها عقيدة سياسية واحدة، إذ لم يكن لها من دليل سوى بعض الأهداف العامة التي وردت في منشورات الضباط الأحرار وتبلورت فيما بعد في الأهداف الستة.

خطة عبد الناصر للقضاء على الأحزاب السياسية:

قبل قيام حركة الجيش مباشرة سعى عبد الناصر إلى كسب ومساندة حزب الوفد والإخوان المسلمين للحركة، لذلك اتصل بشباب الوفد وبعض أقطاب الإخوان المسلمين. وبعد نجاح الحركة وممارسته الحكم أغرى عبد الناصر برين السلطة التي شاركه فيها زملاؤه وإن كان له نصيب الأسد فيها. ولما كان عبد الناصر مولعاً بالقوة ومغرماً بالسلطة مع التمسك بها والقتال في سبيلها، وهي مفتاح شخصيته، فقد أخذ يخطط لإزاحة القوى المنافسة حتى يخلو له المسرح السياسي وينفرد بالسلطة. وقد اهتدى إلى أن تنفيذ خطته لابد أن يتم في مراحل حتى لا تتشكل القوى السياسية المنافسة وتفسد عليه خطته، وقد رأى أن يبدأ بالقضاء على الأحزاب السياسية.

بعد نجاح حركة الجيش أعلنت الحركة عن فترة انتقال مدتها ستة أشهر تمهيداً لإقامة حياة ديمقراطية سليمة كما تم الإعلان عن إجراء انتخابات حرة نزيهة في فبراير ١٩٥٣، يختار من خلالها الشعب ممثليه في البرلمان. وقد رأى عبد الناصر في الفترة الانتقالية فرصة تتيح له تنفيذ خطته في القضاء على الأحزاب، ولكن كيف تم له إنفاذ خطته؟

استغل عبد الناصر ضعف شخصيته محمد نجيب وسهولة التأثير عليه كما استغل بعض صفاته الشخصية كقدرته على الإقناع وجاذبيته الشخصية ومهارته في التخطيط والمناورة في تسخير محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة لتحقيق أهدافه.

كان عبد الناصر يعرف مدى ضعف وتمهات الأحزاب السياسية فأعد لها خطة خبيثة مكررة تستهدف محاصرتها وكشفها وتعريضها وبث الوقيعة بين صفوفها. وقد نفذ هذه الخطة في ثلاث مراحل هي: المرحلة الأولى وترفع شعار التطهير والمرحلة الثانية وتقضي بتنظيم الأحزاب السياسية ، والمرحلة الأخيرة وتنتهي بحل الأحزاب السياسية.

ففي المرحلة الأولى صدر بيان من القيادة العامة في ٣١ يوليو ١٩٥٢ جاء فيه: "والجيش وقد كان أول الهيئات العاملة على تطهير صفوفه وتسليم قيادته لأيد أمينة صالحة نزيهة يرى أن يقوم الجميع بهذا العمل كل في صفوفه على أن يكون التطهير كاملا يتناول الأداة الحكومية والأحزاب والهيئات دون أي تأخير أو تسويق". كان هذا البيان يجعل من تطهير الأحزاب شرطا لوجودها وبالتالي فإن بقاءها مرهون بإرادة حركة الجيش. وقد أصبح واضحا أن الغرض من دعوة التطهير هو إيقاع الانقسام والخلاف في صفوف الأحزاب وتعريضها أمام الرأي العام. كانت دعوة التطهير طعما ابتلعه بسهولة كل من حزب الوفد والحزب البعثي في حين تنبه له حزب الأحرار الدستوريين، إذ أعلن د. محمد حسين هيكل رئيس الحزب أن التطهير يجب أن تجر به سلطات لها قوة قضائية دفعا لمظنة الاعتبارات الشخصية. بيد أن حزب الوفد أثر جانب السلامة ولم يشأ أن يصطدم بحركة الجيش على أمل أن تعود الحياة النيابية ويعود إلى الحكم. لذلك لجأ الحزب إلى إجراء تطهير شكلي في هيئته أسفر عن التخلص من بعض المتمردين والمعارضين. وقد أعلن الحزب يوم ٤ أغسطس ١٩٥٢ فصل بعض الأعضاء، الذين لم يركنوا إلى الاستسلام بل شنوا هجوما ضاريا على الحزب مع التشهير به مما أضعف مركز الحزب أمام حركة الجيش وجعله يركز جهوده على الدفاع عن نفسه والقيام بالهجوم المضاد. وفي غمرة انشغال الوفد بالدفاع والهجوم المضاد ومعاناة وطأة الخلافات أعلن اللواء محمد نجيب أنه "غير راض عن الطريقة التي اتبعها الوفد في تطهير صفوفه، وأن عناصر الفساد في الوفد لا تزال موجودة في القيادة وأنها لم تمس".

وهكذا بجحت حركة الجيش في كشف الأحزاب وتعريضها وإذكاء نار الفرية والخلاف بين صفوفها بدعوة التطهير التي صدرت في بيان ٣١ يوليو ١٩٥٢. وعلاوة على ذلك فقد تسابقت الأحزاب في تعرية بعضها البعض.

أما حركة الجيش فقد أبدت حرصها على إجراء تطهير الحكومة والأحزاب تمهيداً للانتخابات التي حدد ميعادها في فبراير ١٩٥٣ وأصدرت بذلك بياناً في ١١ أغسطس ١٩٥٢ مع احتفاظها بورقة التطهير. ومما لاشك فيه أن شعار التطهير كان شركاً وقعت فيه الأحزاب السياسية التي تحركت بطريقة عشوائية تفتقر إلى الحكمة وبعد النظر إذ انصرفت إلى إرضاء ضباط الحركة من خلال الاستجابة لمطالبهم وقراراتهم كما انشغلت بالصراعات والخلافات التي شقت صفوفها وزلزلت أركانها بعد وقوعها في فخ التطهير الذي نصبه لها عبد الناصر بإحكام ومهارة فائقة.

وبعد أن تأكد عبد الناصر من تصدع أركان الأحزاب السياسية من جراء دعوة التطهير عاجلها في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ بإصدار القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية، الذي يعد خطوة مهمة على طريق هدم النظام القديم والتصدي لمسئولية الحكم. ويقضي القانون بأن كل من يرغب في تكوين حزب سياسي فإن عليه أن يخطر بذلك وزير الداخلية بخطاب موصى عليه بعلم الوصول.. ولوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب خلال شهر من تاريخ إعطائه وفي حالة الاعتراض يعرض الأمر على محكمة القضاء الإداري لتفصل فيه في جلسة تحدد بعد أسبوعين من تاريخ تقديم الاعتراض. ويلزم القانون الأحزاب بإعادة تكوينها وفقاً لأحكامه، وإيداع أموالها في مصارف للصرف منها كما يقضي بمعاقبة الأمناء على هذه الأموال بالحبس إذا ما تخلفوا. لذلك تم اعتبار الأحزاب منحلة منذ صدور القانون وأن يعاد تأسيسها من جديد وفقاً لأحكامه.

وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين لم تكن تولف حزبا سياسيا وأن جمال عبد الناصر كان ينشد مساندتها آنذاك فقد احتاطت وقدمت إخطاراً عن تأسيسها. ويقول سليمان حافظ في مذكراته:

"إن جماعة الإخوان المسلمين تقدمت بإخطار عن تأسيسها وذلك على وجه الاحتياط في حالة اعتبارها بمقتضى القانون حزبا في حين أنها برأيها ليست كذلك.. واتصل بي جمال عبد الناصر في هذا الخصوص فذكر لي أن الجماعة كانت من أكبر أعوان الحركة قبل قيامها وأنها ساهمت بنصيب كبير فيها، وما زالت تقدم لها العون المستمر.. فقلت له إن ما ورد في إخطارها يجعلها في نظر القانون حزبا فلا يسعني إلا أن أطبق عليها أحكامه ما لم تدخل من التعديل على الإخطار ما يخرجها من نطاق الأحزاب السياسية.. فزارني الأستاذ المضيي مرشد الجماعة في وزارة الداخلية وأدخل التعديل اللازم الذي نأى بجماعته عن مجال الأحزاب"^(١).

لقد كان الهدف من قانون تنظيم الأحزاب إخضاع الأحزاب لسلطة الجيش ممثلة في وزير الداخلية. كذلك كان بداية الصدام بين الأحزاب والقوى السياسية بوجه عام وحركة الجيش. ووفقاً لقانون تنظيم الأحزاب - الذي لا نظير له في الدول الديمقراطية - اعتبرت الأحزاب منحلة ولا يمكن لها ممارسة العمل السياسي إلا عن طريق الجيش. وللقضاء على البقية من قوة الأحزاب لجأت حركة الجيش - طبقاً لتخطيط عبد الناصر - إلى القبض على زعماء الأحزاب وفي مقدمتهم إبراهيم عبد الحادي رئيس الحزب السعودي وفواد سراج الدين سكرتير عام حزب الوفد. كما قرر مجلس قيادة الثورة في ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ استبعاد رشاد مهنا^(٢) من عضوية مجلس الوصاية مع تحديد إقامته.

ولدعم سلطة حركة الجيش من الناحية القانونية فقد صدر في ١٣ نوفمبر ١٩٥٢ مرسوم ينص على اعتبار التدابير الصادرة لحماية الجيش والنظام القائم عليها من أعمال السيادة التي لا تخضع لرقابة القضاء. ثم صدر في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ قرار

(١) سليمان حافظ، مذكرات شخصية غير منشورة، ص ٧٣.

(٢) كان القائم مقام رشاد مهنا من ضباط المدفعية المشهود لهم بالكفاءة والدكاء وقوة الشخصية وكنيت له شعبية بين زملائه من ضباط سلاحه. وفي صباح ٢٣ يوليو أسهم في السيطرة على قوات الجيش في منطقة العريش. وكان عبد الناصر يخشاه فأبعده عن الجيش بتعيينه وعباً على العرش، ثم استبعده وحكم عليه بالسجن المؤبد.

إلغاء العمل بدستور ١٩٢٣ في شكل إعلان دستوري من القائد العام للقوات المسلحة.

أما بالنسبة لحزب الوفد الذي كانت المعركة الرئيسية تدار ضده فإنه لم يقف موقفا متشددا من قانون تنظيم الأحزاب خاصة من الناحية الدستورية، إذ انتهى إلى تنفيذ القانون حيث أصدر برنامجه الوطني التقدمي في ٢١ سبتمبر ١٩٥٢ باعتباره "هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية لتحقيق الاستقلال والوحدة ورفض جميع صور الدفاع المشترك". غير أن هذا البرنامج الوطني التقدمي لم يشفع لمصطفى النحاس رئيس حزب الوفد، إذ لاحقه سليمان حافظ محاولا إبعاده من موقعة حتى تنازل النحاس عن رئاسة الوفد وأصبح رئيسا شرفيا. وما يثير الجدل أن الوفد نصير الديمقراطية لم يصمد طويلا في دفاعه عن الديمقراطية، بل أخذ يتراجع فكشف عن هشاشته وعجزه عن تحريك جماهيره. وقد أغرى ذلك سليمان حافظ الذي أخذ يصدر تشريعات تمهد للحركة حيابة سلطة مطلقة. وبانشقاق وتحاذل الأحزاب وجد عبد الناصر الفرصة مواتية لتنفيذ المرحلة الثالثة من خطته للقضاء على الأحزاب السياسية فصدر في ١٦ يناير ١٩٥٣ إعلان حل الأحزاب السياسية ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب وحظر تكوين أحزاب جديدة وقيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات.

لقد أصبح واضحا للعيان أن مصر أصبحت تحكم، بعد حل الأحزاب السياسية، بمجموعة عسكرية ديكتاتورية حيث أعيدت الرقابة على الصحف وفتحت المعتقلات وأصبحت عمليات الفصل تجري أحيانا بلا محاكمة. كما سلك الحكم الديكتاتوري طريق القمع والقهر مع التلويح بممارسة الإرهاب ضد كل من يجرؤ على التصدي ومناوأة حركة الجيش، وقد بلغ الأمر ذروته بتشكيل محكمة الثورة في ١٣ ديسمبر ١٩٥٣. وهكذا انفرد ضباط الحركة وحدهم بمسئولية الحكم دون أن يحاولوا إيجاد نظام يحقق المشاركة والرقابة الشعبية.

حاولت حركة الجيش ملء الفراغ السياسي الذي نشأ عن حل الأحزاب السياسية، فبينما كانت الحركة تملك جهاز الدولة فإنها لم تكن تملك حزبا. ولذلك أعلنت في ١٥ يناير ١٩٥٣ عن تشكيل هيئة التحرير كتنظيم سياسي يجسد فكرة التحالف بين القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في الثورة: العمال والفلاحون والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية. وقد جاء في بيان ميثاق هيئة التحرير "أنها ليست حزبا ولا جمعية ولا ناديا، بل هي مصر كلها منظمة في هيئة واسعة متشعبة الجوانب.. وأيا كان المصري، وأيا كانت نزعاته وميوله، فهو واحد في هذه الهيئة سيلا للعمل والخدمة والإنتاج". وكان على تلك القوى الاجتماعية ذات الأيديولوجية الواحدة أن تعمل في مواجهة القوى المعادية للثورة من كبار الملاك والرأسماليين. ويقرر على صري أن "الهدف الرئيسى الذي تأسست من أجله هيئة التحرير كان مقاومة القيادات الرجعية التي كانت تخطط ليل نهار لضرب الثورة الوليدة، وذلك بالتقاط وتجميع رجل الشارع غير المنتمى لا لجهة اليمين ولا لجهة اليسار. ومن هنا كانت هيئة التحرير أقرب إلى تجمع منها إلى تنظيم سياسي..."^(١). وفي ٢٣ يناير ١٩٥٣ أعلن ميلاد هيئة التحرير رسميا، وانتخب عبد الناصر أمينا عاما للهيئة ؛ وفي خلال عام ١٩٥٣ بلغ عدد فروع الهيئة حوالي ١٢٠٠ فرع في أنحاء البلاد.

غير أن هيئة التحرير لم تستطع أن تملأ الفراغ السياسي في مصر، إذ لم تتمكن من ضم سوى قلة قليلة ممن مارسوا العمل السياسي من قبل كما كانت خاضعة لسطوة الجيش، وأداة من أدوات حركة الجيش لاكتساب شرعية جماهيرية في مواجهة القوى الحزبية المعادية ولم تتحرك لاكتساب شرعية جماهيرية في مواجهة القوى المعادية لها. وقد عجزت عن أن تكون قناة للمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، بينما استطاعت أن تكون أداة للتعبئة. وفي ٢ ديسمبر ١٩٥٧ تقرر إلغاء هيئة التحرير وتصفياتها ونقل ملكية فروعها في المدن والأقاليم إلى الاتحاد القومي. وقد عبر عبد الناصر عن إخفاق التجربة الأولى للثورة في مجال التنظيمات السياسية عندما قال:

(١) صلاح نصر: ثورة يوليو بين المسير والمصر، ج١، القاهرة: مؤسسة الانحصاد للصحافة والنشر،

أو جرت محاولات لإقامتها بعد الثورة عجزت عن تحقيق دورها وقصرت دونه".
ويمكننا القول إن أحد الأهداف الأساسية لهيئة التحرير كان الدعاية لجمال عبد
الناصر.

وفي ١٠ فبراير ١٩٥٣ صدر الإعلان الدستوري الذي نص في مادته الثامنة على
أن "يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير
التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافه وحق تعيين
الوزراء وعزلهم". وعلى الرغم من أن الإعلان الدستوري سالف الذكر نص في مادته
التاسعة على أن يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية ونص في مادته العاشرة على أن
يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية فقد كان مجلس
قيادة الثورة مسيطراً على عملية صنع القرارات التشريعية والتنفيذية. وغني عن القول
إن عبد الناصر كان الشخصية المسيطرة على مجلس قيادة الثورة، ومن ثم فإن عملية
صنع القرارات كانت تخضع لرغبته أو على الأقل تحظى بموافقة شخصياً.

انعقدت لجنة الخمسين برئاسة على ماهر لإعداد الدستور وفجأة نشرت
الصحف أن اللجنة الخماسية المنبثقة عن لجنة الدستور قد استقر رأيها بالإجماع على
أن يكون نظام الحكم جمهورياً وأن يتقرر ذلك من خلال استفتاء شعبي. وفي ١٨
يونيو ١٩٥٣ ألغى النظام الملكي في مصر وأعلنت الجمهورية في نفس اليوم وكان
محمد نجيب أول رئيس لجمهورية مصر.

وفي ١٣ سبتمبر ١٩٥٣ صدر قرار تشكيل محكمة الثورة التي كانت موجهة
أساساً ضد الوفد وبقايا الأحزاب والتنظيمات السياسية. وقد شملت المحاكمات كل
أعضاء حزب الوفد الذين لم يبلغوا الخامسة والستين من العمر. وكان المتهمون
يواجهون المحاكمة دون تحقيق، وكان الإدعاء يوجه التهم إليهم كنوع من المفاجأة.
وقد بدأت جلسات محاكمة الثورة في أول أكتوبر ١٩٥٣ وانتهت في أبريل ١٩٥٤،
وبانتهاؤها كان معظم قيادات الوفد في غياهب السجون^(١). وهكذا نجح عبد الناصر

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٢، الجيش في السلطة. دار الموقف العربي، ص ١١٣.

في تصفية الأحزاب وفي مقدمتها حزب الوفد.. أقوى الأحزاب جميعا وأكثرها شعبية. ثم حان الوقت ليعصف بالتنظيم الثاني القوى.. الذي اعتبره عبد الناصر جمعية لا حزبا، وأخذ يتقرب إليه ثم يهادنه حتى يفرغ من القضاء على الأحزاب السياسية. لقد أراد عبد الناصر أن يكسب إلى صفه جماعة الإخوان المسلمين في معركة تصفية الأحزاب السياسية دون أن يمنحها أي نفوذ.

حل جماعة الإخوان المسلمين:

قبل قيام حركة الجيش كان للضباط الأحرار صلة قوية بجماعة الإخوان المسلمين، وقد انتمى عدد كبير منهم إلى الجماعة في فترات متعددة. غير أن تنظيم الضباط الأحرار لم ينضو تحت راية حزب أو تنظيم سياسي وآثر أن يكون حركة وطنية مستقلة لها أهدافها الخاصة مع الانفتاح على الأحزاب السياسية للاستفادة منها دون السير على لمهجها. وفي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أسهمت الجماعة في تأمين الأهداف الحيوية بالقاهرة وفي تأمين حركة الجيش ضد أي تدخل محتمل للقوات البريطانية من اتجاه السويس من خلال السيطرة على المشارف الشرقية لمدينة القاهرة.

وعندما لمجحت حركة الجيش دخل في روع الجماعة أن نجاح الحركة يمثل نجاحا لها. ولم تظن الجماعة إلى الدور الذي كان يلعبه عبد الناصر أثناء صدامه مع الأحزاب السياسية، إذ سعي إلى استقطاب بعض العناصر القوية إلى صفه فأحدث انقسامًا كبيرًا في صفوف الجماعة مما شجعه على المضي في تصفية القوى الحزبية عامة. فقد رأى عبد الناصر أن الجماعة تحاول الضغط بأيديولوجيتها كما استشعر تضخم قوة الجماعة التي أخذت تلوح بما فضلا عن التصريح بدورها في مساندة الحركة ليلة ٢٣ يوليو والإفصاح عن تاريخ العلاقة الخاصة التي كانت تربطها بضباط الحركة قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وقد اعتبر عبد الناصر هذه الضغوط تمهيدا من الإخوان للاستيلاء على السلطة. لذلك ابتعد عن جماعة الإخوان ابتداء من منتصف أغسطس ١٩٥٢، وأخذ يضع القيود والحواجز أمام حركتها السياسية للحد من قوتها وللحجر على مستقبلها السياسي.

وأذن تشكيل وزارة محمد نجيب الأولى ببدء الخلاف مع جماعة الإخوان. وبناء على اقتراح عبد الناصر بتمثيل الإخوان في الوزارة الجديدة اقترح المرشد العام للإخوان تعيين الشيخ أحمد حسن الباقوري وأحمد حسني اللذين حظيا بموافقة مجلس القيادة، بيد أن مكتب الإرشاد رأي تعديل اقتراح المرشد العام للإخوان مما أظهر عمق الخلاف داخل الجماعة. وتحدى الشيخ الباقوري أوامر الجماعة وقبل الوزارة ونشأ عن ذلك أول شرخ في العلاقة بين مجلس القيادة والإخوان. وأدت هذه الأزمة إلى طرد الشيخ الباقوري من مكتب الإرشاد وزيادة حدة الانقسام بين فريق الإخوان الذي كان يؤيد الضباط والفريق الآخر الذي كان يعارضهم.

بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أعلنت جماعة الإخوان تحفظ في تأييدها للضباط حيث لم تصدر كلمة تأييد واضحة منهم. فقد كانت حركة الجيش تريد الحصول على هذا التأييد دون مقابل^(١) كما استقبلت الجماعة إقالة رشاد مهنا من مجلس الوصاية بفتور شديد حيث كان على اتصال بها.

أما بالنسبة للنظام السري لجماعة الإخوان فقد كان هناك رأي ينادى باستمراره لحماية الجماعة وتحقيق أهدافها، ورأي آخر ينادي بإلغائه بدعوى أن النظام العسكري آنذاك سوف يستفزه وجود جهاز سري فيتخذه ذريعة لضرب الإخوان. واستكمالا للعبة التسرب إلى صفوف الإخوان وتعميق الخلافات في صفوفهم بغية تفجيرهم من الداخل، فقد نجح عبد الناصر في أن يجذب إليه عبد الرحمن السندی رئيس الجهاز السري الذي كان على خلاف مع حسن الهضيبي المرشد العام للإخوان والشيخ سيد سابق منشئ الجهاز السري. وقد نجم عن ذلك حدوث انقسام في تنظيم الجهاز وشكلت له قيادة جديدة تزعمها المعارضون للتعاون مع حركة الجيش. واجتذب هذا الجناح عددا من ضباط الجيش الذين كانوا ينتمون إلى الإخوان المسلمين كما شرع في ضم عدد من ضباط البوليس.

(١) ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، ج١، ترجمة عبد السلام رضوان، القاهرة: مكتبة مدبولي،

لم تأبه جماعة الإخوان بإنشاء هيئة التحرير فحسب بل إنها أيضا لم تبد حماسا لظهورها واستقبلتها استقبالا فاترا، حيث أدركت الجماعة أن هيئة التحرير تمثل بديلا عن تشكيلاتهم. وقد سعت حركة الجيش طوال سنة ١٩٥٣ إلى الحد من الدور السياسي للجماعة وتهيئته تمهيدا، للإلغاء، كما قيدت حركة الإخوان السياسية. وتكشف المصادر الموثوق بها عن أن عبد الناصر كان المحرك الحقيقي للعلاقات بين جماعة الإخوان والنظام وأنه استطاع التسلل إلى صفوف الجماعة واختراق مكتب الإرشاد وجذب بعض أعضاء الجماعة إلى صفه، كذا بعض أعضاء الجهاز السري.

وفي أوائل عام ١٩٥٤ أصبح الصدام حتميا بين حركة الجيش وجماعة الإخوان، إذ كان ضباط الحركة يتوجسون خيفة من موقف الجبهة المعادية لهم في جماعة الإخوان وما يتصل بها من تنظيم وجهاز سري مسلح بالإضافة إلى التناقضات داخل صفوف الجماعة التي أفضت إلى الانفصال والمواجهة، كما كانت حركة القوى السياسية آنذاك تستحث ضباط الحركة على الدخول في مواجهة عنيفة مع الجماعة. وفي ١٥ يناير ١٩٥٤ أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بحل جماعة الإخوان المسلمين بعد مضي سنة على حل الأحزاب السياسية. وقد كان محمد نجيب الصوت الوحيد الذي عارض قرار الحل على الرغم من عدم سعيه إلى خلق جبهة مع الإخوان حيث لم يكن له صلة بهم. وقد أصدر مجلس القيادة بيانا يتضمن توجيه اتهامات شديدة إلى الإخوان كان أبرزها عدم تأييد الثورة والاتصال بجهات أجنبية وتشكيل أجهزة سرية. وقد أقرن صدور هذا البيان باعتقال حسن الهضيبي المرشد العام، و٤٥٠ عضوا بالجماعة في القاهرة والأقاليم. غير عبد الناصر لم يشأ أن يقطع الصلة نهائيا مع الإخوان، إذ حرص على اجتذاب جماهير الإخوان من خلال الجناح المتعاون مع الحركة.

وعلى الرغم من تلك المواجهة العنيفة وصدور قرار الحل فإن نشاط الجماعة لم يتوقف، حيث وزعت الجماعة منشورات عنيفة تجاه عبد الناصر بضراوة وتصف نظامه بأنه "نظام علماني كافر". وأثناء أزمة فبراير ١٩٥٤ اتخذ الإخوان جانب محمد نجيب رئيس الجمهورية وقادوا المظاهرات التي هتفت "بسقوط عبد الناصر والخونة

المتآمرين أعضاء مجلس قيادة الثورة"، على أمل التقدم خطوة نحو مركز السلطة، ولكن أثبتت الأحداث — فيما بعد — ضعف وتردد محمد نجيب. فكانت أزمة فبراير درسا تعلمت منه جماعة الإخوان مبدأ الحرص، مما دفعها إلى الوقوف موقف الحياد في أزمة مارس ١٩٥٤. وقد شكل وقوف الإخوان على الحياد في أزمة مارس أكبر ضربة وجهت إلى محمد نجيب وأكبر دعم حصل عليه عبد الناصر في صراعه مع محمد نجيب. وأعتقد أن الإخوان أخطأوا عندما اتخذوا موقف الحياد، إذ ساعد هذا الموقف عبد الناصر على الانتصار على محمد نجيب ثم عزله — فيما بعد — واعتقاله، ثم الانفراد بالإخوان والقضاء عليهم.

على أن الخلاف عاد من جديد بين مجلس قيادة الثورة وجماعة الإخوان، وقد بلغ هذا الخلاف أشده بعد توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا، فقد أصرت الجماعة على معارضة اتفاقية الجلاء وشتت هجوما عنيفا على عبد الناصر وباقي أعضاء مجلس قيادة الثورة من خلال منشورات عاصفة ومثيرة تناولت بالنقد الموضوعي نصوص الاتفاقية وبالنقد المرير شخص عبد الناصر. وقد استغل النظام موقف جماعة الإخوان من اتفاقية الجلاء وصعد ضغطه العنيف عليها وكثف حملات الاعتقال لأعضائها، كما أخفقت مساعي التوفيق بين الطرفين وازدادت حدة الخلافات والتناقضات في صفوف الإخوان مما شكل أزمة داخلية، وقد وفرت تلك الأمور مجتمعة مناخا مناسباً لظهور خطط الثأر والانتقام من عبد الناصر لمواقفه وأعماله المعادية للجماعة. وقد وضعت خطة لاغتيال عبد الناصر وهو يلقي خطاباً في ميدان المنشية بالإسكندرية يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤، ولكن الطلقات الثمانية، التي أطلقها محمود عبد اللطيف، أخطأت عبد الناصر، الذي وجد فيها فرصة سانحة ليوجه ضربة ساحقة إلى جماعة الإخوان.

ونخلص مما سبق إلى أن جمال عبد الناصر اكتشف أن الطريق إلى الإنفراد بالسلطة ليس وعرا. فخطط للقضاء على القوى السياسية فيما عدا الإخوان في مرحلة كان يسعى فيها إلى كسب تأييدهم ثم مهادتهم. كما كان عبد الناصر خلال هذه المرحلة يحاول تفتيت قوى الإخوان وإشاعة الانقسام والفرقة في صفوفهم مع

استقطاب بعض العناصر البارزة في الجماعة وفي الجهاز السري. وبعد أن فرغ من حل الأحزاب السياسية وتصفياتها كذا تفتت الإخوان من الداخل أقدم على حل الجماعة ثم وجد في محاولة اغتياله الفاشلة فرصة ذهبية لتوجيه ضربة ماحقة إلى الجماعة. وهكذا خطا عبد الناصر خطوة ثانية على طريق الانفراد بالسلطة.

عبد الناصر يدعم مركزة على طريق الانفراد بالسلطة:

ولكي يحكم قبضته على مفاتيح القوة، رشح عبد الناصر صديقه الحميم محمد عبد الحكيم على عامر قائدا عاما للقوات المسلحة مع منحة رتبة اللواء. فقد انتهر عبد الناصر فرصة قيام محمد نجيب بإعادة تشكيل وزارته في ١٨ يونيو ١٩٥٣ وتزعم معظم مجلس قيادة الثورة في الضغط على محمد نجيب لكي يقبل ترقية الصاغ (الرائد) عبد الحكيم إلى رتبة اللواء وتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة بدلا من محمد نجيب الذي رئي أن يكتفي برياسة الجمهورية والوزارة بالإضافة إلى رئاسة مجلس قيادة الثورة. وقد رفض نجيب أولاً ثم أذعن في النهاية وقبل أن يتخلى عن موقعه كقائد عام للقوات المسلحة. وقد اعترف محمد نجيب فيما بعد بأن ذلك كان خطأه الأكبر الذي وقع فيه إذ شعر بعد وقت قصير أنه أصبح في مركز أقل قوة من ذي قبل. ويعتقد عبد اللطيف البغدادي أن "جمال عبد الناصر لم يرشح عبد الحكيم لتولي قيادة الجيش إلا لفرض سياسي وأنه يهدف إلى أن تصبح له السيطرة السياسية دون باقي المجلس وذلك عن طريق مساندة الجيش له".^(١) كذلك سعي عبد الناصر إلى إبعاد باقي أعضاء مجلس قيادة الثورة عن وحدتهم العسكرية بدعوى إتاحة حرية العمل لعبد الحكيم عامر حتى لا يتسبب باقي أعضاء المجلس في إحداث سوء تفاهم بينهم وبين عبد الحكيم عامر لو استمرت علاقتهم بزملائهم الضابط. كما عمل عبد الناصر. على إبعاد زملائهم عنهم من خلال مكتب عبد الحكيم عامر. وبمرور الوقت أصبحت القوات المسلحة أداة قوة في يد عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، وانعزل باقي أعضاء المجلس عن القوات المسلحة بصفة نهائية. وهكذا ضمن عبد الناصر ولاء القوات المسلحة له مما دعم

(١) عبد اللطيف البغدادي، مذكراته، ج ١، ص ٧٧.

مركزة في أي صراع مع كل من يعترض سبيل انفراده بالسلطة. وفي الواقع أُلقي تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة قوة مجلس القيادة كأفراد.

عين جمال عبد الناصر نائبا لرئيس الوزراء في وزارة محمد نجيب وهذا ما كان يخطط له حتى يمكنه من خلال هذا النصب أن يسلب محمد نجيب سلطاته تدريجيا. وعهد عبد الناصر إلى إظهار انفصاليه عن محمد نجيب، فبدلا من أن يذهب إلى مكتبه برئاسة مجلس الوزراء اتخذ له مكتبا في قيادة قصر النيل حيث كان يبحث مع الوزراء شئون الحكم دون أن يحيط محمد نجيب علما بما. وكان يهدف من وراء ذلك إلى إخضاع الوزراء لسيطرته ونزع سلطات محمد نجيب تدريجيا حتى يتسنى له عزله عن مجلس الوزراء. ونجح عبد الناصر إلى حد بعيد في تحقيق هذه الأهداف.

عبد الناصر يتخلص من تنظيم الضباط الأحرار:

أنشأ عبد الناصر تنظيم الضباط الأحرار في أواخر عام ١٩٤٩ وكان يبلغ عدد أفراده نحو مائة ضابط، وهو الذي وقع عليه عبء القيام بحركة الجيش. وانبثق مجلس القيادة من خلال هذا التنظيم، الذي كان يمثل أداة حساب ومراقبة لمجلس القيادة. وفي بداية الحركة كان عبد الناصر يحرص على أن يعقد للتنظيم اجتماعات دورية يستمع فيها إلى آراء أفراده. وقد رآه البعض برلمانا صغيرا لمجلس القيادة. ولكن بدأت حساسيات كثيرة بين الضباط الأحرار وبعض أعضاء مجلس القيادة، وبخاصة جمال عبد الناصر، مؤسس التنظيم، الذين استشعروا ثقل الرقابة ومن هنا نشأ الاتجاه إلى رفع رقابة هذا البرلمان الصغير، حيث أخذ عبد الناصر يعقد له الاجتماعات على فترات متباعدة ثم أوقفها. وقبل نهاية ديسمبر ١٩٥٢ أبدى عبد الناصر رأيه في الضباط الأحرار فقال "لن ينسوا أنهم ثوار، وأنهم قاموا بثورة ونجحوا، وكل منهم يريد أن يحكم وأن تكون كلمته مسموعة، ولن يتركوني إذا تركتهم كما يشاءون ، إنهم صدادع كبير بالنسبة لي، ولا بد من وقفه".^(١)

(١) حمدي لطفي، ثوار يوليو: الوجه الآخر. كتاب الهلال، العدد ٣١٩، يوليو ١٩٧٧، ص ٨٤.

رأى الكثير من الضباط الأحرار أنهم أسهموا في الإعداد للحركة وتحملوا المخاطر في سبيلها ولعبوا الدور الرئيسي في إنجاحها بينما يتجاهلهم مجلس القيادة الذي استولي على السلطة وانفرد بها. وعمد بعض الضباط الأحرار إلى ترصد ومراقبة تصرفات وسلوك أعضاء مجلس القيادة بل والتعريض بمظاهر الاستئثار بالغنائم، ومنها انتقال صلاح سالم إلى السكن في الزمالك وارتباطه بعلاقة عاطفية مع الأميرة فائزة شقيقة الملك الذي ثاروا عليه. ونصحوا ضباط مجلس القيادة بأن يحافظوا على المكاسب التي حققها التنظيم وبأن يعملوا على تحقيق الأهداف التي خرجوا من أجلها ليلة ٢٣ يوليو.

وقد أفضى ذلك إلى حدوث الانقسام الأول بين قاعدة تنظيم الضباط الأحرار وقمة التنظيم التي يمثلها مجلس القيادة. ولمواجهة أي رد فعل محتمل، سعي عبد الناصر إلى إحكام سيطرته على القوات المسلحة من خلال تشكيل تنظيم سري تكونت خلاياه تحت رياسته شخصيا ثم انتقلت إلى عبد الحكيم عامر ثم أصبح صلاح نصر مشرفا على التنظيم بعد ذلك^(١) وقد أعد التنظيم السري وحدات عسكرية تتبع مجلس القيادة تبعية مطلقة.

وجه مجلس القيادة ضربه الأولي إلى تنظيم الضباط الأحرار في يناير ١٩٥٣، عندما بدأت حركة في سلاح المدفعية تنتقد مجلس القيادة وتطالب بأن ينتخب ضباط كل سلاح ممثلهم في المجلس وبأن يكون تمثيل الجيش فيه بالانتخاب كحل لمشكلة استئثار مجلس القيادة بالسلطة. ثم اتصل ضباط المدفعية برشاد مهنا الذي كان نائرا ضد مجلس القيادة. وتم القبض على ٣٥ ضابطا من صفوة ضباط المدفعية بتهمة أنهم يعملون اتجاهاهم على مجلس القيادة وأنهم كانوا يعملون من أجل القبض على أفراد القيادة جميعا أثناء اجتماعهم في مقر القيادة بقصر النيل. واعترض البكباشي حسني الدمنهورى على اعتقال ضباط المدفعية، وطلب إلى رئيس أركان الجيش اللواء محمد إبراهيم تفسيراً للقبض عليهم. فقبض على حسني الدمنهورى وضرب ضربا مبرحا

(١) صلاح نصر، ثورة يوليو بين المسير والمسير، ج١، ص ١٤١.

وعذب عذابا شديدا حتى سال الدم من جسده. وكانت التهمة الموجهة إليه هي سعيه بإغراء عسكري بخروجه عن الطاعة وذلك أنه بجهة القاهرة حول تاريخ ١٤ من يناير عام ١٩٥٣ سعي مع آخرين إلى إحداث فتنة بين القوات العسكرية. وجرى محاكمة البكباشي محمد حسني الدمنهورى أمام محكمة عسكرية مشكلة من مجلس القيادة برئاسة عبد الناصر ولم يحضرها خالد محي الدين ويوسف صديق وأنور السادات فضلا عن محمد نجيب، وصدر الحكم بإعدام حسني الدمنهورى ولكنه لم ينفذ. كما حوكم النقيب حسن رفعت الدمنهورى من سلاح الفرسان على جنائية: علمه بوجود تصميم على فتنة وتأخره في الإبلاغ عنها في الحال لقائدة وصدر الحكم بطرد اليوزباشي حسن رفعت الدمنهورى من الخدمة. أما ضباط المدفعية فقد حوكموا وصدر الحكم بالسجن المؤبد على محمد رشاد مهنا وسجن تسعة ضباط بمدد مختلفة. ووضع الضباط أثناء التحقيق معهم ملابسهم العسكرية في سجن الأجانب، وكانت أول سابقة في تاريخ الجيش المصري.

كان اعتقال ضباط المدفعية مجرد إبداء آرائهم ثم محاكمتهم أمام محكمة عسكرية مشكلة من أعضاء القيادة بداية النهاية لتنظيم الضباط الأحرار، حيث ما لبث مجلس القيادة أن استبدل بالتنظيم القديم تنظيمات خاصة تعتمد على الضباط المقربين منهم والحائزين على رضاهم أما الضربة الثانية فقد سددت إلى سلاح الفرسان في مارس ١٩٥٤ كما سيأتي ذكره عندما تناول خطة عبد الناصر للتخلص من محمد نجيب.

ويصف حمدى لطفي من كتابة ثوار يوليو: الوجه الآخر النكبة التي حلت بعدد من الضباط الأحرار وما حق بهم من ظلم وعسف فيقول إن عددا من الضباط الأحرار قد تشرد وأصبح بلا عمل ولا يتقاضى مرتبا أو معاشا. وأخذت أجهزة السلطة تتعقبهم كالمباحث العامة أو رئاسة الجمهورية أو مكتب عبد الحكيم عامر حتى إذا ما حصلوا على وظائف مدنية طالبت تلك الأجهزة بفصلهم فوراً، ولم يجرؤ أحد على الاعتراض أو الرفض حتى هاء كثير منهم على وجوههم ولكنهم صمدوا ولم يستكينوا. ولما لم يجدوا ما يدفع غائلة الجوع عنهم وعن أسرهم اضطروا قليل من الضباط الأحرار إلى كتابة الالتماسات إلى جمال عبد الناصر الذي أمر بصرف معاش

ما بين خمسين وتسعين جنيها لكل ضابط. وفي بعض الحالات كان يصير ضباط مكتب عبد الحكيم عامر على أن يتسلم الضباط المعونة من إدارة المخابرات في بداية كل شهر. وقد كان هذا الأسلوب المهين سببا لامتناع بعض الضباط من أصحاب الالتماسات عن تسلم هذه الهبة، بينما استمر البعض الآخر في الحصول على هذه المعونات من إدارة المخابرات حتى تولى أنور السادات الحكم وأمر بإلغاء هذا النظام في منتصف سنة ١٩٧١ وقرر لهم معاشات رسمية.

كيف تخلص عبد الناصر من أعضاء مجلس قيادة الثورة؟

بعد أن ضمن عبد الناصر ولاء القوات المسلحة له من خلال صديق عمره عبد الحكيم عامر أخذ يقتنص الفرص السائقة للتخلص من أعضاء مجلس الثورة واحدا بعد الآخر في سبيل حيازة السلطة المطلقة. وقد انتهز عبد الناصر أزمة يناير ١٩٥٣، التي هزت المجلس بعنف مما أفقده توازنه، ليتخلص من البكباشي عبد المنعم أمين عضو مجلس القيادة، الذي قبل أن يقود المدفعية قبل قيام حركة الجيش بـ ٤٨ ساعة بعدما رفض البكباشي محمد فوزى الاشتراك فيها وانسحب من التنظيم. لقد فعل ذلك على الرغم من أنه لم يعاصر تنظيم الضباط الأحرار ولم يكن يعرف مدى كفاءته وفرصته في النجاح، وهو موقف يشهد له بالوطنية والشجاعة. لذلك ضم عبد المنعم أمين إلى مجلس القيادة بعد إعلان تشكيلة الأول. وخلال أزمة يناير ١٩٥٣ أطلقت الشلعات ضد عبد المنعم أمين وزوجته التي اتهمت باستغلال النفوذ والتورط في الوساطات للتوظيف والمضاربات في بورصة القطن. ولم تكن تلك إلا أسبابا شكلية، أما الأسباب الحقيقية فتتمكن في أنه كان ذا اتجاه يميني يختلف اجتماعيا وفكريا عن باقي أعضاء مجلس القيادة، وأنه لم يكن قد وُطد مركزه أو تحرك في مجال المناورات، كما أنه أرسل برقيتين إلى القائم مقام محمد رشاد مهنا، بعد نجاح حركة الجيش، يدعوه فيهما إلى سرعة حضوره من العريش إلى القاهرة. وقد كان لهاتين البرقيتين أثر سئ في نفس عبد الناصر، الذي اعتقد أنه ائتلاف مصالح بين عبد المنعم أمين ورشاد مهنا. ومن ثم فقد عبد المنعم أمين رضاء جمال عبد الناصر الذي تخلص منه بإقالته ثم قرر إرساله إلى لندن.

بعد أن تخلص عبد الناصر من عبد المنعم أمين الذي كان يقف على يمين المجلس اتجه إلى يوسف صديق الذي كان يقف على أقصى يساره، ولم يشفع له أنه قام بالدور الأول والأهم في نجاح حركة الجيش. كان يوسف صديق صريحاً لا مياوراً، راهداً في السلطة من أجل رفع راية الديمقراطية وإعلاء كلمة الحق، ولذلك فإنه لم يساير مجلس القيادة أو يذاعنه ضماناً لعلو المنصب. كان دستوري التوجه ومن الماركسيين الصادقين، حيث كان يعبر عن أفكاره الاشتراكية ويحرص على تنفيذها مضحياً بالمنصب في سبيلها. كما انبهر لمعارضة بعض قرارات مجلس القيادة التي تتنافى الديمقراطية فقد اصطدم بمجلس القيادة عندما ناقش قانون تنظيم الأحزاب السياسية واعتقال السياسيين دون اتهام، كما أعلن معارضته الشديدة لإلغاء دستور ١٩٢٣ وتثبيت بضرورة دعوة البرلمان الوفدي المنحل للانعقاد؛ كذلك رفض الرقابة على الصحف، وطالب بإنشاء اتحاد عام للعمال. وإخلاصه الشديد لقضية الديمقراطية وافق على اقتراح ضباط المدفعية وطالب بأن يكون تشكيل مجلس القيادة بالانتخاب. وعندما اعتقل هؤلاء الضباط يوم ١٥ يناير ١٩٥٣، قدم يوسف صديق استقالته محتجاً على ما أسماه بالممارسات الديكتاتورية لمجلس القيادة، كما أعلن أن ضميره لا يمكن أن يستريح وهو عضو في مجلس يصدر قرارات تخالف أفكاره وعقيدته. وعندما نشرت الصحف في ١٧ يناير ١٩٥٣ نبأ اعتقال ١٠١ مواطناً منهم ٤٨ شيوعياً أصر يوسف صديق على الاستقالة وزاد إصراره بعد عودة الرقابة على الصحف وصدر قانون حل الأحزاب السياسية. ولم يعلن مجلس القيادة استقالته في فبراير ١٩٥٣، وتم إبعاده إلى سويسرا في مارس ١٩٥٣ تحت ستار العلاج.

ثم جاء خالد محي الدين الذي كان عضواً باللجنة التأسيسية للضباط الأحرار ثم عضواً بمجلس القيادة. وقد أسهم في نجاح ثورة ٢٣ يوليو من خلال قيادته لكتيبة مشاة ميكانيكية شاركت في الاستيلاء على المنطقة المركزية العسكرية. وبعد أن استولت حركة الجيش على السلطة ووزعت المناصب الوزارية لم يحظ خالد بإحداها. كان ذا اتجاه ماركسي، وكان يدعو دائماً إلى تطبيق الديمقراطية وانسحاب العسكريين إلى ثكناتهم وإجراء انتخابات عامة، من خلال تشكيل جمعية تأسيسية،

تأتي بحكومة مدنية تعبر عن إرادة الشعب. كان صريحا لا يعرف المناورة ولا يعمل على خلق المحاور: تضامن مع يوسف صديق في الدعوة إلى إرساء قواعد الديمقراطية ومنع احتكار العسكريين للسلطة والعبث بالديمقراطية. وانحاز خالد إلى محمد نجيب عندما قدم استقالته الأولى، وتحرك ضباط سلاح الفرسان بتأثير خالد لإعادة محمد نجيب إلى موقعة رئيسا للجمهورية، كما وقف إلى جانب محمد نجيب في أزمة ملرس ١٩٥٤. ثم قدم خالد استقالته عندما رأي الأمور تسير في اتجاه مخالف لفكره الديمقراطي. وبعد أن حدد خالد موقفة من مجلس قيادة الثورة بدعوته المناهضة لاتجاههم وبدعوته المستمرة لحل المجلس، أصر جمال عبد الناصر على ألا يبقى خالد في مصر، وأجبر على الرحيل إلى سويسرا. وهنا يتضح موقف عبد الناصر المعادي للديمقراطية ولكل رأي حر يخالف راية.

ثم أفل نجم جديد هو الصاغ صلاح سالم، عضو مجلس قيادة الثورة الذي شارك يوم ٢٣ يوليو في السيطرة على منطقة العريش. ومنذ الأيام الأولى للثورة كان صلاح سالم ضمن فريق عمل شكل للاهتمام بموضوع الجلاء، وانبثق من هذا الفريق فريق مصغر مكون من محمد نجيب وصلاح سالم للاهتمام بموضوع السودان. كان مناصرا قويا لجمال عبد الناصر ومؤيدا لمواقفه دون أي تحفظ لا سيما في مواقف تعنيف محمد نجيب، كما اتخذ مواقف عنيفة ضد القائمين بحركة المدفعية والفرسان. وكان سليلط اللسان، وتجلت بذاته في سب وشتم البكباشي حسني الدمنهورى المتهم بانقلاب سلاح المدفعية. كذلك ظهرت قسوته في ضرب ضابط المخابرات أحمد وصفي بالجلد أثناء محاكمته حتى نرف الدم منه وتوفي بعد ذلك. عين وزيرا للإرشاد القومي ووزيرا للشئون السودانية، وبزغ نجمه وتآلق في سماء الشهرة فداخله الزهو والخيلاء، فكثرت أخطاؤه مما عجل بسقوطه. لعب دور كبيرا في أزمة مارس ١٩٥٤ أسهم في تثبيت العسكريين وانتصار جمال عبد الناصر على محمد نجيب. وعلى الرغم من ذلك لم يكن عبد الناصر راضيا عن تصرفات صلاح سالم حتى قبل قيام حركة الجيش وكان يرى فيه إنسانا يجيد فن الكلام ولا يقوى على العمل أو يطيقه. وفشل صلاح سالم في معركة تقرير مصير السودان، الذي فضل الاستقلال على الاتحاد مع مصر، مما

راد من حق عبد الناصر عليه. وكان صلاح سالم ذا شخصية تصادية حيث تصادم مع أعضاء مجلس قيادة الثورة إبان أزمة السودان وأخذ على عبد الناصر تدخله في وزارة الإرشاد القومي بهدف تجميع كل السلطات في يده، وإدارة المناصب بنفسه بالطرق الخفية. وقبل مجلس قيادة الثورة استقالة صلاح سالم من المجلس ومن السلطة التنفيذية في ٣١ أغسطس ١٩٥٥.

ثم تبعه أخوه قائد الجناح جمال سالم على طريق السقوط. سيطر جمال سالم على مطار العريش يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ثم أصبح عضواً في مجلس قيادة الثورة. كان جمال سالم عصبي المزاج يفجر في كل خطوة موقفاً. ويقول عنه سيد مرعي وزير الزراعة والإصلاح الزراعي الأسبق أن جمال سالم كان يجمع بين "منتهى العنف ومنتهى الرقة .. وأقصى الانفعال وأقصى الهدوء ... ومنتهى الإخلاص ومنتهى التمرد، انفصالات متتابعة في شخصية واحدة". كان جمال سالم من أنصار تحديد الملكية الزراعية، كما كان يعتبر الإصلاح الزراعي مسألة حيوية، لذلك أوقف عليها كل جهده وتفكيره. كان صريحاً وواضحاً كل الوضوح. وقد قادته صراحته المطلقة إلى الصدام مع جمال عبد الناصر. تولى جمال سالم وزارة المواصلات وشئون الإصلاح الزراعي. وفي تلك الأثناء أجرى جمال سالم التحقيق مع خليل حسين، عم جمال عبد الناصر، لتدخله لصالح إحدى الشركات فأثار ذلك غضب عبد الناصر مما دفع جمال سالم بأن يقول له: إنك بذلك تحميه، وقد أسرها عبد الناصر في نفسه. كان جمال سالم يختلف مع عبد الناصر في المبادئ، لذلك استبعده في التعديل الوزاري. وهنا يقن أن "عبد الناصر يريد الانفراد بالسلطة، ويعمل على تصفية مجلس قيادة الثورة". وفي أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ زار جمال سالم عبد الحكيم عامر في منزله وعاتبه لأنه لم يعترض عندما استبعد عبد الناصر زملاءه، فاستدار ليفترس الباقيين. ثم استطرد قائلاً لعبد الحكيم عامر "أين ذهبيت مروءتك وشهامتك فتركت صاحبك عبد الناصر يأكلنا واحداً وراء الآخر، وقد حذرتك بأنه سيأكلك إن عاجلاً أو آجلاً، فكيف رضيت وكيف تأمن لمن لا يترفع عن أسلوب الإذلال لزملائه ورفاق السلاح والنضال، الذين

رفعوه وكرموه، وقد كنت أقوى من ساعده ضد كل المستعبدین، وإنك لو كنت قد وقفت معنا لما كان قد حدث لنا كل ذلك " .

ثم دارت دائرة الاستبعاد على الصاغ كمال الدين حسين، الذي كان يفيض وطنية وإخلاصا. تطوع للقتال في فلسطين ضمن القوة الخفيفة تحت قيادة البطل المقدم أحمد عبد العزيز قبل الحرب الرسمية التي بدأت في ١٥ مايو ١٩٤٨. ثم بعد أن وضعت الحرب أوزارها كان من أوائل المنضمين إلى تنظيم الضباط الأحرار. تميز كمال الدين حسين بالخلال الطيبة والخصال الحميدة، وكان صريحا لا يعرف أساليب المناورات والمناورات. تولى وزارة التعليم والجامعات ثم وزارة الشؤون الاجتماعية والمجلس التنفيذي، كما أشرف على الاتحاد القومي. كانت تصفية الإخوان المسلمين في عام ١٩٥٤ أول احتجاج صامت له على سياسة عبد الناصر، فقد راع كمال الدين حسين إعدام الدعاة المسلمين. ثم اعترض على الوحدة المفاجئة مع سوريا، إذ كان يرى أن تتم الوحدة بالتدريج كما كان لا يثق بالبعثيين لأنهم - حسب رأيه - انفصاليون. بيد أن عبد الناصر لم يأبه برأيه لأنه كان تواقا إلى الزعامة العربية. ولما تبين له أن مجلس الرياسة أصبح صورة شكلية للحكم الجماعي تضامن مع عبد اللطيف البغدادي وحسن إبراهيم واستقالوا من عضوية المجلس. وأعلن احتجاجه على التدخل العسكري المصري في اليمن معترضا على أن يريق العربي دم أخيه العربي. وحينما وجه عبد الناصر ضربته الساحقة الثانية إلى الإخوان المسلمين في عام ١٩٦٤ رفض بشدة سياسة سفك دماء الدعاة، وتصدي بقوة لأساليب الهلاك الجماعي التي نفذت ضد جماعة الإخوان. لم يجد كمال الدين حسين بدا من الاستقالة بعد أن لطخت الثورة يدها بدماء الأبرياء.

وجاهر برأيه المخالف لرأي عبد الناصر. وفي ١٢ أكتوبر ١٩٦٥ سجل رأيه في خطاب أرسله إلى عبد الناصر بعنوان " اتق الله " يعترض فيه على القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل محاكم استثنائية عسكرية لمحاكمة المدنيين وعلى تعذيب الإخوان المسلمين. وثارثاثة عبدة الناصر وفقد أعصابه وأمر باعتقال كمال الدين حسين ونقله من منزله إلى استراحة الآثار بمنطقة الأهرام وحدد إقامته فيه ومعه زوجته

وأولاده. وتبدو قسوة عبد الناصر في أن قراره تم تنفيذه في نفس الساعة التي كان يحتفل فيها بزواج ابنته هدى. وامتدت يد البطش إلى التنكيل بزواج شقيقته وتحديد إقامة والده في منزله في مدينة بنها وإلى فصل بعض أقاربه من وظائفهم وفصل ابنه مصطفى من الجيش. واستمر تحديد إقامة كمال الدين حسين حتى توفيت زوجته وهي معه يوم ٩ يناير ١٩٦٦ ولم يجد طيبيا يسعفها. إن كل ما حل بكمال الدين وذويه كان تصفية لحساب قديم، إذ لم ينس عبد الناصر أن كمال الدين عارض الميثاق والتطبيق الاشتراكي والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وتأميم المصانع والمشروعات الصغيرة.

ولم يكن قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي أسعد حظا من سابقه. بدأ البغدادي نشاطه الثوري بتكوين خلية من الضباط الوطنيين في سلاح الطيران، ثم انضم بخليته إلى تنظيم الضباط الأحرار. وبعد نجاح حركة الجيش وتوزيع المناصب تولى البغدادي وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة الحرية ورياسة مجلس الأمة في فترات مختلفة. دفعه اعتزازه برأيه إلى الصدام مع الرأي المخالف الذي تبناه سياسته. وتكررت مواقفه المعارضة لمواقف عبد الناصر. ولما أحس عبد الناصر بأن البغدادي يكون مع كمال الدين حسين جبهة معارضة له وأنها يعترضان سبيل تحقيق أغراضه، وبدليان بتصريحات للصحف، أصدر خطابا دوريا بحث على عدم الجري وراء الصحف وتوزيع النشرات عليها من أجل الدعاية الشخصية. ولما أعلن أنهما المقصودان بذلك وأبديا استياءهما سحب عبد الناصر ملاحظاته. ولما اتضح للبغدادي أن مجلس الرياسة ليس إلا مجلسا صوريا لا يحظى بسلطات حقيقية وأن قرارات المجلس يصدرها عبد الناصر بمفرده استقال البغدادي من المجلس ورغب في الانسحاب من الحياة العامة لعدم المشاركة في إصدار القرارات ولافتقاد المسؤولية التضامنية.

واعترض البغدادي على تدخل مصر في حرب اليمن مما أثار غضب عبد الناصر. وفي ١٦ مارس ١٩٦٤ أرسل البغدادي خطاب استقالته إلى عبد الناصر. ثم أعقب خطابه بمذكرة قال فيها: " لابد من تحقيق الشورى في الرأي، إن الرأي المنفرد يؤدي إلى هلاك الأمة ". وكانت الاستقالة الأولى لعبد اللطيف البغدادي من مجلس قيادة

الثورة في ١٤ أبريل ١٩٥٤ احتجاجا على انفراد عبد الناصر برأيه، وأملا في تحقيق الديمقراطية إلا أنها لم تقبل. وبعد الاستقالة الثانية أصدر عبد الناصر قرارا بوضع شقيق البغدادي تحت الحراسة، كما خفض معاش البغدادي. واستغل عبد الناصر فرصة حضور المهندس محمد محمود نصير إلى القاهرة مع زوجته ابنة البغدادي في إجازة لمدة أسبوع في نوفمبر ١٩٦٦ ومنعه من السفر عندما أراد العودة إلى مقر إقامته في لندن وروضع اسمه في القائمة السوداء. واستمر عبد الناصر في حصار البغدادي حيث أمر بوقف إجراءات سفره للحج مع والديه، ومنع الزوار من زيارته.

أما النجم الأخير الذي هوى فقد استبعده عبد الناصر من سماء السلطة إلى جوف الثرى كان عبد الحكيم عامر صديق عمر عبد الناصر وصفيه ونجيه ورفيق كفاحه. وكان عبد الناصر وراء تعيين عامر قائد عاما للقوات المسلحة لكي يحكم قبضته على مفاتيح القوة وليضمن ولاء القوات المسلحة ومساندتها له في صراعه مع محمد نجيب وباقي أعضاء مجلس الثورة من أجل الانفراد بالسلطة. ووقف عبد الحكيم عامر إلى جانب عبد الناصر في جميع صراعاته حتى تخلص من منافسيه ومن لم يرض عنهم. وفي أعقاب حرب العدوان الثلاثي على مصر بدأ عامر يعمل لحسابه الشخصي وتضخمت سلطاته واتسع نفوذه من خلال انتشار أعوانه في قطاعات الدولة المختلفة. وحاول عبد الناصر أن يحد من اختصاصات عامر ولكنه أخفق، وأصبح عبد الحكيم عامر المنافس الوحيد لعبد الناصر، وكان هناك صراع صامت على السلطة. ونجحت السياسة في قضم عري الصداقة الوطيدة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، فقد كان عبد الناصر الزعيم الأوحد ومركز القوة الوحيد الذي لا يباري ثم ظهر له منافس جديد يمثل مركز قوة يدانيه هو عبد الحكيم عامر. ولم يكن عبد الناصر عاشق السلطة ليقبل أن يكون عامر منافسا ينازعه السلطة. وكانت هزيمة يونيو ١٩٦٧ فرصة اغتتمها عبد الناصر ليتخلص من عبد الحكيم عامر.

واتفق عبد الناصر وعامر على التنحي، وأعلن بعد الناصر في خطابه الشهير تنحيه عن أي منصب رسمي ثم عدل عن التنحي وعاد إلى منصبه رئيسا للجمهورية. وحاول عبد الحكيم عامر أن يعود إلى موقعه في القوات المسلحة ورفض عبد الناصر ،

ومن ثم كان الصدام. ورأي عبد الناصر أن ينهي حياة عبد الحكيم عامر في استراحة المروية مساء يوم ١٤/٩/١٩٦٧.

خطة عبد الناصر للتخلص من محمد نجيب

صدر البيان الأول لحركة الجيش باسم اللواء محمد نجيب بصفته القائد العام للقوات المسلحة وأصبح رمزا للحركة وتركزت كل الأضواء عليه مما أثار غيرة عبد الناصر الذي لم يهيئ له وضعه في الجيش أو الشعب الدخول في منافسة متكافئة مع محمد نجيب الذي كان يحظى بشعبية جارفة بين صفوف الجيش وجماهير الشعب. وقد تجمعت له في فترة وجيزة أهم ثلاثة مناصب في مصر وهي رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة الوزارة والقيادة العامة للقوات المسلحة. وكان عبد الناصر قد تنازل عن رئاسة مجلس قيادة الثورة لمحمد نجيب ولكن عبد الناصر، مؤسس تنظيم الضباط الأحرار، أراد أن يكون هذا التنازل شكليا. واستغل عبد الناصر طيبة قلب محمد نجيب وسماحته وسهولة التأثر عليه وسخره لتحقيق أهدافه، وكان يسعى - في نفس الوقت - إلى السيطرة على جميع أجهزة الدولة.

اكتشف عبد الناصر بعد أيام قليلة من قيام حركة الجيش أن طريق الانفراد بالسلطة ليس وعرا، فالأحزاب لم تكن بالصلابة التي كان يتوقعها كما أن جماعة الإخوان المسلمين يمكن تفتيتها ثم القضاء عليها. فدفع عبد الناصر بدهائه محمد نجيب إلى الموافقة والمشاركة الإيجابية في جميع القرارات المناوئة للحرية والديمقراطية والتي مهدت الطريق أمام عبد الناصر للانفراد بالسلطة من خلال إزاحة الخصوم والمنافسين الأقوياء. فقد أصدر محمد نجيب قوانين إلغاء الدستور وحل الأحزاب وتشكيل محكمة الثورة، كما وقع قرارات الاعتقال وأبرزها حركة الاعتقالات الضخمة التي صلبت تشكيل محكمة الثورة. وبعد استنفاد محمد نجيب أغراضه خطط عبد الناصر للتخلص منه، خاصة وأن محمد نجيب لم يكن خصما عنيدا ولا مناورا، ولم يرتبط بتنظيم داخل الجيش أو يعقد اتفاقات خاصة مع القوى والأحزاب السياسية، بل كان يعتمد على سحر شخصيته وشعبيته الكاسحة في الجيش وخارجه. وفي نفس الوقت كان عبدا

الناصر على اتصال دائم بالضباط من جميع الاتجاهات مدركا تماما انه يستمد قوته من صلته الوثيقة بزملائه من الأسلحة المختلفة. وقبل أن يدخل الصراع مرحلة الصدام كانت الأجهزة الحساسة: قيادة القوات المسلحة، وزارة الداخلية، وزارة الإرشاد القومي وهيئة التحرير في قبضة مجلس قيادة الثورة الذي كان يسيطر عليه عبد الناصر.

وقبل صدور قانون حل الأحزاب السياسية، اكتسبت وجهة نظر خالد محي الدين التي كانت ترفض الضغط على الأحزاب السياسية تمهيدا لحلها وتجاهل الديمقراطية السياسية مساحة كبيرة في سلاح الفرسان. ولمواجهة هذا الموقف جرى طرح اقتراح بتشكيل لجنة مصغرة من مجلس القيادة قوامها خمسة أعضاء ومهمتها دراسة الأمور وعرض مقترحاتها على المجلس بكامل هيئته. غير أن "سير الأمور ركز السلطة في يد الخمسة. وهكذا تركزت السلطة في يد أربعة عشر، ثم في يد خمسة، وانتهى الأمر بتركيزها في يد عبد الناصر وحده"^(١).

وفي النصف الثاني من عام ١٩٥٣ ظهرت بوادر الخلاف بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر. وفي الأشهر الأخيرة من ذلك العام تصاعد الخلاف بينهما، واستمر عبد الناصر في إذكاء نار الخلاف معتمدا على تأييد معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة.

ومن أبرز مظاهر هذا الخلاف التعديل الوزاري الذي أجراه مجلس قيادة الثورة في وزارة محمد نجيب على الرغم من تغيبه عن الاجتماع بسبب وجوده في الإسكندرية. فقد أصدر المجلس قرارا بأن يتفرغ عبد الناصر لعمله نائبا لرئيس الوزراء فقط وأن يتنحى عن وزارة الداخلية، وأعقب ذلك قرار بتعيين زكريا محي الدين وزيرا للداخلية وجمال سالم وزيرا لمواصلات. وعاد نجيب من الإسكندرية وفجر مشكلة مشروعية القرارات التي أصدرها مجلس الثورة في غيابه، مؤكدا أن المجلس تعدي على اختصاصه كرئيس للوزراء. ثم نقل عبد الناصر دائرة الخلاف إلى محيط الإعلام حيث كان الإعلام والخطب أهم ما يملكه نجيب. لذلك ضرب عبد الناصر

(١) خالد محي الدين، والأن أتكلم، مرجع سابق، ص ١٩٨.

حول نجيب حصارا إعلاميا مستهدفا تقويض نفوذ نجيب. فقد اصدر عبد الناصر توجيهات إلى رؤساء تحرير الصحف بعدم نشر أحاديث وصور محمد نجيب في صحفهم إلا في أضيق الحدود، كما تعهد صلاح سالم، بتوجيه من عبد الناصر، بعدم إذاعة الكثير من أحاديث وخطب محمد نجيب.

ركز عبد الناصر جهوده على استقطاب أعضاء مجلس قيادة الثورة منذ الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٥٣، وذلك بأن طلب إليهم يوم ٦ ديسمبر الاجتماع بمقره مرة كل أسبوع قبل الاجتماع الأسبوعي الذي كان يعقد يوم الأحد في مقر قيادة الثورة بالجزيرة. وكان لاجتماع يوم الأحد جدول أعمال يعد مسبقا ويبلغ به أعضاء المجلس. وكان الغرض من الاجتماع المبكر هو الاتفاق المسبق على جميع الموضوعات، ومن ثم يصبح الاجتماع الأسبوعي برئاسة محمد نجيب عديم الجدوى، ويشعر بأنه وحده في جانب وباقي أعضاء المجلس في جانب آخر، وبذلك يتسني عزله وشله. وقد كان انحياز جمال سالم المطلق لجمال عبد الناصر مما ساعده في تنفيذ خطته، إذ اقترح جمال سالم أن يفوض المجلس جمال عبد الناصر في اتخاذ القرارات بعد استطلاع رأى زملائه هاتفيا دون الحاجة إلى اجتماع المجلس. وقد وافق معظم أعضاء المجلس على هذا الاقتراح الذي صار قرارا ملزما لجميع الأعضاء. وقد أدى هذا القرار إلى إضعاف كيان مجلس قيادة الثورة ونقل سلطته بكاملها إلى عبد الناصر. وبذلك استطاع عبد الناصر تنفيذ خطته الرامية إلى تجميع كل السلطات في يده.

ووقف محمد نجيب موقفا سلبيا ومهادنا لمجلس قيادة الثورة إذ لم يحاول عمل تنظيم من الضباط الذين يؤيدونه لمهاجمة أعضاء مجلس القيادة ولا من القوى السياسية التي يمكن أن تناصره، إنما اعتمد على شعبيته بين الجماهير وعلى مناداته بالديمقراطية وعودة الجيش إلى الثكنات. وقد دفع موقفة المتخاذل أعضاء المجلس إلى مهاجمته والإساءة إليه وتشويه صورته إعلاميا وإجهاض دورة في قيادة الثورة. ولم يستطع محمد نجيب أن يواجه وحده حرب الكراهية التي شنها عليه أعضاء المجلس، وهو الرجل الطيب الصريح الذي لا يدبر شيئا في الخفاء ويأبى الانزلاق إلى المؤامرات.

وبعد أن أيقن أن استمراره رئيسا للجمهورية ومجلس قيادة الثورة قد أصبح في حكم المستحيل أقدم على تقديم استقالته في ٢٣ فبراير ١٩٥٤.

كانت لاستقالة محمد نجيب وقع الصاعقة على أعضاء المجلس، وبعد جلسة طويلة ومثيرة قبل مجلس الثورة استقالة محمد نجيب من جميع الوظائف التي يشغلها اعتبارا من ٢٥ فبراير ١٩٥٤ وأصبح محمد نجيب معتقلا في منزله. وكان خالد محي الدين المعارض الوحيد على قرار المجلس. كما قرر المجلس تعيين عبد الناصر رئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيسا للوزراء على أن يبقى منصب رئيس الجمهورية شاغرا لحين عودة الحياة النيابية إلى البلاد، وصدر بيان من مجلس قيادة الثورة بقبول استقالة محمد نجيب. وعلى أثر صدور هذا البيان بدأت سلسلة من ردود الفعل الغاضبة داخل القوات المسلحة وفي مصر والسودان، وانفجرت المظاهرات مؤيدة لمحمد نجيب ومنددة بمجلس قيادة الثورة، وكان أخطر ردود الفعل وأسرعها ما حدث داخل سلاح الفرسان.

استخدم عبد الناصر دهاءه وقدرته الفائقة على المناورة وتفتق ذهنه عن اقتراح ينطوي على خدعة مكررة. ويتضمن اقتراحه عودة محمد نجيب واستقالة مجلس قيادة الثورة، وتشكيل حكومة مدنية برئاسة خالد محي الدين تعمل على إعادة الحياة النيابية خلال فترة أقصاها ستة أشهر. وقد عرف ذلك باسم "قرارات ٢٦-٢٧ فبراير"^(١) وانطلقت الخدعة على ضباط الفرسان الذين تعاملوا بشرف مع جمال عبد الناصر. وتحت ضغط المظاهرات الشعبية الضخمة التي كانت تهتف بحياة محمد نجيب وبالموت لجمال وصلاح، فقد اضطر صلاح سالم إلى إذاعة بيان من الإذاعة في السادسة من مساء يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ جاء فيه "حفاظا على وحدة الأمة يعلن مجلس قيادة الثورة عودة الرئيس اللواء محمد نجيب رئيسا للجمهورية وقد وافق سيادته على ذلك". وهكذا انتهت أزمة فبراير ١٩٥٤ بانتصار محمد نجيب وعودة مظفرا.

(١) خالد محي الدين، نفس المرجع، ص ٢٥٩.

لم يستفد محمد نجيب من أزمة فبراير، حيث إنه استمر في عدم إقامة صلات تنظيمية مع الضباط الموالين له من أجل التخطيط لمواجهة احتمالات المستقبل أو الارتباط بقوة سياسية تسانده إنما اعتمد أساسا على تأييد جماهير الشعب، في حين أعتمد مجلس قيادة الثورة على القوات المسلحة وعلى هيئة التحرير. ولما كانت القوى السياسية تعادى مجلس قيادة الثورة وتربص به على الرغم من اعتقال زعمائها فقد رأى عبد الناصر أن يعلن قرارات ٥ مارس تنفيذا عن نفسه وإتاحة فرصة لالتقاط الأنفاس قبل أن يشن هجومه الكاسح. وقد جاء في بيان ٥ مارس ١٩٥٤ ما يلي:-

قرر مجلس قيادة الثورة اتخاذ الإجراءات فورا لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريقة الاقتراع العام المباشر على أن نجتمع خلال يوليو ١٩٥٤ ويكون لها مهمتان:

- ١- مناقشة مشروع الدستور الجديد وإقراره.
- ٢- القيام بمهمة البرلمان إلى الوقت الذي يتم فيه عقد البرلمان الجديد وفقا لأحكام الدستور فيما عدا سلطة إسقاط الوزارة.

وقرر المجلس أيضا إلغاء الرقابة على الصحف وإلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية، على أن يكون لمجلس الثورة السيادة لحين انعقاد الجمعية التأسيسية، وأن ينظم الدستور الجديد كيفية تنظيم الأحزاب.

لم يكن أعضاء مجلس قيادة الثورة وبخاصة عبد الناصر حسانين في تنفيذ قرارات ٥ مارس. " فقد أدرك، عبد الناصر أن خطة ٥ مارس لا يمكن تنفيذها مع استمرار احتفاظه بالسلطة، وبدأ الالتفاف على هذه الخطة، وترتيب الأمر للاتجاه في مسار مضاد"، لا سيما بعد أن شعر أعضاء مجلس قيادة الثورة أن الأمور تسير في غير صالحهم، وان قبضتهم على السلطة قد أصابها الكثير من الضعف. لذلك فقد أجمع أعضاء مجلس الثورة يوم ٢٥ مارس ١٩٥٤ وانتهوا إلى إصدار قرارات ٢٥ مارس في مناورة بارعة من عبد الناصر لكسب الجولة الأخيرة في الصراع مع محمد نجيب. وهذه القرارات هي:

- ١- يسمح بقيام الأحزاب.
- ٢- مجلس الثورة لا يؤلف حزبا.
- ٣- لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على الانتخابات.
- ٤- تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابات مباشرة دون تعيين أي فرد ويكون لها السيادة والسلطة الكاملة وتكون لها سلطة البرلمان كاملة والانتخابات حرة.
- ٥- حل مجلس قيادة الثورة في ٢٤ يوليو باعتبار أن الثورة قد انتهت وتسلم البلاد للمثلي الأمة.
- ٦- تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها.

ويلاحظ أن عبد الناصر وضع استمرار الثورة في مواجهة الديمقراطية، أي إما الثورة وإما الديمقراطية. وقد أثبت واقع الأحداث أن أعضاء مجلس الثورة لم يكونوا خالصي النية فيما يختص بتنفيذ قرارات ٢٥ مارس.

أشعلت تلك القرارات الموقف كله، فقد رفض ضباط الصف الثاني في هيئة التحرير هذه القرارات، بينما طالبت نقابة الصحفيين بإلغاء الأحكام العرفية وتشكيل وزارة قومية، وأعلنت نقابة المحامين الإضراب. كذلك طالبت هيئات التدريس وطلبة الجامعات بعودة الحياة النيابية.

وقد نجح جمال عبد الناصر في تهيئة المناخ لانتصاره على محمد نجيب، إذ أنه أعد للأمر عدته وحشد المظاهرات وعمال النقل العام للقيام بإضراب عام، كما انتقلت قوات الحرس الوطني ومنظمات الشباب إلى القاهرة. واتصل عبد الناصر بزعماء الإخوان المسلمين، وأسفرت الاتصالات عن وقوف جماعة الإخوان المسلمين على الحياد في الصراع بين الجانبين وعن تخليها عن تأييد الديمقراطية وعودة الحياة النيابية، كما تم الاتفاق على ألا يشترك الإخوان المسلمون في أية مظاهرة معادية للمجلس. وحدثت المظاهرات يوم ٢٨ مارس ١٩٥٤ بسقوط الحرية والديمقراطية. ويصف أحمد حمروش أحداث يوم ٢٨ مارس بأنها "كانت خطة مدبرة لإشعال المظاهرات... اشتركت فيها قوات الحرس الوطني ومنظمات الشباب وهيئة التحرير

وعمال النقل ومديرية التحرير، الذين وضعت العربات تحت تصرفهم". وحيث جرى اعتقال زعماء الأحزاب المناوئة للثورة فإن الجماهير لم تجد القيادات التي تحركها وتوجهها لاتخاذ موقف سياسي محدد من الصراع بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر.

وحدير بالذكر أنه قبل صدور قرارات ٢٥ مارس ببضعة أيام وقعت ستة انفجارات دفعة واحدة في مدينة القاهرة. وقد اعترف عبد الناصر لكل من عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم بأنه "هو الذي دبر هذه الانفجارات لإثارة مخاوف الناس من الاندفاع في طريق الديمقراطية، والإجلاء بأن الأمن قد يهتز وأن الفوضى ستسود"^(١) كما اعترف عبد الناصر صراحة لخالد محيي الدين بأنه انفق أربعة آلاف جنية على ترتيبات إضراب عمال النقل العام.

وهكذا فإن جمال عبد الناصر نفذ خطته في ضرب محمد نجيب والقوى السياسية المناوئة للثورة في ثلاث مراحل هي: قرارات ٥ مارس، وقرارات ٢٥ مارس وحشد الضباط والعمال والجماهير المؤيدة للثورة للقيام بالمظاهرات التي هتفت بسقوط الديمقراطية والحزبية في ٢٧-٢٩ مارس ١٩٥٤.

وفي جلسة ٢٨ مارس ١٩٥٤ سلم محمد نجيب لمجلس قيادة الثورة بعد أن خللته جماهير الشعب وتجنباً لإثارة صدام مسلح أو حرب أهلية. وكان محمد نجيب قد خلل نفسه سلفاً بسليته وتردده، خاصة بعد أن طالبه بعض الضباط المؤيدين له بإعلان تشكيل وزارة جديدة مدنية برئاسة الدكتور وحيد رافت، وباتخاذ إجراء ضد أعضاء مجلس الثورة. وفي السادسة والنصف من مساء يوم ٢٩، مارس ١٩٥٤ أذاع صلاح سالم القرارات التالية:

١- إرجاء تنفيذ قرارات ٥، و٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال.

٢- يشكل فوراً مجلس وطني استشاري يراعي فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصه بقانون.

(١) نفس المرجع، ص ٣٠٥.

وبعد استقرار الأمور في قبضة مجلس الثورة ثم استبعاد خالد محي الدين من سلاح الفرسان ونفيه إلى سويسرا. أما الضباط الذين طالبوا في فبراير ١٩٥٤ بعودة محمد نجيب فقد جرى اعتقالهم ومحاكمتهم ثم صدرت ضدهم أحكام بالسجن. وهكذا وضعت أزمة مارس ١٩٥٤ نهاية حزينة لتنظيم الضباط الأحرار، وأسفرت عن انفراد مجلس الثورة بالسلطة في غياب مجلس نيابي يقوم بالرقابة والتشريع. ومن ثم شكلت أزمة مارس حدا فاصلا بين الديمقراطية والحكم الشمولي.

وفي ١٧ أبريل ١٩٥٤ عين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء وألف وزارته الأولى وشغل ثمانية من أعضاء مجلس قيادة الثورة منصب الوزير. وبعد اعتلاء عبد الناصر قمة الوزارة "بداية رسمية للتحويل في مسار الثورة ونهاية علنية للصراع بين محمد نجيب وأعضاء المجلس". وقد استغل مجلس قيادة الثورة محاولة اغتيال عبد الناصر يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ وأصدر قرارا بإعفاء محمد نجيب من جميع المناصب التي كان يشغلها بدعوى تورط محمد نجيب مع جماعة الإخوان. كما قرر المجلس أن يبقى منصب رئيس الجمهورية شاغرا، وأن يستمر مجلس قيادة الثورة في تولي جميع سلطاته بقيادة جمال عبد الناصر. وقد أصبح مجلس قيادة الثورة مسيطرا على شؤون البلاد سيطرة تامة بعد عزل محمد نجيب وحل الأحزاب والتنظيمات السياسية وامتلاء المعتقلات والسجون بمئات السياسيين ذوي الاتجاهات المختلفة، وبعد حل نقابتي الحامين والصحفيين وتعيين لجان مؤقتة موالية لمجلس الثورة لإدارتهما. وهكذا احتزلت أزمة مارس ١٩٥٤ جميع القوى المعارضة لديكتاتورية مجلس قيادة الثورة، في حين استقرت الأوضاع السياسية لصالح جمال عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة.

دفع ولع عبد الناصر بالسلطة وحيازتها والحفاظة عليها إلى تكريس كل جهوده في الفترة السابقة على يناير ١٩٥٦ لتجميع السلطة في يده. وقد بدأ بحل التنظيمات السياسية، وضمان ولاء القوات المسلحة له من خلال تعيين صديقه المخلص عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة، وبتفويضه سلطة مجلس قيادة الثورة، وانتهى بالعمل على إبعاد أعضاء المجلس الواحد بعد الآخر وتقميش أدوار من بقي منهم والسيطرة على أجهزة الدولة. وفي السابع من أغسطس ١٩٥٥ اجتمع

مجلس قيادة الثورة واتفق الأعضاء على ضرورة تحويل السلطة إلى جمال عبد الناصر وإعطائه حق اختيار نظام الحكم والأساليب والوسائل التي تمكنه من السيطرة الكاملة على النظام الجديد، كما اتفقت الأغلبية على حل مجلس قيادة الثورة لاستحالة القيادة الجماعية.

وفي ١٦ يناير ١٩٥٦ أعلن عن صدور الدستور الجديد الذي جرى طرحه للاستفتاء الشعبي وعن الاستفتاء على رئاسة جمال عبد الناصر للجمهورية في ٢٥ يونيو ١٩٥٦. وتم حل مجلس قيادة الثورة الذي انتقلت سلطاته إلى جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية، الذي أصبح من حقه كرئيس للسلطة التنفيذية اختيار وتعيين الوزراء لمساعدته في أعمال السلطة التنفيذية. وابتداء من ٢٥ يونيو ١٩٥٦ أصبح جمال عبد الناصر الحاكم المطلق لمصر، يفعل ما يشاء دون حسيب أو رقيب.

الفصل الرابع

قرار عبد الناصر الفردي . تأميم شركة قناة السويس

الخلفية السياسية

أولاً : علاقات مصر بالغرب

١ - العلاقات المصرية البريطانية :

تضافرت في خمسينيات القرن العشرين عدة أسباب جعلت الصدام محتماً بين مصر وبريطانيا وذلك للتناقض الشديد بين السياستين المصرية والبريطانية . وأول هذه الأسباب الاحتلال البريطاني لمصر الذي استمر نحو أربع وسبعين سنة وتصميم الثورة المصرية على تحقيق الاستقلال التام وجلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس . وقد اتبعت حكومة الثورة أسلوباً مختلفاً عما سبق في التفاوض مع بريطانيا ، فرأت أولاً أن تحل مشكلة السودان . ولذلك بدأت المحادثات بين الجانبين المصري والبريطاني التي انتهت بتوقيع اتفاقية السودان مساء يوم ١٢ مايو سنة ١٩٥٣ . وعلى الجانب الآخر شجعت حكومة الثورة المقاومة المسلحة المصرية في منطقة القناة . وفي نفس الوقت أقنعت حكومة الثورة الولايات المتحدة بأن النظام الجديد يقف سداً أمام الشيوعية ، فمارست الولايات المتحدة ضغطاً على بريطانيا على أساس أن الجلاء البريطاني عن مصر يفتح الباب أمام مصر للدخول في اتفاق دفاع مشترك عن الشرق الأوسط . وقد اقتنعت بريطانيا بمشياً مع سياستها العامة التي ترى أن القاعدة العسكرية لا قيمة لها طالما أنها تقع على أرض معادية، وأنها تفضل عليها نظاماً يمكن التعامل معه . ومن ثم دارت مباحثات بين الجانبين المصري والبريطاني ثم التوصل فيها إلى اتفاق يقضي بجلاء القوات البريطانية عن مصر في مدى عشرين شهراً من تاريخ توقيع الاتفاقية في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ ، إلا أن العلاقات بين الدولتين لم تتعد عن احتمالات الصدام.

ثم كان السبب الثاني قيام حلف بغداد ورفض جمال عبد الناصر الانضمام إلى الحلف . وقد دأب عبد الناصر على مهاجمة الحلف وشن حرب شعواء عليه ، ولم يستطع

إيدن أثناء لقائه بجمال عبد الناصر في ٢٠ فبراير ١٩٥٥ أن يغير موقف عبد الناصر من الحلف . غير أن الصراع بسبب حلف بغداد انفجر ليصبح صراعاً على مستقبل الشرق الأوسط كله . وبدأت بريطانيا تساعد إسرائيل ضد مصر ، وتحاول أيضاً الاحتفاظ بعلاقتها التقليدية مع باقي دول العالم العربي . ثم جاء طرد الجنرال جلوب - قائد الفيلق الأردني - من الأردن في أول مارس ١٩٥٦ ليزيد أوار الصراع المتهب . واعتبر أنطوني إيدن - رئيس الوزارة البريطانية - أن ما حدث في عمان والقاهرة ليس إلا مؤامرة ضده خطط لها ونفذها جمال عبد الناصر ، وكان ذلك يمثل ثالث الأسباب أما رابع الأسباب فكان التناقض الشديد بين شخصيتي جمال عبد الناصر وأنطوني إيدن مما حتم الصدام بينهما ، لدرجة أن إيدن عقد العزم على تدمير جمال عبد الناصر بعد طرد جلوب . ويروي أنطوني ناتنج-وكان وزيراً للدولة في وزارة الخارجية البريطانية - في مذكراته أنه منذ ذلك اليوم " لم يعد إيدن يتصل بالخارجية وإنما تحولت اتصالاته كلها إلى وزارة الحرية وهيئة أركان الحرب ، والمخابرات البريطانية ، وكان تفكيره يتأرجح بين الغزو ، والتآمر لإحداث انقلاب في مصر ، أو الاكتفاء بعملية اغتيال لجمال عبد الناصر " (١) وبعد طرد جلوب سيطر على إيدن حلم واحد هو " تحطيم جمال عبد الناصر " . وهكذا اندفع أنطوني إيدن على طريق السويس ...

٣- العلاقات المصرية الأمريكية :

في ١١ مايو ١٩٥٣ قام جون فوستر دالاس ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، بزيارة القاهرة ، وكانت أهدافه، كما ذكر في أوراقه الخاصة ، ثلاثة:

- (أ) أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت منطقة فراغ مفتوحة لمن يريد أن يعمل ويعيد ترتيب أوضاعها ، ولا بد للولايات المتحدة أن تسبق غيرها إليها.
- (ب) أنه يريد إقناع المنطقة بإقامة حلف دفاعي يستكمل سلسلة القواعد الأمريكية التي تطرق الاتحاد السوفيتي .

(١) محمد حسنين هيكل ، قصة السويس آخر المعارك في عصر العمالة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط ٣ ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٦٣ .

(ج) إن تحقيق صلح بين مصر وإسرائيل يعني إعادة السلام إلى الأراضي المقدسة ، وهو حلم كل سياسي مسيحي .

غير أن جون فوستر دالاس غادر القاهرة حائرا ، كما أن هذه الحيرة لم تصل بأصحابها إلى قرار في موضوع السلام .

وانتخدت مصر سياسة عدم الانحياز ، واعتبرها دالاس سابقة خطيرة في الشرق الأوسط تحطم آماله في إقامة حلف عسكري . ومن ثم أصبح الخلاف الأساسي بين مصر والولايات المتحدة هو انتماء مصر إلى كتلة عدم الانحياز . وقد مثل ذلك شوكة في جنب الولايات المتحدة وعائقا قويا أمام تطور العلاقات بين الدولتين . وإزاء تنمت الولايات المتحدة ، طرح عبد الناصر على شواين لاي - رئيس وزراء الصين - إمكانية حصول مصر على سلاح من الاتحاد السوفيتي . ولما جاء الرد بالإيجاب ، قال بعدها للسفير الأمريكي في القاهرة هنري بايرود : " إنه إذا لم يحصل من أمريكا على ما طلب من السلاح فسوف يحصل على ما يريد من الاتحاد السوفيتي " (١) غير أن دالاس لم يصدق تقرير هنري بايرود بهذا الشأن .

وفي ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ أعلن عبد الناصر على العالم أجمع أنه قد أبرم صفقة أسلحة مع الكتلة السوفيتية ، وحاولت الولايات المتحدة أن تمارس ضغطاً يثنى عبد الناصر عن قراره ، ولكن دون جدوى . وراجع دالاس نفسه ثم انتهى إلى قرارين لخصهما فيما بعد في مذكراته بقوله : " لقد أردت أن أقول لجمال عبد الناصر أن موسكو تستطيع أن تعطيه أسلحة الحرب ، أما نحن فنستطيع أن نعطيه السلام " ثم رأى أن يعرض على جمال عبد الناصر مساهمة الولايات المتحدة في بناء السد العالي ، وأن يوفد إلى القاهرة بعثة على مستوى عالٍ لبحث احتمالات عقد صلح بين مصر وإسرائيل . كانت خطة دالاس شراء صلح بين مصر وإسرائيل بتمويل بناء السد العالي . وقد نشرت جريدة " نيويورك تيمز " تقريراً قالت فيه : " إن حكومة

(١) نفس المرجع ، ص ٧٤ .

الولايات المتحدة تربط مساعداتها لمصر في بناء السد العالي في أسوان بالتوصل إلى تسوية سلمية بين مصر وإسرائيل ... " .

وعندما أتحقت مهمة السلام التي قام بها روبرت أندرسون المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي أيزنهاور ، وانهارت صفقة شراء السلام في الأرض المقدسة ، استقر رأي دالاس على سحب العرض الأمريكي بالمساهمة في بناء السد العالي ، غير أنه ترك مفاوضات السد العالي مستمرة لمجرد الحفاظ على الشكل ، وحتى تحين الفرصة المناسبة لإعلان قراره . ثم تأزمت الأمور أكثر عندما أعلن عبد الناصر في ١٦ مايو ١٩٥٦ اعترافه بالصين الشعبية . وقد صدم هذا الاعتراف الإدارة الأمريكية بشدة فضلا عن الرأي العام الأمريكي ، كما كان له أثر شيء على العلاقات المصرية الأمريكية . وقد أدى ذلك إلى زيادة الشكوك في سياسة عبد الناصر . ورد دالاس على قرار مصر بأن صرح لفرنسا بأن تعطي إسرائيل ثلاثة أسراب من طائرات " المستير " على نفقة الولايات المتحدة ، كما أدلى المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية بتصريح قال فيه " أن الولايات المتحدة تعيد النظر في علاقاتها مع مصر . " ثم أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية يوم ١٩ يوليو ١٩٥٦ بياناً رسمياً بسحب العرض الأمريكي بالمساهمة في تمويل السد العالي بسبب سوء موقف مصر الاقتصادي الذي لم يعد يمكنها من بناء هذا المشروع الضخم ذي التكاليف الباهظة . كما صرح دالاس بأن " الوضع الاقتصادي لأمريكا لا يمكنها من تقديم المساعدة المطلوبة . ومن ثم فإننا ننسحب من تمويل المشروع . " وأعلنت بريطانيا يوم ٢٠ يوليو انسحابها من تمويل السد العالي ، ثم أعقب ذلك إعلان البنك الدولي يوم ٢٣ يوليو الانسحاب من تمويل المشروع .

وتكشف أحاديث دالاس الصحفية عن أن أهم دوافع الولايات المتحدة للانسحاب من المساهمة في مشروع السد العالي هو رفض مصر تقليص علاقاتها بدول الكتلة الشرقية ثم اعترافها بالصين الشعبية وهجوم عبد الناصر العنيف على حلف بغداد . بيد أن عبد الناصر كان يتوقع قرار انسحاب الولايات المتحدة من

وتمحضت الجهود عن حضور وفد جزائري إلى القاهرة لإجراء محادثات غير رسمية مع وفد فرنسي في إطار من السرية التامة . وحدث الاجتماع في القاهرة ، ولكن جلسة واحدة ثم اختفى الوفد الفرنسي من القاهرة بحجة العودة إلى باريس لتلقي تعليمات جديدة .

غير أن فرنسا اشترطت 'إيقاف مصر مساعداتها للثورة الجزائرية حتى تعيد النظر في قرار سحب الوفد . وإزاء هذا الموقف اعتبرت القاهرة الموضوع منتهيا إلا أنه لم ينته من وجهة نظر فرنسا التي زادت شحنات الأسلحة إلى إسرائيل ، وفي المقابل ازدادت مساعدات مصر للثورة الجزائرية .

ويقول شيمون بيريز في مذكراته " في ربيع سنة ١٩٥٦ كانت المشاعر معبأة بشدة ضد جمال عبد الناصر في باريس ، وذات يوم أخرج لي جي موليه من درج مكتبه نسخة من كتاب " فلسفة الثورة " لجمال عبد الناصر ، وقال لي : نحن وأنتم أمام هتلر جديد في العالم العربي والإسلامي ، ولا بد أن نضرب مخططاته ، وإلا فانتنا الفرصة ، كما فانتنا من قبل حين لم نفهم مقاصد هتلر في كتابه كفاحي . " كما يذكر الجنرال بوفر " كنت في ذلك الوقت قائدا للقوات البرية الفرنسية في الجزائر ، ويوما بعد يوم كان الجنرال شال ، القائد العام الفرنسي في الجزائر ، وقيادته كلها تحت اقتناع كامل بأن " ما نواجهه في الجزائر هو ذنب الأفقي ، وأما رأس الأفقي فكانت في القاهرة . " ثم كانت استراتيجية فرنسا الجديدة ضرب مصر لإخماد ثورة الجزائر .

٤ - التعاون الفرنسي الإسرائيلي :

بعد توقيع اتفاقية الجلاء بين بريطانيا ومصر في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ أصبحت فرنسا على علاقة وثيقة بإسرائيل التي سعت إليها طالبة العون لمواجهة الخطر المصري الذي نجم عن الجلاء . وكان الشعور الفرنسي معبأ ضد العرب بوجه عام وضد مصر بوجه خاص بسبب فقدان فرنسا لمراكزها في سوريا ولبنان وتعرضها

لمصر مماثل في شمال أفريقيا . واستجابت فرنسا لإسرائيل وعقدت معها صفقات سرية لتزويدها بالأسلحة ، ولم تبد فرنسا أي اهتمام برد فعل مصر .

ومنذ أوائل أغسطس ١٩٥٦ كانت إسرائيل تحصل على كل ما تطلبه من أسلحة من فرنسا . وكانت فرنسا تطلع إسرائيل على خططها العسكرية مع بريطانيا .^(١) وهكذا علم موسى ديان ، رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلي ، بتفاصيل الخطة " موسكتير " التي تنص على إنزال قوات الغزو البحري الأنجلو فرنسية في الإسكندرية في أوائل سبتمبر ١٩٥٦ . وكان الجنرال " شال " ، رئيس أركان حرب السلاح الجوي الفرنسي ، هو الذي رسم الخطة الاستراتيجية للتعاون الفرنسي الإسرائيلي .

ثانياً : الظروف السياسية السائدة بعد تأميم شركة قناة السويس

بعد أن أعلنت مصر قرار تأميم شركة قناة السويس عقدت بريطانيا العزم على العدوان على مصر وإعادة احتلال منطقة القناة ، وحظيت بتأييد فرنسا . فقد عثرت الدولتان على ذريعة مناسبة للتدخل العسكري من أجل تحطيم قوة مصر والخصلاص من حكومتها ، التي أصبحت سياستها الحيادية قوية وضرراً لها السياسية المضادة ذات خطر داهم على الغرب في منطقة الشرق الأوسط . ومنذ البداية اقترح جسي موليه ، رئيس الحكومة الفرنسية ، على أنطوني إيدن ، رئيس الحكومة البريطانية ، إشراك إسرائيل في العدوان على مصر ، ولكن بريطانيا رفضت هذه الفكرة أول الأمر لحرصها على أن تظهر أمام العرب بأنها صديقتهم التقليدية ، إلا أنه مع تطور الأحداث وافقت بريطانيا على إشراك إسرائيل وإنقاذها ذريعة للعدوان.

وقد كانت كل الأحداث السياسية العالمية في التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٥٦ تفري المتآمرين بالإسراع في تنفيذ مخطط العدوان وأول هذه الأحداث ثورة

(١) توماس هيو ، " خبايا السويس " ، الأهرام ، ٧ / ٩ / ١٩٦٦ ، ص ٢ .

المجر وانهماك الاتحاد السوفيتي - إلى حد كبير - في أحداثها التي نشبت في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦ ، واعتبر المتآمرون أن هذه الأحداث سوف تشغله . كما كان مقررًا عقد جلسة استثنائية في مجلس الأمن يوم ٢٨ أكتوبر للنظر في أحداث المجر . وثاني هذه الأحداث انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بمعركتها الداخلية في انتخابات الرئاسة . وكانت هناك أزمة الجزائر حيث كانت أنظار العالم متجهة إليها إذ كان ٢٨ أكتوبر اليوم المحدد للإضراب العام في كل البلاد العربية استنكارا لاعتقال فرنسا لزعماء الجزائر الخمسة . وأخيرا اعتقاد المراقبين السياسيين يوم ٢٩ أكتوبر أن مسألة تأمين شركة قناة السويس قد وضعت على الرف .

تفكير عبد الناصر في تأمين شركة قناة السويس :

تباينت الآراء واختلفت حول تاريخ تفكير جمال عبد الناصر في تأمين شركة قناة السويس . ومن تلك الآراء ما ذكره كنيث لاف Kennett love من أن عبد الناصر صرح له في عام ١٩٦٦ بأنه فكر في تأمين شركة قناة السويس لتمويل مشروع السد العالي حينما أيقن قبل الحدث بفترة وجيزة أن العرض الغربي أصبح ميتاً ، وأنه من خلال تقديره للظروف السائدة آنذاك أحس بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تنوي تمويل المشروع . وقد صرح الدكتور أحمد حسين ، سفير مصر في الولايات المتحدة حينذاك ، بإحساسه وبفكره تأمين شركة قناة السويس لكي يمول مشروع السد العالي إذ ألزم الأمر غير أن السفير لم يشاركه إحساسه كما رفض مبدأ التأمين حتى ولو سحبت الولايات المتحدة عرض تمويل السد العالي .

أما الدكتور مراد غالب ، وزير الدولة للشؤون الخارجية السابق ، فيروي رواية أخرى فقواها أن السفير أحمد حسين لم يعلم قرار التأمين قبل صدوره ، كما لم يعلم به إلا بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة قبل صدوره بأيام قليلة .

ويذكر ثروت عكاشة ، وكان ملحقا عسكريا لمصر في باريس ، أن جمال عبد الناصر أفضى إليه بأنه اتخذ قرار تأمين شركة قناة السويس وأنه شكل لجنة من الخبراء لتزويده بكل ما من شأنه أن يحقق هدفه ، إلا أنه لم يستقر بعد على رأي

فسيما يختص بالتوقيت تاركاً ذلك للظروف . وأنه طلب إلى ثروت عكاشة أن يتبين مسن موقعه في باريس كل ما يحيط أو يرتبط أو يقيد في هذا الأمر ذي الحساسية البالغة والخطورة.^(١)

وتكشف مذكرات البغدادي عن أنه سمع نبأ التأميم من على نصري يوم ٢١ يوليو ١٩٥٦ عندما ذهب لمقابلة عبد الناصر في منزله . وأثناء اللقاء أكد عبد الناصر للبغدادي هذا الاتجاه وأبلغه بأن مصر سوف تقوم بتشيد السد العالي من دخل قناة السويس الذي سيؤول إليها بالتأميم.^(٢)

ويذكر روبرتسون في كتابه " الأزمة " أن عبد الناصر اتخذ قراره تأميم قناة السويس يوم السبت الموافق ٢١ يوليو ١٩٥٦ .

وهناك آراء أخرى تفصح عن أن قرار تأميم شركة قناة السويس كان رداً سريعاً مباشراً على قرار الولايات المتحدة بسحب عرض تمويل مشروع السد العالي، بل يعتقد أصحاب تلك الآراء أنه لولا سحب عرض التمويل لما كان عبد الناصر قد اتخذ تلك الخطوة الجريئة والخطورة معا . ومن هذه الآراء رأى محمود رياض^(٣) ورأى فتحي رضوان^(٤) . ويقرر محمود رياض أن عبد الناصر لم يفكر في تأميم شركة قناة السويس إلا بعد أن تأكد من موقف الولايات المتحدة ، وكان هدفه بناء السد العالي وليس تأميم شركة للقناة ، والتي جاء تأميمها وسيلة لتحقيق الغاية الكبرى وهي بناء السد العالي . كذلك يذكر فتحي رضوان أن عبد الناصر لم يؤم شركة قناة السويس إلا لأنه أحس "بطعنة موجهة" إلى كبريائه عندما سحب جون فوستر دالاس ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، عرض تمويل مشروع السد العالي .

(١) ثروت عكاشة ، مذكراته ، جـ ١ ، ص ٢٠٧ .

(٢) عبد اللطيف البغدادي ، مذكراته ، جـ ١ ، ص ٣١٣ .

(٣) محمود رياض ، مذكراته ، جـ ٢ ، ص ١٤١ .

(٤) فتحي رضوان ، ٧٢ شهراً مع عبد الناصر ، كتاب الحرية . القاهرة : دار الحرية للطباعة والنشر ، العدد الثاني ، ١٩٨٥ ، ص ٨١ .

ويروي جمال عبد الناصر قصة تأميم شركة قناة السويس في البيان الذي ألقاه في ٢٢ يوليو ١٩٥٧ في افتتاح الدورة الأولى للفصل التشريعي الأول فيقول : " تقدمت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا لمساعدتنا تطوعا وإظهارا لحسن النية .. ولكن الشروط توالى ثم اتضح لنا أن علينا أن نسلم طوعية كل ما ربحناه في معاركنا السابقة لثبيت استقلالنا إذا كنا نريد أن نرى أملنا في بناء السد العالي يتحقق .. وكانت الضريبة التي فرضت علينا هي سحب عرض المساعدة في تمويل مشروع السد العالي والضغط على البنك الدولي كي يسحب في نفس الوقت قرضا كان قد اتفق مع مصر على كل شروطه .. ولم يكن في استطاعتنا أن نسكت نتلقى اللطمة صاغرين ثم نتنظر الجوع والبطالة تلاحقنا أشباحها الكئيبة في المستقبل القريب . وهكذا قررنا تأميم شركة قناة السويس .. حتى يستطيع دخولها أن يساهم في تمويل مشروع السد العالي ، دون ما مساعدة خارجية مشروطة أو قرض دولي مقيد . " (١)

يتضح من هذا البيان أن قرار التأميم كان ردا مباشرا على القرار الأمريكي بسحب عرض تمويل السد العالي ، وهو ما يتفق مع شخصية جمال عبد الناصر التي كانت تغالي في تقدير قيمتها وتعتبر أن أي عمل يتعارض مع هيبتها وكبريائها يمثل إهانة لها مما يدفعها إلى الرد السريع الحاسم دون تقدير سليم للعواقب .

وبعد أن اتخذ عبد الناصر قراره بتأميم شركة قناة السويس كلف يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٦ المهندس محمود يونس - وكان ضابطا برتبة مقدم - بمهمة الاستيلاء على منشآت شركة قناة السويس والعمل على إدارتها بعد إعلان قرار التأميم ، وترك له عبد الناصر حرية العمل مع مراعاة السرية التامة . وقد تطلب ذلك أن يقوم محمود يونس بدراسة وعمل الخطة التنفيذية التي تكفل نجاح مهمته .

(١) جمال عبد الناصر ، الديمقراطية ، من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ٨٥ - ٨٦ .

وقبيل إعلان قرار التأميم أجرى عبد الناصر مع محمود يونس وعلى صبري دراسة لتفاصيل خطة التنفيذ وإدارة القناة بعد التأميم وبخاصة الأفراد العاملون مع محمود يونس وموقف المرشدين وكيفية سد العجز فيهم ، إذ أدرك عبد الناصر أن المرشدين الإنجليز والفرنسيين سوف يرحلون بعد إعلان قرار التأميم، كما أن هناك مرشدين مشكوك في أمرهم . لذلك وضع عبد الناصر مع محمود يونس وعلى صبري خطة للإحلال تعتمد على المرشدين من البحرية المصرية بالإضافة إلى طلب مرشدين من الدول الصديقة مثل اليونان والدول الاشتراكية .

وقد شهد ظهر يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٦ توقيع عبد الناصر على مرسوم تأميم شركة قناة السويس ... وغادر عبد الناصر القاهرة مع أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم - الذي حله عبد الناصر منذ أيام قليلة - إلى الإسكندرية صباح يوم ٢٦ يوليو استعداداً لإعلان قرار التأميم في ذكرى رحيل الملك فاروق . (١) وفي نفس اليوم دعا عبد الناصر إلى اجتماع مشترك لمجلس الوزراء وأعضاء مجلس قيادة الثورة . وعقد الاجتماع في بيت جمال عبد الناصر في الإسكندرية في الساعة الخامسة بعد الظهر . وفي هذا اللقاء صرح عبد الناصر بحضور بقرار التأميم ، وأنه سوف يعلنه مساء اليوم في خطاب إلى الشعب . (٢) ويؤكد ذلك عبد اللطيف البغدادي حين يقول " لم يكن الوزراء المدنين يعلمون بهذا القرار إلا بعد ظهر يوم ٢٦ يوليو بعد أن وصلنا إلى الإسكندرية . وقد علموا به بعد أن استدعاهم جمال إلى منزله ، وقبل أن تتوجه مباشرة إلى ميدان المنشية الذي كان جمال سيلقى منه خطابه " ١

وانتهى الاجتماع بأن قال عبد الناصر للحضور . " إنني أريد أن أكون منصفاً لكم جميعاً فأسجل هنا أنني أنحمل مسؤولية قرار تأميم شركة قناة السويس ،

(١) محمد حسنين هيكل ، قصة السويس ، آخر المعارك في عصر العمالة ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) فتحي ، ضوان ، ٧٢ شهراً مع عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ٧٥ - ٧٦ .

وللشعب المصري وللتاريخ أن يحاسبوني عليه فلست أريد لأحد منكم أن يتحمل مسئولية قرار خطير لم يعرف به إلا قبل إعلانه بوقت قصير . " (١)

إن قول عبد الناصر سالف الذكر يحمل معنى الاستخفاف بعقول الحاضرين والخط من أقدارهم حيث دعاهم عبد الناصر للإحاطة بالقرار وليس للمشاركة في صنع القرار . أن سكوت مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء على انفراد عبد الناصر بالسلطة وبصنع القرار دليل ناصع علي سلبيتهم واستكانتهم مما أغرى عبد الناصر بتجاهلهم طوال فترة حكمه . كما أنه ليس من حق عبد الناصر أن يتخذ منفرداً قراراً تاريخياً مصيرياً تدفع فيه مصر ثمناً غالياً من استقلالها وحريتها ومن إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية ومن مواردها البشرية على نحو يؤثر تأثيراً خطيراً في حاضرها ومستقبلها ، ويذل فيه أبناء مصر حياتهم ومصايرهم ولقد مضى عهد إقطاع القرون الوسطى الذي كان يملك فيه الإقطاعي الأرض ومن عليها وما عليها . ثم من ذا الذي كان سوف يحاسب عبد الناصر بعد أن قام بتصفية الأحزاب القديمة ونزع شركتها ومصادرة ممتلكاتها ، وبالقضاء على القوة السياسية التي يمكنها أن تحاسبه حيث زج بقيادتها في السجون والمعتقلات وعقد لمعارضيه السياسيين محاكمات صوريه ظالمة .

مظاهر انفراد عبد الناصر بقرار تأميم شركة قناة السويس :

بعد إعفاء محمد نجيب من مناصبه أصبح عبد الناصر مجلس على قمة النظام وسيطر على جميع أجهزة الدولة ، الوزارات خاصة وزارات الداخلية والخارجية والإرشاد القومي ، والقوات المسلحة والمخابرات العامة ، فضلاً عن سيطرته على العمال من خلال إبراهيم الطحاري وعبد الله طعيمة في هيئة التحرير . (٢) كما تمكن عبد الناصر من أن ينحى جانباً أعضاء مجلس قيادة الثورة وألا يشرکہم في

(١) هیکل ، ملفات السويس ، ص ص ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٢) عبد اللطيف البغدادي ، مذكراته ، ج ١ ، ص ٢١٧ - ٢٢٦ .

قراراته . بل أن الواقع يقول أن عبد الناصر لم يأخذ رأيهم في أي موضوع كما أنفرد باتخاذ القرارات مثل قرار تأمين شركة قناة السويس .

أتضح لنا من العرض السابق أن فكرة تأمين شركة قناة السويس وتنفيذها كانت من عمل عبد الناصر وحده دون أن تشاركه الحكومة أو مجلس قيادة الثورة . كما أن مجلس الوزراء لم يعلم قرار تأمين شركة قناة السويس إلا قبيل أن يتوجه جمال عبد الناصر إلى ميدان المنشية لإلقاء خطابه مساء يوم ٢٦ يوليو .

ولما كان عبد الناصر يعلم مقدما اعتراض عبد الحكيم عامر على فكرة التأمين فقد أخفى عنه الخبر ، إذا كان عبد الحكيم عامر يرى أن تعمل مصر بالضغط على شركة قناة السويس حتى تزيد من نسبة حصة مصر من دخلها السنوي . لذلك لم يخبر عبد الناصر عبد الحكيم عامر بقرار تأمين شركة قناة السويس إلا وهما في طريقهما إلى الإسكندرية بالقطار صباح يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ . ويذكر صلاح نصر - مدير المخابرات العامة الأسبق - أن عبد الحكيم عامر قال لعبد الناصر إنه كان ينبغي عليه أن يبلغه أولاً قبل اتخاذ هذا القرار السياسي الاستراتيجي لأنه قائد عام القوات المسلحة ، " وينبغي أن تستشيرني لتعرف ما إذا كانت القوات المسلحة قادرة على حماية هذا القرار . " (١) لقد اتخذ عبد الناصر قراره الفردي تأمين شركة قناة السويس في الوقت الذي لم تكن فيه الدولة معدة للحرب ولا القوات المسلحة مستعدة لتأمين القرار السياسي كما سيتضح فيما بعد .

سوء تقدير عبد الناصر للموقف :

درس عبد الناصر في تقديره للموقف احتمالات التدخل العسكري من جانب دول الغرب ، وانتهى في تقديره للموقف إلى أن الطرف الذي يخشى تدخله هو بريطانيا . وكان عليه أن يعرف حجم القوات البريطانية في الشرق الأوسط وفي البحرين المتوسط والأحمر ودرجة استعدادها للتدخل العسكري ، فكلف عبد

(١) عبد العظيم رمضان ، الحقيقة التاريخية حول تأمين شركة قناة السويس ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ص ٢٢ - ٢٣ .

الناصر عدة جهات بالبحث والتقصي . ثم جاءت المعلومات الكاملة لأوضاع القوات البريطانية في قبرص بصفة خاصة وفي البحر المتوسط بصفة عامة من الأسقف مكاريوس زعيم قبرص ، ومن الجنرال جريفاس قائده العسكري آنذاك . غير أن صدور قرار نهائي بتنفيذ عملية التأميم كان يتطلب معرفة حجم القوات البريطانية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط . وقد اكتملت أمام عبد الناصر صورة شاملة عن أوضاع القوات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط ودرجة استعدادها . وبعد دراستها توصل إلى استنتاجات اتخذ على أساسها قراره بتأميم شركة قناة السويس . وكان من ضمن استنتاجاته استحالة لجوء " بريطانيا وحدها أو بريطانيا بالتنسيق مع فرنسا إلى الاستعانة بإسرائيل في أية عملية ضد مصر لأن ذلك " يقلب الدنيا " في العالم العربي ضدّها . ولا يمكن لايدن أن يفعل ذلك بسبب المصالح البريطانية مع الملوك والشيوخ العرب . " (١)

وقد ذكر البغدادي في مذكراته أنه كان ضروريا أن نناقش مدى رد فعل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بعد إعلان قرار التأميم وذلك للأضرار التي ستحق بمصالحهم في المنطقة . واستبعد عبد الناصر استخدام الغرب القوة العسكرية ضد مصر لإعتقاده أن فرنسا مشغولة بمعركتها مع ثوار الجزائر ، وأن بريطانيا تخشى تدمير مصالحها في العالم العربي لا سيما المنتجة منها للنقط لو قامت بالعدوان على مصر . أما الولايات المتحدة فليس لها مصلحة في شن الحرب على مصر خاصة أن انتخابات الرئاسة الأمريكية كانت على الأبواب . وعلى الجانب الآخر فقد كان هناك من يعتقد أن بريطانيا تخشى ضياع هيبتها ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط لو سكتت على تأميم شركة القناة لأن هذه الخطوة سوف تغري وتشجع دولا أخرى على اتباع نفس السياسة . أما فرنسا فقد تحاول العمل على حل مشكلتها داخل الجزائر من خلال ضرب مصر وإسقاط نظام الحكم الذي يساعد ثوار الجزائر ويهدمهم بالأسلحة والعتاد . (٢) كان عبد الناصر يرى أن كل ما يمكن

(١) هيكل ، قصة السويس ، ص ١٣٠ .

(٢) البغدادي ، مذكراته ، ج ١ ، ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

الغرب أن يجعله هو الضغط الاقتصادي على مصر ومحاولة تجميد أرصدها من النقد الأجنبي في البنوك الغربية . لذلك طلب إلى د. عبد المنعم القيسوني ، وزير الاقتصاد، أن يسرع بتحويل القدر الأعظم من أرصدة مصر في بنوك كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة إلى دول أخرى كسويسرا ، مع مراعاة الحيلة وتجنب إثارة الشبهات حول مسلك مصر . ولكن ضيق الوقت لم يمكن القيسوني من تحويل كل أرصدة مصر في تلك البنوك ... ومن ثم فقد تم تجميد الجزء الأكبر من الأرصدة المصرية بعد أن أعلن عبد الناصر قرار التأميم في ٢٦ يوليو ١٩٥٦^(١)

كذلك فإن عبد الناصر استبعد اشتراك إسرائيل في العدوان على مصر ، حيث أورد هيكمل أن عبد الناصر استبعد احتمال اشتراك إسرائيل في عملية عسكرية ضد مصر على أساس أن " إيدن لن يقبل ، وإن إسرائيل قد تحاول ولكن إيدن لن يقبل " ! ثم كان تقدير عبد الناصر - حينما اشتد خطر التدخل البريطاني الفرنسي - " أن إسرائيل سوف تتردد حفاظا على صورتها العامة في آسيا وأفريقيا وأمام الرأي العام العالمي عموما في القيام بدور التابع لإثنين من الدول الاستعمارية الكبرى . " كما كان تقدير عبد الناصر - بعد أن تراجع خطر التدخل البريطاني الفرنسي في أعقاب انتهاء مناقشات مجلس الأمن - " أن إسرائيل لن تسارع بالعمل المسلح وإلا فإنها تظهر نفسها في صوره من يعيد تأزيم الموقف في الشرق الأوسط بعد أن بدت احتمالات انفراجه وأن ذلك سوف يعرضها للوم شديد ويضعها في موقف سياسي صعب قد تفضل تجنبه . "

وفي الواقع لم يفتن عبد الناصر إلى وضع إسرائيل اليأس ومعاناتها من جراء الحصار المصري المضروب عليها في البحر الأحمر ، وفي سبيل إثناء هذا الحصار لم تكن لتتورع عن المغامرة بأي شيء ، إذ كان هذا الحصار يحرمها من الاستفادة من موقعها على البحرين المتوسط والأحمر ، ويمنع التواصل بينها وبين الدول الآسيوية والأفريقية وإقامة علاقات اقتصادية معها ، بالإضافة إلى قطع الواردات عنها بصفة

(١) نفس المصدر . ص ٣٢٠ - هيكمل ، ملفات السويس ، ص ص ٤٦٠ ، ٤٦٣

عامة والنفط الإيراني بصفة خاصة . ووفقا لذلك كانت دوافع إسرائيل للاشتراك في حرب ضد مصر أقوى من دوافع إحكامها عن الاشتراك في هذه الحرب ، فقد تؤدي نتائجها إلى رفع الحصار البحري على الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة .

ومما يثير العجب أن عبد الناصر لم يتبادر إلى ذهنه احتمال التواطؤ بعد أن قرأ نص البيان الإسرائيلي عن إسقاط كتية مظلات إسرائيلية في صدر الحيطان (المدخل الشرقي لمصر مثلا) في آخر ضوء يوم ٢٩ أكتوبر على مسافة ٦٥ كم من قناة السويس ، كذا اختراق مجموعة اللواء ٢٠٢ المظلي الميكانيكي عدا كتية الحدود المصرية ومهاجمتها الكونتلا . لم يخطر التواطؤ لعبد الناصر حيث دخل في روعه أن شبهة التواطؤ كفيلة وحدها بأن تسقط نظم الحكم الموالية لبريطانيا في المنطقة وبأن تزيد النقرة على فرنسا في شمال أفريقيا . كما اعتقد أن من الخير لبريطانيا وفرنسا إذا أرادت أن تغزو مصر أن تقوم بهذا العمل جهارا ثمارا اعتمادا على قواهما العسكرية . كذلك إذا قررت إسرائيل أن تهاجم فما عليها إلا أن تستخدم الأسلحة الكثيرة التي تدفقت عليها في عمل محدود ومحصور . لم يكن عبد الناصر يتصور أن تتعاون بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في خطة سرية . لذلك استبعد ذلك تماما وظل يستبعد لساعات طويلة .

لقد حدث ذلك على الرغم من أن مصادر المعلومات في مصر وفرت قدرا لا بأس به من المعلومات عن الاتصالات التي تمت بين المسؤولين البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين وعن الحشد البريطاني في مالطة وقبرص ، إلا أن عبد الناصر لم يأخذ الأمور مأخذ الجد ، واستبعد تماما احتمالات عملية حربية كبرى تديرها بريطانيا وفرنسا ضد مصر ، كما استبعد تماما احتمالات التواطؤ ، إذ كان يعتقد أن مشكلة قناة السويس - بعد موافقته على النقاط الست - في طريقها إلى حل سياسي عندما ينعقد الاجتماع بين د. محمود فوزي - - وزير الخارجية المصري - وكل من سلوين لويد - وزير الخارجية البريطاني - وكرستيان بينو - وزير خارجية فرنسا - في جنيف يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ بحضور السكرتير العام للأمم المتحدة .

وهكذا أدت حسابات عبد الناصر الخاطئة وسوء تقديره للموقف إلى أن مصر - عندما تعرضت للعدوان الثلاثي - كانت غير مستعدة لمواجهة هذا العدوان سواء من جانب الشعب أو من جانب القوات المسلحة .

وعلى الرغم من استبعاد عبد الناصر احتمال قيام بريطانيا وفرنسا بعمليات حربية فإن إذاعة التهديدات الأنجلو فرنسية وورود أنباء عن تجمع لواء المظلات البريطاني السادس عشر في قبرص قد زادت من احتمال القيام بعمليات إرار جوي في الإسكندرية أو بورسعيد . وقد ترتب على ذلك قيام القيادة العامة للقوات المسلحة بإجراء تعديلات جوهرية في الخطة الدفاعية الاستراتيجية للدولة . بهدف نقل الجهود الرئيسي للدفاع من منطقتي القناة وسيناء إلى منطقتي القاهرة والقناة . وقد ترتب على ذلك تخفيف القوات المتمركزة في سيناء وتعديل أوضاع الاحتياطي العام للقيادة العامة للقوات المسلحة مع زيادة قواته بما يحقق أهداف الدفاع ، مع تعزيز جهود القوات المسلحة بالمقاومة الشعبية للدفاع عن الدلتا والقاهرة . وكانت القوات المصرية التي تدافع عن سيناء في أكتوبر ١٩٥٦ تتكون من :

١ - مجموعة اللواء السادس المشاة في منطقة أبو عجيلة (٢ كتيبة مشاة ، كتيبة حرس وطني ، قيادة كتيبة مشاة احتياط ومعها سريتان احتياط ، أورطة سيارات حدود ، وأورطة دبابات ، وألأى مدفعية ميدان ، ٢ بطارية مدفعية مضادة للدبابات ذاتية الحركة ، وعناصر دعم) .

٢ - مجموعة اللواء الخامس المشاة في منطقة رفح (٢ كتيبة مشاة ، كتيبة حرس حدود فلسطين ، كتيبة حرس وطني ، أورطة دبابات ، ألأى مدفعية ميدان ، وعناصر دعم) .

٣ - مجموعة اللواء الرابع المشاة في منطقة العريش (٣ كتائب مشاة ، ٢ سرية مشاة احتياط ، وألأى دبابات عد أورطة ، وعناصر دعم) .

٤ - قوات منطقة خليج العقبة وتتكون من : كتيبة مشاة ، كتيبة حرس وطني ، وبطارية مدفعية ساحلية ، وعناصر دعم ، قطعة بحرية واحدة هي الفرطاقة ترشيد .

٥ - ألاي سيارات حدود لتأمين الممر الجنوبي من سيناء بدءاً بمنطقة الكونتلا .

لقد أدى سوء تقدير عبد الناصر للموقف إلى ترك هذه القوات على مقربة من الحدود الشرقية ، وكان يتعين على القيادة المصرية - بناء على المعلومات التي جمعت لديها - أن تسحب هذه الوحدات إلى خط الدفاع الاستراتيجي عن الدولة وهو خط المضائق ، الذي يوفر خطاً دفاعياً مثالياً ، ولا تترك على الاتجاهات التعبوية الثلاثة لسيناء سوى نطاق أمن محدود وعناصر إنذار واستطلاع خفيفة الحركة ، حيث يركز الجهود الرئيسي للدفاع عن منطقة القناة - الهدف المتحمل لقوات الغزو الأنجلو فرنسية . إن التخلي عن الأرض الصحراوية شرق المضائق ليس بلدي أهمية استراتيجية ، فقد أثبتت نتائج الحرب العالمية الثانية أن الأرض الصحراوية لا أهمية لها إلا فيما ندر وأن الهدف الاستراتيجي هو تدمير قوات العدو الرئيسية . فلو كان قد تم ذلك لأفسدت خطة العدوان الثلاثي ، إذ لن يكون ممكناً إسقاط كتيبة المظلات الإسرائيلية في صدر الحيطان حيث تدافع القوات المصرية . ثم إنه عندما تتكشف نية العدوان الثلاثي يكون من السهل سحب هذه القوات في ليلة واحدة إلى غرب القناة لقرها منها ، مما كان يوفر عليها الخسائر التي تكبدتها أثناء انسحابها لمسافة ٢٠٠ كم في صحراء مكشوفة تحت السيطرة الجوية المعادية ، وكان يتيح لها الوقت الكافي لتنظيم دفاع قوي عن منطقة بورسعيد بدلاً من كتائب الحرس الوطني وعناصر المقاومة الشعبية الضعيفة .

كما أفضى سوء تقدير عبد الناصر للموقف إلى عدم تجهيز دفاعات قوية عن مدن القناة وبخاصة مدينة بورسعيد ، وعدم تدريب القوات على مقاومة قوات الإبرار الجوي والبحري . هذا بالإضافة إلى عدم تجهيز مسرح العمليات وعدم إعداد الشعب لمتطلبات الحرب الشعبية . كما أن القوات المصرية لم تكن قد أتمت

تدريبها على الأسلحة الروسية الجديدة وبخاصة الطيارون الذين لم يكونوا قد استوعبوا بعد طائرات القتال الروسية . واعتقد أن عبد الناصر لو كان قدر الموقف تقديرا سليما وانتهى إلى حتمية التدخل العسكري الأنجلو فرنسي لما كان قد اتخذ قرار تأميم شركة قناة السويس .

لقد فوجئ عبد الناصر بالهجوم الإسرائيلي مساء يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر وكان يعتقد أن القوات المصرية الموجودة في سيناء تكفي للتصدي للهجوم الإسرائيلي العام ، وأن بإمكانها صدّه وإتاحة الفرصة للاحتياطي الاستراتيجي للتدخل وحسم المعركة لصالحه . لم يكن يدور بخلفه ذلك الهجوم الإسرائيلي ، الذي حققت القوات القائمة به تفوقا عاما على القوات المصرية - التي كانت تدافع على الاتجاهين الأوسط والشمال من سيناء - بلغ ٨ ألوية مشاة ، ٣ ألوية مدرعة ، بينما كان مجموع القوات المصرية على هذين الاتجاهين ٧ كتائب مشاة مدعمة وبذلك بلغت نسبة التفوق الإسرائيلي ٤ : ١ في المشاة ، ١٣,٥ : ١ في الدبابات .

وبوجه عام كانت القوات الإسرائيلية المهاجمة في سيناء تتألف من :

- (١) المجموعة ٣٨ عمليات - للهجوم على المحور الأوسط .
- (٢) المجموعة ٧٧ عمليات - للهجوم على المحور الشمالي .
- (٣) مجموعة اللواء ٢٠٢ مظلات ميكانيكي - للهجوم على المحور الجنوبي .
- (٤) مجموعة اللواء ١١ المشاة - للهجوم على قطاع غزة .
- (٥) مجموعة اللواء ٩ المشاة - للهجوم على قطاع خليج العقبة وكان الاحتياطي القريب يتكون من مجموعة اللواء العاشر المشاة لصالح المحور الأوسط (الجهود الرئيسية) ، ومجموعة اللواء الثاني عشر المشاة لصالح المحور الشمالي ، بينما كان يتمركز احتياطي القيادة الجنوبية في منطقة بيرسبع - العوجة ويتكون من مجموعات الألوية ٨ ، ١٦ ، ١٧ المشاة

وأصبحت القوات الجوية الإسرائيلية - بعد الدعم الجوي - تتكون من عشرين سربا من طائرات القتال أي حوالي ٢٤٠ طائرة قتال كما كانت إسرائيل تمتلك قوة بحرية تتكون من مدمرتين ، ٥ فرقاطات ، ٢٢ زورق طوربيد ، ٢٦ سفينة أخرى .

وحيث إن عبد الناصر استبعد احتمال قيام بريطانيا وفرنسا بعمليات حربية ، فإن تقديره للموقف لم يشمل حجم قوات هاتين الدولتين المحتمل اشتراكه في العدوان . لقد حشدت بريطانيا وفرنسا قوات بلغ حجمها ١٧ لواء مشاة ومدرع ومظلي ، ٥٠٠ دبابة ، ٦٠٠ طائرة قتال ، بارجة ، ٧ حاملات طائرات ، ٨ طرادات ، ١٨ فرقاطة ، ٩ غواصات ، ١٠٨ سفن أخرى . وكان إجمالي عدد القوات البريطانية نحو ٤٥ ألف مقاتل ، في حين بلغ عدد القوات الفرنسية حوالي ٣٤ ألف مقاتل . وكانت قوات العدوان تتميز بالتفوق النوعي في القيادة والتدريب والأسلحة إلى جانب التفوق العددي .

أما القوات المسلحة المصرية فقد كانت تتكون عموما من ١٢ لواء مشاة ومدرع ، ٣٠٠ دبابة ، ١٢٠ طائرة قتال ، ٢ مدمرة ، ٧ فرقاطات ، ٢٤ زورق طوربيد ، ٤٠ سفينة أخرى . هذا بالإضافة إلى كتائب الاحتياط والحرس الوطني والمقاومة الشعبية.

ومع أن عبد الناصر علم بإسقاط كتيبة مظلات إسرائيلية في صدر الحيطان على مسافة نحو ١٥٠ كيلو مترا من حدود مصر الشرقية فإنه لم يستشف مغزى ودلالة هذا العمل . إن قدرة كتيبة المظلات على القتال منفردة من ٦ - ٨ ساعات ولا بد أن تلحق بها قوة برية وإلا تعرضت للإبادة . لقد أسقطت كتيبة المظلات الإسرائيلية في منطقة خالية من القوات المصرية وعلى اتجاه ثانوي ، وهي بذلك لم تكن تؤثر على سير أعمال القوات المهاجمة على الاتجاه الرئيسي ، كما أن القوات التي كانت سوف تهاجم من الأمام لم تكن تستفيد من النجاح الذي حققته هذه الكتيبة . لذلك فإنه ليس من المستصوب إسقاط المظلات في عمق دفاعات العدو

عند بدء الهجوم ، إذ أن مهمتها الأساسية هي تسهيل عمل القوات المهاجمة ومساعدتها عندما تظهر بواكير النجاح .

ولما كانت كتيبة المظلات الإسرائيلية قد أسقطت بعيدا عن القوات المصرية الرئيسية فقد توقعت القيادة الإسرائيلية ألا يتم التدخل البري المصري ضدها قبل منتصف لمار ٣٠ أكتوبر ، ويمكن استغلال الفترة السابقة في تجهيز دفاع عاجل في ممر متلاحيث تساعد طبيعة أرضه الجبلية على الدفاع وتحد من عمل الدبابات . ولما كان الطريق البري إلى كتيبة المظلات لا يقع عليه سوى نقط للإنذار والتعطيل، فقد قدرت القيادة الإسرائيلية وصول القوة البرية إلى كتيبة المظلات قبل أن تتعرض لخطر شديد . وهذه العملية كلها - بعد نجاحها - لا تحقق أي هدف عسكري ، كما أن اللواء ٢٠٢ المظلي الميكانيكي لا يستطيع أن يستمر دون أن تلحق به قوات إسرائيلية رئيسية عمادها المدرعات ، وهذا يصعب تحقيقه مع وجود قوات مصرية في أبو عجيلة ورفع .

ألم تستشف القيادة المصرية أن الذي حدث هو مجرد عمل سياسي وليس عملاً عسكرياً يستند إلى أسس القتال السليمة ؟ لقد علم جمال عبد الناصر أن طائرة بريطانية من طار كانبيرا شوهدت حوالي الحادية عشرة من صباح ٣٠ أكتوبر فوق منطقة بحيرة الردويل تستطلع أرض المعركة ، كما علم أن أمرا صدر إلى السفير الأمريكي من واشنطن بترحيل كل الرعايا الأمريكيين من مصر حفاظا على سلامتهم . ألم يثر ذلك الشكوك في نفسه فيقترب فكره من احتمال التواطؤ ؟ بل الأعجب أن الإنذار البريطاني الفرنسي الذي جاء مساء ٣٠ أكتوبر لم يحرك فيه ذلك الاحتمال فيتدارك الموقف . لقد اعتقد عبد الناصر أن الغرض من الإنذار " احتجاز الجزء الأكبر من القوات المصرية غرب القناة دون تحريكها لمواجهة إسرائيل لتمكين إسرائيل من النصر . " (١) وقد تضمن الإنذار البريطاني الفرنسي طلب إيقاف القتال في البر والبحر والجو ، وسحب جميع القوات المصرية إلى مسافة

(١) عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ٣٩

١٠ أميال إلى الغرب من القناة ، والإسرائيلية إلى مسافة ١٠ أميال شرقي القناة ، وأن تقبل مصر بصفة مؤقتة احتلال القوات البريطانية والفرنسية المراكز الرئيسية في منطقة قناة السويس حتى يتم التوصل إلى تسوية سلمية تتضمن حرية الملاحة لجميع الدول . وقد حدد الإنذار مدة اثني عشرة ساعة لقبوله أو رفضه ، وفي حالة رفضه، فإن الحكومتين البريطانية والفرنسية تتدخلان بالقدر الذي تريانه ضروريا لضمان إجابة مطالبهما ... ورفضت مصر الإنذار .

وقد جرت محاولات لإقناع عبد الناصر بجدية الإنذار دون نتيجة . ويروي عبد اللطيف البغدادي أنه ذهب إلى قيادة القوات المسلحة في صباح يوم ٣١ أكتوبر، ثم حضر زكريا محي الدين وكمال الدين حسين وجمال عبد الناصر . وفي أثناء مراجعة هؤلاء لسير المعركة على الخرائط أبدوا تخوفهم من احتمال إنزال القوات الأنجلو فرنسية في منطقة القناة بهدف عزل القوات المصرية في سيناء . " ولكن جمال عبد الناصر استبعد هذا الاحتمال ، ولم يقتنع بهذا الرأي " ومن ثم لم تصدر الأوامر بسحب القوات المصرية من سيناء إلى منطقة القناة .

المهجوم الإسرائيلي في سيناء والتدخل العسكري الأنجلو فرنسي :

قامت القوات الإسرائيلية بالهجوم الرئيسي على القوات المصرية المدافعة في القصيمة وأبو عجيلة ابتداء من صباح ٣٠ أكتوبر ثم على رفح مساء يوم ٣١ أكتوبر ، ثم على شرم الشيخ يوم ٤ نوفمبر . أما اللواء ٢٠٢ المظلي الإسرائيلي على الاتجاه الجنوبي لسيناء فقد تمكن من الاتصال بكتيبة المظلات ليلة ٣٠ / ٣١ أكتوبر ثم شرع في الاستيلاء على ممر متلا وأرسل قوة لتأمين المدخل الغربي له تحت حماية الطائرات الفرنسية والإسرائيلية .

دافعت القوات المصرية عن مواقعها دفاع المستميت في أبو عجيلة وشرم الشيخ وكبدت القوات الإسرائيلية خسائر فادحة في الأفراد والمعدات . وقد اعترف موشي ديان في كتابه " يوميات معركة سيناء " بهسالة وشجاعة قوات أبو عجيلة وبالخسائر التي منيت بها القوات الإسرائيلية التي فشلت في اختراق الدفاعات المصرية

قبل انسحابها . كما اعترف بن جوريون بالبسالة النادرة والشجاعة الفائقة للقوة المصرية في شرم الشيخ في خطاب ألقاه أمام الكنيست يوم ٧ نوفمبر ١٩٥٦ حيث قال : " أبدى المصريون شجاعة قوية عجيبة حتى كان من الصعب علينا أن نتصور أو نصدق أنه في إمكاننا القضاء عليها ... لقد كانت أيامنا في هذه المعركة أيام فزع وذعر أمام هول القوة المصرية " .

وفي نحو الساعة السابعة من مساء يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ بدأت قاذفات القنابل البريطانية من طراز " كانبرا " قذف المطارات المصرية حول القاهرة . وقد شاهد عبد الناصر بنفسه من على سطح منزله القذف الجوي البريطاني على مطار ألماته . وهنا فقد أدرك عبد لناصر " أنه أمام تواطؤ صريح " . ثم خرج عبد الناصر من منزله متوجهاً إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة حيث عقد اجتماعاً عاجلاً استقر الرأي فيه على ضرورة الانسحاب السريع من سيناء . وقد صدر هذا القرار في العاشرة مساء ، ونص على أن يتم انسحاب القوات في ليلتين متتاليتين .

وقد نجم عن الضربة الجوية البريطانية على المطارات المصرية ليلة ٣١ أكتوبر / ١ نوفمبر تدمير عدد كبير من الطائرات المصرية وهي رابضة على الأرض ، كما صدرت الأوامر للطيارين المصريين بالابتعاد عن سماء المعركة أمام سيطرة جوية كاملة . وقد مهد هذا الموقف للإنزال البحري في بورسعيد .

أفضى التدخل العسكري الأنجلو فرنسي إلى إحساس القيادتين السياسية والعسكرية بالهزيمة . ويصور عبد اللطيف البغدادي هذا الإحساس حين يقول : " كان موقفنا عصيباً حقاً ، لأن نتيجة المعركة معروفة مسبقاً ، ولأنه ليس من المعقول أن نتصر عليهما وعلى ربييتهما إسرائيل ، وكان السؤال الذي يدور في ذهن كل منا في تلك اللحظة : هل نستمر في المعركة ، ونتحمل نتائج التعريب والتدمير ، أو نجنب البلاد هذا الدمار ، بالاستسلام والاختفاء لمقاومة هذا الاحتلال الذي سيفرض علينا ، وذلك عن طريق المقاومة السرية ؟ " .

وقد انقسم مجلس قيادة الثورة إلى قسمين : قسم يصبر على المقاومة وقسم يطلب الاستسلام . وكان عبد الحكيم عامر يجذ الاستسلام إذ صارع عبد الناصر بأن الاستمرار في القتال سيؤدي إلى تدمير مصر وقتل المدنيين وإثارة كراهية الشعب لنظام الحكم وأنه يفضل طلب إيقاف القتال تقاديا للتدمير . أما صلاح سالم فقد اقترح على جمال عبد الناصر أن يطلب وقف القتال والاستسلام . غير أن عبد الناصر رفض رأي صلاح سالم الداعي إلى الاستسلام وأصر على القتال في خطابه في جموع المصلين في الجامع الأزهر .

وعلى الرغم من أن عبد الناصر استمد قوة وصمودا من الجماهير المصرية بعد أن ألهم حماسها وأجج في نفوسهما نار العزة القومية فقد كان يشعر بمرارة ومغبة غطاً حساباته التي بنى عليها قراره بتأميم شركة قناة السويس وبمساوئله عنها . وفي ذلك يروي عبد اللطيف البغدادي أنه في يوم ٤ نوفمبر ١٩٥٦ توجه إلى حجرة عبد الناصر ليتناول طعام الإفطار معه ، وعندما دخل الحجرة ربت على ظهره وهو جالس إلى مائدة الإفطار ثم يقول سألته : " كيف الحال اليوم . فرد علي بأنه لم يتم طوال الليل ! وصرح بأنه قد بكى ، وأنه - على ما يظهر - قد أضاع البلد " فتأثر البغدادي لحال عبد الناصر وجلس ليتناول الطعام معه وهو شارد اللب ، ولا يدري ماذا يفعل ليساعده ويساعد نفسه أيضا في الموقف العصيب الذي أحاط بهما .

وفي المساء أفضى عبد الناصر إلى البغدادي بقراره الذهاب إلى بورسعيد في نفس الليلة حتى يقف على رد فعل الجيش " عندما يعلم أن رئيسهم قد ذهب إلى بورسعيد ليقاتل بنفسه " . وقد رافقه البغدادي في رحلته . ويصف البغدادي رحلتهما إلى الإسماعيلية في طريقهما إلى بورسعيد بالعبارات التالية :

" اتخذنا طريق الكورنيش بعد مغادرتنا مبنى مجلس قيادة الثورة ، ومنه اتجهنا إلى الإسماعيلية . وعلى هذا الطريق شاهدنا عربات عسكرية كثيرة مدمرة أو مقلوبة ، ودبابات متروكة ، منها المحروقة ، ومنها ما يظهر أنه سليم أو ربما يكون

معطلا نتيجة إصابته من الطائرات المغيرة التي ظلت تهاجم القوات المتحركة على هذا الطريق بعد الانسحاب .

وبعد أن رأي عبد الناصر العربات والدبابات المحطمة على جانبي الطريق قال لي بأنسي : " إننا بقايا جيش محطم " . كما قال بالإنجليزية " I was defeated by my army أي " هزمني جيشي " . غير أن الرحلة لم تكتمل إلى بورسعيد ، إذ نصحبهما كمال الدين حسين ، القائد المسئول عن الدفاع عن الإسماعيلية ، بالبقاء في الإسماعيلية حتى مساء اليوم التالي ، وقد قبلنا النصيحة .

وفي يوم ٥ نوفمبر ١٩٥٦ تم إسقاط ٦٠٠ جندي بريطاني ، ٤٨٧ جنديا فرنسيا من قوات المظلات في بورسعيد . وقد نجحوا - بعد مقاومة شديدة - في الاستيلاء على رأس شاطيء وتأمينه في ظل سيطرة جوية على سماء بورسعيد . وفي صباح ٦ نوفمبر بدأ الإنزال البحري البريطاني الفرنسي ، وتقدمت القوات البريطانية والفرنسية للاستيلاء على مدينة بورسعيد في وجه مقاومة عنيفة من القوات المدافعة النظامية والحرس الوطني والمقاومة الشعبية ، إلا أنها تمكنت من هزيمة القوات المدافعة والاستيلاء على بورسعيد وبور فؤاد .

الإبذار السوفيتي ووقف القتال

وجه الاتحاد السوفيتي في الساعة الأولى من صباح يوم ٦ نوفمبر إنذارا إلى بريطانيا وفرنسا وإنذارا آخر إلى إسرائيل بتوقيع المارشال بولجانين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي - على أساس استمرار المقاومة المصرية - لإيقاف القتال وقبول الانسحاب من مصر . وقد شكل الإنذار السوفيتي والتحفظ الأمريكي من عملية غزو مصر السبب الرئيسي لوقف القتال ، وإعلان دول العدوان الثلاثي استعدادها لسحب قواتها من الأراضي المصرية .

وهكذا اضطرت قوات بريطانيا وفرنسا بعد أقل من أسبوع من تنفيذ المؤامرة إلى وقف القتال وقبول الانسحاب . وفي نفس الوقت لم يكن للبريطانيين

والفرنسيين خارج مدينة بور سعيد سوى رتل مدرع بريطاني ، وصل إلى قرية الكاب على بعد ٢٥ ميلا جنوبي بورسعيد . وبحلول يوم إيقاف القتال ، كان البريطانيون والفرنسيون فقد فقدوا عددا كبيرا من القتلى ، كما أسقطت لهم عشر طائرات في ذلك اليوم . (١)

لقد ادعت بريطانيا وفرنسا أنهما قامتتا بالحرب حماية للقناة وضمانا لاستمرار الملاحة فيها ... ولكن سدت القناة ونسفت ثلاث محطات للضخ على خط أنابيب البترول العراقي في سوريا . وهكذا تسبب العدوان في حدوث ما حاولت الحكومتان تحاشيه ، وهو وقف تدفق البترول .

كان لوقوف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى جانب مصر أكبر الأثر في انسحاب القوات المعتدية من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٥٦ طبقا لقرارات الأمم المتحدة . وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تشكيل قوات طوارئ دولية للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية .

أخذت إسرائيل في الانسحاب من سيناء على عدة مراحل ، فأتمت المرحلة الأولى إلى ممرات سيناء في ٢٢ ديسمبر بينما انسحبت في المرحلة الثانية إلى شرق العريش في ٢٢ يناير ١٩٥٧ . ثم اتخذت موقفا متشددا إزاء القسم الجنوبي من سيناء الموازي لخليج العقبة بالإضافة إلى قطاع غزة . أما بالنسبة لشرم الشيخ فقد أعلن بن جوريون أن تأمين الملاحة في خليج العقبة يتحقق أساسا بتعهد السعودية ومصر والأردن وإسرائيل بضمان حرية الملاحة ، وفي حالة عدم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق الجماعي يتحتم أن ترابط قوات الطوارئ على طول الشريط الساحلي وبعمق ٢٥ كم إلى أن يتم الاتفاق مع مصر .

في ١١ فبراير سنة ١٩٥٧ قدم دالاس وزير الخارجية الأمريكية إلى أبا إيبان سفير إسرائيل في الولايات المتحدة مذكرة جاء فيها " من الواضح أن تمتع إسرائيل

(١) توماس هيو ، مرجع سابق ، ص ٩ .

بحق المرور البريء يتوقف على انسحابها أولاً طبقاً لقرارات الأمم المتحدة " . وفي ٢٠ فبراير ١٩٥٧ كرر أيزنهاور ، رئيس الولايات المتحدة ، علانية أن خليج العقبة يشكل مياها دولية وليس لأية دولة الحق في منع المرور الحر البريء في الخليج .

وقسم تم الاتفاق يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٧ بين الولايات المتحدة وإسرائيل على تأكيد حق إسرائيل في المرور في خليج العقبة . وقد أدى اتجاه الجمعية العامة المتزايد نحو مساندة مصر في طلب انسحاب إسرائيل فضلاً عن ضمان الولايات المتحدة لحرية الملاحة في مضيق تيران إلى إصدار إسرائيل تصريحاً بإتمام الانسحاب من العقبة وغزة على لسان وزيرة خارجيتها جولداماير في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول مارس ١٩٥٧ . وقد وافق جمال عبد الناصر على إحلال قوات الطوارئ الدولية محل القوات الإسرائيلية في شرم الشيخ وهو مدرك تمام الإدراك أن ذلك معناه انتهاء حصار إيلات وأن إصراره على استعادة مصر السيطرة على شرم الشيخ سوف يؤدي إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي .

وقد صرح السكرتير العام للأمم المتحدة في ٨ مارس ١٩٥٧ بأن قوات إسرائيل انسحبت من شرم الشيخ وحلت محلها قوات الطوارئ الدولية . وقد اكتسبت إسرائيل بذلك حرية المرور عبر مضيق تيران مع نزع سلاح تيران وشرم الشيخ ورأس نصراني ومراقبة هذه المواقع بمعرفة قوات الطوارئ الدولية .

وهكذا أتاح قرار عبد الناصر الفردي والمتسرع بتأميم شركة قناة السويس لإسرائيل الاستفادة بمزايا موقعها على بحرين : البحر المتوسط والأحمر . وقد نجم عن فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية زيادة النشاط الإسرائيلي عبر البحر الأحمر إنطلاقاً نحو المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع بعض الدول الأفريقية والآسيوية . وقد كتب شلوا أرئيل — القائد الأسبق للبحرية الإسرائيلية — في سنة ١٩٧٤ موضحاً الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر بالنسبة لإسرائيل فقال " لا مبرر للإسهاب في الحديث عن ضرورة المحافظة على حرية الملاحة في منطقة البحر الأحمر والتي يتوقف عليها تصدير المعادن والأسمدة وتجارتنا الخارجية مع

الشرق الأقصى وأستراليا وشرق أفريقيا . " وقد سارعت إسرائيل إلى تبني حركة تصدير واسعة للسلع والخيرات الفنية والبشرية علاوة على حركة استيراد المواد الخام الأفريقية رخيصة الثمن والتي يسهل نقلها عبر البحر الأحمر . كما عملت إسرائيل على تحقيق وجود عسكري فعال ومسيطر في البحر الأحمر لأهميته الحيوية لوجود إسرائيل والحفاظ على أمنها وكذلك أصبح البحر الأحمر يمثل الشريان الحيوي لإمدادات البترول الإيراني لإسرائيل .

كما دخلت حرية الملاحة في خليج العقبة ضمن التقديرات الرئيسية لنظرية الأمن الإسرائيلية حيث أعلن إيجال ألون في كتابه عن بناء الجيش الإسرائيلي " أن الأمم المتحدة والدول الكبرى لم تقدم أية ضمانات واضحة وفعالة بأن مصر سوف تلتزم بهذه الترتيبات إلى أجل غير مسمى . وقد يمكن القول إن الضمان الوحيد قد تمثل في إعلان حكومة إسرائيل من جانب واحد أنها سوف تعتبر إغلاق مضائق تيران سببا لقيام حالة الحرب . وفي هذه الحالة فإنها تعتبر نفسها حرة في أن ترد على ذلك بالقوة العسكرية إذا لزم الأمر . "

ومن هنا تبدو مصالح إسرائيل الحيوية في ضمان حرية الملاحة في مضيق تيران من وإلى ميناء إيلات الذي تحول إلى ميناء عالمي . فإلى جانب أهدافها سالفة الذكر فإنها تستخدمه كمنفذ لصادراتها البترولية من خط الأنابيب الواصل من إيلات إلى عسقلان وكذلك في إنشاء الخط البري بين إيلات وشمال إسرائيل .^(١)

وقد أخفى جهاز عبد الناصر الإعلامي حقيقة فتح مضيق تيران للملاحة الإسرائيلية ، كما ظلت القيادة السياسية المصرية ممثلة في شخص عبد الناصر تتجاهل الهزيمة العسكرية التي حاقّت بالوطن في عام ١٩٥٦ وامتأّت زهوا بالنصر الزائف ، واستبد بها خداع النفس لدرجة أنها أفردت يوم ٢٣ ديسمبر من كل عام

(١) نبيل احمد على ، " الحدود الدولية وتطبيع العلاقات المصرية - الإسرائيلية " ، القاهرة : السياسة الدولية ، العدد ٥٧ ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٢٢ .

ليكون عيداً للنصر . وقد شكل هذا الاعتقاد مع التباطؤ في تحليل نتائج حرب سنة ١٩٥٦ أحد أسباب هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

كادت مصر تفقد استقلالها نتيجة خطأ حسابات عبد الناصر التي بنى عليها قراره بتأميم شركة قناة السويس لولا رعاية الله وحفظه مصر إذ اجتمعت عدة عناصر أجبرت المعتدين على إيقاف القتال والانسحاب وبالتالي إنقاذ مصر . وأول هذه العناصر هو صلابة الشعب المصري وصموده وإصراره على مقاومة العدوان ، ثم ثاني هذه العناصر معارضة الولايات المتحدة الأمريكية للعدوان الذي شنته بريطانيا وفرنسا بالتواطؤ مع إسرائيل دون استشارتها . وقد تجلّى ذلك في وقف أيزنهاور ضد دول العدوان الثلاثي منذ البداية وإدائته الصريحة لعدوان إسرائيل على مصر . لقد أذاع أيزنهاور بياناً في ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ مستنكراً فيه العدوان على مصر بقوله : " أن الولايات المتحدة لم تستشر بأية طريقة وعلى أي وجه من الوجوه في القيام بمثل هذا العمل ، ولم نعلم مسبقاً بأي شيء عن مثل هذا العمل ... وإن كان هذا من حق أية دولة أن تقرر ما تشاء من أعمال أو قرارات فهذا أمر يخصها وحدها ... وأن دستورنا إذ ينص على أننا لا بد أن نقف موقف المعارضة من مثل هذا العدوان ، فإننا نؤكد أن مثل هذه الأعمال تعد عملاً إجرامياً لأننا نعارض استخدام القوة المسلحة كأسلوب غير سوي وغير صحيح لحل المشاكل في العالم . " (١) وعندما تقرر عرض مشكلة العدوان على مصر على هيئة الأمم المتحدة في جلسة طارئة ساندت الولايات المتحدة كتلة الشعوب الآسيوية - الأفريقية في مناقشات الأمم المتحدة الخاصة بالعدوان الثلاثي على مصر . كما أن الولايات المتحدة قدمت إلى مجلس الأمن اقتراحاً في ٣٠ أكتوبر يطالب إسرائيل بسحب قواتها فوراً إلى ما وراء خط الهدنة ، ولكن بريطانيا وفرنسا صوتتا ضد الاقتراح كما سبق لهما الاعتراض على الاقتراح الذي قدمه الاتحاد السوفيتي . وبالإضافة إلى ذلك فقد وقفت الولايات المتحدة بجانب الاتحاد السوفيتي تؤيده بالمرافقة على الاقتراح المقدم من يوغسلافيا بعرض المشكلة على الجمعية العامة

U.S. Department of State, Bulletin, 12 November 1956.(1)

للأمم المتحدة حيث لا تستطيع بريطانيا وفرنسا استخدام حق الفيتو . وقدمت الولايات المتحدة مشروع اقتراح يتضمن الآتي : " وقف إطلاق النار فوراً ثم السماح بالانسحاب فوراً لكل القوات المسلحة الموجودة داخل الحدود الرسمية لمصر". وقد تم التصويت على المشروع الأمريكي يوم ٢ نوفمبر ، ونال أغلبية ٦٤ صوتاً ضد ٦ أصوات . كذلك كان للولايات المتحدة دور بارز في صدور قرار تشكيل قوة الطوارئ الدولية يوم ٤ نوفمبر ١٩٥٦ .

أما العنصر الثالث فهو موقف الاتحاد السوفيتي الذي شجب العدوان الثلاثي على مصر ، كما مارس ضغوطه السياسية والقانونية في إطار الأمم المتحدة لوقف هذا العدوان . وعندما أخفقت أرسل المارشال بولجانين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي إنذاراً إلى كل من بريطانيا وفرنسا وإنذاراً إلى إسرائيل طالب الإنذار الموجه إلى بريطانيا وفرنسا بوقف العمليات الحربية فوراً وبانسحاب القوات المعتدية دون إبطاء ، ويشير بصراحة إلى " أن لندن وباريس ليستا بعديتين عن مدى الصواريخ النووية " . وقد ظهرت الصحف البريطانية والفرنسية يوم ٦ نوفمبر وهي تحمل عناوين مخيفة عن احتمال ضرب لندن بالصواريخ . وفي مساء نفس اليوم كان أنتوني إيدن يعلن في مجلس العموم قرار وقف إطلاق النار .

وتمثل العنصر الرابع في الأمم المتحدة التي كانت تشكل - آنذاك - قوة ذات تأثير عالمي، فقد تعرضت لضغوط شديدة من الدول الأعضاء جعلها تمارس ضغطاً مؤثراً على بريطانيا وفرنسا أجبرهما على وقف إطلاق النار في ٧ نوفمبر . وكان هناك عنصر آخر هو مساندة حركة التضامن الآسيوية والأفريقية التي كانت قوة فعالة داخل الأمم المتحدة ، وقامت الهند بدور بارز في التنديد بالعداوان وإدائته.

أما العنصر السادس فكان تضامن الشعوب العربية مع مصر ، حيث اشتعلت المظاهرات في أرجاء العالم العربي احتجاجاً على العدوان وتضامناً مع مصر . كما قطعت كل من السعودية وسوريا علاقاتهما بكل من بريطانيا وفرنسا ، في حين قطعت الأردن والعراق علاقاتهما بفرنسا ، ونسف الضباط القوميون في سوريا

محطة ضخ تابعة لخط أنابيب شركة بترول العراق للتأثير في إمدادات الغرب من النفط . هذا إلى جانب تأثير الرأي العام العالمي ومعارضة دول الكومنولث وبخاصة الهند وباكستان وسيلان .

نتائج العدوان الثلاثي الناجم عن قرار تأميم شركة قناة السويس

لولا تدخل العناصر سالفة الذكر لكانت النتائج كلها سلبية على جانب مصر. لقد أدى تأثير تلك العناصر الفاعلة إلى إيقاف العدوان وانسحاب المعتدين ، ومن ثم أصبحنا نتحدث عن المكاسب والخسائر في حرب السويس ، ولما كانت جميع هذه العناصر - فيما عدا صمود الشعب المصري - عناصر خارجية فإني أبدأ بالحديث عن خسائر مصر الناشئة عن العدوان الثلاثي .

على المستوى الاستراتيجي منيت مصر بهزيمة عسكرية ساحقة كانت في غنى عنها لو كان عبد الناصر قد أحسن تقدير الموقف واتخذ قرارا مبينا على حسابات صحيحة . لقد كانت القوات المسلحة المصرية هي الضحية الأولى لقرار عبد الناصر غير المحسوب ، إذ تم تدمير الطائرات المصرية وهي رابطة على الأرض بالإضافة إلى تدمير معظم الأسلحة الشرقية التي حصلت عليها مصر بموجب صفقة الأسلحة التشيكية في سبتمبر ١٩٥٥ ، والتي كلفت مصر زهاء مائة وثلاثة ملايين من الجنيهات . أما خسائر مصر في الأرواح فقد بلغت قرابة ألف قتيل وألفي جريح من الضباط والجنود بالإضافة إلى ثلاثة آلاف وخمسمائة أسير من العسكريين والمدنيين المصريين ، الذين تم إعادتهم إلى مصر بعد وقف إطلاق النار ، بينما قتل نحو ستماية مدني أثناء القتال الذي دار في بور سعيد ونتيجة الغارات الجوية على الأهداف الحيوية المصرية .

كما أعطى فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية ميزات كثيرة لإسرائيل ، " وكان وصول إسرائيل إلى البحر الأحمر هو الثمن الباهظ الذي دفعته مصر لقرار تأميم شركة قناة السويس " . (١) وقد ترتب على ذلك نجاح إسرائيل في تحويل

(١) عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

الجزء الأكبر من حركة الملاحة المتجهة إلى ميناء العقبة الأردني إلى ميناء إيلات . وقد أدى وجود قوات الطوارئ الدولية على حدود مصر الشرقية إلى تأمين حدود إسرائيل وتحييد القوات المسلحة المصرية لمدة عشر سنوات .

وعلى الرغم من خسائر مصر فقد حققت مكاسب اقتصادية وسياسية كثيرة، حيث استردت مصر قناة السويس وأسهمت إيراداتها في دعم الاقتصاد المصري . كذلك أتاح اشتراك بريطانيا في العدوان الثلاثي الفرصة لعبد الناصر لإلغاء اتفاقية الجلاء التي وقعت بين مصر وبريطانيا في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ . ففي أول يناير ١٩٥٧ صدر قرار جمهوري يقضي بإلغاء اتفاق أكتوبر ١٩٥٤ واعتباره كأن لم يكن منذ يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ . وقد نص هذا القرار على أن " الحكومة البريطانية بتدبيرها الاعتداء وباعتدائها على الأراضي المصرية مشتركة مع القوات الفرنسية والإسرائيلية ومحاولتها غزو قناة السويس ابتداء من يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ قد تصرفت على أساس أن الاتفاق المذكور كأن لم يكن . " وقد أكدت الحكومة المصرية بإلغائها اتفاق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ الاستقلال الحقيقي الذي ظفرت به مصر بجلاء القوات البريطانية من منطقة القناة ، وصار لمصر الحق في مصادرة ما تحتويه القاعدة من منشآت ومعدات بريطانية بصفتها ممتلكات للعدو ، كما أصبح لها سيادة كاملة على منطقة القناة وفي ٢٩ مارس ١٩٥٧ تم تطهير قناة السويس ، ثم افتتحت من جديد في أواخر أبريل سنة ١٩٥٧ شرياناً للملاحة الدولية طبقاً لاتفاقية الأستانة .

أما بريطانيا فقد منيت بخسائر اقتصادية واستراتيجية وأدبية . فعلى المستوى الاقتصادي أدى إغلاق قناة السويس إلى خسائر مادية كبيرة لبريطانيا ، وذلك لأنها اضطرت إلى شراء البترول من الولايات المتحدة الأمريكية بالدولار بعد أن كانت تصدره لأمريكا بالدولار . كما أن بريطانيا أسست منذ عام ١٩٥٤ مصفاة كبيرة لتكرير النفط في عدن ، ولا شك في أن هذه المصفاة ما كانت لتخدم أوروبا إلا عن طريق نقل النفط المكرر من عدن عبر قناة السويس . كذلك أنه عندما سدت

القناة وحطمت أنابيب البترول في سوريا لم يكن هناك مفر من استخدام طريق رأس الرجاء الصالح فزادت المسافة بين لندن والخليج العربي بما يقدر بخمسة آلاف ميل . وقد كانت بريطانيا إلى جانب استخدامها القناة في نقل النفط إليها تستخدمها كذلك في حركة التجارة مع الدول شرقي السويس . وقد قدرت تجارتها مع تلك الدول بما نسبته ٢٥% من مجموع تجارتها الكلية .

لقد كان إخفاق بريطانيا الضخم في حرب السويس عام ١٩٥٦ بداية مرحلة جديدة للسياسة البريطانية ، إذ لم تغامر منذ ذلك الحين ، في انتهاج سياسة خارجية مستقلة عن الولايات المتحدة ، كما أثبتت حرب السويس عدم قدرة بريطانيا على القيام بعمل حربي بدون الولايات المتحدة الأمريكية . وبذلك تضاعلت مصالح بريطانيا الاستراتيجية في الشرق الأوسط وتراجع مركزها السياسي . وعموما كانت حرب السويس إذلالا لبريطانيا ونهاية للجمهورية الفرنسية الرابعة . لقد تدهورت مكانة بريطانيا وفرنسا كنتيجة حتمية لمغامرتهما بالعدوان على مصر بالتواطؤ مع إسرائيل ، وأصبحتا في حاجة إلى المساعدات الاقتصادية الأمريكية . وقد وجدت الولايات المتحدة الفرصة سانحة لكي ترث بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط بعد انهيار مراكزها الاستعمارية فيه .

الفصل الخامس

قرار عبد الناصر التدخل العسكري في اليمن

تمهيد:

في تقديمه للترجمة العربية لكتاب إسرائيل كوهين: الحركة الصهيونية، التي نشرت في مارس ١٩٥٤، كتب عبد الناصر عن الصهيونية: «إن المعركة بيننا وبين الصهيونية لم تنته بعد، بل لعلها لم تبدأ بعد، فإن لنا ولها غداً قريباً أو غداً بعيداً نغسل فيه عاراً، ونحقق أمنية، ونسترد حقاً»^(١).

عبارة لها جرس يشنف الآذان، ويريق يخلب الألباب، ألفاظها تنطق بالتحدي، وتشعل العزائم وتستنهض الهمم، وتوجع في النفس جمرة الكفاح، وتذكى في القلب جذوة الحماس، وتفتح أبواب الأمل في غد نحمو فيه عاراً حاق بنا، ونحقق فيه أمنية طال انتظارها ونسترد فيه حقنا السليب.

ولنا أن نتساءل: هل انبثقت تلك الكلمات من عقيدة راسخة في قلب قائلها أم ألما كانت مجرد خطرات جرت على لسانه؟ وهل استعد عبد الناصر بأسباب القوة للغد القريب أو للغد البعيد أم أنه بدد طاقات مصر العسكرية والاقتصادية في اتجاهات ثانوية لا طائل من ورائها؟ الواقع يقول إن عبد الناصر أرسل قوة من المظليين بلغت نحو ٦٠٠ جندي إلى الكونغو في سنة ١٩٦٠ لحفظ السلام وتأمين حكومة باتريس لومومبا، ثم أرسل قوة مدرعة إلى الجزائر في خريف سنة ١٩٦٣ لدعمها في حربها مع المغرب، ثم دفع مجموعة مدرعة إلى العراق فيما بين عامي ١٩٦٤، ١٩٦٦ لحماية نظام عبد السلام عارف، إلا أن أخطر قرارات عبد الناصر جميعاً، التي أفضت إلى استتراف طاقات مصر، هو قرار التدخل العسكري في اليمن في أواخر سبتمبر ١٩٦٢. لقد كان لهذا القرار تأثير كبير في مستقبل مصر السياسي والاقتصادي

^(١) عبد الناصر، تصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، ص ٦٤.

والعسكري لحقه من الزمن، كما أنه شكل ملامح العلاقات العربية خلال تلك الحقبة في صورة جديدة غير مسبقة.

الأوضاع السائدة في اليمن ١٩٤٨-١٩٦٢:

ظهرت الإمامة في اليمن كنظام سياسي حوالي سنة ٢٨٥ هجرية وكان أول إمام لها هو يحيى بن الحسين، واستمر حكم الأئمة نحو أحد عشر قرناً حتى أُلغيت الإمامة في سنة ١٩٦٢ بعد الثورة مباشرة وقيام النظام الجمهوري. وقد حاولت بعض القوى الإسلامية والعربية والأوروبية، خلال العقود الأربعة السابقة على ثورة اليمن، السيطرة عليه أو التأثير فيه ولكن لم تكلل محاولاتها بالنجاح، وظل اليمن محافظاً على تماسك وقوة مجتمعه القلبي في إطار حكم ديني مستبد.

اتخذ الإمام يحيى موقفاً متشدداً من حركة التحديث والتغيير لأنه وجد فيها تهديداً لسلطته المطلقة، غير أنه لم يكن قادراً على منع بصيص من التنوير السياسي الذي كان ينفذ إلى اليمن. فقد تلقى نفر من الشباب اليمني قدراً من التعليم في الخارج وتأثر بالتغيرات الحادثة في العالم واتصل بالأفكار الثورية وتملكه إحساس عميق بحاجة بلده الملحة إلى حركة بعث وتنوير. وقد بدأت جماعة «الأحرار اليمنيون» تنشأ بمحذّر تنفيذ إصلاحات معتدلة مأمونة الجانب في اليمن، وبمرور الزمن ارتفع صوته تدريجياً واكتسب قوة متزايدة جاذباً إلى أفكارها بعض اليمنيين الذين يشاطرونها نفس الأفكار. ثم أودت حركة عبد الله بن الوزير في سنة ١٩٤٨ بحياة الإمام يحيى. وتعد هذه الحركة إحدى حلقات الصراع على السلطة وإن كانت لا تخلو كلية من فكرة التغيير، إذ تقربت الحركة من جماعة «الأحرار اليمنيون» اللاجئون في عدن واستدعت عدداً منهم للمشاركة في الحكم، وكان أحمد النعمان، أحد أعضاء ثورة اليمن سنة ١٩٦٢، وزير الزراعة في حكومة ابن الوزير. كما أن محاولة إقامة مجلس وطني ولو بطريق التعيين تعتبر تغييراً مهماً في ظل ظروف اليمن ويئته في ذلك العهد. وقد استطاع الأمير أحمد ولي العهد أن يجمع حوله جيشاً قبلياً كبيراً وأن يهزم أنصار الحركة ويقضي على الحركة تماماً.

سيطر مبدأ العزلة على سياسة الإمام يحيى الخارجية خلال فترة حكمه إلا من قدر ضئيل من الاتصال بالدول الأجنبية، وعلى كره منه انضم إلى جامعة الدول العربية. وإلى هيئة الأمم المتحدة، غير أنه لم يسمح بإقامة الهيئات الدبلوماسية الأجنبية في اليمن. وفي إطار سياسة العزلة يمكننا القول إن حياة المجتمع اليمني لم تتغير كثيراً عما كانت عليه خلال العصور الوسطى. وكان الإمام يحكم باسم السيادة الروحية لكونه زعيم الطائفة الزيدية، إلا أن العلاقة القبلية كانت أقوى كثيراً من العلاقة المذهبية. واتبع الإمام أحمد نفس سياسة العزلة لأنه رأى فيها وسيلة ناجحة للمحافظة على استقلال اليمن، وهكذا فإنه فضل الاستقلال على الفقر.

وفي أواخر أبريل سنة ١٩٥٥ وقع انقلاب عسكري في اليمن بقيادة المقدم أحمد يحيى الثلاثيا، وتمكن الأمير محمد البدر من حشد ثمانية آلاف رجل من قبيلة بكيل ونجح في القضاء على الانقلاب واستعادة والده للإمامة. وتقديراً للدور الكبير الذي قام به محمد البدر فقد عين ولياً للعهد. وعندما أخذت صحة الإمام أحمد في التدهور أعطى البدر دوراً نشطاً ومتزايداً في حكم اليمن وعين في مناصب: وزير الخارجية، ووزير الدفاع، ورئيس أركان حرب القوات المسلحة. وفي أبريل سنة ١٩٥٦ عقد لقاء في جدة بين عبد الناصر والملك سعود والإمام أحمد. واقنع عبد الناصر الملك سعود بأن يمنح الإمام أحمد المال اللازم لشراء أسلحة من الكتلة الشرقية.

وقد استطاع الأمير البدر، ولي العهد، أن يحصل على الأسلحة السوفيتية، التي وصلت أول شحنة منها إلى ميناء الصليف في نوفمبر ١٩٥٦. كما صاحب وصول هذه الأسلحة فريق من المدربين السوفيت لتدريب اليمنيين على أساليب استخدامها وصيانتها، غير أن الإمام أحمد أصدر أوامره بعدم لمس هذه الأسلحة. ويرجع ذلك إلى إدراك الإمام أحمد مدى الأخطار الفادحة التي تسببها هذه الأسلحة إذا ما وقعت في أيدي عناصر مناوئة لحكمه، ومن ثم فقد تعمد إهمال هذه الأسلحة. وإزاء رفض

الإمام دفع ثمن تلك الأسلحة أو تقديم مساعدات للسوفييت في مقابلها فقد توقف تدفق الأسلحة في أغسطس سنة ١٩٥٧^(١).

وفي يناير سنة ١٩٥٩ كشفت مطبوعات صادرة في اليمن عن وجود حركة للضباط اليمنيين هدفها قلب نظام الحكم، وكان أعضاء الحركة من خريجي الكلية الحربية الصغيرة في صنعاء التي كانت تحت إشراف المصريين. وقد ألقى القبض على كثير منهم، وطرد البعض من الخدمة وجرى تفريق عدد منهم على وحدات مختلفة. كما جرى ترحيل المجموعة المصرية المشرفة على الكلية الحربية وصاحب ذلك حركة تطهير محدودة لبعض الأجانب العاملين في اليمن وبخاصة المصريين.

وفي عام ١٩٥٩ وقع اليمن اتفاقاً اقتصادياً مع الولايات المتحدة الأمريكية التي وعدت بإنشاء طريق من المخا إلى تعز وصنعاء، كما أنشئت مفوضية أمريكية في تعز إدارتها قائم بالأعمال. ولما كان اليمن يمر بعام قحط آخر فقد قبل الإمام حوالي ١٥ ألف طن من القمح الأمريكي من أجل موازنة الوجود السوفييتي والصيني في اليمن. ولم يكد يحل شهر أبريل ١٩٥٩ حتى غادر الإمام البلاد فجأة إلى روما لتلقي العلاج الطبي، وانتهاز الأمير البدر الفرصة لكي يطبق أفكاره التحررية متأثراً بشخصية جمال عبد الناصر. وقد دفعه هذا التأثير إلى تبني الكثير من الأفكار المصرية واستقدام بعض المصريين لتنفيذها. ووصلت بعثة عسكرية صغيرة من الجمهورية العربية المتحدة لتدريب الجيش اليمني على الأسلحة السوفيتية. كذلك أنشئت المؤسسات التعليمية المصرية في كل من صنعاء والحديدة وأعيد تعيين المصريين في هيئة الإشراف على الكلية الحربية بصنعاء.

وفي أغسطس ١٩٥٩ عاد الإمام أحمد فجأة إلى اليمن في حالة صحية جيدة، وبادر إلى تخفيض حجم البعثة العسكرية المصرية مع السماح لها بالبقاء في اليمن، وإلى إغلاق قاعدة جوية كان الخبراء المصريون قد شرعوا في إنشائها بموافقة الأمير البدر.

^(١) ادجار أوبلاتس، اليمن: الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، ترجمة عبد الخالق لاشين القاهرة: مكتبة

مدبولي، ١٩٨٥، ص ١٠٢.

كان المجتمع اليمني يتألف من عدة قوى اجتماعية مختلفة. ويجلس على قمة المجتمع الإمام وأسرته وأتباعه، وفي مقدمة القوى الاجتماعية تأتي الطبقة العليا، وتتكون من السادة وهم ينتمون إلى الطبقة الزيدية وهم أهل الحل والعقد ويشغلون الوظائف المرموقة في النظام، ويدخل القضاة والعلماء ضمن الطبقة العليا وإن كانوا في مرتبة تالية للسادة، ويمكن ضم شيوخ القبائل وبخاصة القوية منها إلى الطبقة العليا، وهم يتمتعون بامتيازات ضخمة، ولذا أيدوا بقاء الإمامة، ولكن لم يمنع ذلك ثمرد شيوخ القبائل عندما تصطدم مصالحهم بمصالح الإمام أو يحاول الأخير التدخل في شئونهم الخاصة. وليست كل القبائل بدوا بل إن قسماً كبيراً منها مستقر للزراعة وتأتي بعد ذلك الطبقة الوسطى التي تتكون بصفة أساسية من التجار فيما عدا قلة من أثريائهم، والمثقفين، والعسكريين من الضباط ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة وصغار الملاك والموظفين. وعلى الرغم من اختلافهم من حيث الدخل فإنهم يشتركون في سكنى المدن والتطلع إلى العالم الخارجي ويشكلون عاملاً مهماً في تأييد الثورة. وتتألف الطبقة الدنيا من العمال والفلاحين، ويشكل الفلاحون نحو ٨٠% من سكان اليمن. وفي أسفل هذه الطبقة يجئ الجنود والعييد والخدم. وقد استمر نظام الرق حتى عهد الثورة. وحدير بالذكر أن السادة يملكون معظم الأراضي الزراعية بينما يحصل الإمام لحسابه الخاص غلة الأراضي الموقوفة.

وتنقسم اليمن إلى شمال قبلي وجنوب حضري. وقد خضع الجنوب لبيروقراطية متقدمة، وعلى مر العصور فقد الكثير من خصائصه القبلية بينما ظلت التقاليد والعادات والتماسك القبلي في الشمال دون تغيير. كذلك لم تقل كراهية معظم رجال القبائل لسكان المدن إلا قليلاً. ونظراً لتاريخها الطويل من الاستقلال، فإن القبائل تنصدي بعنف لأية محاولة لتأسيس سلطة عليا عليها^(١). وقد اتبع أئمة اليمن وسائل متنوعة للسيطرة على القبائل أهمها نظام الرهن، ويعني أخذ رهينة ذات أهمية من شيخ القبيلة التي يريد الإمام إخضاعه، وتحول الرهينة دون قيام شيخ القبيلة بأية أعمال عدائية ضد الإمام خوفاً من انتقام الإمام من هذه الرهينة، ثم رشوة شيوخ

^(١) أحمد يوسف أحمد، الدور المصري في اليمن، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨١، ص ٦٤-٦٥.

القبائل أو تأليب القبائل بعضها على البعض الآخر أو اللجوء إلى الإكراه بالسلاح. ويوجد باليمن نحو عشرين قبيلة كبيرة أهمها قبيلتنا حاشد وبكيل.

أما بالنسبة للبنية الطائفية فتتقسم اليمن مذهبيا إلى زيود وشوافع. ومثل معظم المصادر إلى وجود توازن عددي تقريبي بين المذهبين. ولا يعترف الشوافع بمحصر الإمامة في أهل البيت وفقا للمذهب الزيدي. وقد نشأ التعارض بين الشوافع ونظام الإمامة بسبب استبعاد الشوافع بوجه عام من الأدوار المهمة في بنية السلطة السياسية بالإضافة إلى انتمائهم غالبا إلى طبقة التجار وفئة المثقفين ويتخذ الصراع الداخلي في اليمن في بعض أبعاده شكلا طائفيا. وفحوى القول إن البناء الاجتماعي في اليمن كانت تكتنفه الخلافات القبلية والطائفية والإقليمية.

والجيش النظامي في عهد الإمام يحيى كان مكونا في معظمه من المتطوعين والباقي من المجندين تجنيدا إجباريا. ولم يكن للجيش النظامي اليمني زي رسمي، وكان مسلحا بأسلحة قديمة، ولا يتلقى تدريبا مناسباً مما أدى إلى تدني كفاءته القتالية كما كان يعمل تحت قيادة ضعيفة ويتقاضى مرتبات منخفضة. وكان كل رجال الجيش يعكفون على مضغ القات بانتظام ومن الشائع أن يبيع الجنود سلاحهم وذخيرتهم وملابسهم لشراء المكيفات بل ويتعاملون حتى مع الأعداء للحصول على ذلك^(١). وبالإضافة إلى الجيش النظامي فقد كان يوجد الحرس الأهلي، وهو ذو كفاءة قتالية منخفضة للغاية. وكان بإمكان رجل الحرس الأهلي شراء حق البدل النقدي.

ويعتبر الجيش ذا أغراض متعددة، فإلى جانب واجباته العسكرية العادية كإخماد الثورات وحراسة الإمام وحفظ الأمن والنظام فإنه كان يمارس أعمالا كثيرة أخرى تدخل بدرجة أكبر في اختصاص الحكومة المحلية والمصالح والهيئات مثل القيام بجمع الضرائب وأعمال الشرطة والجمارك وتوصيل الرسائل الحكومية أو القيام بقيادة وسائل النقل الحكومية في البلاد. ولم تكن لدى الإمام رغبة صادقة في تكوين جيش نظامي قوي كفاء خشية أن يتحول إلى العمل ضده على الرغم من أهمية إقامة

^(١) ادجار أولانسن، مرجع سابق، ص ٧٥.

جيش وطني عالي الكفاءة من منظور الأمن القومي. وقد لجأ الإمام يحيى إلى الاعتماد أساساً على القبائل المحلية ذات القطاعات الصغيرة شبه المدربة من «الحرس الأهلي» عندما كانت الحاجة تستدعي المزيد من القوات الإضافية لقرض سيطرته المحكمة على بعض قطاعات الشعب. وقد قصد الإمام من وراء استخدام عناصر «الحرس الأهلي» التابعة للقبائل أن يحقق توازناً في القوى مع الجيش النظامي حتى يضمن السيطرة التامة. فقد دخل في روعه أن الاعتماد الكامل على جيشه النظامي قد يتسبب في مخاطر وصعاب جمة، فرمما يفتت الجيش بسبب الولاءات القبلية المختلفة داخلاً أو إذا ما وقع تحت سيطرة معادية. ويمكننا القول إن الإمام كان يتوجس خيفة من الجيش النظامي، لذلك تألفت أغلبية الجند من أبناء القبائل وأطلق على الجيش القبلي اسم «البراني»، واعتمد الإمام على هذا الجيش في حراسة الحدود كما اعتمد على المرتزقة في حراسة قصره وأفراد أسرته وظل الجيش النظامي متخلفاً ولا ينمو طبقاً لحاجات اليمن^(١).

وقد كان الجيش القبلي الذي قاتل القوات المصرية يرتدي ملابس بالية ولم يكن له زي رسمي خاص، وكان مسلحاً في أول الأمر بالبنادق الألمانية (الجرمان) التي استخدمت في الحرب العالمية الأولى. كما كان لا يتبع في قتاله أبسط تكتيكات ومبادئ الحرب، وكان يفتقد أبسط قواعد الانضباط ولا يخضع لسلسلة القيادة التقليدية التي تضع خطط الحرب وتصدر أوامر وتعليمات القتال. وكان رجال القبائل يقومون بأعمال حرب العصابات، وكانت أهم أعمالهم التحكم في الطرق ومنع المرور عليها، وقد ساعدتهم في ذلك طبيعة الأرض الجبلية الوعرة، وبدا كانوا يوقعون أفدح الخسائر بالأفراد والمركبات التي تستخدم الطريق. وكانوا يحسنون الاستفادة من طبيعة الأرض في التسلل والاختفاء. فقد تميز مسرح عمليات اليمن جغرافياً بالجبال الشاهقة ذات المسالك الوعرة وبالمرتفعات والأودية. ولم يكن باليمن سوى مطارين على مقربة من صنعاء أحدهما حربي والآخر مدني، وكانا يفتقران إلى الخدمات

(١) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩، ص ٥٤٩.

الأرضية، هذا بالإضافة إلى أرض هبوط في الشمال في حالة سيئة^(١). وتفتقر اليمن إلى وسائل مواصلات جيدة وكافية، بينما توجد مسالك ودروب ومدقات قديمة تستخدمها قوافل الجمال والبغال والحمير. كما كانت تفتقد الخرائط الطبوغرافية التي تستخدمها القوات في التحرك والتعرف على المعالم الأرضية، فضلاً عن عدم توافر المعلومات الدقيقة عن الأرض وعن موقف القبائل وأساليب التعامل معها.

سياسة مصر تجاه اليمن:

بدأت تطورات الأحداث في اليمن تشغل حيزاً من اهتمام مصر. ففي سنة ١٩٥٥ أرسلت مصر بعثة عسكرية، بناء على طلب الإمام، لتدريب الجيش اليمني إلا أنها لم تستطع أن تؤدي واجبها لأسباب كثيرة، كما أرسلت بعثة عسكرية أخرى في سنة ١٩٥٧ ولم يحالفها النجاح أيضاً. وقد شهد عام ١٩٥٥ تخرج أول دفعة من الضباط اليمنيين في الكلية الحربية المصرية.

لم ينظر الإمام بعين الرضا إلى مصر لأنها كانت تؤوي بعض اليمنيين الأحرار في القاهرة، كما أنه لم يمر وقت طويل على فشل الانقلاب العسكري ضد الإمام في سنة ١٩٥٥ حتى سمحت مصر للأحرار اليمنيين باستخدام إذاعة صوت العرب. وكان العداء للإنجليز هو العامل المشترك الذي جمع أهداف مصر واليمن والمملكة العربية السعودية على الرغم من اختلاف دوافع العداء. فكانت دوافع اليمن والسعودية تتمثل في الخلاف على بعض مناطق الحدود. وقد تصورتا أن تحالفا عسكرياً مع مصر سوف يساعد في تحقيق مطالبهما الإقليمية. ومن ثم فقد تم في جده في ٢١ أبريل ١٩٥٦ توقيع ميثاق أمن متبادل بين الدول الثلاث عرف باسم «ميثاق جدة»، وقد انبثقت منه قيادة عسكرية مشتركة. وكان هدف مصر من هذا الميثاق مناهضة حلف بغداد عن طريق اجتذاب أكبر عدد من الدول العربية إلى معاهدات ثنائية أو جماعية تكون مصر محورها، كما حاول عبد الناصر أن يبين لإسرائيل أنه سيطر على البحر الأحمر بواسطة تحالفات عربية، وكان ذلك من بين الدوافع التي

^(١) صلاح الدين الحديدي، شاهد على حرب اليمن، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤، ص ٤٧-٤٨.

عجلت بتوقيع الميثاق بين الدول الثلاث. أما السعودية فكانت لا تريد أكثر من تهديد الإنجليز في واحة البوريمي بينما كان يريد إمام اليمن الضغط على بريطانيا في الجنوب العربي؛ وفي حقيقة الأمر كان هذا الميثاق ذا أهداف سياسية بحتة وأنه لم يكن يساوي شيئاً من الناحية العسكرية العملية. وعندما أعلن عبد الناصر في فبراير سنة ١٩٥٨ نبأ قيام الجمهورية العربية المتحدة فطن الإمام إلى أهمية هذا الحدث التاريخي، فتم الاتحاد الفيدرالي بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن، وفي ١٩٥٨/٣/٨ عقد ميثاق اتحاد الدول العربية.

وفي السنتين الأخيرتين من حكم الإمام أحمد تعرض حكمه لكثير من الاضطرابات الداخلية، وكان يعتقد أن الجمهورية العربية المتحدة ضالعة فيها، وأسر ذلك في نفسه ولم يفصح عن مكنون صدره وبجهر بالعداء إلا بعد انفصال سوريا في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١. وقد بدأ الإمام بمجاهرته بالعداء بنشر قصيدة هاجم فيها عبد الناصر شخصياً ونظام عبد الناصر وأسلوبه في الحكم. وأذيعت القصيدة في أول ديسمبر ١٩٦١ من راديو صنعاء، فرد عبد الناصر بمحدث إذاعي في ٢٣ ديسمبر هاجم فيه الإمام بعنف، ثم صدر عن القاهرة بيان في ٢٦ ديسمبر من نفس الشهر يحمل اتحاد الدول العربية.

وفي أعقاب انفصال سوريا عن مصر غير النظام المصري سياسته تجاه اليمن سواء بسبب انتهاج سياسة أكثر ثورية حيال الشؤون العربية بعد الانفصال، أو بسبب الهجوم الذي شنه الإمام أحمد على عبد الناصر ونظامه، وقد ظهر هُج أكثر تشدداً من جانب مصر استهدف تغيير الإمامة بالثورة. ولتحقيق هذا الهدف استخدم النظام المصري الدعاية الخارجية والنشاطات السرية. وفي الاتجاه الأول أتاح النظام المصري لعبد الرحمن البيضاني محطة إذاعة صوت العرب ليذيع منها أحاديث تدعو صراحة إلى الثورة ضد الإمامة، وكانت تلك الأحاديث تنشر في مجلة روز اليوسف في صورة سلسلة من المقالات بتوقيع د. عبد الرحمن البيضاني، ينتقد فيها نظام الحكم في اليمن ويصرح بأنه على رأس تنظيم سري يمني على اتصال ببعض الشخصيات المهمة داخل اليمن من شيوخ القبائل والضباط. وفي ١٣ مايو سنة ١٩٦٢ أعلن البيضاني من إذاعة

صوت العرب خطة تفصيلية لإقامة حكومة جمهورية في اليمن على أساس الوحدة وتطبيق النظام الاشتراكي، وانضم أحمد النعمان إلى حركة الأحرار اليمنيين. وجدير بالذكر أن عبد الرحمن البيضاني كان يمثل مثقفي الطبقة الوسطى التجارية خارج اليمن. كما انتقل نشاط الأحرار اليمنيين إلى مصر قبل الثورة اليمنية بسنوات قليلة، بينما ارتكزت حركة الأحرار اليمنيين من قبل على عدن. وكان ما سهل حركة عبد الرحمن البيضاني صلته بالرئيس الراحل أنور السادات، الذي كان آنذاك رئيساً لمجلس الأمة، لذلك لم تحاول الرقابة منع مقالاته التي كانت مفروضة على الصحافة. بل إن البيضاني جاهر بأن تنظيمه السري على صلة وثيقة بتنظيمات داخل اليمن، وأنه يتوقع قيام الثورة بعد وفاة الإمام أحمد، ووقتها يذهب هو ورفاقه إلى اليمن للمشاركة في الثورة وتوجيه دفة الأمور. أما عن النشاطات السرية فقد تعددت قنواتها، وكان البيضاني إحدى هذه القنوات. وقد طلب البيضاني تدريبه وتدريب مجموعته على استخدام السلاح وإجادة الرمي به بالإضافة إلى إرسال بعض الأسلحة إلى معاونيه في اليمن مع تجهيز كمية محدودة منها يصطحبونها عند سفرهم إلى اليمن جواً فور نشوب الثورة. وقد وضعت السلطات المصرية طلبات البيضاني موضع التنفيذ. كذلك كانت مصر على اتصال بالثوار داخل اليمن عن طريق عبد الرحيم عبد الله طيار الأسرة المالكة الذي كان له دور بارز في نقل الأسلحة إلى الثوار، وعن طريق بعض أفراد البعثة العسكرية المصرية في اليمن. وبعد رحيل البعثة العسكرية المصرية من اليمن استمر الاتصال بالثوار اليمنيين عن طريق محمد عبد الواحد المسؤول الوحيد في السفارة المصرية في اليمن. وكان عبد الحكيم عامر مسؤولاً عن المساعدات العسكرية ومناقشة تنفيذ الخطة في حين كان السادات مسؤولاً سياسياً. وقد استمرت الدعاية والنشاطات السرية حتى توفي الإمام أحمد وتولى البدر الإمامة. وقد ظهرت منه بوادر طيبة لتحسين العلاقات بين مصر واليمن، كما طالب بعض قادة الأحرار اليمنيين في القاهرة المسؤولين المصريين بالتعاون مع البدر. وقد نجم عن ذلك صدور قرار من عبد الناصر بوقف الإذاعة والنشر ضد البدر أو معه. غير أن البيضاني حصل، عن طريق اتصال السادات بعبد الناصر، على إذاعة أخيرة كان ميعادها يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢.

يتضح مما سبق أن المسئولين في مصر كانوا على علم بمقدمات الثورة وعلى اتصال مستمر بالثوار، لذلك فإنهم لم يفاجئوا بقيام الثورة أو بطلب التدخل.

الأوضاع السياسية العربية قبل قرار التدخل:

كان الانفصال السوري الذي وقع في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ضربة شديدة لنظام عبد الناصر. فقد أظهرت واقعة انفصال لخصوم هذا النظام أنه ليس بعيداً عن النكسات أو معصوماً من الأخطاء. وبعد أن استوعبت القوى المحافظة في العالم العربي هذه الدلالة بدأت تشن أشرس حملاتها ضد نظام عبد الناصر، وأصبح النظام المصري في شبه عزلة عربية، وكان العنصر الوحيد الإيجابي في وضع النظام المصري عربياً هو إعلان استقلال الجزائر في يوليو سنة ١٩٦٢.

وتفاقت العناصر السلبية المحيطة بوضع النظام المصري حتى بلغت ذروتها باجتماع مجلس الجامعة العربية في دورته الاستثنائية في شتورا بلبنان في ٢٢ أغسطس ١٩٦٢ للنظر في شكوى الحكومة السورية ضد الحكومة المصرية من تدخل الأخيرة في شئونها الداخلية. وازداد الأمر سوءاً بهروب الملحق العسكري المصري في بيروت المقدم زغلول عبد الرحمن إلى سوريا في ٢٧ أغسطس. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى صدور تعليمات جمال عبد الناصر للوفد المصري بالانسحاب من الاجتماعات.

وفي الثامن والعشرين من أغسطس ١٩٦٢ عقد مجلس الجامعة اجتماعه الثامن في إطار دورته الاستثنائية حيث أدلى رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة ببيان جاء فيه إنه «ما لم يقيم مجلس الجامعة العربية في دورته الحالية بالنظر صراحة في أمر الأكاذيب والإهانات التي سمعت في أرجائه فإن الجمهورية العربية المتحدة سوف تقرر الانسحاب من جامعة الدول العربية»^(١). وأعقب ذلك انسحاب الوفد المصري من الجلسة.

^(١) محاضر مجلس الجامعة العربية، الدورة السابعة والثلاثون، الاجتماع الثامن، ٢٨ أغسطس ١٩٦٢، ص ٩.

لم تسفر اجتماعات الجامعة عن نتيجة ذات قيمة، وهنا شعر النظام المصري بأنه بدأ يفقد الأرض الصلبة التي يقف عليها وأن معظم الدول العربية على أهبة الوقوف في الجانب الآخر وأن ما بناه النظام صار مهددا بالانهيار. وقد رأى النظام أن الحل الأمثل والوحيد هو القيام بعمل بارز يعيد الثقة بمصر وبقدرة النظام الحاكم. لقد مثل انفصال سوريا عن مصر طعنة بخلاء لكبرياء عبد الناصر أفضت إلى جرح غائر في هيبته الشخصية وفي زعامته للعالم العربي، فقد كانت الوحدة مع سوريا أعز أمانيه وأجمل أحلامه فلما تبخرت الأمانى وانتهى الحلم أفاق عبد الناصر على الحقيقة المؤلمة التي تبدت في إخفاقه الكبير في المجال الخارجي وفي سقوط إنجازاته الضخم في طريق بعث القومية العربية.

لم ينظر عبد الناصر إلى الانفصال كنتيجة نشأت ولو جزئيا عن أخطاء في ممارسات الحكم في سوريا في عهد الوحدة، إنما دخل في روعه أن الانفصال مؤامرة استعمارية رجعية لعبت فيها المملكة العربية السعودية دورا كبيرا، وأنها خطوة أولى على طريق ثورة مضادة تستهدف النظام المصري نفسه. وفي الاحتفال بعيد الوحدة في ١٩٦٢/٢/٢٢ أفصح عبد الناصر عن دور الاستعمار والنظم العربية المحافظة سيما السعودية والعناصر الخليفة داخل سوريا في التدبير للانفصال وتمويله. ثم أسهب في الحديث عن الحرب الدعائية التي أشعلتها قوى الاستعمار والرجعية ضده وضد مصر وحركة القومية العربية مبينا الآثار النفسية لهذه الحرب عليه^(١).

ونجد لعبد الحكيم عامر إدراكا مماثلا فيما يختص بالضغوط الخارجية التي نشأت في أعقاب انفصال سوريا، فقد لخص الموقف العربي في فترة ما بعد الانفصال كما يلي: «حصار سياسي لمصر وحملة مضادة عليها بلغت ذروتها في شتوار - هجوم دعائي من جميع الإذاعات العربية والأجنبية ومن جميع الجهات الاستعمارية يركز على هدم النظام - تحين الاستعمار الفرصة لضرب النظام في مصر - خضوع سوريا لحكم

^(١) خطاب عبد الناصر في عيد النصر السادس (١٩٦٢/١٢/٢٣)، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الرابع، القاهرة: مصلحة الاستعلامات د.ت، ص ص ٢٦٦-٢٧٢.

انفصالي رجعي متعاون مع الاستعمار تعاوناً صريحاً - خضوع العراق لحكم قاسم الدموي الانفصالي - تمتع الملك سعود بعنفوان السيطرة والقوة^(١). وعموماً كانت مصر في توصيف عامر في ذلك الوقت تقف موقف الدفاع والاستعمار والرجعية يقفان موقف المحكوم.

وفي أعقاب الانفصال لم تكن علاقات مصر بالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية جيدة بدرجة يمكنها تخفيف آثار العزلة التي تعرض لها النظام المصري حينذاك. وربما أفضى ذلك إلى زيادة شعور النظام الحاكم في مصر بالعزلة السياسية. ويذهب أحد الباحثين إلى أن النخبة المصرية الحاكمة قد سادها اعتقاد بأن العناصر الرجعية التي هاجمها بعد الانفصال قد اشتد عودها وقويت شوكتها بدرجة معتبرة أثناء سياسة المهادنة التي اتبعتها النخبة المصرية في السنتين السابقتين على الانفصال مما وفر مناخاً هادئاً اعتبر مسئولاً جزئياً عن الانفصال. وقد حفز هذا الاعتقاد النخبة الحاكمة إلى تحديد أهدافها في إطار أكثر قدرة وتشدداً^(٢). وهكذا يعتبر التماثل في إدراك النخبة الحاكمة في مصر أحد ملامح صنع القرار المصري بوجه عام. وقد دفع تطور السياسات العربية عبد الناصر إلى البحث عن أرض جديدة عوضاً عن الأرض التي فقدتها في سوريا.

ثورة اليمن (٢٦ سبتمبر ١٩٦٢):

في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ وقع انقلاب عسكري في اليمن أطاح بنظام الإمامة. وفي ٢٨ سبتمبر اعترفت الجمهورية العربية المتحدة بالنظام الجمهوري في اليمن، وأعلنت عن استعدادها لمساعدة اليمن بما يتيح له دخول العصر الحديث. وفي ٢٩ سبتمبر أصدرت مصر بياناً حذرت فيه القوى الأجنبية من التدخل ضد نظام الحكم الجديد في اليمن. وتجدد الإشارة إلى أن إلغاء الإمامة وإقامة

^(١) أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ٤٧.

^(٢) A.I. Dawisha, Egypt in the Arab World, the Elements of Foreign Policy. London: The Macmillan Press, 1976, p. 145.

الجمهورية لا يمثل في حد ذاته تغييرا عميقا، إنما التغيير الحقيقي والعميق يتركز في الأوضاع الاجتماعية ومفهوم الزعامة الروحية الذي يجب أن يستبدل به الولاء لحكومة مدنية مما ألقى على النظام الجديد عبء إقناع الشعب بذلك. وبسبب رسوخ فكرة الزعامة الروحية في أذهان عامة الشعب فقد افتقدت الحكومة الجمهورية في أول عهدها التأييد الشعبي الكافي، وأصبحت في حاجة ملحة إلى مساندة خارجية، وبخاصة عندما أعلن أن البدر مازال حيا وأنه يقيم في المملكة العربية السعودية ويتمتع بتأييدها. كما أن الأمير الحسن، عم الإمام المخلوع، أعلن ولاءه الكامل للبدر وأنه وأبن أخيه يعتزمان شن الحرب على النظام الجديد.

قامت ثورة الثمن على أكتاف عناصر من الطبقة المتوسطة تتكون من العسكريين والتجار والمثقفين، وهي تشكل المجموعة التقدمية من قوى المعارضة اليمنية، وقد تأكدت قبل قيام الثورة من الدعم المادي والمعنوي المصري فور نجاحها^(١). وقد شكل حرص الثوار الشديد على ضمان حدوث هذا التدخل قبل قيامهم بالثورة أحد دوافع قرار التدخل العسكري المصري في اليمن.

قرار التدخل العسكري في اليمن

مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية:

يمكن تقسيم نخبة صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في عهد عبد الناصر إلى ثلاثة مستويات مرتبة تصاعديا حسب القوة والتأثير وهي المستوى الأول الذي يشتمل على مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكي، والمستوى الثاني ويشمل مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية والمستوى الثالث ويضم جمال عبد الناصر - صانع القرار الرئيسي.

^(١) عبد الله حزيلان، التاريخ السري للثورة اليمنية من سنة ١٩٥٦-١٩٦٢، بيروت: دار العودة،

١٩٧٧، ص ١٠٨-١٠٩.

كان المستوى الأول فاقد التأثير لأنه كان غائبا، إذ لم يكن هناك مجلس أمة بالإضافة إلى عدم استكمال بناء الاتحاد الاشتراكي. ثم يأتي المستوى الثاني بدءا بمجلس الرئاسة الذي كان يتكون من أحد عشر عضوا - بخلاف عبد الناصر - اختارهم عبد الناصر، تسعة من العسكريين واثنا من المدنيين الموالين للنظام، وكنوا جميعا يدينون بالولاء المطلق لعبد الناصر ولا يعارضون سياسته. وكانت دورات انعقاد المجلس تخضع لمبادرات رئيس الجمهورية حيث لم يتضمن الإعلان الدستوري لتشكيله نصا يتعلق بدورات انعقاد المجلس. وقد خصص الاجتماع الأول للمجلس يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ لموضوع «اليمن». ويذكر زكريا محي الدين - عضو مجلس الرئاسة - أنه لم تكن هناك مناقشة على الإطلاق حول إرسال قوات وإنما كان هناك حديث فقط عن بعض محاذير التورط في اليمن. وخلاصة القول إن مجلس الرئاسة لم يكن له دور أساسي في عملية صنع القرار. أما مجلس الوزراء فكان يسمى في ذلك الوقت المجلس التنفيذي، ولم يكن يمثل قيادا على عبد الناصر في مجال السياسة الخارجية. وكان عبد الناصر لا يشرك الوزراء في صنع القرار، وإنما كان يحيطهم علما بالقرار قبل إعلانه للشعب مباشرة كما حدث في اتخاذ قرار تأميم شركة قناة السويس. وكان دور وزارة الخارجية بصفة أساسية مقصورا على التعامل الدبلوماسي والتنفيذ اليومي لقرارات الرئاسة. وقد خسف دور عبد الناصر أي دور أو تأثير لوزارة الخارجية ثم ينتهي المستوى الثاني بالمؤسسة العسكرية التي كان يرأسها المشير عبد الحكيم عامر. وكان هناك صراع على السلطة بين عبد الناصر وعامر. وقد حاول عبد الناصر مرتين تقييد سلطات عامر ولكنه أخفق. ويمكننا القول إن المؤسسة العسكرية كانت المؤسسة الوحيدة التي تملك سلطة حقيقية في بنية صنع القرار في مصر. وتشير الدلائل، ومنها خطاب عبد الناصر في بورسعيد في ١٩٦٣/٩/٤ وخطابه في ١٩٦٢/١٢/٢٣، إلى أن عبد الناصر كان يتوقع موافقة قيادة المؤسسة العسكرية على التدخل العسكري في اليمن. وعموما فإن المؤسسة العسكرية لم تمارس قيادا على دور عبد الناصر في صنع قرار التدخل العسكري على الرغم من أنها كانت المؤسسة الوحيدة القادرة على ممارسة ذلك الدور.

يمثل جمال عبد الناصر وحده المستوى الثالث، وهو صانع القرار الرئيسي. وكان يملك القوة والتأثير لأنه كان يمثل السلطة التنفيذية المركزية المركزة في شخصه فقط. كان دور عبد الناصر محوريا في صنع القرار في كل المجالات وبخاصة مجال السياسة الخارجية. وقد تأكد دور عبد الناصر المسيطر دستوريا بتقنين دستوري ١٩٥٦، ١٩٥٨ لوضعه المهيم داخل النظام السياسي، وسياسيا أيضا باعتبار طبيعة النظام الذي تشكل مع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وقد كان دور عبد الناصر أكثر بروزا وقوة في السياسة الخارجية، التي كانت المجال الذي لم ينازعه فيه أحد لأنه لم يعط فرصة للمشاركة لأحد. وكان عبد الناصر يعتقد في قدرته على صنع القرار منفردا، كما أنه تصور أن الظروف التي كانت تواجه مصر آنذاك تعطيه حق الانفراد في عملية صنع القرار من أجل السرعة والحسم.

يوضح التحليل السابق مدى سيادة عبد الناصر على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية، وأن مشاركة الآخرين كانت هامشية، إذ أن عبد الناصر كان هو الذي يحدد مدى المشاركة ودرجة التفاعل مع المؤسسات الأخرى لصنع القرار. لقد كانت عملية صنع القرار بين يدي عبد الناصر، تخضع لفكره وإرادته، وكان حر التصرف فيها، معتمدا على مجموعة صغيرة من اختياره قوامها عسكريون سابقون^(١).

دور عبد الناصر في صنع قرار التدخل العسكري في اليمن:

لما كانت هناك اتصالات بين كبار المسؤولين المصريين وبعض أحرار اليمن في القاهرة قبل قيام الثورة فإن دوائر صنع القرار المصرية لم تفاجأ بقيام الثورة أو بطلب التدخل المباشر. فعندما قامت الثورة يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ طلب العميد عبد الله السلال، قائد الثورة، مساعدة مصر العسكرية والسياسية، واغتنم عبد الناصر الفرصة وقرر التدخل المباشر لمساندة ثورة اليمن ومن المرجح أن عبد الناصر اتخذ قراره يوم ٢٧ سبتمبر. ويذكر عبد الرحمن البيضاوي أنه قابل عبد الناصر ليلة ٢٦

(١) أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ٩٦-١٠٥.

سبتمبر وطلبت إليه ٥٠٠ جندي وثلاث طائرات وخبر عسكري. وبدأت الاستعدادات لنقل البيضاوي ورفاقه إلى صنعاء. وفي يوم ٢٨ سبتمبر وصلت إلى صنعاء طائرة ركاب عسكرية تحمل لجنة مكونة من البيضاوي والقاضي الزبيري ومجموعة تمثل القيادة المصرية العسكرية العليا، وتضم العميد على عبد الخبير والعميد طيار مهندس أحمد نوح ومقدم من الضاعقة. وبعد عودة اللجنة من اليمن اقترحت تقديم دعم سريع للثورة قوامه كتاب صاعقة وسرب طائرات معاونة لقذف قنابل وصواريخ واستطلاع جوي^(١).

أمر عبد الحكيم عامر بتجهيز سفينة مدنية للإبحار إلى ميناء الحديد، حاملة معدات معينة أهمها طائرتان من طراز «الباك»^(٢) كذا تجهيز سرية صاعقة يرتدي أفرادها الملابس المدنية. وقد أبحرت الباخرة السودان من ميناء الأدبية جنوب السويس ليلة ٣/٢ أكتوبر ووصلت إلى ميناء الحديد صباح يوم ٥ أكتوبر وكان حجم التدخل حتى الآن محدودا لا يزيد على مائة ضابط وجندي يحملون الأسلحة الخفيفة فقط. وقد اتخذ عبد الناصر بسرعة قرار التدخل العسكري المباشر في اليمن معتقدا أن التدخل بقوات رمزية من شأنه أن يسقط احتمالات التدخل المضاد. ويروي محمد حسنين هيكل أن عبد الناصر ذكر للثائر جيفارا في نقاش معه في سنة ١٩٦٥ أنه وجد نفسه يهب لمساعدة الثورة اليمنية عندما نشبت «ومع أنني تلقيت من التقارير ما يفيد أن الوضع هناك غير صالح للثورة فقد قلت مثلك إنه مجرد أن الثورة قامت فبإن ذلك يؤلف عنصرا وضعيا في حد ذاته وبالتالي يجب مساعدتها»^(٣).

ويعترف عبد الناصر بأن الوضع في اليمن حينذاك لم يكن صالحا للثورة، ومرد ذلك إلى التعقيد الذي يكتنف البنية الاجتماعية - السياسية الخاصة لليمن. ولا اعتقد أن عبد الناصر كان يدرك طبيعة هذه البنية الاجتماعية - السياسية، فليس هناك ما

^١ محمد فوزي، مرجع سابق، ص ٢٢

^(٢) طائرة قتال خفيفة سوفيتية الصنع كانت تستخدم في مصر للتدريب.

^(٣) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، بيروت - دار النهار للنشر، ١٩٧٢، ص ٤٧

يشير إلى أن عبد الناصر ومعاونه كانوا يتوقعون تلك الضراوة التي انتهى إليها التدخل المضاد للثورة أو ذلك العبء الضخم الذي نجم عن التدخل العسكري عندما تقرر دفع قوات مصرية إلى اليمن. لذلك أعلن عبد الناصر موافقته السريعة على توصية أنور السادات بأن الواجب القومي يحتم على مصر أن تتدخل عسكرياً لدعم الثورة. وبما لا شك فيه أن عبد الناصر ومعاونه قد أخطأوا في إدراكهم لواقع الثورة اليمنية. فعبد الناصر ومعاونه لم يكونوا على بينة من الظروف الواقعية في اليمن. ويؤيد ذلك ما ذكره صلاح نصر - مدير المخابرات العامة الأسبق - من أن اليمن «كانت بالنسبة لنا مجاهل لا نعرف معالمها». كما جاء تصريح الفريق صلاح الحديدي - مدير المخابرات الحربية آنذاك - يؤكد أن مصر لم تتوافر لها أية معلومات عن اليمن من «أي نوع لا جغرافية ولا اقتصادية ولا اجتماعية ولا سياسية غير التي قدمت إليها في تلك الفترة من مصادر يمنية». وكان عبد الرحمن البيضاني مصدر المعلومات الرئيسي، وكان يتصور أنه يمكن القضاء بسهولة على الحكم الإمامي، وقد قاده هذا التصور إلى الاعتقاد بأن قوات مصرية رمزية تكفي لدعم الثورة. وقد انساق عبد الناصر وراء ذلك الاعتقاد حيث صرح لأعضاء مجلس الرياسة «وجهة نظره المؤيدة لرأي البيضاني».

ويوضح أحد الباحثين الصورة عندما يذكر أنه حتى بافتراض وصول معلومات صحيحة إلى عبد الناصر ومساعديه عن واقع الثورة اليمنية، وبافتراض إدراكهم الكامل لأبعاد التدخل المصري كما تطورت في السنوات التالية، وفقاً لحسابات سليمة للتدخل المضاد، فما كان عبد الناصر ليغير رأيه وأن «القرار كان ليتخذ مع كل التكاليف الواضحة فيه»^(١). لقد وجد عبد الناصر في التدخل العسكري في اليمن علاجاً ناجحاً يستعيد به توازنه ويرد إليه اعتباره بعد الانفصال. وقد يؤكد هذا التصور ما ذكره هيكل من أنه أدلى برأي مخالف للتوصية بالتدخل العسكري المباشر معتمداً على عدم معرفته بمدى توافر الظروف الموضوعية في اليمن لنجاح الثورة، ومدى تحمل الثورة لثقل التدخل العسكري المصري المباشر. ثم يفصح

^(١) أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ١١٧

هيكل عن أن عبد الناصر سأله سؤالاً مباشراً «هل معنى ذلك أن تترك الثورة اليمنية وحيدة يسهل ضربها؟ وماذا يحدث للحركة العربية العامة إذن؟». وهذا يؤكد أن عبد الناصر كان يعاني بشدة نتائج انفصال سوريا الذي سدد ضربة عنيفة إلى وضع القيادة المصرية للعالم العربي وسعيها إلى تحريره وتحقيق الوحدة العربية. وكانت الظروف الصعبة التي ألمت بعبد الناصر في أعقاب الانفصال مما دفعه إلى اتخاذ أيديولوجية عربية متشددة وكان من المستحيل أن يرفض طلب ثوار اليمن بالتدخل لإصراره على رد ضربة الانفصال بضربة مضادة في أسرع وقت ممكن ثم لالتزامه العميق بالعروبة ولما كانت القيادة في العالم العربي.

مواقف القوى من ثورة اليمن:

اختلفت المواقف التي اتخذتها دول العالم تجاه ثورة اليمن. وكان الاختلاف أكثر وضوحاً بين الدول العربية، حيث بدت مشكلة اليمن كمحور انقسام بينها. واعترفت معظم الحكومات الجمهورية بالنظام الجديد. وعلى الجانب المضاد اتفقت المملكة العربية السعودية مع المملكة الأردنية الهاشمية على معارضة النظام الجديد، كما أعلنت قبول الإمام البدر لاحقاً في أراضيها ومعه كبار معاونيه، بعد أن سمحت للأمير الحسن عم الإمام البدر باللجوء إليها. وصرحت السعودية بتصميمها القاطع على مساعدة الإمام البدر في استرداد الإمامة، كما تضامنت الأردن مع السعودية في سبيل تحقيق هذا الهدف. فقد تولد لدى الأسرة المالكة السعودية خوف من امتداد تأثير ثورة اليمن إلى النظام السعودي وأصبح سقوط الإمامة في نظر السعودية نذيراً بسقوطها هي مما ينبغي التحرك لإجهاضه. كما كان حكام السعودية مقتنعين بأن هدف عبد الناصر من مساندة ثورة اليمن هو الحصول على موطن قدم في شبه الجزيرة العربية يطيح منه بالنظام السعودي. وقد انتهى النظام السعودي إلى اتخاذ سياسة دعم الملكيين مقتصرراً تدخله العسكري غير المباشر على توفير القاعدة الخارجية في نجران وحيزان وعلى تقديم الأموال والسلاح. كذلك ساعدت السعودية في تجنيد اليمنيين العاملين فيها بالقوة أو بالإغراء المادي للعمل في صفوف الملكيين. كما ظهرت المساندة الدبلوماسية في اتخاذ السعودية خطأ ثابتاً يقوم على المطالبة بوقف أي تدخل في

الشئون اليمنية الداخلية وترك اليمنيين ليقرروا مصيرهم بحرية. ثم كانت المساندة الدعائية حيث قامت السعودية، نيابة عن الملكيين، بكل الجهود الدعائية لجذب الاهتمام والتعاطف الخارجيين مع قضيتهم. وفي ٦ نوفمبر ١٩٦٢ قطعت حكومة السعودية علاقاتها الدبلوماسية بالجمهورية العربية المتحدة بعد أن اتهمت بشن الغارات الجوية على القرى السعودية المتاخمة لحدود اليمن.

أما عن الأردن فقد تدخل أيضا لصالح الملكيين وإن كان أهمية التدخل الأردني أقل بحكم فائض الموارد الأردنية، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت له قيمة كبيرة في أسابيع القتال الأولى. كان الملك حسين حينذاك مناوئا لجمال عبد الناصر، وكانت سياسته تعبيرا عن ذلك العداء. فعندما وصل الأمير الحسن إلى جدة قادما من نيويورك أرسل الملك حسين مبعوثا إلى الأمير ليعبر له عن صداقة الملك وتأييده وتعاطفه معه. كما أرسل نحو ستين ضابطا أردنيا لمساعدة الملكيين من خلال القيام بتقديم الخبرة العسكرية والمشورة الفنية والمعاونة في تدريب الملكيين في معسكرات كان يجري إقامتها على مقربة من الحدود اليمنية، هذا بالإضافة إلى إرسال بعض المساعدات المادية إليهم.

وقد تطور الموقف في اليمن - بعد أن استخدم السلال سرية الصاعقة المصرية - تطورا أظهر للعالم أن مصر تساند ثورة اليمن عسكريا. ونتيجة لذلك أنشأت السعودية والأردن قيادة عسكرية مشتركة انتقلت إلى منطقة نجران في جنوب السعودية. ثم تطور الموقف بسرعة إثر وصول خبراء أجانب إلى الأراضي اليمنية وتسليح الرجال وتسرب الأسلحة والمعدات إلى الملكيين فانخذت القيادة المصرية قرار إرسال وحدات عسكرية متكاملة إلى اليمن للدفاع عن الثورة بعد أن ثبت رسميا وصول كميات ضخمة من الأسلحة والذخائر إلى الملكيين. وقد كان للتدخل السعودي - الأردني - إلى صفوف الملكيين - أثره الكبير في دعم موقفهم مما أفضى إلى تصعيد المقاومة الملكية ضد القوات المصرية فاضطرت قيادة القوات المصرية في

اليمن إلى تخصيص جزء من مجهودها الجوي لمهاجمة قواعد الملكيين في السعودية في سلسلة من الغارات تمت في الفترة من نوفمبر ١٩٦٢ - يناير ١٩٦٣.

موقف بريطانيا من ثورة اليمن:

انتهت دوائر صنع السياسة البريطانية إلى عدم الاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن، وإن استمر موضوع الاعتراف مطروحا للنقاش حتى نهاية يناير ١٩٦٣ على الرغم من تصويت مجلس العموم البريطاني في ١٣ نوفمبر ١٩٦٢ في جانب عدم الاعتراف. وقد كان واضحا أن نقطة الاستقرار النهائي في الموقف البريطاني على قرار عدم الاعتراف قد أتت مع نهاية يناير ١٩٦٣. ففي الرابع من فبراير سنة ١٩٦٣ صرح مصدر مسئول في الحكومة البريطانية بأن الموقف في اليمن «غير واضح بما يكفي لتبرير الاعتراف». وبعدها بيومين صرح لورد دوجلاس هيوم وزير الخارجية بأن الممارسة المعتادة للحكومة البريطانية هي الاعتراف بالحكومة حين تملك السيطرة الفعالة على البلاد. وعلى الرغم من حرص الحكومة البريطانية على تأكيد اتباعها سياسة عدم التدخل في الشؤون اليمنية فإنه لم يكن هناك ثمة شك في تقديم الدعم البريطاني غير المباشر وغير الرسمي - ولكنه يحظى بموافقة رسمية - إلى الملكيين. وقد تمثل هذا الدعم في إمداد القبائل الملكية بالمعدات والأسلحة والخبراء الذين شلركوا في تخطيط وتوجيه العمليات الملكية بالإضافة إلى قيام البريطانيين بأعمال الاستطلاع الجوي والبحري لصالح الملكيين^(١).

وقد كان هذا الموقف البريطاني راجعا إلى حرصه على استمرار المصالح البريطانية فضلا عن تطور الموقف اليمني في الشمال من حركة التحرير في الجنوب سياسيا وعسكريا ابتداء من يونيو سنة ١٩٦٣ وبصفة خاصة في أبريل سنة ١٩٦٤. وقد دفعت المصالح المشتركة لكل من بريطانيا والسعودية إلى نوع من التنسيق العسكري بين الدولتين كان حده الأدنى هو دعوة بعثة عسكرية بريطانية إلى السعودية لإعادة تنظيم جزء من القوات المسلحة السعودية. كما يجب ألا يغيب عنا

دور المرتزقة في دعم الملكيين، ذلك الدور الذي لا يمكن فصله عن السياستين السعودية والبريطانية لأنه بدون المال السعودي لم يكن تجنيدهم ممكنا ولأن البريطانيين منهم كانوا أدوات غير رسمية لتنفيذ السياسة البريطانية. وتشير بعض المصادر إلى استعانة الملكيين بهم في نوفمبر سنة ١٩٦٣ وقد أقدمت بريطانيا على ما سبق بعد أن تحدت السياسة البريطانية بمجموعة من المصالح في الشرق الأوسط التي كان يحكمها البترول والموارد عبر الشرق الأوسط لكي تستطيع تقديم الدعم العسكري لبلاد الكومونولث في شرق أفريقيا أو في جنوب شرق آسيا أو للحفاظ على قدرتها على القيام بعمل عسكري سريع ومحدود في المنطقة شرقي السويس. ولتحقيق هذا الهدف كانت لبريطانيا قوات في عدن وسنغافورة.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من ثورة اليمن:

تحدت السياسة الأمريكية من الثورة اليمنية والتدخل المصري بتفاعل علملين أساسيين، أولهما: المصالح الأمريكية وثانيهما: السياسة الأمريكية في عهد الرئيس جون كينيدي الذي تولى الحكم في يناير سنة ١٩٦١. وقد تمثلت المصالح الأمريكية أولا في بترول الشرق الأوسط حيث بلغ نصيب الشركات الأمريكية من إنتاج البترول في المنطقة - حينذاك - نحو ٣٠ بالمائة. وثانيا في المرور الاستراتيجي عبر الشرق الأوسط لدعم وجودها العسكري في منطقة المحيط الهادي حيث تقدم قناة السويس صلة ذات قيمة بين الأسطول السابع في المحيط الهندي والأسطول السادس في البحر المتوسط بالإضافة إلى منع السيطرة المعادية على الشرق الأوسط.

وبناء على طلب السعودية بدأت المساعدات العسكرية الأمريكية تصل إلى ميناء جدة صباح يوم ٢ أكتوبر ١٩٦٢، ثم يجري نقلها إلى نجران لاستخدامها في القضاء على ثورة اليمن في مهدها. وفي نجران قام الأمير الحسن بتوزيع السلاح والذهب على بعض القبائل، التي قامت بالهجوم على مدينة صعدة في شمال اليمن. وقد دفع ذلك الموقف قائد الثورة اليمنية إلى طلب المساعدة العسكرية من الجمهورية العربية المتحدة.

وفي ضوء تطورات الأحداث المتسارعة بعث الرئيس جون كينيدي يوم ١٧ نوفمبر ١٩٦٢ بخطاب إلى جمال عبد الناصر عبر فيه عن قلقه البالغ من أن يؤدي الصراع على اليمن إلى تعرض استقرار المنطقة للخطر. واقترح كينيدي خطة لحل أزمة اليمن تتضمن انسحاب القوات الأجنبية من اليمن على مراحل متسارعة مع إيقاف المساعدة الخارجية للملكيين، وسحب القوات التي دخلت بعد ثورة اليمن إلى المنطقة المتاخمة للحدود السعودية اليمنية، كذا إنشاء نظام للرقابة أو الإشراف على عملية فك الاشتباك بواسطة الأمم المتحدة مع استعداد ممثلي الولايات المتحدة في المنطقة لبحث الخطط تفصيليا. كما اقترح الرئيس كينيدي إصدار بيان من الجمهورية العربية المتحدة تعلن فيه استعادتها للقيام بفك الاشتباك على أساس المعاملة بالمثل وسحب قواتها بسرعة وعلى مراحل إذا سحبت القوات السعودية والأردنية من الحدود وتم إيقاف المساعدات السعودية والأردنية للملكيين. كما طلب كينيدي أن تؤكد الجمهورية اليمنية علنا عزمها على احترام التعهدات، والالتزامات الدولية وأن تسعى إلى إعادة العلاقات الودية مع جيرانها إلى مجراها الطبيعي. وقد ذكر كينيدي في خطابه أن الولايات المتحدة ستعترف بجمهورية اليمن العربية عند إتاحة ظروف طبيعية لعمل بعثة المساعدة الأمريكية في اليمن. وقد رد عبد الناصر على كينيدي يوم ١٨ نوفمبر ١٩٦٢ مبديا استعداده للموافقة على مقترحات كينيدي بعد التشاور مع الحكومة اليمنية.

ولما كانت سياسة كينيدي الجديدة في الشرق الأوسط انطلقت إلى تأييد الوطنيين غير الشيوعيين اعتقادا منها أنها أفضل لتحقيق المصالح الأمريكية من تأييد النظم المحافظة التي لا تتصف بالكفاءة، فقد اعترفت الولايات المتحدة يوم ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ بالنظام الجمهوري في اليمن، إلا أن ذلك لم يكن يعني أنها أيّدت التدخل العسكري المصري في اليمن، بل على العكس حيث درج المتخصصون الغربيون في الشؤون العربية على إقحام الغرب بأن التدخل المصري ليس جزءا من تيار وطني تقدمي، إنما يمثل نزعة توسعية لعبد الناصر تستهدف في نهاية الأمر الاستيلاء على منابع البترول. وقد تمثلت أبعاد السياسة الأمريكية في ثلاثة عناصر. أولا الاعتراف

بالنظام الجمهوري، وثانيا نية الدفاع عن السعودية، وثالثا جهود فض الاشتباك. وقد تم التوصل إلى اتفاقية فض الاشتباك نتيجة جهود رالف بانس مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة للشئون السياسية الخاصة. غير أن هذه الاتفاقية لم يقدر لها النجاح في إنهاء الحرب الأهلية في اليمن، إذ أنه أمام النجاح النسبي الذي حققه المليون في اليمن لم يكن أمام مصر إلا تصعيد الحرب بدرجة تؤدي إلى سيطرة الجمهوريين الكاملة على اليمن قبل تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك. وهكذا استمرت القوات المصرية في مواقعها كما واصلت السعودية مساعداتها للملكيين.

السياسة السوفيتية تجاه حرب اليمن:

كان الاتحاد السوفيتي أول دولة غير عربية تعترف بالجمهورية اليمنية في أول أكتوبر سنة ١٩٦٢. وقد أعلن على لسان خروشوف أن أي تدخل أجنبي من أي نوع في شئون اليمن الداخلية لا يمكن السماح به. أما بشأن موقف السوفييت من التدخل المصري فلم يحدوا تأييدهم السياسي الصريح له وإن كانت التعقيبات السوفيتية قد تحدثت عنه بما يفيد التأيد الضمني. بيد أن الموقف السوفيتي لم يقف عند حد التأيد الضمني بل إنه قدم مساعدات للثورة اليمنية أبرزها تعزيز التدخل المصري المتمثل في تقديم الأسلحة والعتاد والمشورة الفنية. وقد كان هدف السوفييت من تأييد ثورة اليمن هو استبعاد السيطرة والنفوذ الغربيين من الشرق الأوسط وتقوية الوضع السوفيتي فيه بأقوى ما يمكن كما أنهم كانوا يعتقدون في إمكانية قيام نفوذ سوفيتي، عن طريق الوجود المصري في اليمن، يصبح له دور مؤثر في مناطق البترول في الشرق الأوسط وفي المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وأيضا في دول شرق أفريقيا والعديد من الدول النامية.

تأثير تطور الموقف في اليمن في إدراك القيادة المصرية:

تصورت القيادة السياسية المصرية في بادئ الأمر أن دعم الثورة اليمنية بقوات مصرية رمزية سوف يؤمن الثورة ويحبط احتمالات التدخل المضاد، وتوقعت أن يتم تنفيذ هذه المهمة في فترة زمنية محدودة. وقد ساد هذا التصور فكر القيادة المصرية

حتى نهاية الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٦٢. وفي ضوء هذا التصور حددت توجيهات العمليات مهمة القوات المصرية في اليمن كالتالي:

- ١- تأمين ثورة اليمن عن طريق تأمين قاعدة الثورة في صنعاء.
- ٢- تأمين سلامة القوات المصرية بالدفاع عن ميناء الحديدة الذي كان قاعدة متقدمة في مسرح الحرب يستقبل القوات والإمدادات القادمة من مصر بحرا.

كان من المخطط استخدام لواءين من المشاة في تحقيق هذه المهمة. لذا تم دفع لواء مشاة وصل ميناء الحديدة يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٦٢ ثم تبعه لواء مشاة آخر. وفي خطابه يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢ فسر عبد الناصر تطور حجم القوات المصرية في اليمن حينما قال: «يوم ٥ أكتوبر كان لنا مائة صف ضابط وعسكري بس اللي بعثناهم، يوم ٩ أكتوبر بقوا ٥٠٠، يوم ١٦ أكتوبر بقوا ألفين، يوم ١٠ أكتوبر بعثنا أول قوة من سلاح الطيران. طيارتين، وقعدنا تقريبا لغاية آخر أكتوبر بنشتغل ومعانا الألفين وهي القوة اللي بتساند السلال، بعد كده طبعاً بعثنا قوات ثانية..»^(١) وفي نفس الاتجاه يذكر عبد الرحمن البيضاوي، نائب قائد الثورة اليمنية، أن عدد القوات المصرية في اليمن حتى ٢١ أكتوبر ١٩٦٢ بلغ ألفي رجل تحت قيادة اللواء أنور القاضي^(٢).

وعلى الرغم من تصاعد عدد القوات المصرية في أعقاب زيارة عبد الحكيم عامر الأولى لليمن في أواخر أكتوبر ١٩٦٢ فإن تصور القضاء السريع على مقاومة الملكيين ظل مسيطراً على تفكير القيادة المصرية. وقد صدرت تصريحات من بعض المسؤولين المصريين عبرت عن إدراكهم العسكري والسياسي للموقف اليمني. ودلت تلك التصريحات على استمرار تصور إمكانية السحق السريع لمقاومة الملكيين. غير أن إدراك القيادة المصرية للموقف في اليمن قد تغير بوضوح في أعقاب زيارة عبد الحكيم عامر الثانية لليمن في ١٥ ديسمبر ١٩٦٢، فقد أخذت تلك القيادة تتفهم

^(١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، عبد الناصر والعرب، القاهرة: مكتبة مدبولي، د.ت، ص ٢٢٩.

^(٢) عبد الرحمن البيضاوي، مصر وثورة اليمن، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٠٨.

الأبعاد الحقيقية للموقف، وتدرك أن المعركة ليست قصيرة وأن حجم القوات اللازم لتثبيت دعائم النظام الجمهوري والقضاء على مقاومة الملكيين ليس محدوداً. ونشرت الصحف المصرية أخباراً وتحقيقات تؤكد هذا المعنى، ومنها ما نشره الأهرام في ١٨ ديسمبر ١٩٦٢. فقد جاء فيه أن النظام الجمهوري يحظى بتأييد شعبي واضح وأن مناطق الحدود يسودها الهدوء، إلا أن «الاعتقاد السائد في القيادة العليا هو أن هناك جولة قادمة في اليمن يتأهب لها فيصل»، الذي استعان بخبير بريطاني في حرب العصابات. وقد كانت الإشارة إلى استمرار العمليات الحربية أول حديث من نوعه يصرح به مصدر مصري. كما أوضح محمد حسنين هيكل أنه ليس صحيحاً «أن تصور العملية كلها وقد أوشكت على نهايتها.. وأقرب شيء إلى الحقيقة.. أن يقال الآن إن قواتنا في اليمن أحرزت نصراً كبيراً بخسائر قليلة لكنه مازال هناك الآن من يحاولون تغيير الميزان، يسرقون النصر لو استطاعوا فإذا عجزوا فعلى الأقل يرفعون تكاليفه لكي لا يكون ما حدث في اليمن قابلاً للتكرار في غير اليمن.. وإذن فلن الذي انتهى في اليمن هو فصل ويوشك فصل جديد أن يبدأ حواراً الآن».

تصعيد الموقف العسكري:

تصاعدت عمليات المقاومة الملكية في آخر ديسمبر ١٩٦٢ وخلال شهر يناير ١٩٦٣، ومع ذلك ظل إدراك القيادة المصرية مركزاً على إمكان تحقيق نصر حاسم. ولكن حدث تغير أساسي في إدراك القيادة المصرية تمثل في التحول عن تصور إمكان سحق المقاومة الملكية بقوات محدودة وفي وقت محدود إلى تصور إمكان القضاء عليها بعمليات هجومية شاملة تنفذها قوات كبيرة في وقت قصير نسبياً وكان هجوم رمضان بداية هذا النوع من العمليات الهجومية.

ولتنفيذ خطة الهجوم قرر المشير عبد الحكيم عامر أن يصل حجم القوات المصرية إلى عشرين ألف مقاتل، ووصلت أول التعزيزات في مطلع فبراير ١٩٦٣. وكان الهدف من هجوم رمضان الكبير هو تحقيق نصر نهائي على الملكيين قبل نهاية الجهود الدولية المبذولة لفض الاشتباك. وقد بدأ الهجوم في ١٦ فبراير واستمر لمدة

ثلاثة أسابيع وانتهى بنصر عسكري ضخيم للقوات المصرية التي سيطرت على كسل مدينة ذات أهمية في البلاد وظهرت كل الطرق الرئيسية وقطعت الطريق الرئيسي على إمدادات الملكيين الحيوية عبر ييجان. واعتبرت القيادة المصرية هذا النصر هو النصر النهائي. وقد صرح اللواء أنور القاضي، قائد القوات المصرية في اليمن، بعد انتهاء الهجوم بأن قواته «تسيطر الآن سيطرة نهائية على أبواب اليمن، وأبواب اليمن الآن أكثر من موصدة في وجه الرجعية بكل سبلها».

غير أن تطور الأحداث أثبت أن النصر لم يكن نهائياً، فقد جرت محاولات لتسلسل اعتباراً من ٢٠ مارس، كما واصل الملكيون المقاومة مستفيدين من الدعم السعودي. وكان هدف الملكيين والسعوديين محاولة إثبات الذات قبل عقد اتفاقية فض الاشتباك.

وجدير بالذكر أن القيادة العسكرية المصرية نجحت بنهاية عام ١٩٦٢ في تأمين مثلث صنعاء - تعز - الحديدة. ثم وضعت خطة هجومية لتأمين جميع مناطق اليمن مما تطلب استدعاء قوات مصرية جديدة. وانطلقت القوات المصرية إلى الجبال وأصبح من الصعب إيقاف تقدمها. وكان خطأ جسيماً وقعت فيه القيادة العسكرية حيث لم تستفد تلك القيادة من الخطأ الذي وقعت فيه القوات العثمانية عندما بعثت قواتها فوق جبال اليمن. لقد كلف هذا الخطأ مصر الكثير من الخسائر في الأرواح والمعدات فضلاً عن زيادة النفقات مما شكل عبئاً اقتصادياً إضافياً على مصر.

بعد أن تلقى يوثانت، سكرتير عام الأمم المتحدة، تأكيداً رسمياً من السلطات المصرية واليمنية والسعودية بقبولهم صيغة اتفاق فض الاشتباك أعلن في ٢٩ أبريل ١٩٦٣ مضمون هذه الاتفاقية في تقريره إلى مجلس الأمن. وقد وضعت الاتفاقية التزامات على كل من السعودية ومصر. فكان على السعودية أن توقف مساندتها للملكيين وأن تمنعهم من استخدام أراضيها. أما مصر فتلتزم بالبدء في الانسحاب من اليمن على مراحل وفي أسرع وقت مستطاع، وأن تتوقف القوات المصرية عن القيام بأية عمليات عسكرية على أراضي السعودية، مع قبول مصر عدم اتخاذ إجراءات

عقائية ضد الملكيين بسبب أية مقاومة بدرت منهم قبل فض الاشتباك. كما نصت الاتفاقية على إنشاء مناطق مزروعة السلاح على جانبي الحدود بين اليمن والسعودية لمسافة ٢٠ كم على كل جانب يعمل فيها مراقبون محايدون للتأكد من تنفيذ شروط فض الاشتباك. غير أن بعثة الأمم المتحدة للرقابة والتأكد من الالتزام بتنفيذ الاتفاقية أخفقت في عملها لأسباب مختلفة.

وفي المدة من ٢٣-٢٩ أبريل ١٩٦٤ زار عبد الناصر اليمن وسعى إلى التقريب بين الفئات المتصارعة داخل الحكومة الجمهورية. وفي ٢٩ أبريل صدر بيان رسمي أعلن التنسيق بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية. وفي نفس اليوم صرح عبد الناصر بأنه ينبغي إقامة مجلس للتنسيق بين سياسات كل من الجمهورية العربية المتحدة واليمن. وقد استكمل ذلك في ١٣ يوليو ١٩٦٤ من خلال اتفاقية تم التوقيع عليها في القاهرة بين كل من عبد الناصر والسلال للتنسيق بين البلدين في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كخطوة في طريق استكمال الوحدة. وطبقا لهذا الاتفاق كان أي اعتداء يقع أي من الدولتين يعد اعتداء عليهما معا.

وفي أعقاب زيارة عبد الناصر بدأ تدفق القوات على اليمن حتى وصل عددها في بداية أغسطس ١٩٦٥ إلى سبعين ألف مقاتل. وفي الفترة من يونيو إلى أغسطس ١٩٦٤ شنت القوات المصرية والجمهورية عمليات هجومية واسعة النطاق اعتبرت أكبر عمليات من نوعها بعد هجوم رمضان، إلا أنها لم تؤد إلى انتصار نهائي على المقاومة الملكية على الرغم من النجاح الذي أحرزه الهجوم. فقد قام الملكيون بإعادة تنظيم قواهم، ثم نفذت تلك القوات أعمالا قتالية ناجحة في الفترة من يناير - أغسطس ١٩٦٥.

واعتبارا من أول يوليو ١٩٦٥ قررت القيادة المصرية إخلاء الأجزاء المتطرفة من الأراضي اليمنية وتجميع القوات في مناطق رئيسية بحيث تعتمد كل منطقة على نفسها اعتمادا تاما، بينما تتولى القوات اليمنية والقبائل تأمين تلك المناطق المتطرفة.

وفي يونيو ١٩٦٥ بذلت جهود وساطة عربية مكثفة أدت إلى نقاط اتفاق معنية فيما يختص بإنهاء النزاع في اليمن. كما أن عبد الناصر قام، ابتداء من ٢٠ يوليو ١٩٦٥، بحملة دبلوماسية مطالباً السعودية بالاستجابة لجهود السلام. وقد أفضى هجوم السلام الذي قاده عبد الناصر إلى دفع الملك فيصل إلى عقد اجتماع معه. وفي ٢٢ أغسطس ١٩٦٥ وصل عبد الناصر إلى جدة حيث أجرى مباحثات لمدة ثلاثة أيام مع الملك فيصل انتهت بتوقيع اتفاقية جدة التي تمثل إلى حد بعيد انتصاراً لوجهة النظر السعودية التي تضمنت - منذ البداية - أن حل الصراع يكمن في انسحاب القوات المصرية ثم تقرير الشعب اليمني لمصيره متحرراً من أي نفوذ خارجي. وفي نفس الوقت حققت الدبلوماسية المصرية نجاحاً في أمرين: الأول الإصرار على أن يكون تقرير المصير عن طريق استفتاء شعبي وليس عن طريق أهل الحل والعقد، أما الأمر الثاني فهو أن الاتفاقية تفتح المجال لإمكان إتمام الاستفتاء في وجود القوات المصرية. غير أن اتفاقية جدة لم يحالفها النجاح.

استراتيجية النفس الطويل:

أخذت التكاليف الاقتصادية للتدخل العسكري المصري في اليمن تشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد المصري وتؤثر بشدة في خطط التنمية وفي حياة الشعب المصري بوجه عام. كما كان التجمد العسكري هو الحالة السائدة في اليمن بعد توقيع اتفاقية جدة وأنه لم يكن يبرر الحجم الكبير للوجود العسكري المصري. لذلك كان ضرورياً اتخاذ استراتيجية جديدة توازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات العسكرية. وقد أطلق على هذه الاستراتيجية استراتيجية النفس الطويل. وفي خطاب له في مارس ١٩٦٦، أعلن عبد الناصر لأول مرة عن استراتيجية النفس الطويل، وتتلخص أبعاد هذه الاستراتيجية فيما يلي:

- ١ - هدف استراتيجية النفس الطويل الإعداد لاحتفال بقاء القوات المصرية في اليمن في المدى البعيد. ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من خفض تكاليف التدخل المصري عن طريق خفض عدد القوات المصرية في اليمن إلى أقل عدد ممكن.

٢- تجميع القوات المصرية في مراكز قوية تؤمنها ضد الآثار الضارة لحرب العصابات التي يشنها الملكيون، وتوفر لها القدرة على توجيه ضربات مؤثرة ضد أهدافهم.

٣- يقوم الجيش الجمهوري اليمني والقبائل اليمنية بمهمة الدفاع عن المواقع التي تخليها القوات المصرية، مع إمداد قادة المناطق اليمنية باحتياجاتهم بما في ذلك الغطاء الجوي عند الطلب.

٤- تهديد السعودية بضرب القواعد التي تنطلق منها أية هجمات من وراء الحدود، بل والاستيلاء على هذه القواعد. وفي هذا الصدد ذكر عبد الناصر في مايو ١٩٦٦ أن احتلال هذه القواعد في جيزان ونجران سوف يعزل السعودية عن اليمن كلية. وتمشيا مع هذا الاتجاه تم تعزيز القوات المصرية القريبة من هاتين المنطقتين.

وتنفيذا لاستراتيجية النفس الطويل تم إعادة تجميع القوات المصرية وتحركها إلى مواقعها الجديدة في خلال شهري مارس وأبريل ١٩٦٦. ثم بدأت بعض الوحدات المصرية تعود إلى مصر، وقد أسفر ذلك عن حدوث تخفيض كبير في حجم القوات المصرية في اليمن بلغ نحو ٤٠ ألف مقاتل حتى مايو ١٩٦٧. وبذلك أصبح حجم القوات المصرية في اليمن قبيل حرب يونيو ١٩٦٧ حوالي ٣٠ ألف مقاتل. وقد أعقب تنفيذ استراتيجية النفس الطويل هدوء تام في ميدان القتال. وقد حققت استراتيجية النفس الطويل أهدافها وكانت ناجحة بصفة عامة.

ثم وقعت هزيمة يونيو ١٩٦٧، واتخذ عبد الناصر قرار الانسحاب من اليمن. وفي يوليو ١٩٦٧ تقدمت مصر بمبادرة لتسوية المسألة اليمنية في اجتماع وزراء الخارجية العرب في الخرطوم. ثم عقد مؤتمر القمة العربية الرابع في الخرطوم في الفترة من ٢٩ أغسطس - ٢ سبتمبر ١٩٦٧. وفي أول أيام مؤتمر القمة عقد اجتماع ثنائي بين عبد الناصر وفيصل انتهى بالموافقة على اتفاقية وضعها محمد أحمد محجوب - رئيس وزراء ووزير خارجية السودان - التي أصبحت تعرف باتفاقية الخرطوم والتي انسحبت بموجبها القوات المصرية من اليمن.

آثار قرار التدخل العسكري على الأمن القومي المصري:

إن السؤال الذي ينبغي طرحه في هذا الصدد هو هل كان للتدخل العسكري المصري في اليمن مزايا استراتيجية أدت إلى تقوية دعائم الأمن الوطني المصري وبالتالي الأمن القومي العربي أم أنه كان عاملاً إضعافاً أتاح مزيداً من الصراع الدولي وأفساد إسرائيل في صراعها مع العرب؟

في الواقع لم يكن للقيادة المصرية استراتيجية شاملة للحرب في اليمن إذ شكلت حملة اليمن ضربة عسكرية مضادة للضربة السياسية التي وجهت إلى مصر وأدت إلى الانفصال.

سدد الانفصال السوري طعنة نجلاء إلى أحلام عبد الناصر في تحقيق الوحدة العربية وإلى زعامته العربية، وتملكه شعور جارف بأن ما حدث كان مؤامرة استعمارية رجعية. وقد وجد عبد الناصر في التدخل العسكري المصري في اليمن علاجاً ناجحاً لكبريائه الدامي ولزعامته الجريحة على الرغم من أنه كان يعلم - كما ذكر لجيفارا - أن الوضع هناك غير صالح للثورة. لقد كان العامل الشخصي محركاً الأول كما حدث في قرار تأميم شركة قناة السويس حيث أحس بإهانة شخصية من الأسلوب التي تم به سحب عرض تمويل السد العالي. وبذلك حمل عبد الناصر مصر أعباء ثقلاً أثرت في حاضرها ومستقبلها، وبخاصة على المستوى الاقتصادي ومستوى الأمن القومي، من أجل إبراء هيئته وزعامته.

وقد أتاح التدخل العسكري المصري في اليمن مزيداً من الصراع الدولي. فقد وقفت السعودية والأردن ضد التدخل المصري، وأنشأت الدولتان قيادة عسكرية مشتركة لمساعدة الملكيين. وطلب الأمير فيصل من الولايات المتحدة استعمال نفوذها الذي حققته مع عبد الناصر لكي يكف عن التهاجم على السعودية. كما طلب الأمير فيصل في أوائل أكتوبر ١٩٦٢ مساندة الولايات المتحدة من أجل قيام تعاون بريطاني - سعودي مشترك للعمل في اليمن. وعلى الجانب الآخر فقد أكد عبد الناصر في خطابه إلى جود كينيدي يوم ١٨ نوفمبر ١٩٦٢ أن عدداً من الطيارين السعوديين

كلفوا بأعمال عدائية ضد ثورة اليمن ولكنهم لم ينفذوا الأوامر ولجأوا إلى القاهرة بطائراتهم الأمريكية الصنع والمحملة بأسلحة وذخيرة أمريكية. وفي نوفمبر ١٩٦٢ قطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية بالجمهورية العربية المتحدة ووصلت العلاقات المصرية السعودية إلى حد القتال وإلى حد التهديد بالغزو، وقد وضعت الخطط الحربية اللازمة لذلك. كما أن التدخل العسكري المصري أساء إلى سمعة مصر في كثير من دول العالم.

أما عن بريطانيا فقد غذت الصراع الدولي عن طريق الدعم غير المباشر للمقاومة الملكية من خلال تزويدها بالأسلحة والمعدات والخبراء وتنفيذ أعمال الاستطلاع الجوي والبحري لصالحها. كما أن بريطانيا لم تكن راضية عن سياسة الولايات المتحدة تجاه تدخل عبد الناصر في اليمن، وأقامت إدارة كينيدي بأنها زادت من تهديد مركز بريطانيا في عدن. وعلى الرغم من اعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجمهوري في اليمن فإمها، منذ البداية، لم تنظر بعين الرضا إلى التدخل العسكري المصري في اليمن. ويدل على ذلك خطاب كينيدي إلى عبد الناصر يوم ١٧ نوفمبر ١٩٦٢، الذي أبدى فيه قلقه من الصراع على اليمن. كما كان كينيدي يضغط باستمرار على عبد الناصر لكي يسحب القوات المصرية من اليمن. وبعد اعترافها بالنظام الجمهوري سعت الولايات المتحدة إلى حصر الصراع في حدود اليمن ومنع تهديده للنظامين السعودي والأردني.

وكان للتدخل العسكري المصري في اليمن آثار سلبية ضارة بالأمن القومي المصري وآثار أخرى إيجابية. ولعل أهم الأبعاد المرتبطة بآثار التدخل هي الأبعاد العسكرية حيث إن التدخل كان في بدايته عملاً عسكرياً استهدف مناصرة النظام الجمهوري الجديد وتقديم المساعدة العسكرية له، إلا أنه تورط فيما بعد في الخلافات بين الزعماء الجمهوريين، ثم إنه انتهى من ناحية أخرى نتيجة الهزيمة العسكرية النكراء في حرب يونيو ١٩٦٧ مما أثار تساؤلات حول دور حرب اليمن في هذه الهزيمة.

انعكست الآثار الضارة للتدخل على القوات المسلحة المصرية. فقد بدأ التدخل العسكري بسرية صاعقة ثم توالى تدفق القوات على اليمن إلى أن وصل حجمها نحو سبعين ألف مقاتل في أغسطس ١٩٦٥. ويمثل هذا في المفهوم العسكري أن القيادة السياسية العسكرية اعتبرت مسرح اليمن الاتجاه الرئيسي للقوات المسلحة على مدى نحو خمس سنوات، في حين تعتبر العقيدة السياسية العسكرية لمصر سيناء هي الأساس. وقد أفضى هذا التعارض بين العقيدة والمفهوم إلى إغفال التخطيط العلمي للحولة المحتملة مع إسرائيل. وبوجه عام شكل مسرح اليمن عبئا ثقيلا على الاستراتيجية المصرية أدى إلى عدم الاهتمام بجهة سيناء ولا بتجهيز مسرح العمليات للحرب. وقد كان تزايد حجم القوات المصرية في اليمن على حساب جبهة سيناء التي لم تتوافر لها القوات للدفاع عنها. وبذلك قامر عبد الناصر بالأمن القومي المصري إذ لم يكن يقف في سيناء أمام الجيش الإسرائيلي سوى فرقة مشاة واحدة^(١)، لا توليها القيادة العليا إلا قدرا يسيرا من العناية والاهتمام وتعاني كل المؤثرات المترتبة على ضغط المصروفات لمقابلة الاستنزاف الذي سببه مسرح اليمن. وكانت فرقة المشاة المصرية لا تستطيع الصمود أمام هجوم إسرائيلي عام وكان مصيرها التدمير والأسر.

وفي الفترة التحضيرية لحرب يونيو ١٩٦٧ أدى نقص القوات العاملة إلى استدعاء وتعبئة ١٣٠٩ ضابطا، و ٨٠٦٥٠ من الصف والجنود الاحتياط، وبلغ حجم قوات الاحتياط نسبة ٦٢% من إجمالي حجم القوات البالغ ١٣٠,٠٠٠ فرد. وقد جرى تكليف بعض الوحدات الاحتياط بمهام تفوق طاقاتها وإمكاناتها مما أدى إلى فشلها بسبب تدني كفاءتها القتالية. ومثال ذلك تخصيص اللواء ١٢٤ مشاة احتياط للدفاع عن خط المضائق الاستراتيجي (خط الدفاع الأول عن الدولة)، وتخصيص اللواء ١٢١ مشاة احتياط للدفاع عن العريش. يتضح من ذلك أن جبهة سيناء كانت تحتاج إلى القوات المصرية في اليمن البالغ عددها نحو ثلاثين ألف فرد. وحيث إنه تقرر في عام ١٩٦٧/٦٦ الاقتصاد في الإنفاق على القوات المسلحة بحيث

^١ حوالي ١٧.٠٠٠ فرد طبقا لترتيب الحرب

تصل النفقات إلى أدنى حد ممكن تعويضا للمصروفات على اليمن فقد نجم عن ذلك خفض درجة استعداد القوات المسلحة وتدني كفاءتها القتالية. وبذلك يكون لحرب اليمن أثر غير مباشر على هزيمة يونيه ١٩٦٧.

كما كانت لخبرة القتال في اليمن آثار سلبية ضخمة على القوات المصرية التي حاربت في اليمن وكان عليها أن تواجه القوات الإسرائيلية. لقد اختلفت تلك الخبرة جذريا عن الخبرة المطلوبة لمواجهة الجيش الإسرائيلي. فكانت القوات المصرية تواجه في اليمن أفرادا وجماعات وقوات محدودة تمارس أساليب حرب العصابات ولا تدعمها أية طائرة من أي نوع، مما أتاح الفرصة للقوات الجوية المصرية لتحقيق السيادة الجوية المطلقة بالإضافة إلى حرمان القوات البرية المصرية من اتخاذ إجراءات الوقاية والدفاع ضد العدو الجوي. وكانت خبرة القتال المستمدة من حرب اليمن ذات آثار مدمرة على قوات تستعد لقتال جيش عصري متطور هو الجيش الإسرائيلي، إذا لم يكتسب الأفراد في حرب اليمن أية مهارات ميدانية واقعية.

أما عن الآثار الاستراتيجية الإيجابية فكانت تتمثل في سيطرة القوى الثورية العربية على باب المندب، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، منذ عام ١٩٦٦، كما أنه ليس هناك خلاف حول الأهمية الحاسمة للتدخل المصري في اليمن كأحد عوامل الاستقلال في جنوب اليمن مما زاد من أبعاد تأمين جنوب البحر الأحمر بالتعاون مع الجمهورية العربية اليمنية. ولا يخفى علينا الأهمية الحيوية لمضيق باب المندب سواء للأمن القومي المصري أو من منظور الصراع العربي الإسرائيلي. وقد تمكنت مصر في حرب أكتوبر ١٩٧٣ من إغلاق مضيق باب المندب بالتعاون مع حكومة اليمن الجنوبي وبذلك سقطت نظرية الأمن الإسرائيلي. كما أدى إغلاق المدخل الجنوبي للبحر الأحمر إلى حرمان إسرائيل من الفوائد الناشئة عن استخدام البحر الأحمر كطريق ملاحى للتجارة الإسرائيلية. لقد فوجئت إسرائيل بهذا البعد الجديد ولم تستطع اتخاذ أي إجراء فوري سوى السعي لدى الدول الكبرى لمعاونتها في رفع الحصار المضروب حول باب المندب، الذي استخدم كورقة مساومة ناجحة في مفاوضات فض الاشتباك على الجبهة المصرية في أعقاب حرب أكتوبر. وهنا يطرح

هذا السؤال نفسه هل تساوي هذه الآثار الاستراتيجية الإيجابية ما قدمته مصر من تضحيات بشرية ومادية؟ لقد فقدت مصر أكثر من عشرة آلاف من شبابها في اليمن وتدهورت أوضاعها الاقتصادية نتيجة الإنفاق الضخم على حرب اليمن، وانعكس ذلك على معيشة شعبها وخطط التنمية فيها، كما أثر سلباً على الكفاءة القتالية للقوات المسلحة مما شكل أحد أسباب هزيمة يونيو ١٩٦٧.

الفصل السادس

النزعة الديكتاتورية في قرارات مايو ١٩٦٧

تمهيد:

كان من نتائج حرب العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ أن اكتسبت إسرائيل حرية الملاحة في مياه خليج العقبة مع وجود قوات طوارئ دولية تحمي مرور السفن وتمنع مصر ثانية من إغلاق الخليج. كما أصبح عبد الناصر زعيم العالم العربي دون منازع ورمزاً للسيادة والتحرر، واعتبره الرأي العام العربي بطلاً قومياً فلذا نجح في قهر القوى الاستعمارية. وكانت الهالة الكبيرة التي نسجت حول انتصارات مصر على دول العدوان الثلاثي مما عجل بالوحدة بين مصر وسوريا وجعلها تتم في صورة اندماجية وليست فيدرالية كما كان مقرراً في الأصل. وكانت الوحدة تجربة فريدة من نوعها ولكن وقع الانفصال في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١. وقد مثل هزيمة لعبد الناصر وإخفاقاً لسياسته الخارجية، ومن هنا كان تأثيره الضار في تفكير عبد الناصر في المرحلة القادمة.

وفي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ قامت ثورة اليمن وأعلن قادتها قيام الجمهورية، وانزلق جمال عبد الناصر إلى مهاوي التدخل العسكري في اليمن. وعلى الجانب المضاد اتفقت السعودية مع الأردن على معارضة النظام الجديد. وقد استطاع الأمير فيصل بن عبد العزيز في ٢٥ ديسمبر ١٩٦٢ الحصول بصفة شخصية على تعهد سري مكتوب من الرئيس الأمريكي جون كينيدي بحماية المملكة العربية السعودية. وفي ٨ فبراير سنة ١٩٦٣ أطاح انقلاب عسكري في العراق بنظام حكم عبد الكريم قاسم وانتقل الحكم إلى ائتلاف من الناصريين والبعثيين. وبعد مرور أقل من شهر على الانقلاب العراقي وقع انقلاب عسكري في دمشق أدى بالبعثيين إلى السلطة.

وفي أواخر عام ١٩٦٣ بدأت القضية الفلسطينية تبرز ثانية حيث كانت إسرائيل ماضية في تحويل مجرى نهر الأردن وعلى وشك الانتهاء من مشروعات التحويل. وقد أدى تشغيل خط أنابيب المياه الإسرائيلي إلى أن يوجه جمال بعد الناصر نداء في ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣ إلى رؤساء الدول العربية لكي يلتقوا ويتدارسوا الأمر لمواجهة المشروعات الإسرائيلية. وقد اجتمع مؤتمر القمة الأول في القاهرة فيما بين ١٣، ١٧ يناير سنة ١٩٦٤ والثاني في الإسكندرية في الفترة من ٥-١١ سبتمبر ١٩٦٤، والثالث في الدار البيضاء في الفترة من ١٣-١٧ سبتمبر ١٩٦٥. ويعزو البعض دوافع جمال عبد الناصر لإحياء سياسة مؤتمرات القمة إلى رغبته في إنهاء الحرب في اليمن التي استمرت فترة أطول مما كان متوقعا، وبالتالي كلفت خزانة ج.ع.م أكثر مما تستطيع تحمله مما أفضى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية التي هددت فعالية وتطور خطط النظام الحاكم في الجمهورية العربية المتحدة. كما أن العناصر الثورية في العالم العربي كانت تتهم عبد الناصر بإهمال القضية الفلسطينية، كذلك كان في حاجة إلى مهلة لتدعيم موقفه ومواجهة المشكلات الملحة أو بمعنى آخر كان يريد نوعاً من المهادنة مع خصومه العرب ليلتقط أنفاسه ويعيد حساباته استعداداً للمعارك القادمة. وعموماً فقد كانت مؤتمرات القمة غير قادرة غالباً على اتخاذ القرارات الصحيحة، وإذا حدث واتخذها فإن الرؤساء والملوك كانوا غير قادرين على تنفيذها.

وفي مصر كان هناك صراع خفي بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر بدأ في أعقاب حرب العدوان الثلاثي على مصر وذلك عندما نسبت إلى عبد الحكيم عامر أخطاء في القيادة العسكرية، ثم سويت المسألة بينه وبين جمال عبد الناصر الذي كان «يظهر الحب للمشير وفي نفس الوقت كان راغباً في التخلص من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة القدماء أولاً، متعاوناً مع المشير، كما أن عزل المشير في ذلك الوقت كان غير مناسب»^(١). ثم كان الخلاف الثاني عندما وقع الانفصال السوري في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، فقد كان عبد الحكيم عامر مسئولاً عن شئون سوريا في عهد

(١) محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، مرجع سابق، ص ٣٤.

الوحدة ولكنه أخفق في هذه التجربة إذ دبر الانفصال من داخل مكتبة، وعندما وقع فإنه أخفق تماماً في مواجهته. وفي أعقاب الانفصال جرت محاولة جادة من عبد الناصر لتحديد سلطة عبد الحكيم عامر. حيث أعد مشروع قرار بتحديد اختصاصات عامر عرض على مجلس الرياسة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ووافق عليه، وتبع ذلك استقالة عبد الحكيم عامر التي صاحبها تحركات معارضة في القوات المسلحة واجتماع بعض كبار القادة في مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة حيث أصرّوا على عودة عبد الحكيم عامر إلى موقعه وقد أدى ذلك إلى تراجع جمال عبد الناصر وإقناع عبد الحكيم عامر بالعدول عن استقالته وعاد عبد الحكيم عامر أقوى مما كان.

تجمد الخلاف بين عبد الناصر وعامر بسبب حرب اليمن وتم تشكيل مجلس الدفاع الوطني برياسة جمال عبد الناصر كجهاز يقوم بالتخطيط، بينما تكون وزارة الحربية مسؤولة عن المتابعة. وقد نتج عن توزيع السلطة داخل القوات المسلحة تفتيت أجهزة القيادة وازدواج السيطرة، فالمشير عامر مسئول عن تدريب القوات والعمليات الحربية، ووزير الحربية شمس بدران مسئول عن الأفراد والشئون العامة والتوجيه المعنوي وتغطية ما يتعلق بالقوات المسلحة في مجلس الأمة. كان الموضوع الرئيس الذي يشغل تفكير جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر هو أمن القوات المسلحة وليس الكفاءة القتالية للقوات المسلحة. وقد انعكست هذه الأمور على معظم القادة العسكريين، فكان شغلهم الشاغل بلوغ مآرهم الشخصية، ومن ثم لم يحظ التدريب واستعداد القوات للقتال إلا بالنذر اليسير من الاهتمام. وقد أفضى ذلك إلى عدم تحديد استراتيجية واضحة للدولة سواء سياسية أو عسكرية.

الخلفية السياسية العسكرية في المنطقة العربية قبل حرب يونيو ١٩٦٧:

أولاً: الأوضاع السياسية في العالم العربي:

اتسمت فترة ما بعد مؤتمرات القمة الثلاثة بتوتر العلاقات بين الدول العربية، فقد شنت الأردن هجوماً إعلامياً على الجمهورية العربية المتحدة كما توترت العلاقات بين سوريا والأردن إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما. وأخذ جمل

عبد الناصر يهاجم الرجعية العربية، فقال إن الرجعية العربية ترى في النظم التقدمية خطراً أشد عليها من إسرائيل، ولذا فهي تستعد لمواجهتها فقط، وتحت هذا الشعار اشتعلت الحرب الباردة بين الحكومات العربية وأصبحت العلاقات العربية في تلك الفترة تعاني أسوأ حالات الانقسام والضعف، بالإضافة إلى أن الأوضاع الداخلية في البلاد العربية لم تكن تسمح مطلقاً بالوصول إلى حالة الحرب مع إسرائيل.

ففي الجمهورية العربية المتحدة اتبع جمال عبد الناصر سياسة التشدد الشفوي والسلبية في التنفيذ حيث كان منشغلاً بمعالجة الأوضاع الداخلية ومنها تصفية المعارضين للتدخل المصري في اليمن، في حين كان النظام الأردني منشغلاً بالقضاء على القوى الوطنية وقياداتها. وفي ظل هذا التوتر السائد في المنطقة العربية وصلت معلومات مؤكدة عن صفقات سلاح ضخمة زودت بها الولايات المتحدة إسرائيل، فطلبت بعض الدول العربية عرض الأمر على مجلس الجامعة العربية لمجابهة هذا التهديد الذي يندر بأفدح العواقب. وزادت الأوضاع تفاقمًا بمقتل الرئيس العراقي عبد السلام عارف في حادث سقوط طائرة هليكوبتر، وبسوء العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية إذ عارض الملك حسين تدريب وحدات من المنظمة في الأردن لكي تقوم بإغارات على أهداف إسرائيلية. ولم يلق موقف الملك حسين قبولاً عند أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فشن حملة ضارية على الملك من إذاعة فلسطين بالقاهرة. أما في سوريا فقد وقع انقلاب عسكري في فبراير سنة ١٩٦٦ اعتبر نجاحاً للقيادة القطرية ضد القومية والليسانين ضد المعتدلين، واختير د. نور الدين الأتاسي رئيساً للجمهورية، ود. يوسف زعين رئيساً للوزراء، ود. إبراهيم ماعوس وزيراً للخارجية. وقد أقرت القيادة البعثية الجديدة بأن الماركسية أحد المصادر الفكرية لحزب البعث كما أختير أحد الأعضاء الشيوعيين وزيراً في حكومة د. يوسف زعين.

أدت هذه التطورات إلى توثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتي الذي توسط بين مصر وسوريا في أكتوبر ١٩٦٦ لعقد معاهدة دفاع مشترك بينهما، وقد كانت هذه المعاهدة التي وقعت في ٤ نوفمبر ١٩٦٦ بداية مرحلة خطيرة في الصراع العربي

الإسرائيلي، تلك التي انتهت بحرب يونيو ١٩٦٧. وجاء في المادة الأولى من الاتفاقية «تعتبر الدولتان المتعاقدتان كل اعتداء مسلح على أية دولة منهما أو قواهما اعتداء عليهما، وعملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانهما تلتزمان بأن تبادر كل منهما إلى معونة الدولة المعتدي عليها وبأن تتخذ على الفور جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديهما من وسائل بما في ذلك استخدام القوات المسلحة لرد الاعتداء».

غير أنه لم تكن لهذه الاتفاقية الثنائية قوة عسكرية تذكر، فالتنسيق الذي تم بين مصر وسوريا في ذلك الوقت كان تنسيقاً سياسياً أكثر منه عسكرياً. لذلك لم تعبأ إسرائيل بهذه الاتفاقية واستمرت حالة التوتر قائمة على الحدود السورية الإسرائيلية. وبينما كانت الأمم المتحدة مشغولة بهذه الحالة قامت إسرائيل في ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ بهجوم وحشي واسع النطاق على قرية السموع الأردنية المأهولة بفلسطينيين مستخدمة قوات مدرعة وميكانيكية. وقد بدأ الهجوم في الخامسة والنصف صباحاً واستمر نحو أربع ساعات وأسفر عن مصرع خمسة عشر جندياً أردنياً وجرح تسعة وثلاثين وقتل عدد من المدنيين وتدمير ستة وأربعين منزلاً بالإضافة إلى مستشفى السموع. وقد أفضى هذا الهجوم إلى زيادة التوتر وتصاعد حوادث الحدود. وتعد هذه الإغارة أكبر هجوم بري تشنه القوات الإسرائيلية علناً داخل أرض عربية منذ حرب السويس سنة ١٩٥٦.

وقد أدت هذه الإغارة الإسرائيلية إلى نتائج مهمة على الصعيد العربي والدولي، فقد اجتاحت الضفة الغربية مظاهرات عنيفة تطالب بالتأثير وزيادة الاستعدادات الدفاعية. ومن جهة أخرى اجتمع مجلس الدفاع العربي واقترح مرابطة قوات سعودية وعراقية لمساعدة الأردن في الدفاع عن أراضيه، إلا أن الملك حسين علق موافقته على شرطين: أولهما ألا تتدخل القوات العربية في شؤون الأردن الداخلية، وثانيهما أن تسحب مصر قوات الطوارئ الدولية وبذا يمكن ردع إسرائيل إذا هاجمت الأردن. وعلى الصعيد الدولي لم يجد مجلس الأمن صعوبة في إصدار قرار يندد بإسرائيل وحدها دون الإشارة إلى الفدائيين، بل إن الولايات المتحدة وعدت

الأردن بتزويده بأسلحة جديدة لتعزيز موقف الملك حسين ومنع الأردن من التحول إلى الاتحاد السوفيتي.

تحول معظم نشاط الفدائيين بعد الإغارة الإسرائيلية على قرية السموع الأردنية إلى سوريا. وقد كان حلول الربيع ومخروج سكان المستعمرات للحصاد فرصة متاحة لزيادة التوتر في المناطق متروعة السلاح. وفي يوم ٧ أبريل سنة ١٩٦٧ تقدمت الجارات الإسرائيلية إلى تلك المناطق غففتحت المدفعية السورية نيرانها عليها مما أدى إلى تدمير بعض الجارات ووقوع بعض الخسائر في الأفراد فردت إسرائيل بغارة جوية على مطاري المزة والضومير فاشتبكت معها القوات الجوية السورية التي فقدت ست طائرات في المعركة.

بعد مرور ثلاثة أيام على الغارة الإسرائيلية قررت القيادة المصرية إيفاد لجنة عسكرية إلى سوريا برئاسة الفريق أول محمد صدقي محمود - قائد القوات الجوية آنذاك - لتقصي الحقائق والتنسيق مع القيادة السورية لمواجهة أي اعتداء إسرائيلي في المستقبل ولتأكيد التضامن مع سوريا. وزارت اللجنة مطاري المزة والضومير واجتمعت بالطيارين السوريين. وفي اليوم التالي اجتمعت اللجنة بوزير الدفاع السوري اللواء حافظ الأسد، وكان أهم ما أثير في الاجتماع هو اتفاقية الدفاع المشترك. ويقول اللواء على عبد الحبير عضو اللجنة «أني شعرت في هذه الزيارة بأن المسؤولين السوريين كانوا يحاولون بجميع الوسائل جر مصر إلى الدخول في حرب ... كان كلام السوريين أن أي استفزاز من إسرائيل يجب أن يقابل بالرد من كلا الاتجاهين، من مصر وسوريا في وقت واحد». وعلى المستوى السياسي لم يظهر رد فعل مباشر من جانب مصر غير زيارة المهندس محمد صدقي سليمان رئيس وزراء مصر لسوريا تأكيداً لوقوف مصر إلى جانب سوريا.

آثار حادث ٧ أبريل مهاترات جديدة بين الحكومات العربية. وقد أثرت هذه المهاترات في تفكير عبد الناصر وأدت في النهاية إلى جره إلى التورط في حرب لم يكن مستعداً لها. وما إن حل شهر مايو ١٩٦٧ حتى تعالت التهديدات الإسرائيلية

لسوريا بما في ذلك احتلال دمشق. لإسقاط الحكومة السورية التي تؤوي الفدائيين وتشجعهم على مواصلة كفاحهم.

ثانياً: التطورات السياسية والعسكرية في إسرائيل:

أخذت إسرائيل تطور جيشها وتبني لها قاعدة علمية وتقنية متطورة على ضوء الخبرات والدروس المستفادة من حرب ١٩٥٦ وعلى هدى التطورات السياسية والعسكرية التي تحدث في المنطقة العربية. وقد بدأ ذلك العمل بعد تعيين حاييم لاسكوف رئيساً للأركان الإسرائيلية خلفاً لموشي ديان، حيث قام لاسكوف بوضع برنامج أسماه «برنامج الدرع» يهدف إلى بناء وتطوير القوات المسلحة الإسرائيلية وفقاً للأسبقيات الآتية:

- ١- بناء قوات جوية ذات حجم كبير من الطائرات الفاذفة للمقاتلة.
- ٢- تكوين قوة ضاربة مدرعة وميكانيكية وسلاح مهندسين كفاء.
- ٣- إنشاء قوة اقتحام جوي رأسي وقوة من المظليين عالية المستوى.

وقامت استراتيجية إسرائيل العسكرية على أساس أن الهجوم هو الشكل الرئيسي للأعمال القتالية للتغلب على قلة العمق الاستراتيجي لإسرائيل وتأمين الأهداف الحيوية. وطبقاً لنظرية الهجوم الاستراتيجي التي اعتنقتها إسرائيل فقد ركزت على القوات الجوية وعلى القوات المدرعة بالتعاون مع القوات الجوية لحسم المعارك لمصلحتها في الجو والبر. وفي سنة ١٩٦١ وافقت فرنسا على بيع ٧٢ طائرة ميراج ٣ س وعدد من طائرات المستير لإسرائيل. وفي مايو ١٩٦٣ عقدت إسرائيل صفقة أسلحة ضخمة مع ألمانيا الغربية تشمل الطائرات والمدافع والدبابات وبلغت قيمة الصفقة ٨٠ مليون دولار. ونظراً لاحتفاظ إسرائيل بجيش عامل صغير واعتمادها على قوات الاحتياط فقد طورت نظام التعبئة العامة ونظم وأساليب التجنيد التي توفر لها إمكانية شن الحرب الشاملة الخاطفة على الدول العربية المجاورة بدون أن تضطر إلى الاعتماد السافر على حليف قوى كما حدث في حرب العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦،

ومن ثم فقد ارتفع وعاء التعبئة من ١٥٠ ألفاً في سنة ١٩٥٦ إلى ٢٥٠ ألف فرد في عام ١٩٦٢^(١).

كذلك ضمنت الولايات المتحدة الأمريكية أمن وسلامة إسرائيل وتجلى ذلك في ٢ يونيو ١٩٦٤ عندما قال الرئيس الأمريكي الأسبق ليندون جونسون لليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل الأسبق على باب البيت الأبيض «إن إسرائيل لها أن تعرف وتثق بأن لها صديقاً وقيماً وحيماً في البيت الأبيض وأن سلامة وأمن إسرائيل هما جزء لا يتجزأ من سلامة وأمن الولايات المتحدة». كما وافق جونسون على جميع طلبات إسرائيل من السلاح ورفع المعونة الأمريكية لها من ٤٠ مليون دولار إلى ١٣٠ مليون دولار. وعلى الرغم من نشاطات إسرائيل السياسية والعسكرية فإن جمال عبد الناصر كان يستبعد أية مواجهة عسكرية مع إسرائيل.

وفي عام ١٩٦٦ بذلت إسرائيل أقصى جهودها لإنشاء تحالف إقليمي غير عربي في منطقة الشرق الأوسط ليضمن لها التفوق السياسي والعسكري. بيد أن جهودها لم تكمل بالنجاح إلا مع إيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، حيث توصل ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل مع الشاه إلى اتفاق يحدد أسس التعاون بين إسرائيل وإيران. وكانت أبرز مظاهره تعهد إسرائيل بتدريب ٤٠٠ طيار إيراني في إسرائيل بالإضافة إلى حصول القوات الجوية الإسرائيلية على عقود لصيانة جميع الطائرات الحربية الإيرانية. كما زودت إيران إسرائيل بكميات من النفط أتاحت لإسرائيل تكوين مخزون يفي بجميع احتياجاتها لمدة ثلاثة أشهر في حالة الطوارئ.

(١) طه المحسوب، هزيمة يونيو: حقائق وأسرار، القاهرة: دار الهلال، يناير ١٩٨٨، ص ٣٨.

ثالثاً: موقف القوتين العظميين في المنطقة العربية قبل حرب يونيو ١٩٦٧:

١- موقف الاتحاد السوفيتي:

كان هدف الاتحاد السوفيتي نشر الشيوعية في المنطقة العربية بالتسلل إليها عن طريق كسر احتكار السلاح والمعاونة في تصنيع دولها وبذلك يضمن حاجتها إليه بصفة دائمة مع السعي الدؤوب إلى تدمير علاقات دول المنطقة بالغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والقضاء على دعوة القومية العربية خشية ظهور قوة لها شأنها تعترض أهدافه. وكان الاتحاد السوفيتي يزود مصر بأسلحة تحقق لها القدرة الدفاعية ولكن لا تمكنها من القيام بعمليات هجومية شاملة على إسرائيل حتى تظل حاجتها إليه مستمرة، بالإضافة إلى أن الاتحاد السوفيتي ليس من أهدافه تدمير إسرائيل.

وقد توطدت في تلك الفترة علاقات مصر بالاتحاد السوفيتي، كما أسفرت العلاقات الدولية خلالها عن استحالة المواجهة بين الدولتين العظميين، وأدت الظروف الدولية السائدة إلى تقارب أمريكي - سوفيتي، خاصة بعد استمرار النزاع الصيني - السوفيتي. وفي نفس الوقت كان للاتحاد السوفيتي علاقات وثيقة بالنظام الحاكم في سوريا.

٢- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر الولايات المتحدة الحليف الرئيس لإسرائيل الذي يمدد عليها السلاح والمعونات ويشملها بالتأييد ويستخدمها لتحقيق أهدافه في المنطقة العربية. وعلى الجانب الآخر استغلت الولايات المتحدة انفصال سوريا عن مصر وحاولت حصارها سياسياً واقتصادياً. وعندما ساعدت مصر ثورة اليمن شددت الولايات المتحدة من حصارها السياسي والاقتصادي.

ومنذ بداية عام ١٩٦٥ ازداد توتر العلاقات المصرية الأمريكية لاسيما بعد أن قام عبد الناصر بالهجوم الشخصي على ليندون جونسون وعلى سياسته البراميسة إلى منع القمح عن مصر في خطابه في عيد النصر يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٤. وقد أوجد

خطاب عبد الناصر حالة غير مرضية في الدوائر الأمريكية غذاها الضغط الصهيوني مما أسرع بتدهور العلاقات بين البلدين حتى وصلت إلى نقطة اللاعودة. فقد اعتقد الرئيس الأمريكي ليندون جونسون أن جمال عبد الناصر يتحدى النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ويستعدي الشعوب العربية على السياسة الأمريكية. وقد أفضى ذلك إلى أن يعلن الرئيس الأمريكي مرارا أن الولايات المتحدة تؤيد إسرائيل وتوازرها وأنها لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما هوجمت الدولة الصهيونية. لذلك لم يقتصر دور الولايات المتحدة على تزويد إسرائيل بالأسلحة والمعدات وبالمعلومات العسكرية الدقيقة عن القوات المصرية والسورية فحسب بل عمد جونسون في الفترة التحضيرية لحرب يونيو ١٩٦٧ إلى الإسهام في خداع مصر ليهيئ لإسرائيل الفرصة المواتية لكسب الحرب من خلال توفير عنصر المبادأة لها ومنع مصر من شن ضربة وقائية بعد أن أكد لعبد الناصر أن الولايات المتحدة تقف ضد أي عدوان. كما استغل جونسون يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة في عملية الخداع فضلا عن الاتحاد السوفيتي عن طريق المقابلة التي أجراها السفير السوفيتي في القاهرة مع عبد الناصر في الساعة الثالثة من فجر يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ والتي طلب فيها عدم بدء مصر بالهجوم. وفي يوم ٢٦ مايو أمر جونسون بإرسال شحنات كبيرة من الأسلحة على وجه السرعة لإسرائيل من المخزون الاستراتيجي للولايات المتحدة. كذلك أصدر جونسون أمرا بأن يتجه الأسطول السادس إلى شرق البحر المتوسط وتقف باخرة التجسس الأمريكية «ليبرتي» أمام السواحل المصرية في سيناء للتجسس على تحركات القوات المصرية والتشويش على أجهزة اتصالاتها. وقد تضمنت المساعدات الأمريكية لإسرائيل حماية سمائها أثناء توجيه الطائرات الإسرائيلية ضربتها المركزة إلى القواعد والمطارات المصرية بواسطة حاملة الطائرات ساراتوجا التي وقفت أمام ميناء أسدود الجنوبي وحاملة الطائرات أمريكا التي وقفت شمال ميناء حيفا.

هل كانت القوات المسلحة المصرية مستعدة للقتال في يونيو ١٩٦٧؟

بلغت القوات المسلحة المصرية في الفترة من سنة ١٩٥٩ إلى نهاية سنة ١٩٦٢ درجة عالية من الكفاءة القتالية تحت قيادات واعية ومدرية. ومن مظاهر ذلك تحرك وحشد ثلاث فرق مصرية إحداها مدرعة في سيناء في فبراير سنة ١٩٦٠ دون أن تكتشفها المخابرات الإسرائيلية التي فوجئت بوجودها في سيناء. وقد شكلت القوات المصرية رادعاً لإسرائيل منعها من الهجوم على سوريا. ولكن تراجعت كفاءة القوات المصرية في حملة اليمن بسبب خفض مستوى التدريب ودخولها في معارك وهمية حيث استهلكت طاقة الجنود في حرب عصابات لم يألفوها وفي مسرح عمليات جبلي لم يعهده من قبل بالإضافة إلى الإسراف في استهلاك الأسلحة والمعدات والذخيرة وبخاصة عندما بلغ حجم القوات نحو ٧٠,٠٠٠ مقاتل في أغسطس سنة ١٩٦٥. كما تدهورت الحالة الفنية للأسلحة والمعدات بسبب سوء الأحوال الجوية والظروف الطبوغرافية لمسرح عمليات اليمن مما أثر في الكفاءة القتالية للقوات المسلحة. كذلك تدنى مستوى الانضباط العسكري وتفشي الانحلال بين الأفراد، وانتشرت الوساطة والمحسوبية من أجل الحصول على مزايا المرتب الكبير والثروة والخدمات التي تؤدي لمن يخدم باليمن، كما برزت اللامبالاة والاستهانة بالفاعلية الحقيقية لمطالب القتال^(١). وكان من الآثار الخطيرة لحرب اليمن إهمال القيادة العليا للقوات المسلحة المصرية لمسرح العمليات الرئيسي في سيناء حيث لم يجر إعداد أو تدريب القوات المصرية على أساليب قتال القوات الإسرائيلية كما لم يتم التجهيز الهندسي الكامل للنطاقات والخطوط الدفاعية في سيناء لعدم توافر القوات والإمكانات المالية. وقد نجم عن التأثير الخطير لحملة اليمن في القوات المسلحة المصرية إقحامها في حرب يونيو ١٩٦٧ دون إعدادها لمواجهة متطلبات الحرب الحديثة بالإضافة إلى افتقادها الانضباط العسكري وتدني مستوى كفاءة أسلحتها ومعداتها. كما أكد الفريق أول

^(١) محمد فوزي، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٨.

عبد المحسن كامل مرتنجي قائد جبهة سيناء في حرب يونيو ١٩٦٧ أن حالة القوات المصرية في ذلك الوقت كانت في الحضيض والدفاعات في سيناء لم تكن مستكملة.

كانت القوات المصرية قبل حرب يونيو ١٩٦٧ في حالة «مرتبات سلم منخفضة». وكانت نسبة النقص بوجه عام في الأفراد والأسلحة والمعدات في القوات البرية يوم ١٤/٥/١٩٦٧ مقارنة بمرتبات الحرب كالاتي: ^(١) الأفراد ٤٠% - الأسلحة الصغيرة ٣٠% - المدفعية ٢٤% - الدبابات ٤٥% - المركبات ٧٠%. أما القوات الجوية فقد عانت نقصاً شديداً في عدد الطيارين المقاتلين والطيارين المهندسين، وكان هذا النقص وحده يفرض على مصر عدم قبول أي صراع مسلح مع إسرائيل كلياً. كما كان عدد الطائرات الصالحة للقتال يوم ٤ يونيو مائتي طائرة قتال (٢٠٠ طائرة) بينما لم يكن يتوافر لقيادتها سوى ١٥٠ طياراً، في حين كان للعدو من ٢ : ٣ طيارين لكل طائرة، وكان يمتلك ٣٧٦ طائرة قتال.

وبالإضافة إلى ذلك فقد جرى خفض مستوى التدريب في القوات المسلحة عموماً وإلغاء معظم المشروعات التدريبية والمناورات من أجل توفير الاعتمادات المالية والوقود، وتم تأجيل إنشاء مطارات جديدة لتحقيق انتشار الطائرات وبالتالي تقليل احتمالات تدميرها، كما خفضت ساعات تدريب الطيارين، ورفض جمال عبد الناصر طلب قيادة القوات الجوية عام ١٩٦٤/١٩٦٥ إنشاء دشم للطائرات وعقب على الطلب بقوله «أعمل مخاضاً للطائرات أم اشترى قمح للشعب». أما قوات الاحتياط فلم يتم استدعاؤها للتدريب توفيراً للنفقات، وبالتالي أصبحت عديمة الكفاءة القتالية ورصيذاً فاسداً، بل أنها شكلت عبئاً ثقيلاً عند التعبئة العامة وحشد القوات في سيناء.

كان كل ذلك من تأثير حرب اليمن التي شكلت ضغطاً اقتصادياً شديداً على مصر واستغرافاً لميزانية القوات المسلحة بعد أن أصبحت القوات المسلحة المصرية مسئولة عن اليمن أرضاً وشعباً. وقد نجم عن ذلك اضطراب مصر إلى إرسال الدعم

^(١) نفس المرجع، ص ٦٦.

المالي والاقتصادي والمعونات الغذائية إلى اليمن، بالإضافة إلى إمداد القبائل بالأموال والأسلحة من أجل كسب ولائها أو درء خطرهما على الأقل. وفي ظل هذه الظروف الصعبة أعلن عبد الناصر رسمياً^(١) وفي اجتماعاته^(٢) تأجيل المواجهة مع إسرائيل وفقاً للحساب المصرية، حيث اعترف في أول مايو ١٩٦٥ بأنه لا يمكن تحرير فلسطين في المستقبل القريب، لوجود خمسين ألف مقاتل مصري في اليمن. وفي شهادته المنشورة في روز اليوسف في ١٠/١٠/١٩٧٧ أفصح الفريق أول عبد المحسن مرتنجي أن عبد الناصر أكد له نفس المعنى السابق. وبالإضافة إلى ما سبق فقد استترفت حملة اليمن للاقتصاد المصري ومعظم الزيادة في الدخل القومي^(٣).

وبوجه عام فقد ترك مسرح العمليات في اليمن آثاراً سيئة على القوات المسلحة المصرية. فعلى امتداد نحو خمس سنوات ومسرح اليمن يستدرج قواتنا إليه ويستنزف القدر الأكبر من قدراتنا العسكرية البرية والبحرية والجوية وطاقتنا الاقتصادية والسياسية بينما تتأهب إسرائيل وتستعد لجولة فاصلة وتتحين لها الظروف المواتية والوقت المناسب وتعد لها القوات المجهزة بأحدث الأسلحة. لقد استترف مسرح اليمن لفترة طويلة ثلاثة عشر لواء مشاة ومدرع وعدداً من كتائب الصاعقة والمظلات، وشكل هذا الرقم نحو ثلثي القوات العاملة النظامية المتوافرة حينذاك لدى

^(١) محمد السيد سليم، "إعلان عبد الناصر في أول مايو ١٩٦٥"، التحليل السياسي المصري، بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ١٨١.

^(٢) وجيه أبو ذكري، ملهجة الأبرياء في ٥ يوليو، ص ٣٨٣. حيث أكد عبد الناصر ذلك في اجتماعه بقيادات المجلس الفلسطيني في وجود أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السابق.

^(٣) وقد أكد ذلك د. عبد المنعم القسيوي نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والمالية الأسبق حيث قال:

"لقد اوضحت للسيد الرئيس عبد الناصر أن الزيادة في إنفاقنا العسكري على حرب اليمن وصلت إلى ٢٦٠% أي أنه ارتفع بمعدل يقرب من ستة أضعاف النمو من الدخل القومي خلال السنوات من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٥. لذا فإن الإنفاق العسكري يستوعب معظم الزيادة في الدخل التي تجمعت عن كل الجهد المبذولة لتنفيذ الخطة. عبد المنعم القسيوي، "مذكرات حرب اليمن كانت بداية المتاعب للاقتصاد المصري"، الحلقة الأولى، جريدة الأخبار، ١٦ يناير ١٩٨٧، ص ٩.

الجمهورية العربية المتحدة، بالإضافة إلى معظم القوات البحرية والجوية، بينما كان الثلث الباقي يقضي فترة راحة واستحمام ويسعى إلى الحصول على منافع شخصية.

لقد كانت الخدمة في اليمن مجالاً لبلوغ الأمان الشخصي بطريقة سهلة رخصية وأسهمت في إفساد الانضباط العسكري ثم فتحت أبواب الوساطة والمنفعة المتبادلة بما أضر بتقاليد القوات المسلحة وأثر بشدة في مستوى الكفاءة القتالية. واستمرت خدمة معظم الأفراد في اليمن مدداً تتراوح بين السنتين والثلاث سنوات لم يكتسبوا خلالها أية مهارات ميدانية واقعية، فلما انتقل الفرد إلى خدمة الاحتياط بعد ذلك كان رصيداً فاسداً، إذ أنه لم ير طوال هذه المدة أية دبابه أو طائرة معادية، بل كان يقاتل عدواً وهمياً.

وخلاصة القول إن مسرح اليمن شكل عبئاً على الاستراتيجية المصرية لم تكن قادرة على النهوض به على المستوى المناسب مما أدى إلى عدم الاهتمام بجهة سيناء، بالإضافة إلى إهمال تدريب القوات وعدم توفير احتياجاتها نتيجة ضغط المصروفات لمقابلة الاستتراف الذي سببه مسرح اليمن، فضلاً عن اختلاف أسلوب القتال بمسرح اليمن عن أسلوب القتال بجهة سيناء.

وفيما يختص بالدفاع عن جبهة سيناء فقد وضعت الخطة الدفاعية (قاهر) في عام ١٩٦٦ وتم اعتمادها في أول ديسمبر من نفس العام. وكانت مهمة قيادة المنطقة العسكرية الشرقية في هذه الخطة تنص على تركيز الجهود الرئيسي للقوات المسلحة المصرية للدفاع عن سيناء وإيقاع أشد الخسائر بالعدو المهاجم ثم خلق الظروف المناسبة للتحويل إلى الهجوم العام ونقل المعركة إلى أرض العدو، في حين تقوم قوات عين جبالوت (قوات فلسطينية) بالدفاع عن قطاع غزة. وقد وفرت الخطة تجهيزاً مناسباً من القوات للدفاع عن جبهة سيناء، غير أن الخطة اتسمت بالسلبية لتفريطها في المبادأة باتخاذ أوضاع الدفاع وقبول تلقي الضربة الأولى. وعلى الرغم من ذلك فإن القوات المصرية لم تستكمل تجهيز مواقعها في جبهة سيناء كما أن عدم احتلال القوات لمواقعها الدفاعية حرم تلك القوات وقيادتها من ممارسة تطبيق الخطة عملياً

للوقوف على مدى كفاءة القوات وتنسيق التعاون بينها ومعالجة بواحي الصعف والقصور. وقد ظهرت العيوب وجواب النقص عندما دفعت القوات المصرية إلى سيناء اعتباراً من ١٥ مايو ١٩٦٧، إذ وصل نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة يوم ١٨ مايو ١٩٦٧ تقرير عمليات من قائد المنطقة العسكرية الشرقية يؤكد فيه عدم إمكان تنفيذ الخطة الدفاعية (قاهر) لأن التجهيز الهندسي للنطاقات الدفاعية الإمامية يحتاج من ثلاثة إلى ستة أشهر لاستكمالها بينما يحتاج النطاق الدفاعي الثاني إلى أربعة أشهر على الأقل مع ضرورة توفير الإمكانيات اللازمة حتى يتسنى لقوات المنطقة القيام بمهامها الدفاعية^(١).

يتضح مما سبق أن القوات المسلحة، المصرية لم تكن مستعدة للدفاع ولا للهجوم، وهنا يطرح هذا السؤال نفسه: هل كان عبد الناصر على علم بتدقيق مستوى كفاءة القوات المسلحة المصرية وتدهور الأوضاع الاقتصادية؟

من الثابت أن عبد الناصر قام بالزيارة الأولى لليمن في أبريل ١٩٦٤ ووقف بنفسه على حالة القوات المصرية هناك وعلى طبيعة قتالها في مسرح اليمن الجيلي الذي يختلف جذرياً عن مسرح سيناء الصحراوي وتيقن من أن القوات المصرية تقاتل عدواً وهمياً يستخدم أساليب حرب العصابات. كما رأى ضرورة الإسراع بحسم الحرب لتأثيرها الضار في قدرات مصر العسكرية والاقتصادية، ولذلك ارتفع حجم القوات من خمسين ألف إلى سبعين ألف مقاتل. ولكن تفاقم تورط مصر في اليمن فاضطر عبد الناصر إلى توقيع اتفاقية جدة مع الملك فيصل، ملك السعودية، في جدة في ٢٤ أغسطس ١٩٦٥ لإنهاء الحرب في اليمن وسحب القوات المصرية، وفي سبيل ذلك عدم عبد الناصر تنازلات مهمة حيث لم تشترط الاتفاقية عدم اشتراك الإمام المخلوع. أسرته في الحكومة القادمة في اليمن كما لم تحدد شكل الحكم في المستقبل الذي من الممكن أن يكون جمهورياً أو ملكياً أو إمامياً.

^(١) د. المحفوظات المركزية للقوات المسلحة. وثائق حرب ١٩٦٧ (ملف رقم ١٥١٢/٥ مبرور العمبة

وكان رأي عبد الناصر ضرورة إعادة تنظيم وتسليح وتدريب القوات بعد سحبها من اليمن حتى تستعيد كفاءتها القتالية قبل التفكير في مواجهة إسرائيل.

وبالإضافة إلى معرفته الشخصية بموقف القوات في اليمن فقد سبق أن أحيط عبد الناصر علماً بالوضع في اليمن عندما قابل الفريق أنور القاضي - قائد القوات المصرية في اليمن - في نهاية مايو عام ١٩٦٣ حيث شرح لعبد الناصر الصورة الحقيقية للموقف هناك واقترح ضرورة سحب القوات المصرية من اليمن بأسرع ما يمكن لتدهور الموقف اليمني في السيطرة على القبائل... ولكن جمال عبد الناصر قال له: «الانسحاب بقواتنا مش ممكن.. فمعنى كده انهيار ثورة اليمن.. والعملية سياسية أكثر منها عسكرية.. أنا باعتبر إننا وجهنا ضربة مضادة لضربة الانفصال في سوريا ولا يمكن أن نترك اليمن..»^(١).

وهذا يبين مدى ديكتاتورية عبد الناصر واستبداده بالرأي على حساب مصلحة الوطن وفي سبيل تحقيق هدف شخصي هو توجيه ضربة مضادة لضربة الانفصال في سوريا التي تركت جرحاً عميقاً في هيئته الشخصية، وهذا يتفق مع شخصية جمال عبد الناصر التي كانت تغالي في تقدير قيمتها وتعتقد اعتقاداً راسخاً في تميزها وتفرداها، وتعتبر أي اعتراض أو مساس سلبي بسياساتها أو أهدافها مساساً بكرائسها وكرامتها مما يستوجب مواجهته بعنف.

ويؤكد محمد فائق - وزير الإعلام الأسبق - أن عبد الناصر كان يقرأ كل ما يصل إليه من معلومات سواء عن طريق الأجهزة الرسمية مثل المخابرات وأجهزة الأمن ووزاري الخارجية والداخلية والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أو من الأجهزة غير الرسمية مثل وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، وكانت كل هذه المعلومات تصب في سكرتارية الرئيس للمعلومات ثم تعرض عليه للإطلاع عليها^(٢).

^(١) حديث الفريق أنور القاضي لرئيس تحرير مجلة آخر ساعة بمناسبة مرور ٢١ عاماً على حرب يوليو ١٩٦٧، القاهرة: مجلة آخر ساعة، ٨ يونيو ١٩٨٨، ص ٢٤.

^(٢) محمد فائق من حديث معه في مجلة الشباب، العدد رقم ١٧٢، نوفمبر ١٩٩١، ص ٢٣.

كما كان عبد الناصر على علم بحجم الإنفاق العسكري الضخم في حرب اليمن الذي استترف الميزانية المصرية وأثر سلبيا في قدرات مصر الاقتصادية. فنتيجة لحرب اليمن ارتفع عجز الميزانية من ٦٦,١ مليون جنيه في عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٣٥٦ مليون جنيه في عام ١٩٦٥/٦٤. وقد أدى هذا العجز في الميزانية إلى اللجوء إلى القروض، وازدادت الأحوال الاقتصادية سوءا بزيادة الإنفاق في حرب اليمن مما أفضى إلى توقف العمل بالخطة الخمسية الثانية وبدء العمل بخطة سنوية.

وطبقا لما جاء في ملفات ثورة يوليو قال أمين شاكِر: «أنا كنت سفير مصر في بروكسل في ذلك الوقت وكانت قيادة حلف الأطنطلي قد تم نقلها إلى هناك، ومن بين التقارير التي حصلت عليها وأرسلتها إلى عبد الناصر تقرير يحدد كفاءة الجيش المصري في ذلك الوقت — ٣٤% في مقابل ٨٦% للجيش الإسرائيلي»^(١).

ويروى محسن عبد الخالق (سفير سابق) أنه كان في لندن واستدعاه السفير الأردني وقال له: «إن وزارة الخارجية البريطانية استدعته يوم ٢٦ مايو ١٩٦٧ لتبليغه بأن الحرب مع إسرائيل ستقوم يوم ٥ يونيو فترجو إبلاغ الملك حسين لإبلاغ عبد الناصر. قلت للسفير الأردني: ألم تسأل الخارجية البريطانية عن سبب إبلاغنا بذلك.. قال سألت فقالوا لي لأنكم ستهزمون وستقولون إن الغرب هو المسئول ونحن لنا مصالح معكم حريصون عليها ونريد أن نبصركم»^(٢).

كذلك كان عبد الناصر يعلم مؤامرة توريط مصر في حرب لم يكن مستعدا لها. ففي يوم ٢٨ أبريل ١٩٦٧ تلقى الفريق عبد المنعم رياض رئيس أركان القيادة العربية الموحدة رسالة من الملك حسين تستدعيه لمقابلة الملك في أسرع وقت ممكن. وقد تم اللقاء في الأردن في أول مايو حيث سلم الملك حسين الفريق رياض رسالة عاجلة لمصر تتلخص في «... أن هناك مؤامرة لاستدراج مصر أو توريطها بحيث يمكن ضربها وأن سوريا هي طعم الاستدراج أو التوريط وأن موعد التنفيذ قريب،

^(١) صلاح منتصر "بجرد رأي: الشهود يتكلمون"، جريدة الأهرام، ٨ يونيو ٢٠٠٠، ص ١١.

^(٢) نفس المرجع، ص ١١.

وأن الملك حسين برغم كل الاعتبارات والخلافات مع القاهرة قرر أن يحذر مصر
لسبب رئيس هو خشيته من أن تصل المخاطر إلى مملكته لصعوبة حصر السنة النار إذا
اشتعلت في المنطقة»^(١). وفور وصول الفريق عبد المنعم رياض إلى مصر عائداً من
الأردن كتب تقريراً إلى عبد الناصر يشمل كل المعلومات وأرسله إلى المشير عبد
الحكيم عامر طالباً تسليمه إلى مكتب رئيس الجمهورية، وحتى يوم ١٣ مايو لم يكن
التقرير قد وصل إلى يد جمال عبد الناصر، ولم يعلم به عبد الناصر إلا من محمد
حسين هيكل، فطلبه وقرأه ظهر يوم ١٤ مايو^(٢).

لو كان عبد الناصر قد أخذ الأمر مأخذ الجد وأراد عدم تصعيد الموقف لألقى
قراره بدفع القوات المصرية إلى سيناء حيث بدأ دفع هذه القوات ابتداءً من يوم ١٥
مايو ١٩٦٧. ولكن عبد الناصر كان له هدف شخصي سيتضح فيما بعد.

يتبين لنا من العرض السابق أن جمال عبد الناصر كان يعلم مستوى كفاءة
القوات المسلحة المصرية وأن مؤامرة كانت تحاك لتوريط أو استدراج مصر إلى حرب
غير مستعدة لها. ومن هنا تصبح عبارة «برقيتي يا ريس» - التي يدعى أن عبد
الحكيم عامر قالها لعبد الناصر - تبريراً ساذجاً لقرارات عبد الناصر الخاطئة لا ينطلي
إلا على الحمقى والنوكى.

قصة الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية:

أخذت الأوضاع تتدهور على الجبهة السورية بعد المعركة الجوية التي وقعت
يوم ٧ أبريل ١٩٦٧ فوق الأراضي السورية. ومنذ أوائل مايو ١٩٦٧ أخذ المستولون
الإسرائيليون يطلقون تهديداً بغزو الأراضي السورية واحتلال دمشق. ويوم ٩ مايو
منحت لجنة شؤون الأمن في الكنيست سلطات كاملة للحكومة للقيام بعمليات

^(١) محمد حسين هيكل، مصر.. لا لعبد الناصر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٢/٢، ص ١٣٦.

^(٢) محمد حسين هيكل، الانفجار ١٩٦٧، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠، ص ٤٤.

عسكرية ضد سوريا^(١). وفي لقاء صحفي يوم ١١ مايو مع رئيس وزراء إسرائيل أعلن أن «إسرائيل قد تضطر إلى اتخاذ إجراءات ضد سوريا لا تقل في عنفها عن الإجراءات التي اتخذت يوم ٧ أبريل بل أعنف»^(٢).

وابتداء من يوم ١٣ مايو أخذت المعلومات تتوالى من عدة مصادر حول الموقف الإسرائيلي من سوريا. ففي ذلك اليوم كان أنور السادات - رئيس مجلس الأمة - عائدا من كوريا الشمالية عن طريق موسكو وكان يرافقه إلى المطار سيمونوف نائب وزير الخارجية السوفييتي ومعه رئيس البرلمان السوفييتي، ودار الحديث حول موقف سوريا وعن حشد إسرائيل عشرة ألوية على الحدود السورية وقال سيمونوف إن الاتحاد السوفييتي سيساعد سوريا. وفي نفس اليوم توجه مندوب المخابرات السوفييتي سيرجي، الذي كان يعمل مستشارا بالسفارة السوفيتية بالقاهرة، إلى مقابلة عاجلة مع صلاح نصر مدير المخابرات العامة لينقل إليه رسالة من موسكو مفادها أن هناك حشودا إسرائيلية حجمها أحد عشر لواء تتجمع أمام الجبهة السورية^(٣). وفي ١٣ مايو أيضا استدعت وزارة الخارجية السورية ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن وأبلغتهم أن إسرائيل تنوي شن هجوم على سوريا بحجة أنها مسؤولة عن نشاط الفدائيين. وفي مساء نفس اليوم تلقى عبد الناصر برقية من موسكو تحوي ملخص ما سمعه أنور السادات عن الموقف على الحدود السورية. كما عقد السكرتير العام للأمم المتحدة في ١٣ مايو مؤتمرا في نيويورك صرح فيه بأنه قلق من الأنباء الواردة من إسرائيل عن تفكيرها في استخدام القوة ضد سوريا. وناشد السكرتير العام جميع الأطراف الالتزام بضبط النفس واحترام اتفاقيات الهدنة. واقترح السوفييت عدم اتخاذ إجراء ما كما حذروا من تصعيد الموقف.

^(١) طه المندوب، مرجع سابق، ص ٧٢.

^(٢) صمويل سيجيف، إسرائيل والعرب والدول الكبرى ١٩٦٣-١٩٦٨، ترجمة للمخابرات العامة، ١٩٦٩، ص ٧٠.

^(٣) ناداف سفران، من حرب إلى حرب: الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧، ترجمة المخابرات العامة، ص ٥٧٥.

وفي مساء ١٣ مايو تدارس عبد الناصر وعبد الحكيم عامر الموقف الطلوي واتفقا على أن تكون الجمهورية العربية المتحدة مستعدة لجميع الاحتمالات، ثم قررا دعوة هيئة أركان الحرب القوات المسلحة إلى اجتماع طارئ صباح يوم ١٤ مايو لبحث الإجراءات العسكرية التي يمكن اتخاذها. كما قررا إيفاد الفريق أول محمد فوزي رئيس هيئة أركان الحرب يوم ١٤ مايو إلى دمشق للتحقق ومعرفة مدى صحة المعلومات عن الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا، بعد أن وصلت معلومات تؤكد الحشود الإسرائيلية وأنها موزعة على جبهتين: جبهة جنوب طبرية وجبهة شمال طبرية وذلك بهدف اختراق الجبهة السورية وتهديد العاصمة دمشق.

وجاء رد الفعل المصري يوم ١٤ مايو متمثلاً في إصدار المشير محمد عبد الحكيم عامر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة تعليمات حرية رقم ٦٧/١ بشأن متابعة مواقف التهديد الإسرائيلي العلني لسوريا باستخدام القوة ضدها بهدف إسقاط الحكم السوري واستبدال حكم عميل به. «وتحقيقاً لأمن الجمهورية العربية المتحدة يتم فوراً إعلان حالة الطوارئ بالقوات المسلحة وانتقالها إلى حالة الاستعداد الكامل للقتال طبقاً للخطة المقررة اعتباراً من الساعة ١٤٣٠ يوم ١٤ مايو ١٩٦٧». كما أعلن نائب القائد الأعلى في توجيهاته التي صدرت في الساعة ١٢٠٠ من نفس اليوم أنه تقرر تدخل الجمهورية العربية المتحدة ضد إسرائيل إذا هاجمت سوريا بهدف احتلال الأرض أو تدمير القوات الجوية السورية. كذلك أصدر أمر قتال رقم (١) موجهاً إلى ضباط وضباط صف وجنود القوات المسلحة يتضمن وجود حشود إسرائيلية ضخمة على حدود سوريا، الغرض منها القيام بعملية هجومية على الأراضي السورية بهدف إسقاط الحكم التحرري العربي وإحلال حكم رجعي عميل.

ولهذا فقد أصدر نائب القائد الأعلى الأوامر التالية:

- ١ - تعبئة القوات المسلحة المصرية.
- ٢ - رفع درجة استعداد القوات المسلحة إلى درجة الاستعداد الكامل للقتال اعتباراً من الساعة ١٤٣٠ يوم ١٤ مايو ١٩٦٧.
- ٣ - الاستعداد الكامل للقوات المسلحة لتنفيذ مهام القتال على جبهة إسرائيل.

وقد كلف نائب القائد الأعلى في نفس يوم ١٤ مايو الفريق أول محمد فوزي بالسفر إلى سوريا للتأكد من وجود الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية والتنسيق بين القيادتين المصرية والسورية لتوحيد الجهود العسكرية، إلا أن التنسيق لم يكن حدياً لفقدان الثقة بين الطرفين.

وصل الفريق أول محمد فوزي إلى سوريا يوم ١٤ مايو ومكث بها ٢٤ ساعة أجرى خلالها استطلاعاً جويًا بواسطة طائرة هليكوبتر كما شاهد الأفلام والصور الجوية واطلع على آخر تقارير الاستطلاع وسأل بنفسه عناصر الاستطلاع والمعلومات السورية بالإضافة إلى المسؤولين العسكريين في قيادة الأركان والجبهة السورية فلم تتبين له حقيقة واحدة تؤكد هذه الحشود الإسرائيلية. وقد رفع تقريراً بذلك يوم ١٥ مايو إلى المشير عبد الحكيم عامر، وهو التقرير الذي ينفي وجود أية حشود إسرائيلية على الجبهة السورية. غير أن الفريق أول محمد فوزي لم يلاحظ أية ردود فعل لدى المشير عن سلبية الوضع على الحدود السورية الإسرائيلية، «ومن هنا بدأت أعتقد أن موضوع الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا هو، من وجهة نظر المشير، ليس سبباً وحيداً أو رئيسياً في إجراءات التعبئة والحشد التي اتخذتها مصر بهذه السرعة»^(١).

وفي مساء يوم ١٤ مايو رفعت إدارة المخابرات الحربية المصرية تحليلاً للموقف إلى القيادة العليا للقوات المسلحة انتهت فيه إلى احتمال أن تكون الأزمة وليدة خطة

^(١) محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، مرجع سابق، ص ٧٢.

مفتعلة ونصحت بالتريث انتظارا للمعلومات مؤكدة. كما وردت إشارات يومية من رئيس الأركان السوري إلى القيادة العربية الموحدة اعتبارا من ١٥ مايو إلى ٣١ مايو ١٩٦٧ تؤكد عدم وجود حشود معادية على الجبهة السورية. وعلى الرغم من ذلك فقد استمر تدفق القوات المصرية إلى سيناء.

وابتداء من يوم ١٥ مايو أخذت المعلومات تتوالى عن عدم وجود حشود إسرائيلية أمام جبهة سوريا، إذ وردت برقية شفرية من السفارة المصرية بواشنطن تؤكد أن قسم الشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية يؤكد رسميا أن إسرائيل لم تقم بالتعبئة أو تصدر أوامر لقواتها بالاستعداد^(١). كما أعلن يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة في التقرير السنوي عن أعمال المنطقة الذي قدمه إلى مجلس الأمن يوم ١٩ مايو ١٩٦٧ أن التقارير الواردة من مراقبي هيئة الأمم لمراقبة الهدنة أكدت عدم وجود حشود أو تحركات رئيسية على جانبي خط الهدنة.

وقد ذكر الفريق صلاح الحديدي في كتاب «شاهد على حرب ٦٧» أن أجهزة الحصول على المعلومات المصرية قامت بواجبها في نفي أبناء الحشود الإسرائيلية لغزو سوريا. كما توصل الفريق عبد المنعم رياض رئيس أركان القيادة العربية الموحدة إلى عدم وجود ذلك الحشد الكبير من القوات الإسرائيلية.

كما صرح جمال عبد الناصر بأنه حين كان الوفد البرلماني المصري برئاسة أنور السادات يزور موسكو في مطلع شهر مايو «أخطره أصدقاؤنا في الاتحاد السوفيتي بأن هناك قصدا مبيتا ضد سوريا وأن غزو سوريا وشيك».

أما عن رواية شمس بدران، وزير الحرية الأسبق، عن قصة الحشود فتقول: «إن الروس أبلغوا السوريين بوجود حشود إسرائيلية على حدودهم، فأبلغت سوريا مصر بهذه الحشود، كما قام الروس بإبلاغ مصر». كما ذكر الملك حسين أن

^(١) برقية شفرية رقم ٢٥٥٨/١٥١ في ١٥/٥/١٩٦٧ مرسله من مصطفى كامل سفير مصر في واشنطن

إلى سامي شرف.

المعلومات السوفيتية كانت تتضمن أن إسرائيل اختارت يوم ١٧ مايو لتشن هجومها على سوريا.

ويرى الفريق أول عبد المحسن كامل مرتنجي، قائد جبهة سيناء أثناء حرب يونيو ١٩٦٧، أن الاتحاد السوفييتي كان يعلم تماما عدم وجود مثل هذه الحشود، ويستدل على ذلك برفض السفير السوفييتي في إسرائيل دعوة وزير الدفاع الإسرائيلي لمصاحبه في جولة في مناطق الحدود ليرى بنفسه أنه ليست هناك أية حشود للقوات الإسرائيلية. ويعزو الفريق أول مرتنجي افتعال السوفييت هذه المعلومات إلى خشيتهم من قيام إسرائيل بعمليات انتقامية ضد سوريا، ردا على الاستفزازات السورية على الحدود، قد تطيح بحكومة سوريا فأروا في إشراك مصر في الموقف نوعا من الردع لإسرائيل.

وطالما ثبت أنه لا توجد حشود إسرائيلية فلماذا الاستمرار في التعبئة والحشد والتصرف المطلق الذي قاد إلى الهزيمة؟ ومن المسئول عن استمرار سهر الأحداث في هذا الاتجاه على الرغم من عدم اهتمام سوريا، وتحذير السوفييت من تصعيد الموقف؟

إن السبب في ذلك هو رغبة جمال عبد الناصر في الاستفادة من هذا الموقف في استعادة حق مصر في السيطرة على مضائق تيران وحرمان إسرائيل من الملاحه في خليج العقبة - مع أنه كان يعلم أن ذلك يعني الحرب - وهذا ما يؤكد خطاب عبد الناصر يوم ٤ يونيو ١٩٦٧ حيث قال: «إن ما حدث هو أننا استعدنا حقنا في خليج العقبة. فلقد كانت الأمور في خليج العقبة سنة ١٩٥٦ كما هي الآن، ولكن نتيجة للعدوان البريطاني الفرنسي سحبنا قواتنا من سيناء، وحضرت قوات الطوارئ الدولية، وبهذا كان علينا أن نستعد لمعركة فاصلة مع العدو، وعندما شعرنا بأننا على استعداد، استعدنا حقنا: خرجت قوات الطوارئ الدولية، ثم عدنا إلى خليج العقبة، ثم أغلقنا خليج العقبة». ومن هنا يتضح أن الدافع الحقيقي يكمن في رغبة جمال عبد الناصر في محو إحدى نتائج حرب عام ١٩٥٦ التي أجبر على قبولها، فقد كان مرور السفن الإسرائيلية في مضيق تيران يمثل جرحا غائرا في نفسه خاصة بعد أن استغلت وسائل

الإعلام السعودية والأردنية هذه الحقيقة ضده وأخذت ترميه بأنه يدق طبول الحرب بينما هو يحمي خلف قوات الطوارئ الدولية ويسمح لإسرائيل بالملاحة في خليج العقبة دون علم الشعب المصري.

لقد كان لهذه الحملات الإعلامية تأثير كبير في تفكير عبد الناصر وهذا يتفق مع أبعاد شخصيته. فقد كان عبد الناصر يفرط في الاعتزاز بنفسه ويسرف في اعتقاده في تميزه وتفرد، وكان يعتبر أي هجوم على شخصه أو على سياسته أو على أي شيء يمثل، أو أية معارضة لنهجه أو أفكاره جريمة تستحق العقاب الصارم. ففي داخل مصر تعقب كل من يحالفونه في الرأي وألقى بهم في السجون. وعندما أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا سحب عرضها بتمويل السد العالي بدعوى سوء موقف مصر الاقتصادي اعتبر ذلك إهانة شخصية له تستوجب الرد عليها بأعنف منها. وكان شعور عبد الناصر بالإهانة وبالإساءة إلى كبريائه السبب الرئيس في إقدامه على تأميم شركة قناة السويس كما رأينا سلفا. وقد كانت الإهانة التي لحقت به من هجوم بعض وسائل الإعلام العربية السبب الرئيسي في الاندفاع دون روية أو تبصر لإزالة سبب الهجوم عليه عن طريق قرارات خاطئة أفضت إلى الهزيمة. لقد كان يعلم تماما عدم وجود حشود إسرائيلية على الحدود السورية ولكنه اعتبرها فرصة سانحة يجب اغتنامها لإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية حتى يخرس وسائل الإعلام التي تهاجمه دون النظر إلى كفاءة القوات المسلحة الحقيقية وإلى الظروف السائدة محليا وعربيا وعالميا.

قرار حشد القوات المسلحة في سيناء وقرار سحب قوات الطوارئ الدولية

اتخذ جمال عبد الناصر أربعة قرارات سياسية خلال شهر مايو ١٩٦٧ هي: قرار حشد القوات المسلحة في سيناء وقرار سحب قوات الطوارئ الدولية، وقرار إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وقرار الدفاع عن قطاع غزة. وقد أدت هذه القرارات الخاطئة إلى وقوع الهزيمة العسكرية في يونيو ١٩٦٧. ونبدأ بدراسة قرار حشد القوات المسلحة في سيناء وقرار سحب قوات الطوارئ الدولية.

عقد جمال عبد الناصر مساء يوم ١٣ مايو ١٩٦٧ اجتماعاً طارئاً مع عبد الحكيم عامر لبحث الموقف العسكري بعد وصول معلومات عن حشد القوات الإسرائيلية على الجبهة السورية. وأثناء الاجتماع اتخذ عبد الناصر قرار حشد القوات المسلحة في سيناء، غير أن موضوع وجود قوات الطوارئ الدولية في سيناء فرض نفسه عند بحث الخطط اللازمة لمساندة سوريا. وكان قرار عبد الناصر أن تطلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية من مواقعها على خط الحدود الدولية مع فلسطين عام ١٩٤٨. وفي الاجتماع الذي عقد في صباح يوم ١٤ مايو أبلغ عبد الحكيم عامر رئاسة هيئة أركان حرب القوات المسلحة بهذا القرار عند بحث خطة تحرك وحشد القوات المسلحة في سيناء.

وفيما يختص بحشد القوات المسلحة في سيناء فقد صدرت توجيهات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة يوم ١٤ مايو باحتمال قيام إسرائيل بالعدوان على سوريا وبعزم مصر على التدخل بقواتها المسلحة ضد إسرائيل إذا ما اعتدت على سوريا. وتنفيذاً لذلك يتم حشد قوات مناسبة في جبهة سيناء لصد أي عدوان والتأهب للقيام بضربة داخل إسرائيل ذات مهام محدودة في اتجاهي العوجة وإيلات مع بذل العناية الزائدة لتأمين منطقة شرم الشيخ، كما نصت التوجيهات على بدء تنفيذ الفتح الاستراتيجي للقوات البحرية وتجهيز خطة بحرية هجومية لغفل خليج العقبة.

وقد بدئ في حشد القوات المسلحة في سيناء اعتباراً من ١٥ مايو ١٩٦٧ دون دراسة الكفاءة القتالية لهذه القوات، بل إن قرار حشد القوات المسلحة في سيناء قد فرض عليها فرضاً دون مناقشة أو إعطاء الفرصة لإبداء الرأي في إمكانية تنفيذ خطط العمليات قبل البدء في عملية الحشد. وهكذا نجحت الإمبريالية والصهيونية في استدراج القوات المسلحة المصرية إلى سيناء بعد تصوير حشود إسرائيلية زائفة على الحدود السورية.

لقد اتخذ عبد الناصر قراره بحشد القوات المسلحة في سيناء دون دراسة الموضوع مع مجلس الدفاع الوطني ودون الاستماع إلى آراء مستشاريه العسكريين

والسياسيين بينما كان يعلم أن الدولة غير معدة للحرب وأن القوات المسلحة غير مستعدة للقتال.

وقد تحركت القوات المصرية على طريق السويس وطريق الإسماعيلية الصحراوي مارة بشوارع القاهرة وأمام السفارات الأجنبية في شكل مظاهرة عسكرية تعطل فيها الكثير من العربات ثم عبرت، قناة السويس مندفعة شرقا إلى داخل صحراء سيناء. وقد أتاح تدفق القوات المصرية، في وضع النهار وفي علانية كاملة، لعناصر الاستطلاع المعادية رصد كل تفاصيل الفتح التعبوي المصري.

ودون أية دراسة أخذت القيادة العليا للقوات المسلحة في إصدار توجيهات متتالية اعتبارا من يوم ١٧ مايو بتعبئة وإنشاء وحدات جديدة لم يسبق التخطيط لها في خطة التعبئة المعتمدة.

وقد بدأت إجراءات الفتح التعبوي لمقاومة الأوضاع السياسية والعسكرية الطارئة واستمرت هذه الإجراءات لمدة ٢٢ يوما استمر خلالها تغيير الخطط وتعديل الأوضاع التعبوية والتكتيكية وزيادة التحركات الطولية والعرضية مما زاد من غموض المهام وإنهاك القوات واستهلاك المعدات. وكان أبرز ما حدث خلال مرحلة الفتح التعبوي هو دفع كل القوات البرية المتيسرة إلى سيناء دون توفير احتياطات استراتيجية خارجها قادرة على مجابهة أية مواقف طارئة مما أدى إلى عدم اتزان الأوضاع للقوات المسلحة بالدولة من وجهة النظر الاستراتيجية. أما القوات البحرية فقد كان أبرز ما حدث لها هو نقل الجهود الرئيس للوحدات البحرية الرئيسية إلى البحر الأحمر، ولم يبق في البحر المتوسط إلا بعض القطع الغير صالحة للعمل. وبالنسبة للقوات الجوية فقد اتسمت بالسلبية والجمود وظلت في أوضاعها التي كانت عليها وقت السلم.

وحتى بدء الحرب يوم ٥ يونيو كان حجم الاستدعاء والتعبئة والإنشاء قد وصل بقوات الاحتياط التي دفعت إلى جبهة سيناء إلى نحو ٦٢% من عدد الأفراد بالجبهة. فقد بلغ عدد أفراد الاحتياط ١٣٠٩ ضابطا، و ٨٠٦٥٠ من الصف والجنود من إجمالي ١٣٠,٠٠٠ فرد تم حشدتهم في سيناء.

ومن هنا يتضح أن قرار دفع القوات المسلحة وحشدها في سيناء لم يكن بنية الحرب، إنما اتخذ وجهة إعلامية وشكل مظاهرة عسكرية كالتى حدثت في فبراير سنة ١٩٦٠ إلا أن الأخيرة خططت ونفذت جيدا بالإضافة إلى اختلاف الظروف السياسية والعسكرية. وفي حديثه لإبراهيم ماحوس، وزير خارجية سوريا حينذاك اعترف عبد الناصر بذلك حيث قال «إننا بحشد قواتنا في سيناء أردنا أن نقوم بمظاهرة كبيرة، ولكي يكون من هذه المظاهرة رسالة لإسرائيل تجعلها تفكر مرة ثانية».

أما موضوع سحب قوات الطوارئ الدولية فلم يكن وليد تلك الأحداث بل كان موضوعا استقر عليه عبد الناصر منذ عام ١٩٦٤ بسبب الحملات التي شنتها وسائل إعلام بعض الدول العربية على مصر وبخاصة السعودية والأردن بدعوى أن وجود تلك القوات ينتقص من سيادة مصر على أراضيها ويعد مصر عن الصراع العربي الإسرائيلي. وقد بدأ التفكير في سحب هذه القوات في سنة ١٩٦٤ وأثناء الاستعداد للمؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء، ثم تجدد ثانية في أواخر سنة ١٩٦٦ بناء على اقتراح عبد الحكيم عامر بسبب حملات التشهير المتزايدة ضد مصر ثم عاد إلى الظهور مرة ثالثة عندما أريد طمأنة الملك حسين للتعاون مع خطط القيلة العربية الموحدة في ربيع ١٩٦٧^(١).

وفي يوم ١٦ مايو ١٩٦٧ أرسل رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة - بناء على تكليف من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة - خطابا إلى الجنرال ريكي قائد قوات الطوارئ الدولية في مقره في غزة يحيطه علما بصدر التعليمات إلى القوات المسلحة المصرية لتكون مستعدة للعمل ضد إسرائيل إذا قامت بعمل عدواني ضد أية دولة عربية، وأن القوات المصرية تجمعت في سيناء على الحدود الشرقية لمصر، وضمانا لأمن وسلامة قوات الطوارئ الدولية المتمركزة في نقط المراقبة على امتداد هذه الحدود فإنه يطلب إصدار أوامره بسحب قواته فوزا.

^١ محمد حسنين هيكل، الانفجار ١٩٦٧، مصدر سابق، ص ٤٥٧.

وفي ١٧/٥/١٩٦٧ جاء رد الجنرال ريكي بأن هذا الموضوع سياسي يخص السكرتير العام للأمم المتحدة، وبناء على ذلك حول الخطاب إلى وزارة الخارجية المصرية التي تولت الطلب. وكان مفهوم طلب مصر أن تنسحب قوات الطوارئ الدولية من نقط المراقبة على الحدود الشرقية لمصر مع عدم انسحاب قوات الطوارئ الدولية الأخرى المتمركزة في قطاع غزة ومنطقة شرم الشيخ.

وقد كانت نقطة الخلاف التي أثارها السكرتير العام للأمم المتحدة هي إما أن يسحب جميع القوات الدولية أو لا يسحبها ككل. وفي يوم ١٧ مايو أرسل السفير محمد عوض القوي مندوب مصر في الأمم المتحدة برقية إلى وزارة الخارجية المصرية تحوي عدة نقاط منها أنه عند إثارة موضوع الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا عاد الدكتور رالف بانث، مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة، ليؤكد بناء على المعلومات التي تلقاها من الجنرال أودبول كبير مراقبي الأمم المتحدة ومن مصادر أخرى، أنه لا توجد هناك حشود إسرائيلية. ومنها اقتراح من السفير محمد عوض القوي بأنه إذا ما استقر الرأي على طلب السحب الكلي لقوات الطوارئ الدولية فيستحسن تأجيل هذا الطلب إلى ما بعد انتهاء الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حتى لا يثار ذلك الموضوع أمامها. وبعد أن اطلع عبد الناصر على نص البرقية كان قراره السحب الكامل لقوات الطوارئ الدولية وعدم قبول اقتراح السفير محمد عوض القوي بإرجاء طلب سحب تلك القوات لحين انتهاء الدورة الخاصة للجمعية العامة بدعوى أن ذلك الطلب لا يحتمل التأخير لوجود الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية وللوفاء بالتزامات مصر تجاه سوريا وفقا لاتفاقية الدفاع المشترك بين الدولتين.

لقد اتخذ عبد الناصر هذا القرار الفردي على الرغم من علمه بعدم وجود حشود إسرائيلية على الحدود السورية بعد أن أكدت مصادر المعلومات المختلفة هذه الحقيقة. ثم استبد برأيه ولم يحاول دراسة اقتراح السفير محمد عوض القوي. ولو كان عبد الناصر وافق على اقتراح السفير القوي لما وقعت حرب يونيو ١٩٦٧، فقد كانت هناك محاولة من مندوبي الولايات المتحدة وبريطانيا لإقناع السكرتير العام

بطلب عقد اجتماع لمجلس الأمن لبحث طلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية، وكان عبد الناصر يريد أن يفوت الفرصة على الدولتين. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان من رأي السكرتير العام للأمم المتحدة إخطار الجمعية العامة للحصول على موافقتها على سحب قوات الطوارئ الدولية وإن كان قد عدل عن رأيه بعد اعتراض السفير محمد عوض القوي واقتناع يوثانت بوجهة نظره. كان تأجيل طلب السحب الكلي لقوات الطوارئ الدولية لحين انتهاء الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة يتيح فسحة من الوقت لإعادة النظر ولدراسة الموضوع من جميع جوانبه والوصول إلى حل سياسي بدلا من الاندفاع على طريق الحرب.

وبناء على قرار عبد الناصر وافقت مصر على طلب يوثانت بسحب قوات الطوارئ الدولية كلها من جميع مراكزها. ومن ثم استجاب يوثانت لطلب مصر وأصدر أوامره بسحب قوات الطوارئ الدولية بكاملها من جنوب سيناء وشرقها وقطاع غزة على الرغم من الضغط المتزايد عليه من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وإسرائيل.

وقد أبلغ السكرتير العام للأمم المتحدة يوم ١٩ مايو بانسحاب قوات الطوارئ الدولية من قطاع غزة وإنهاء وجودها على خطوط الهدنة المصرية - الإسرائيلية، وقال إنه تصرف بهذا الشكل لأنه وضع في اعتباره سلطة الجمهورية العربية المتحدة في سيادتها على أرضها. وبعد مضي ساعات على إتمام انسحاب قوات الطوارئ الدولية صدرت توجيهات القيادة العليا للقوات المسلحة بتجهيز قوة من المظليين لاحتلال شرم الشيخ فوراً. وفي اعتقاد الفريق أول محمد فوزي أن سحب قوات الطوارئ الدولية «لا يعود على مصر (ج.ع.م) في ذلك الوقت بأي فائدة وإنما كان مجرد قرار عاطفي وإعلامي أكثر منه سياسياً وعسكرياً، بل كان رد فعل سحب قوة الطوارئ في شرم الشيخ وغزة مزعجاً للقوات المسلحة، إذ كان هو السبب في بداية تغير الخطط العسكرية المدروسة والمجهزة»^(١).

^(١) محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، مرجع سابق، ص ٧٧.

قرار إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية:

نتج عن انسحاب قوات الطوارئ الدولية من حدود مصر الشرقية مع إسرائيل إزالة آثار العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وأصبحت الظروف مهيأة أمام مصر لاستعادة سيطرتها وتحكمها في مضيق تيران - مدخل خليج العقبة الجنوبي إلى ميناء إيلات الإسرائيلي - وممارسة حقها المشروع في تفتيش مياهاها الإقليمية. كما أصبح الطريق مفتوحاً لإعادة التمرکز في شرم الشيخ. وكان موضوع التمرکز في منطقة شرم الشيخ مثار جدل في عام ١٩٦٦. ففي ديسمبر من ذلك العام قام المشير عبد الحكيم عامر برحلة إلى باكستان وبصحبه شمس بدران وصلاح نصر. وأثناء وجوده بها أرسل برقية إلى جمال عبد الناصر يطلب فيها سحب قوات الطوارئ الدولية واحتلال قواتنا منطقة شرم الشيخ. وكان رأي المشير أن تحتل الخليج ولا نقفله «وذلك كنصف حل لإيقاف الحملة المسعورة في ذلك الوقت عن مكاسب إسرائيل في حرب ١٩٥٦ وحرية الملاحة في خليج العقبة، وأن مرور البضائع الإسرائيلية يسيء إلى سمعة مصر». ويقول شمس بدران «وقد أرسلت إشارة للرئيس، ولكن لم يحصل رد عليها لأنه لم يقتنع وقتها. وأنا قلت للمشير: "أنا فكرت في موضوع ثاني، لأننا إذا سحبنا القوات الدولية من شرم الشيخ فسيستبعضها قفل الخليج ويمكن تقوم حرب فقال: لا، أنا موش قصدي منع الملاحة وإنما احتلال شرم الشيخ حتى لا نعطي حجة لأي واحدة يتكلم، فقلت له: الكلام عندئذ حقيقي عن قفل الخليج وإلا فإن الحملة المسعورة هتزيد».

وبعد تنفيذ قرار سحب قوات الطوارئ الدولية من مواقعها أصبحت المشكلة الرئيسية هي مشكلة مضيق تيران، إذ لن يجد عبد الناصر ذريعة تمنعه من احتلال شرم الشيخ التي تشرف على المضيق كما برزت المشكلة الثانية وهي مشكلة الملاحة في خليج العقبة والمرور البريء في المضيق.

وفي ١٧ مايو ١٩٦٧ شكلت لجنة عسكرية برئاسة رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة لدراسة الموقف العسكري في سيناء ولبحث إرسال قوات مصرية إلى شرم الشيخ. لتحل محل قوة الطوارئ الدولية المنسحبة. ورأت اللجنة عدم ضرورة

برسال قوات مصرية إلى شرم الشيخ، وعدم جدوى غلق الخليج حيث لا تتوافر قوات إضافية ولتفادي اتساع المواجهة على القوات المصرية باعتبار أن سيطرة قواتنا على وسط وشرق سيناء تكفي لحماية شرم الشيخ ذاتها^(١). ولاشك في أن قرار اللجنة العسكرية كان يجنب مصر التعرض للأزمة الدولية التي نجمت عن صدور القرار السياسي بإغلاق الخليج بالإضافة إلى اضطرابها إلى إرسال قوات مصرية للتمركز في منقطة شرم الشيخ. وفي يوم ١٨ مايو أخطر رئيس اللجنة المشير عبد الحكيم بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة العسكرية ومبرراته ولكن المشير رد قائلا: «لقد تم صدور قرار سياسي بالغلق أمس، وعلينا تدبير القوات».

أصدر عبد الناصر القرار السياسي بإغلاق خليج العقبة في اجتماع حضره أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي والمهندس محمد صدقي سليمان رئيس الوزراء آنذاك. وقد وافق الجميع على قرار عبد الناصر بإغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية فيما عدا المهندس صدقي سليمان الذي عارض القرار وأكد أنه يعني الحرب^(٢). ويلاحظ أن عبد الناصر لم يطرح موضوع إغلاق خليج العقبة على بساط البحث والمناقشة إنما استبد برأيه واتخذ القرار منفردا ولم يكن أمام الحاضرين - الذين يعرفون أسلوب عبد الناصر الديكتاتوري - إلا الإذعان والموافقة على القرار الذي كانوا يدركون خطأه وخطورته ولكنهم آثروا اتقاء غضب الحاكم على مصلحة الوطن. وكان الوحيد الذي حركه حسه الوطني فاجترأ وعارض قرار عبد الناصر هو المهندس محمد صدقي سليمان. رئيس الوزراء الوطني الشجاع. كان رأي المهندس صدقي سليمان وآخر لم يعرف اسمه فصل إعادة التمركز في شرم الشيخ عن موضوع قفل الخليج، إذ كانا يفضلان العمل بكل الوسائل المتاحة لتجنب الحرب، غير أن عبد الناصر لم يأخذ برأيهما لأنه كانا عازما على تنفيذ ما استقر عليه رأيه منذ عام

(١) نفس المرجع، ص ٧٨.

(٢) محضر اجتماع، دار المحفوظات المركزية للقوات المسلحة، وثائق حرب ١٩٦٧، (ملف رقم ٥/١٥٨/١٩ بعنوان مجموعة أوراق رئاسة الجمهورية حول تطورات أزمة ١٩٦٧، ص ١١٠ -

١٩٦٤، كما كان يعتقد أن الفرصة قد سنحت وأنه لابد من أن يفتنمها دون التبصر في العواقب الرخيمة. كما أن عبد الناصر لم يستشر مجلس الدفاع الوطني أو المحاورات الحربية قبل اتخاذ هذا القرار الخطير^(١). لقد كانت الاتهامات السعودية والأردنية العامل الأساسي في اتخاذ القرار، وكان عبد الناصر يهدف إلى إسكات تلك الاتهامات بأنه سمح لإسرائيل بالمرور في مضيق تيران.

اقترح المشير عبد الحكيم عامر على رئيس الجمهورية أن يعلن الرئيس بنفسه قرار إغلاق الخليج في أحد مواقع القوات المسلحة واتفقا على أن يتم ذلك بعد ظهر يوم ٢٢ مايو في قاعدة أبو صوير الجوية. وطلب الرئيس أن يرسل إليه المشير نص التعليمات التي ستصدر منه إلى القوات بالإجراءات التي سوف تتخذ في الخليج لكي يراجعها بنفسه. وفي صباح يوم ٢٢ مايو صدق عبد الناصر على تعليمات القيادة العسكرية بشأن أسلوب وميعاد وطريقة إغلاق مدخل خليج العقبة.

وقد وصلت قوة مصرية يوم ٢٠ مايو إلى منطقة شرم الشيخ لتعيد سيطرة الدولة على مدخل خليج العقبة باعتبارها مياها إقليمية وفقا لتوجيهات عمليات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٧/١٥ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٠ ثم دعمها في الأيام التالية مع إرسال قوة بحرية إلى خليج العقبة.

وفي يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧ عقد جمال عبد الناصر مؤتمرا في قاعدة أبو صوير الجوية حضره المشير عبد الحكيم عامر والفريق أول صدقي محمود قائد القوات الجوية والفريق أول عبد المحسن كامل مرئجي قائد الجبهة والفريق صلاح الدين محسن قائد الجيش الميداني واللواء يحيى فؤاد قائد الدفاع الجوي واللواء طيار عبد الحميد دغيسدي قائد المنطقة الجوية الشرقية وعدد كبير من الطيارين وضباط الجيش، وحضره من السياسيين السادة زكريا محي الدين وحسين الشافعي وعلي صبري ومحمد حسنين هيكل. وقد استهل عبد الناصر المؤتمر بشرح الموقف السياسي والعسكري ثم أعلن أن

^(١) صلاح نصر، عملاء الحياة وأحاديث الإفك، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٠١.

مصر لن تحارب إسرائيل حتى لا تضطر إلى محاربة أمريكا، وأن إسرائيل بدورها لن تحارب بدعوى أن إسرائيل سبق أن أُنذرت أنها ستشن الحرب إذا ما حدثت حالة من الحالات الأربع التالية:

- ١- سحب قوة الطوارئ الدولية من مواقعها في سيناء وقطاع غزة.
- ٢- تصعيد أعمال الفدائيين الفلسطينيين داخل إسرائيل.
- ٣- قيام مصر بحشد قواتها المسلحة في سيناء.
- ٤- إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية.

وأعلن عبد الناصر على الرغم من وقوع الحالات الثلاث الأولى فإن إسرائيل لم تحارب، ثم فجر قنبلة بإعلان إغلاق خليج العقبة في وجه السفن الإسرائيلية ونقلات البترول المتجهة إلى إيلات على اختلاف جنسياتها اعتباراً من الساعة ١٢٠٠ يوم ٢٣ مايو. وهنا قال أحد الطيارين إن هذا الإجراء سيؤدي إلى تدخل الأسطول السادس الأمريكي، فرد المشير عبد الحكيم عامر قائلاً: «إحنا عندنا اللي يسكته». وقد اختار عبد الناصر يوم ٢٣ مايو لإغلاق خليج العقبة حتى يضع يوثانت، الذي كان قادماً للقاءه يوم ٢٤ مايو، أمام الأمر الواقع.

ثم أخذ عبد الناصر يطلق عبارات الإثارة والتحدي حيث قال بالنص: «دلوقت القوات المسلحة أخذت المسؤولية واحتلت امبارح شرم الشيخ وبعدين ما هو معنى احتلال القوات المسلحة لشرم الشيخ.. معناه تأكيد حقوقنا وتأكيد سيادتنا على خليج العقبة.. خليج العقبة يمثل المياه الإقليمية بتاعتنا المصرية ولا يمكن بأي حال من الأحوال إن إحنا نسمح للعلم الإسرائيلي أن يمر في خليج العقبة.. اليهود يسهّدوا بالحرب.. بنقول لهم أهلاً وسهلاً إحنا مستعدين للحرب، قواتنا المسلحة وشعبنا كلنل مستعدين للحرب ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتنازل عن حق من حقوقنا، هذه المياه هي المياه بتاعتنا. وقد تكون الحرب فرصة علشان اليهود وعلشان إسرائيل وعلشان راين (اسحق راين رئيس الأركان الإسرائيلي حينذاك) يحتسروا قواتهم مع قواتنا ويشوفوا أن الكلام اللي كتبوه عن معركة ١٩٥٦ واحتلال سيناء كان كله كلام هجص في هجص وكلام تخريف في تخريف».

ويروي الفريق أول صدقي محمود أن الرئيس عبد الناصر عندما سأل الحاضرين عن طرح أية أسئلة أو استفسارات طلب ملازم طيار الإذن بالكلام ثم قال للرئيس «أنت أعلنت إغلاق خليج العقبة.. ده معناه حرب.. إحنا دلوقتي جاهزين فتصدر لنا أوامرك أن إحنا نعمل أي حاجة»: ورد عبد الناصر قائلا: «مفيش، حرب الموضوع سياسي وحيثحل سياسي».

ثم صدرت في مساء ٢٢ مايو توجيهات القيادة العليا للقوات المسلحة إلى قلند منطقة شرم الشيخ، بإغلاق مدخل خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية وفرض عملية التفتيش البحري اعتبارا من الساعة ١٢٠٠ يوم ٢٣ مايو. كما صدرت في نفس المساء تعليمات إغلاق مدخل خليج العقبة التي تتضمن ما يلي:

١- يقفل مدخل خليج العقبة اعتبارا من الساعة ١٢٠٠ يوم ٢٣/٥/١٩٦٧ أمام جميع السفن التي تحمل العلم الإسرائيلي وكذا ناقلات البترول على اختلاف جنسياتها والمتجهة إلى إيلات.

٢- يسمح للسفن الخارجة من الخليج على اختلاف جنسياتها بالخروج منه.

٣- يقوم لنش طوربيد نحارا والسفينة رشيد ليلا بمعارضة السفن التي تحمل العلم الإسرائيلي وكذلك ناقلات البترول من الجنسيات المختلفة المتجهة إلى إيلات في المنطقة جنوب خليج العقبة لتحذيرها من دخول الخليج.

٤- إذا لم تستجب إحدى السفن المذكورة إلى تحذير لنش طوربيد نحارا أو السفينة رشيد ليلا يقوم لنش طوربيد أو السفينة رشيد بإبلاغ قائد منطقة شرم الشيخ باسم السفينة وموعد وصولها إلى مضيق تيران.

٥- عند وصول إحدى هذه السفن إلى مضيق تيران تقوم المدفعية بضرب طلقة إنذار أمام السفينة وتحذيرها بواسطة محطة الإشارة البحرية ويصير تكرار الضرب والتحذير أمام السفينة مرة أخرى إذا لم تستجب للطلقة الأولى.

٦- إذا لم تستجب السفينة إلى طلقتي الإنذار يصير ضرب السفينة بفرض تعطيلها أولا ثم إغراقها إذا لم تمثل بعد ذلك.

٧- يصرح بالمرور للسفن التي تحرسها سفن حربية ولا يتم الاعتراض أو الاشتباك مع السفينة أو السفن الحربية (حتى ولو كانت السفينة المحروسة ترفع العلم الإسرائيلي).

وكان معنى هذه التعليمات هو السماح للعلم الإسرائيلي بالمرور أمام القوة العسكرية المصرية بعد أن كان مروره أمام قوة الطوارئ الدولية.

أما بالنسبة لرد فعل القرار على الجانب الإسرائيلي فقد ارتفعت الأصوات بأن «قرار الجمهورية العربية بشأن إغلاق مضيق تيران يعتبر كإعلان حرب على حكومة إسرائيل». وأعلن ليفي أشكول رئيس الوزراء ووزير الدفاع أن الحكومة الإسرائيلية «قد أعلنت أكثر من مرة عن قرارها باستخدام حقها في حرية الملاحة في مضيق تيران وخليج إيلات والدفاع عنها وقت الحاجة. وأن موقف إسرائيل التي تعتبر إغلاق المضيق عملا عدوانيا ضدها لا يزال ساري المفعول بنطاقه الكامل». وقد اعتبرت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية إغلاق مضيق تيران عملا من أعمال الحرب وأبلغت ليفي أشكول أن الإقدام على عمل فوزي قد أصبح أمرا لا مفر منه.

وبما لا ريب فيه أن فكرة الحرب في إسرائيل قد بدأت يوم إعلان جمال عبد الناصر إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية. فقد أكد المسئولون الإسرائيليون مرارا أن إسرائيل تدخل الحرب حتما إذا ما تعرضت لملاحتها في خليج العقبة للحصار البحري، وتردد ذلك جليا في يوميات معركة سيناء للجنرال موشبي ديان وفي تصريحات وكتابات بن جوريون. لذا فإن إغلاق خليج العقبة قد أعطى إسرائيل الذريعة والمبرر أمام الرأي العام العالمي لشن العدوان في الوقت الذي لم تكن فيه مستعدين لصد هذا العدوان.

ولم يقف جمال عبد الناصر عند حد إغلاق خليج العقبة بل تجاوزه إلى ترديد عبارات الاستفزاز، ومنها «إذا صعدنا أعمال الفدائيين ستقوم إسرائيل بحرب وقائية (ولم يحدث)، وقد حشدنا قواتنا في سيناء (ولم تفعل إسرائيل شيئا)، وقد أغلقنا الملاحة البحرية في خليج العقبة (ولن تحاربنا إسرائيل)»^(١). وقد قرن عبد الناصر هذه الاستفزازات بدعم قوات شرم الشيخ.

قرار الدفاع عن قطاع غزة:

في مساء يوم ٢٥ مايو عقد رئيس الجمهورية مؤتمرا في القيادة العليا للقوات المسلحة حضره المشير عبد الحكيم عامر ورئيس الأركان ورئيس هيئة العمليات وقائد الجيش الميداني ومدير المخابرات الحربية كما حضره زكريا محي الدين وأنور السادات. وأكد الرئيس احتمال نشوب الحرب مع إسرائيل بنسبة ٦٠ بالمائة، وقال إن العدو سيحاول أن يفتح خليج العقبة للملاحة بالقوة أو يهاجم القطاع الخاص لإدارة المصرية بفلسطين ردا على إغلاق مضيق تيران. وركز عبد الناصر على زيادة إجراءات تأمين شرم الشيخ وعلى أهمية قطاع غزة وأعلن أن سقوطه سيؤثر في الهيبة العربية باعتبار أن القطاع أضعف نقطة في النظام الدفاعي، ثم بين أن وضع القوة الخفيفة رقم ١ بين رفح والشيخ زويد على المحور الشمالي لن يثني عزم إسرائيل عن الهجوم على قطاع غزة. ومن هنا جاء تركيزه على ضرورة الاحتفاظ بقطاع غزة وعدم السماح بسقوطه في يد العدو لما يترتب على ذلك من تأثير سيئ على الروح المعنوية ولأهميته السياسية. وطالب عبد الناصر القيادة العسكرية بتعزيز الدفاع عن القطاع إلى الحد الذي لا يجعل إسرائيل تفكر في الهجوم على القطاع. ولما كان الحد الأمامي للدفاعات المصرية يقع غرب رفح بمسافة ٣٨ كيلو مترا فقد اقتضى تنفيذ توجيهات الرئيس السياسية امتداد خط الدفاعات المصرية شرقا إلى مدينة رفح التي تبعد ٤٥ كيلوا مترا عن العريش.

^(١) أقوال شمس بدران أمام محكمة الثورة بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢، مذكرة رقم ١، ص ٢١.

وتنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية بدعم الدفاع عن قطاع غزة قرر المشير
عبد الحكيم عامر دفع الفرقة السابعة مشاة (الألوية ١١، ١٦، ١١٢ مشاة) المدعمة
باللواء ١٤ المدرع إلى منطقة رفح - كم ٣٨ لزيادة كثافة القوات على الاتجاه
التعبوي الساحلي ولتأمين قطاع غزة. ثم أصدرت هيئة عمليات القوات المسلحة يوم
٢٦ مايو تعليمات عمليات إلى قائد الجيش الميداني لتأمين منطقة رفح بواسطة اللواء
١١ مشاة مع الاستعداد للقيام بأعمال تعرضية ضد أية قوات جنوب رفح وفي اتجاه
الخلصة. وهكذا أخلى اللواء ١١ مشاة مواقعه المجهزة، التي كان يحتلها في منطقة
العريش للدفاع عنها طبقا للخطة (قاهر)، بعد أن تم غيابه باللواء ١٢١ مشاة احتياط
ضعيف الكفاءة القتالية وغير المدرب على مهمة الدفاع عن منطقة العريش. وقد تحرك
اللواء ١١ مشاة يوم ٢٩ مايو إلى منطقة تجمع في رفح حيث قام بتجهيز دفاعات
جديدة ابتداء من ٣٠ مايو على الخط جوزه أبو رعد - الماسورة - المجرنتين، ولكن
لم يسعه الوقت لإتمام تجهيزها مما أتاح للعدو إمكانية اختراقها بسهولة يوم ٥ يونيو
١٩٦٧. وكما فشل اللواء ١١ مشاة في الدفاع عن منطقة رفح فشل أيضا اللواء
١٢١ احتياط في الدفاع عن منطقة العريش التي تعتبر محور الاتجاه التعبوي الساحلي
(الشمالي). كما فشلت الفرقة السابعة مشاة في تأمين منطقة رفح - الكيلو متر ٣٨.

وهكذا فقد سببت رغبة عبد الناصر في الحفاظ على الهبة العربية وتحقيق
أهداف سياسية تحولا حادا عن الخطة الدفاعية (قاهر) نتيجة الاهتمام الزائد - الذي
لا يستند إلى أسس عسكرية - بتأمين منطقة رفح وقطاع غزة. وقد حدث ذلك على
الرغم من التصديق على الخطة الدفاعية (قاهر) في ديسمبر ١٩٦٦. وما كان ينبغي
لرئيس الجمهورية أن يتدخل في الأمور العسكرية البحتة التي هي من اختصاص القيادة
العسكرية. وقد كان لقرار عبد الناصر الدفاع عن قطاع غزة ورفع تأثير خطير على
تطور الأحداث وعلى نتائج حرب يونيو ١٩٦٧. ولكنها التزعة الديكتاتورية لجمال
عبد الناصر الذي أتاح له شخصيته الكاريزمية أن ينفرد بالقرار.

وقد راد الأمر سوءا اقتناع المشير عبد الحكيم عامر برأي الفريق عبد المنعم
رياض الذي بناه على تصور خاطئ. ففي منتصف نهار يوم ٢٧ مايو كان الفريق عبد

المنعم رياض في مكتب الفريق أول محمد فوزي رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة وطرح عليه هذا السؤال: لو أن العدو تمكن من حشد أربعة ألوية مدرعة وميكانيكية وتقدم عبر أودية لصان والمعين ألا يستطيع أن يطوق قواتنا في الحسنة والقسيمة؟ فقال له الفريق أول محمد فوزي «والله المشير في مكتبه، وهو ما عندوش حد وتقدر تروح تكلمه». وتوجه الفريق عبد المنعم رياض إلى المشير حيث أقنعه بوجهة نظره. وقد أدى ذلك إلى إحداث تغيير جذري في فكرة وهيكل الدفاع عن سيناء. وأول هذه التغييرات صدور قرار نائب القائد الأعلى بإنشاء ستارة مضادة للدبابات في منطقة حرم - المطلة بقوة لواء مشاة وكتيبة دبابات متوسطة وكتيبة دبابات ثقيلة ومدفعية مضادة للدبابات، ثم أيد هذا القرار بتوجيهاته رقم ٦٧/٢٠ في ٣٠ مايو ١٩٦٧. وثانيها وأخطرها تحريك اللواء ١٤ مدرع من الشيخ زويد (بين رفح والعريش) إلى الحسنة (على الاتجاه الأوسط). وبذلك أصبح الطريق ممهدا أمام الهجوم الإسرائيلي إذ أن موسى ديان لم يسمح بالهجوم مع وجود اللواء ١٤ مدرع في الشيخ زويد.

لقد حدث ذلك على الرغم من أن أودية لصان والمعين لا تتسع لتحرك أكثر من كتيبة دبابات (وليست أربعة ألوية) وهي قوة ليست بذات شأن. وحاول ضباط مكتب المشير إقناعه بذلك لدرجة أنهم أحضروا قائد كتيبة استطلاع مدرعة كان يخدم في تلك المنطقة فأفاد بأنه لا يمكن أن يتقدم ذلك الحشد الكبير من الدبابات من خلال تلك الأودية غير أن المشير أصر على رأيه. وفي نفس الوقت كلف المشير مدير مكتبه والفريق مرسى عبد الباقي - مدير سلاح المهندسين - باستطلاع منطقة حرم لتقرير مدى صلاحيتها لعمل المدرعات. وبعد أن أجريا استطلاع المنطقة رفعا تقريراً إلى المشير بعدم صلاحيتها لتقدم الدبابات أو المشاة بدون تمهيد طرق أو مدقات إلا أن المشير لم يأبه بهذا التقرير واستمر في تنفيذ قراره.

ثم توالى الأحداث بسرعة في اتجاه الحرب. ففي ٣٠ مايو وقعت اتفاقية دفاع مشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والأردن. وقد نجم عن هذا التغير الحاد في الموقف السياسي الاستراتيجي في صالح الدول العربية تشكيل وزارة حرب إسرائيلية

وفرض التعبئة العامة في إسرائيل في أول يونيو ١٩٦٧. وصودق مجلس الحرب الإسرائيلي على الأهداف السياسية والعسكرية للحرب القادمة ووافق عليها مجلس الوزراء مساء نفس اليوم. كذلك وقعت الجمهورية العربية المتحدة اتفاقية دفاع مشترك مع العراق يوم ٤ يونيو. وعلى الرغم من كل ذلك فقد كان التنسيق الاستراتيجي على الجبهات العربية شديد الضعف. وقد تجلّى التساند العربي بوصول عناصر عسكرية كويتية وجزائرية وسودانية وليبية إلى الجمهورية العربية المتحدة.

مجلس الأمة يكرس الديكتاتورية:

في يوم ٢١ مايو ١٩٦٧ اجتمع مجلس الأمة برئاسة أنور السادات وقرر الموافقة بالإجماع على قرارات القيادتين السياسية والعسكرية لمواجهة العدو الإسرائيلي، كذلك أعلن تأييده للقوات المسلحة المصرية والسورية^(١). وكان هذا يعني أن الأمة توافق على قرارات جمال عبد الناصر التي اتخذها وأنها تفوضه في الاستمرار في اتخاذ ما يراه مناسباً لمواجهة التهديد الإسرائيلي. وفي يوم ٢٨ مايو سارع مجلس الأمة برئاسة أنور السادات بالموافقة على اقتراح قانون ينص على «تفويض رئيس الجمهورية إصدار قرارات لها قوة القانون في جميع الموضوعات التي تتعلق بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل إمكاناتها البشرية ودعم المجهود الحربي والاقتصاد الوطني»^(٢). ويمثل هذا التفويض موافقة ضمنية من مجلس الأمة على كل قرارات عبد الناصر خلال الأزمة، وبالتالي فإنه يعطيه جميع الصلاحيات لخوض الحرب.

وهكذا تخلى مجلس الأمة عن حقه الأصيل في الرقابة على السلطة التنفيذية. كما أن الواقع يقرر أنه تخاذل وتنازل عن سلطته التشريعية طوعاً لرئيس الدولة. ومن ثم فقد خان الأمانة التي حملها الشعب إياه. لقد قامر مجلس الأمة بمقررات ومستقبل مصر بل والأمة العربية من أجل مصانعة الحاكم والتزلف إليه وكسب رضائه. ولا

^(١) مجلس الأمة، مضبطة الجلسة السادسة والعشرين من الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي

الرابع، يوم الأحد ٢١ من مايو ١٩٦٧، ص ص ١، ٢.

^(٢) أمين هويدي، الفرص الضائعة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص ٦٨.

غرو فإن بعض شعوب الدول النامية تستعذب عبادة الفرد وتأليه الحاكم والانقياد لأهوائه ثم تعاني مغبة تفريطها في مصيرها.

لقد تنازل مجلس الشعب عن سلطته الأصلية في التشريع وعن حقه الدستوري وفوض رئيس الدولة إصدار قرارات فردية لها قوة القانون، وهو بذلك يقوض صرح الديمقراطية ويحطم مبدأ الشورى ويكرس ديكتاتورية الفرد. إن الفرد مهما بلغ ذكاؤه واتسعت مداركه وخبراته لا يستطيع وحده أن يتصدى لاتخاذ قرارات استراتيجية مصيرية في هذا العصر المتطور الذي تتداخل فيه أمور السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا وغيرها حيث لابد أن تكون القرارات ناشئة عن دراسة جماعية مبنية على أسس علمية.

لقد أعرض مجلس الأمة عن مبدأ الشورى ومكن الحاكم من الانفراد بالرأي وهو ما لا يتفق مع شريعة الإسلام. فقد أمر الله عز وجل رسوله الكريم بأن يشاور المسلمين «وشاورهم في الأمر». وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يشاور المسلمين ويستمع إلى آرائهم، وكان يقر على رأي المسلم العادي إذا كان صحيحاً، ومثال ذلك ما حدث في غزوة بدر وغزوة الخندق.

قرار قبول تلقي الضربة الجوية الأولى:

في مساء يوم ٢ يونيو ١٩٦٧ عقد مؤتمر بمقر القيادة العليا للقوات المسلحة حضره جمال عبد الناصر وعبد الحكم عامر وزكريا محي الدين وأنور السادات وحسين الشافعي وعلى صبري وشمس بدران وقادة الأفرع الرئيسية ورئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة ورئيس هيئة العمليات ومساعدته ومدير المخابرات الحربية ومديرو مكتب المشير، وذلك لاستعراض الموقف السياسي والعسكري. وقد بدأ رئيس الجمهورية المؤتمر^(١) بتقدير الموقف السياسي على المستوى العالمي ودانحل

(١) أقوال كل من: الفريق أول محمد فوزي، والفريق أول عبد المحسن كامل مرتضى، والفريق أول محمد صدقي محمود.

إسرائيل وأعلن أنه ارتبط بأن مصر لن تبدأ الهجوم وأن احتمال الحرب أصبح بنسبة ١٠٠%، وانتهى التحليل إلى أنه من المنتظر قيام إسرائيل بالحرب الوقائية خلال ٤٨-٧٢ ساعة وأن إسرائيل ستبدأ عدوانها بضربة جوية مركزة ضد القوات الجوية والدفاع الجوي وأكد ضرورة الاستعداد لتلقي الضربة الجوية الأولى المنتظرة والعمل على امتصاصها وتجاوزها والرد بضربة مضادة. وقال إن إسرائيل تعتمد على المفاجأة والمرونة وأن معركتها قصيرة.

وهنا اعترض الفريق أول محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية على تسليم المبادرة للعدو وتركه يوجه الضربة الجوية الأولى إلى قواتنا الجوية وقال «إن هذه العملية ستكسح قواتنا الجوية أساساً وأن الخسائر المنتظرة في قواتنا الجوية هي ٢٠% وقد تصل إلى ٤٠% أو أكثر، وأنا استصوب أن نكون البادئين بالضربة الجوية لانتزاع السيطرة الجوية منهم». فرد عليه المشير عبد الحكيم عامر «تحب تضرب الضربة الجوية الأولى وتواجه أمريكا». وتطورت المناقشة إلى استحسان تلقي الضربة الجوية الأولى بدلا من فقد عطف العالم وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يحتم ضرورة اتخاذ الإجراءات الوقائية للتقليل من آثارها.

وعلى الرغم من استماع قائد القوات الجوية إلى توجيهات رئيس الجمهورية بالعمل على تفادي الضربة الجوية الأولى للعدو فإنه لم يتم إعادة فتح القوات الجوية تعبويًا لتتخذ الأوضاع التي تلائم تلقي الضربة الجوية المفاجئة بسبب تراكم أخطاء تحليل قدرات العدو الجوي وسرعة تغيير الخطط التعبوية والانفصال بين قيادات القوات البرية والبحرية والجوية. ولم يتخذ قائد القوات الجوية من تدابير سوى إعادة تمركز بعض طائرات القتال من المطارات الأمامية في سيناء إلى مطار كبريت في منطقة القناة اعتمادا على فكرة خاطئة فحواها أن مدى عمل طائرات العدو لا يوفر لها القدرة على الوصول إلى مطاراتنا التي هي أبعد من منطقة القناة، وبالتالي لم يتم إعادة تمركز الطائرات في مطارات الجمهورية البعيدة وهي: مطارات المنيا - دراو - أسوان - الوادي الجديد - رأس بناس مع أنها كانت أصلح المطارات سواء من ناحية المدى أو من ناحية الإخفاء والتعبوية لتخفيف آثار الضربة الجوية المركزة للعدو. كما أن

المشير عامر لم يصدر توجيهات تتضمن تحذير رئيس الجمهورية ولما سئل فيما بعد عن سبب عدم الأخذ برأي عبد الناصر في ميعاد نشوب القتال قال: «إنه لا يعرف في عبد الناصر أنه كاهن أو أن الوحي يتزل عليه، أو عنده من صفاء الروح والشفافية ما يجعله يتنبأ مسبقاً بالأحداث». غير أنه أرسل كتاباً إلى قائد القوات الجوية يأمره فيه بعمل دشم للطائرات في المطارات الأمامية في سيناء ومطار الغردقة ومطار أبي صوير قبل آخر ضوء يوم ٣ يونيه. وقد تمركزت جميع الطائرات في عشر قواعد ومطارات رئيسية معظمها ذو ممر واحد فقط مما سهل على العدو مهاجمتها وتدمير معظمها في وقت قصير.

كان قرار تسليم المبادأة للعدو وقبول تلقي الضربة الجوية الأولى أحد الأسباب الرئيسية في إلحاق الهزيمة الكاملة بالقوات المسلحة المصرية. إن عمق جبهة سيناء لا يتجاوز ٢٠ كم، وهو لا يتيح فرصة إجراء مناورات عميقة، فهو لا يسمح إلا بإجراء ارتداد واحد إلى خط المضائق قبل الارتداد إلى الدلتا. لذلك فإن من يبدأ الهجوم ويوجه الضربة الجوية الأولى يكسب نصف المعركة.. وأن قرار عبد الناصر تسليم المبادأة للعدو وقبول تلقي الضربة الجوية الأولى كان نصف الطريق إلى الهزيمة من قبل أن يبدأ القتال.

لقد كانت القوات البرية المصرية في سيناء تحتاج إلى عدة أشهر لإنشاء مواقع دفاعية مجهزة ولكن لم يسعفها الوقت فأصبحت صيدا سهلا للطائرات والمدفعات الإسرائيلية. كما أن الطائرات المصرية كانت في أوضاع هجومية حيث تركزت في عشر مطارات وقواعد جوية مما سهل عملية تدميرها. ولكن لم تكن القوات المسلحة المصرية موهلة - إذا ما بدأت الهجوم - لتحقيق نصر حاسم على القوات الإسرائيلية، بيد أنها لم تكن لتعني بتلك الهزيمة الساحقة التي حاقّت بها في يونيو ١٩٦٧.

وعلى الرغم من تأكيد نشوب الحرب فإن عبد الناصر لم يأخذ الأمور بجديّة بدليل أنه سمح للوفد العراقي برئاسة طاهر يحيى رئيس وزراء العراق ومعه حسين الشافعي بالسفر في طائرتين من مطار القاهرة إلى مطار فايد في صباح يوم ٥ يونيو.

وهذا يتفق أيضا مع تصريح عبد الناصر بأنه لن تكون هناك حرب شاملة مع إسرائيل لأن مصر لم تكن الهدف الرئيسي^(١). لقد كان عبد الناصر آنذاك «مقتنعا بأن الإسرائيليين ليسوا مستعدين لدخول الحرب على جبهتين بمفردهم، على الأقل بسبب تخوفهم من السلاح الجوي المصري»^(٢). هذا ما تبينه ناتنج من مناقشة طويلة أجراها مع عبد الناصر قبل ساعات من نشوب حرب يونيو ١٩٦٧. فقد دخل في روع عبد الناصر أن إسرائيل لن تقدم على مخاطرة كبيرة إلا إذا ضمنت تأييد دولة واحدة كبرى على الأقل. ويقرر أحد الباحثين «أن الخطأ في تقدير الموقف كان في ذاته جزءا من طبيعة العقائد الناصرية، وبالدات العقائد المتعلقة بتقديره لمنهج إسرائيل في قبول وضبط المخاطرة السياسية»^(٣).

أسباب هزيمة يونيو ١٩٦٧:

بسبب طموحات جمال عبد الناصر تعددت مجالات السياسة المصرية على المستويين العالمي والعربي مما أفضى إلى كبر حجم الأهداف الاستراتيجية السياسية للدولة بدرجة تفوق القدرات الحقيقة لمصر وبخاصة في المجال العسكري. فقد حددت ثورة يوليو مبادئ سياسية على المستوى العالمي مثل مناصرة الحركات التحررية في دول العالم الثالث. وكان يجب على القيادة العسكرية المصرية أن تسير في مجال التخطيط الاستراتيجي بوضع الخطط الاستراتيجية التي تحقق الأهداف السياسية للدولة، غير أن التحركات على المستوى العسكري كانت غير مدروسة من حيث أبعادها وإمكان تحقيقها في إطار تخطيط استراتيجي عسكري سليم، وقد نتج عن ذلك سلسلة متعاقبة من القصور العسكري خلال الحرب مع إسرائيل.

لقد حدثت هزيمة يونيو نتيجة أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة وكانت أهم الأسباب المباشرة هي: قرارا حشد القوات المسلحة في سيناء وقرار سحب قوات

(١) أكد عبد الناصر ذلك في خطابة يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٧..

(٢) Anthony Nutting, Nasser, New York: Dutton, 1972, p. 388.

(٣) محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، مصدر سابق، ص ٣٤٦.

الطوارئ الدولية، وقرار إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وقرار الدفاع عن قطاع غزة، وقرار قبول تلقي الضربة الجوية الأولى أو بمعنى آخر إثارة الأزمة السياسية العسكرية على أساس خاطئ وبتصعيدها إلى حالة الحرب الفعلية، ثم إصدار أمر الانسحاب العام بعد نحو ٣٢ ساعة منذ بدء القتال.

أما الأسباب غير المباشرة فقد بدأت تفرض آثارها قبل إثارة الأزمة بعدة سنوات واستمر البعض يفرض آثاره خلال المرحلة التحضيرية من ١٤ مايو إلى ٤ يونيو ١٩٦٧، بينما ظهرت الآثار الأخرى أثناء سير أعمال القتال.

أولاً: إثارة الأزمة السياسية العسكرية:

١- الهدف السياسي العسكري:

فوجئت القوات المسلحة في الساعة الحادية عشرة في صباح يوم ١٤ مايو بإعلان حالة الطوارئ كنص تعليمات العمليات الحربية رقم ٦٧/١ لنقل القوات المسلحة من حالة الاستعداد الدائم إلى حالة الاستعداد الكامل للقتال بحيث تتخذ جميع القوات حالة الاستعداد الكامل للقتال في الساعة الثانية والنصف مساءً. ثم صدرت توجيهات القيادة العليا للقوات المسلحة في الساعة الثانية عشرة ظهراً بتعبئة القوات المسلحة المقرر حشدتها في سيناء طبقاً للخطة "قاهر". وقد بدأ حشد القوات في سيناء اعتباراً من ١٥ مايو دون إبلاغ أجهزة القيادة العليا للقوات المسلحة مسبقاً لكي يتم التحضير المنظم لتنفيذ هذه المهمة، على الرغم من أن دوافع هذا العمل بدأت منذ صيف عام ١٩٦٦ بالتحركات الإسرائيلية بسوريا، والتي ترتب عليها عقد اتفاقية دفاع مشترك بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا في ٤ نوفمبر ١٩٦٦. وقد أدى قصر فترة التحضير للحشد إلى تحرك القوات المصرية إلى جبهة سيناء بمرتبات السلم المنخفضة، كما نتج عن اتخاذ قرار سحب قوات الطوارئ الدولية دون إخطار أجهزة القيادة العليا به مسبقاً حدوث فراغ في بعض أجزاء جبهة سيناء مثل منطقة أم بسيس والصابحة.

ونتيجة لصدور القرار السياسي بإغلاق خليج العقبة دون التجهيز المسبق له من الوجهة العسكرية فقد تم دفع قوة من المظليين جواً إلى شرم الشيخ ودعمها في الأيام التالية، في حين كان اللواء الرابع مشاه معداً طبقاً للخطة "قاهر" لتأمين منطقة شرم الشيخ وعلى الرغم من استمرار الهدف السياسي للدولة دون تغيير، وهو التدخل ضد إسرائيل إذا ما اعتدت على سوريا، فإن القرارات الإستراتيجية العسكرية بدأت تتحول اعتباراً من ٢٣ مايو إلى طابع متناقض يجمع بين التخطيط الهجومي (العمليات فجر، غسق، سهم، ثم سليمان) والتخطيط الدفاعي غير المتكامل، ثم التخطيط الذي يجمع بين الهجوم والدفاع معاً، مما أدى إلى غموض المهام المحددة للتشكيلات والوحدات، وضياح وقت ثمين في تخطيط عمليات لا جدوى منها.

كما تم حشد قوات ضخمة في أوضاع لا تلي متطلبات خطة منسقة واضحة المعالم مما أضعف ثلاثة أسابيع في إجراءات وجهود مضنية لم تؤد إلى نتيجة إيجابية. وفي ٢ يونيو تحولت القوات المسلحة في سيناء - بعد قرار رئيس الجمهورية بقبول تلقي الضربة الجوية الأولى - إلى اتباع خطة دفاعية بحثة، كما حدث تراجع في مفهوم إغلاق الملاحة في خليج العقبة، وأصبح واضحاً للعيان أن الغرض الحقيقي من حشد القوات هو القيام بمظاهرة عسكرية على غرار ما حدث في فبراير عام ١٩٦٠.

وقد أدى غموض الهدف الاستراتيجي السياسي إلى عدم وضوح الرؤية أمام أجهزة القيادة العليا المسؤولة عن التخطيط والإعداد والتنسيق للعملية الحربية مما نجم عنه عدم تحقيق اتزان الأوضاع الدفاعية في جهة سيناء لصد وتدمير هجومات معاد رئيس. بل وصل الأمر إلى عدم أخذ رأي هيئة عمليات القوات المسلحة بالنسبة للكفاءة القتالية للقوات المسلحة، كما لم يطلب منها رأي بشأن تحديد الكفاءة القتالية لأية قوة قبل دفعها إلى الجبهة، ولم تؤخذ نصيحتها في أنسب المهام التي تلائم قدرات أية وحدة أو تشكيل تقرر دفعه إلى الجبهة، بالإضافة إلى عدم معرفة القيادة السياسية لقدرات العدو وأعماله المنتظرة والأسلوب المنتظر لإدارة الصراع المسلح، علاوة على ما وصلت إليه قواتنا من سوء التخطيط والتنظيم والنقص في معظم الأسلحة.

وعلى الرغم من أن هيئة عمليات القوات المسلحة كانت قد أجرت تقدير موقف عسكري في نهاية عام ١٩٦٦ وسلمت صورته إلى المشير عبد الحكيم عامر عند سفره إلى باكستان وخلص إلى توصية فحواها "أنه لا يجوز التورط في عملية مع إسرائيل طالما أن لنا حجما كبيرا من القوات في اليمن"، فإن هذه التوصية لم تؤخذ في الحسبان عند اتخاذ قرار الحرب.. فقد كان لنا في اليمن في ذلك الوقت ستة ألوية مشاة ولواء مدرع أي ثلث القوات البرية لجمهورية مصر العربية.

٢- القرار السياسي الاستراتيجي:

بدأ الحشد استناد إلى معلومات خاطئة عن وجود حشود إسرائيلية على الجبهة السورية بغرض القيام بأعمال هجومية ضد إسرائيل في حالة عدوانها على سوريا، وتم اتخاذ أوضاع القوات المسلحة طبقا لذلك، ثم رؤى - بعد دراسة الموقف بالتفصيل - اتخاذ أوضاع دفاعية، إلا أن ذلك لم يتحقق كاملا، ومن ثم أصبحت أوضاع القوات غير متماسكة لأنها كانت دفاعية هجومية معا. واتخذت القيادة السياسية قرار إغلاق خليج العقبة دون دراسة فاحصة متأنية ودون النظر إلى العواقب الوخيمة المترتبة على هذا القرار. فقد داوم المسئولون الإسرائيليون على التأكيد بأن إسرائيل تدخل الحرب حتما إذا ما تعرضت ملاحظتها في خليج العقبة للحصار البحري. لذا فإن إغلاق خليج العقبة قد أعطي إسرائيل الحجة والمبرر أمام الرأي العام العالمي لشن العدوان في الوقت الذي لم تكن نحن فيه مستعدين لصد هذا العدوان وردع المعتدى. ويؤكد ذلك تصريح ليفي أشكوك رئيس وزراء إسرائيل أمام الكنيست ليلة ٢٣ مايو ١٩٦٧ بأنه يعتبر إغلاق خليج العقبة عدوانا على إسرائيل. إن توقيت إغلاق خليج العقبة كان سابقا لأوانه وقرارا سياسيا عاطفيا لم يضع في حسبانته قدرات القوات المسلحة الحقيقية الخفية لا الظاهرية المعلنة.

نخلص مما سبق إلى أننا كنا متأكدين من أن إسرائيل لا بد وأن تبدأ العدوان فجأة، ولا شك في أن الذي يبدأ العدوان فجأة يحقق مكاسب كثيرة خاصة إذا كانت الدولة المعتدى عليها لم تتخذ الإجراءات الكفيلة باستبعاد المفاجأة، ولكننا لم نفعل

شيئا فلم يحدث أن خططنا لكي نسبق إسرائيل بالهجوم الشامل ولم نستطلع أرض العدو وقواته، كما أننا لم نحصل على صورة جوية لمطاراته ودفاعاته ومنشآته. إن القرار السياسي الاستراتيجي بالتدخل وحشد القوات المسلحة في سيناء لم يقف عند حد تصعيد الأزمة إلى حالة الحرب الفعلية فحسب، بل إنه لم يضع في اعتباره أيضا حالة القوات المسلحة الفعلية ومدى ما تركه مسرح اليمن فيها من آثار.

أن جذور هزيمة يونيو التي لمحت عن القرار السياسي الاستراتيجي بدفع القوات المسلحة وحشدها في سيناء ترتبت بدورها على الخروج عن الأسلوب العلمي لاتخاذ القرار. فالتصدي للمشاكل في هذا العصر التفني المتطور يحتم أن تكون القرارات وليدة دراسة مستفيضة تركز على أسلوب البحث العلمي والدراسة الجماعية لا على الفكر الفردي والأمني الشخصية.

ثانيا: إصدار أمر الانسحاب العام:

لم يكن الموقف في سيناء قد وصل بعد إلى ما يبرر قرار الانسحاب من سيناء ثم إصدار أمر الانسحاب العام عصر يوم ٦ يونيو ١٩٦٧، حيث كانت الأوضاع الفعلية بالجبهة لا تدعو إلى التفكير في الانسحاب. فعلى الاتجاه الأوسط تقدم رتل من المدرعات والمشاة الميكانيكية الإسرائيلية نحو تقاطع علامة الكيلو متر ١٦١، بينما كان يواجه لواء مدرع مصري وثلاثة ألوية مشاة وخلفها فرقة مدرعة كاملة، في حين لم يكن للعدو نشاط ذا شأن على الاتجاه الجنوبي.. أما على الاتجاه الشمالي فلم يكن هناك سوى مفرزة متقدمة في اتجاه مضيق المزار. وبحليل الأوضاع القتالية مساء يوم ٦ يونيو تظهر مدى ملاءمة الموقف العام بالجبهة لاستمرار القتال العنيد بهدف انتزاع المبادأة البرية من العدو أو لإتاحة الفرصة للجهود الدبلوماسية لفرض وقف إطلاق النار منعا للهزيمة الكاملة.

لقد كان الموقف يفرض اتخاذ الإجراءات المضادة لإبادة قوات العدو المحدودة التي توغلت في أعماق دفاعتنا من خلال شن الضربة المضادة لتدمير العدو الذي أحرز نجاحا محدودا. وقد أثبتت الأحداث أن أمر الانسحاب العام كان السبب الرئيس في

انقيار الموقف بالجبهة، وأشد العوامل التي عجلت بوقوع الهزيمة. ولا ريب في أن وراء قرار الانسحاب أسباب تبرره، ومما لاشك فيه أن هذه الأسباب لا بد وأن تكون سياسية "لا عسكرية" حيث إن الموقف العسكري لم يكن يستوجب اتخاذ هذا القرار في ذلك الوقت. وقد وافق عبد الناصر على قرارا عبد الحكيم عامر بانسحاب القوات من سيناء إلى الضفة الغربية للقناة.

الأسباب غير المباشرة

١- غياب الديمقراطية.

قام النظام السياسي في عهد عبد الناصر على زعامته الفردية المطلقة وعلى التنظيم السياسي الواحد بدءاً بهيئة التحرير ثم الاتحاد القومي وانتهاء بالاتحاد الاشتراكي العربي بعد حل الأحزاب السياسية في يناير ١٩٥٣، وحظر قيام أحزاب جديدة. وفي ظل النظام الناصري طغت السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية مما أفضى إلى إضعافهما، كما أن مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث كان منعزلاً من الناحية العملية. كذلك منعت بيروقراطية التنظيم الواحد قاعدة التنظيم السياسي من أداء دورها في الرقابة وأسكتت المعارضة وتعقبت كل من يجرؤ على النقد وكممت الأفواه. واحتكر النظام السياسي السلطة ولم يسمح بتداولها كما توقف دوران النخبة الحاكمة، ووقف النظام بالمرصاد لحرية التعبير ومحاولات المشاركة في اتخاذ القرارات، ومن ثم لم يوفر النظام إمكانية تصحيح مساره، وغابت شمس الديمقراطية ليحل محلها ظلام الديكتاتورية والقهر السياسي. لقد ألغى النظام الناصري دور الجماهير في الممارسة السياسية واكتفى بجعلها تابعاً سلبياً للزعيم يهمل ويصفق له، كما أنه قيد حركتها الحرة داخل إطار سياسي أممي عنيف. وقد أتاح ذلك للزعيم السلطوي الأوحى اتخاذ قرارات فردية. وكانت عملية صنع القرار في إطار غير ديمقراطي أحد أسباب هزيمة يونيو ١٩٦٧. كما يجب ألا نغفل سلبية قطاعات عريضة من الشعب. وبعد الهزيمة طلب عبد الناصر إلى عبد الحكيم عامر أن يستقيلاً ويترك القيادة لجيل آخر حيث إنهما أخفقاً في إعداد جيل وطني.

٢- خلل البناء القيادي للقوات المسلحة:

كان خلل البناء القيادي للقوات المسلحة أحد الأسباب الرئيسية لهزيمة يونيو، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تعدد مستويات القيادة في القوات المسلحة سيما على مستوى القيادة العليا والقيادة العامة للقوات البرية والبحرية والجوية. فقد أدى تعارض الاختصاصات وتعدد مراكز القيادة على المستوى الواحد إلى الحد من فاعلية مراكز القيادة والسيطرة واستنزاف الإمكانيات دون مبرر حيث كانت السيطرة على القوات المسلحة من خلال القيادة العليا ورياسة الأركان ووزارة الحربية.

وقد كان تولية المناصب لأهل الولاء والثقة، وليس لأهل الكفاءة والخبرة أحد أسباب عدم اهتمام الضباط بالأخذ بالعمل الحديث والتدريب لرفع مستواهم العلمي، فضلا عن تفشي اللامبالاة على جميع المستويات القيادية. كما أدى تولية المناصب الرئيسية على أساس المحسوبية والشللية إلى فتح المجال أمام غير الأكفاء لكل يستغلوا أوضاع الصراع بين المجموعات المختلفة المنتشرة آنذاك في صفوف القوات المسلحة للوصول إلى المناصب العليا، وفي التحكم بالتالي في تولي القيادات الأدنى مما كان له أكبر الأثر في خفض الروح المعنوية وتخطيم روح الولاء والإخلاص عند الضباط والقادة الذين تمسكوا بمبادئهم.

ولم يكن النصر الذي أحرزته القوات الإسرائيلية في يونيو ١٩٦٧ نتيجة لكفاءتها العسكرية الفذة بل كان نتيجة للخلل الذي أصاب القوات المسلحة المصرية وافتقادها القدرة على القتال. فقد كانت أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة تعجز بالفساد، وقد امتد هذا الفساد إلى القوات المسلحة. وكان سبب ذلك هو عدم تفرغ قيادة القوات المسلحة لمهامها الأصلية وسعيها وراء أهداف ومطامع شخصية، وبذا لم يحظ التدريب واستعداد القوات للقتال إلا بأهمية محدودة من القادة على مختلف المستويات ولو دربت القوات المسلحة الوقت الكافي على مهام العمليات لما حدثت هزيمة يونيو ١٩٦٧ (كان هذا هو تعليق الجنرال الروسي لا شنكوف).

٣- التباطؤ في تحليل نتائج حرب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦.

أدى التباطؤ في تحليل نتائج حرب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ والخروج منها بالدروس وخبرات القتال للإفادة منها على مستوى القوات المسلحة إلى عدم تدارك الأخطاء التي وقعت أثناء الحرب. كما كان عبد الناصر متأثراً بما حدث في حرب عام ١٩٥٦ وبخبرات أزمة فبراير ١٩٦٠ التي نجحت فيها مصر في كبح جماح إسرائيل ومنعها من الاعتداء على سوريا بمجرد حشد ثلاث فرق في سيناء. لذلك تصور عبد الناصر أن بإمكانه إدارة الأزمة دون الوصول إلى المواجهة العسكرية مع إسرائيل، وأنه يستطيع أن يصل إلى حل سياسي للأزمة ووضع قيود على الملاحاة الإسرائيلية في خليج العقبة.

٤- عدم الاهتمام بإعداد وتعبئة مؤسسات الدولة وقواتها المسلحة للحرب: لم تهتم القيادة السياسية والقيادة العسكرية بإعداد وتعبئة مؤسسات الدولة المختلفة وقواتها المسلحة للحرب، بالإضافة إلى عدم مراعاة الأسلوب العلمي الذي يوفر إمكانية النصر. كذلك أثر عدم استكمال تجهيز مسرح العمليات في كفاءة القوات المسلحة في تنفيذ خطط الدفاع عن الدولة. ففي مجال القوات البرية ثم تجهيز النطاق الدفاعي الأول هندسياً، وأدى عدم استكمال تجهيز النطاق الدفاعي الثاني ودفاعات المضائق الجبلية إلى عدم إمكان الارتكاز عليها فيما بعد.

٥- إهمال إعداد القوات الجوية والدفاع الجوي للحرب.

في مجال القوات الجوية والدفاع الجوي لم يتم إنشاء دشم خرسانية توفر الحماية للطائرات ولا ممرات تبادلية، مع إهمال رفع الكفاءة الفنية لخدمة الطائرات وتنظيم الدفاع الكفء عنها. فقد كانت هناك ثغرة في الكشف الراداري على الارتفاعات المنخفضة والمنخفضة جداً لقوات الدفاع الجوي مع عدم وجود أسلحة يمكنها التعامل مع الطائرات المعادية على تلك الارتفاعات.

٦- افتقاد القوات المسلحة المعلومات العسكرية الدقيقة والموقوتة.

افتقدت القوات المسلحة المعلومات العسكرية الدقيقة عن قوة العدو وحجمها وتوزيعها وبيان القوات العاملة وقوات الاحتياط وعدد ونوعية المدرعات والطائرات، إذا لم تتمكن عناصر الاستطلاع الميدانية ولا أجهزة المخابرات الحربية من تحديد صورة واضحة واقعية عن العدو وبخاصة أساليب قتاله وأهدافه المحتملة، وعاد كل ذلك بأثره السيئ على تقدير الموقف الاستراتيجي. وقد اعترفت إدارة المخابرات الحربية بتقديراتها الخاطئة في تقرير صدر منها يوم ١٩٦٧/٧/٢٧. ومن أمثلة ذلك أنها قدرت قوة العدو بأقل من الحقيقة بنسبة ٤٠-٥٠%، وأنها أكدت أن إسرائيل لن تقوم بهجوم شامل خشية الصلابة العربية والحشد والتنسيق العربي.

لقد حملت هذه السطور القليلة من ملخص المخابرات رقم ١٩ بتاريخ ١ يونيو الكثير من أسباب ما حدث أيام ٧، ٦، ٥ يونيو ١٩٦٧:

«من المرجح أن تعود إسرائيل إلى أسلوبها المعروف في استخدام المدرعات في حشد قوى كقوة ضاربة رئيسية ودفعها للعمل في أصلح المناطق المناسبة لقتال مدرعاتنا في الخلف وذلك تمهيدا مع عقائدها في نقل المعركة إلى خارج أراضيها».

بينما اعترفت إدارة المخابرات الحربية بأن العدو لم يستخدم مدرعاته كقوة ضاربة رئيسية وذلك في تقريرها الدوري رقم ٢٧ الصادر في يوليو ١٩٦٧، إذ جاء فيه ما يأتي:

«أن معظم العمليات والاختراقات تمت بواسطة قوات مدرعة وميكانيكية صغيرة في تجميع خاص.. كتيبة دبابات + كتيبة مشاة ميكانيكية + عناصر دعم محدودة كحد أقصى».

٧- التغيير المستمر لفكرة العملية الدفاعية ولمهمة الجيش الميداني.

تغيرت فكرة العملية الدفاعية عن سيناء تغييرا جذريا تمثل في تغيير مهام القوات ودورها في الدفاع بالإضافة إلى تغيير وتعديل أوضاعها، وقد أدى التغيير

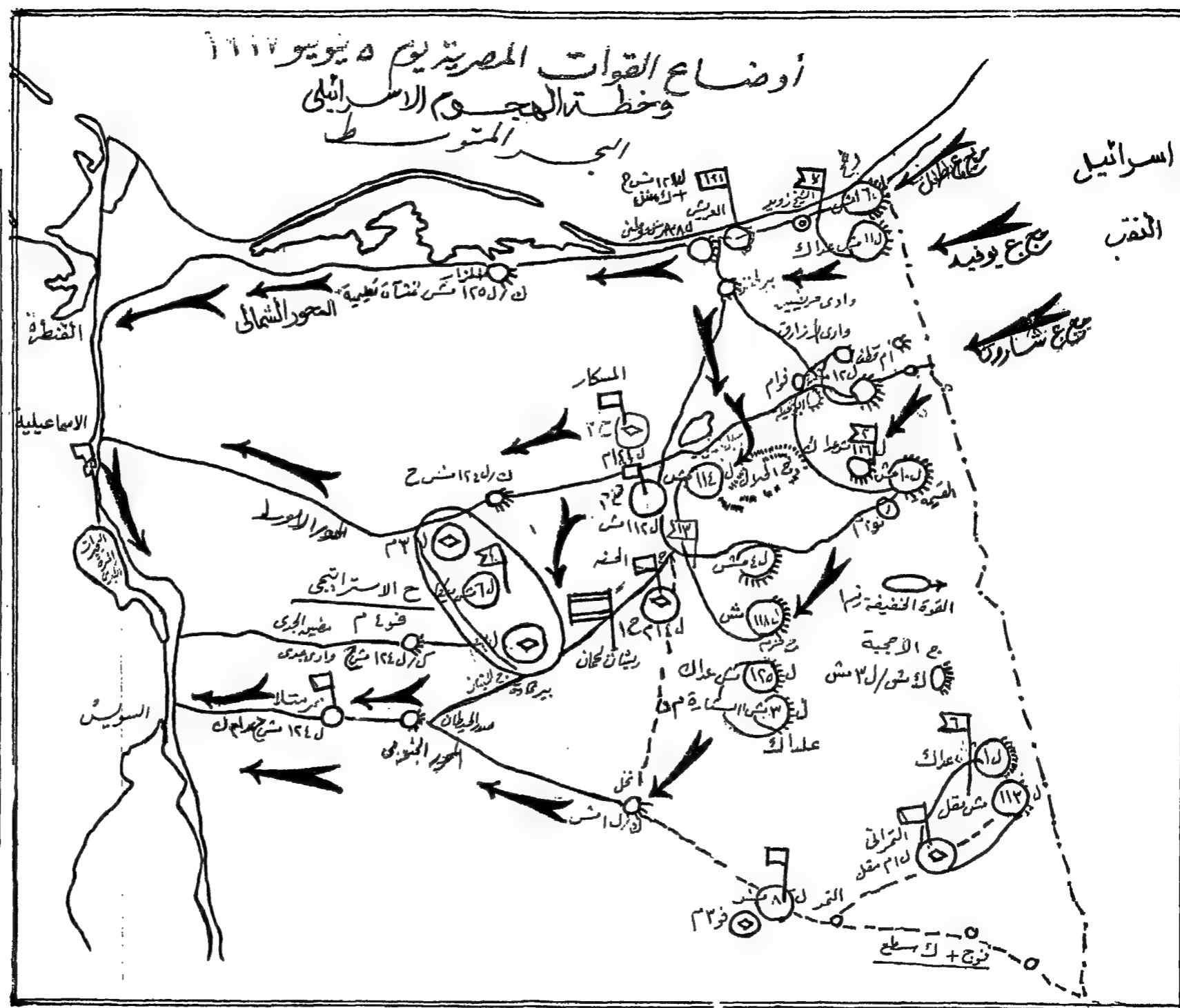
المستمر لفكرة العملية إلى كثرة التحركات. ومن أمثلة تغيير أوضاع الوحدات ما حدث للواء ١١ مشاة الذي كان مخصصا للدفاع عن العريش طبقا للخطة "قاهر" وأتم التدريب عليها لمدة عام كامل. فقد دفع هذا اللواء فجأة ليحتل يوم ٣٠ مايو قطاعا دفاعيا جديدا في منطقة رفح ضمن تجميع الفرقة السابعة مشاة، في حين دفع اللواء ١٢١ مشاة الاحتياط لغياره واحتلال قطاعه الدفاعي في العريش. كما دفعت الفرقة السادسة مشاة عدا اللواء الأول مشاة، التي كانت مدربة على احتلال دفاعات النطاق الدفاعي الثاني، إلى الاتجاه الجنوبي لتأمينه. كذلك تغيرت مهمة الجيش الميداني في سيناء أكثر من مرة خلال ثلاثة أسابيع. فقد كانت في بداية حشد القوات الدافع عن سيناء في إطار الخطة "قاهر" ثم أصبحت الدفاع مع القيام بأعمال هجومية تعرضية داخل إسرائيل ثم أصبحت الدفاع عن سيناء وصد وتدمير العدو مع قبول تلقي الضربة الجوية الأولى. وقد أدت كثرة التحركات إلى إهلاك القوات والمعدات وزعزعة الثقة المتبادلة بين القيادات والقوات بالإضافة إلى المساعدة على غموض المهام.

وزاد الأمر سواء قصور نظام التعبئة، وتركزت مظاهر الخلل في خطة التعبئة في عدم استكمال النقض الموجود في التخصصات وعدم تجانس الوحدات الجارية تشكيلها علاوة على نقض الأسلحة والاحتياجات المختلفة. كما تم في الفترة التحضيرية قبيل بدء العمليات تغيير بعض قادة الفرق والألوية، وكان لهذا التغيير المفاجئ آثار سيئة على سير القتال.

٨- إهمال الدفاع عن خط مضائق سيناء الاستراتيجي.

كان من الأخطاء الجسيمة إهمال الدفاع عن خط المضائق الاستراتيجي، إذ خصص للدفاع عنه اللواء ١٢٤ مشاة وكتيبة من اللواء ١٢٥ مشاة المشكل من المنشآت التعليمية، وترتب على ذلك عدم قدرة هذه القوات على تحقيق مهامها لانخفاض مستوى كفاءتها القتالية. هذا بالإضافة إلى إغفال تطبيق مبادئ الحرب وأهمها المبادأة، والمفاجأة، والسرية والأمن، والحفاظة على الغرض، والاقتصاد في القوى.

وقد تمثلت أوجه القصور أثناء سير العمليات في ضعف السيطرة على القوات نتيجة شلل فكر جهاز القيادة بسبب نجاح الضربة الجوية الإسرائيلية وخروج القوات الجوية المصرية من المعركة لعدم التخطيط لتفادي آثار الضربة الجوية، ثم لعجز وسائل الاتصال وانتقال قيادي الجبهة والجيش الميداني في وقت واحد فضلاً عن عجز القيادات المختلفة عن اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة أعمال العدو وسرعة تدهور المرقف في ظل قصور المعلومات وسوء استخدام القوات.



الفصل السابع

الديمقراطية السليمة بين الوهم والحقيقة

كان الهدف السادس من أهداف ثورة يوليو ١٩٥٢ إقامة حياة ديمقراطية سليمة. وتحدث عبد الناصر كثيراً في خطبة وتصريحاته عن الديمقراطية. كما أفرد الباب الخامس من الميثاق الوطني الصادر في ٢١ مايو ١٩٦٢ للحديث عن الديمقراطية السليمة. فهل كانت الديمقراطية السليمة تشغل فكر عبد الناصر؟ وهل سعى بإخلاص إلى تطبيق النظام الديمقراطي في مصر أم كانت الديمقراطية السليمة مجرد شعار أطلقه عبد الناصر ليخدر به الجماهير ثم بددته رياح الديكتاتورية حتى صار وهماً وسراباً؟

لقد زحرت أقوال عبد الناصر بكلمات براقة عن عزمه على إقامة حياة ديمقراطية سليمة تقتطف منها ما يلي:

١- "سنعمل على إقامة حياة ديمقراطية سليمة وحياة اجتماعية نظيفة، ولذلك قضيناً على الحزبية البغيضة"^(١).

٢- "اتنا نريد إقامة حياة ديمقراطية سليمة، ديمقراطية تعبر عن الشعب، هي من الشعب وإلى الشعب"^(٢).

٣- "الديمقراطية... لا بد لها من قيام تنظيم شعبي يقود حركة الجماهير محتشدة بجماعة ليستطيع أن يقتحم بها المستقبل ويصوغه وفق مطالبها.. هذا التنظيم يجب أن ينبع ديمقراطياً من الجماهير المؤمنة بالثورة باعتبارها الطريق السذي لا طريق غيره إلى إعادة تشكيل المجتمع، ويجب أن يعبر ديمقراطياً عن إرادة الجماهير، ويجب أن يوجه ديمقراطياً جميع خطط العمل الوطني وأساليبه بما يحقق مصلحة هذه الجماهير...".

ويلور الباب الخامس من الميثاق مفهوم الديمقراطية فيما يلي:

١- "ان الديمقراطية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملاً شعبياً".

(١) من خطبة في وفد أبناء الشرقية بالقاهرة في ٢١ يناير ١٩٥٦.

(٢) من خطبة في الاحتفال بالعيد الأول لقيام ج.ع.م في بلدة سلطنة بسوريا في ٣ مارس ١٩٥٩.

٢- "إن الديمقراطية هي تركيز السيادة للشعب ووضع السلطة كلها في يده وتكريسها لتحقيق أهدافه".

٣- "إن الديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنين إنهما جناحا الحرية الحقيقية".

ولعل العبارات التالية توضح بداية علاقة نوار يوليو بالديمقراطية:

"فبرغم أننا ومنذ الأيام الأولى لمحاولة بناء تنظيم "الضباط الأحرار" كنا نعتقد ونعلن وتمسك بالديمقراطية كمخرج للوطن وللشعب، لكننا نسينا في غمرة حماسنا ونحن ضباط عاديون أن الديمقراطية تعني في الأساس تداول السلطة، فما إن أصبحنا حكاماً حتى نسي البعض ما تعاهدنا عليه وتمسك بالسلطة"^(١).

وقد سبق أن ذكرنا أن جوهر الديمقراطية السياسية هو احترام السلطة السياسية للحريات المدنية والسياسية للمواطنين وتحقيق العدالة القانونية والقضائية ومشاركة جمهرة المواطنين في صنع السياسة العامة للدولة وقراراتها. فهل تحققت الديمقراطية السياسية في مسيرة الثورة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وحتى يتيسر تقويم الديمقراطية السياسية في مصر فقد رأينا تقسيم تلك الحقبة إلى مرحلتين أساسيتين: المرحلة الانتقالية (٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ٢٥ يونيو ١٩٥٦)، والمرحلة الناصرية (٢٥ يونيو ١٩٥٦ - ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠).

أولاً: الديمقراطية السياسية في الفترة الانتقالية (١٩٥٢ - ١٩٥٦):
العصف بقيم الحرية:

قامت حركة الجيش والأحكام العرفية معلنة منذ ٢٦ يناير ١٩٥٢، ولم تبادر حركة الجيش إلى إلغائها حيث وجدت فيها غطاء قانونياً لإخفاء انحرافاتها. فالأحكام العرفية تعطي السلطة حق اعتقال الأشخاص دون إذن قضائي ودون إحالتهم إلى القضاء العادي. كما أن العمل في ظل الأحكام العرفية يحرم السلطة القضائية من حقها في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. وكان هدف عبد الناصر من استمرار

(١) خالد عبي الدين، والآن أنكلم، مرجع سابق، ص ٢١٤.

الأحكام العرفية التخلّص من القوى السياسية والانتقام من شخصيات بعينها، وبعد أن استتب له الأمر قام بإلغائها في ٢٠ يونيو ١٩٥٦. لقد حاز "أمن الثورة" قصب السبق وأصبح في طليعة الأولويات واتخذ عبد الناصر إجراءات تعصف بحرية الأفراد والجماعات متذرعاً بمقتضيات تأمين الثورة. فبعد أقل من خمسين يوماً من تاريخ الإفراج عن المعتقلين بمناسبة نجاح حركة الجيش عادت الحركة إلى الاعتقالات في أعقاب تشكيل وزارة محمد نجيب في ٧ سبتمبر ١٩٥٢. وفي ١٥ يناير ١٩٥٣ تم اعتقال ٣٥ ضابطاً من سلاح المدفعية. وفي اليوم التالي امتدت حركة الاعتقالات لتشمل ١٠١ من القيادات السياسية. وفي مارس ١٩٥٤ جرت حركة اعتقالات ضخمة للقوى المعارضة لديكتاتورية مجلس الثورة ولعويدي محمد نجيب من المدنيين والعسكريين. وفي أعقاب محاولة اغتيال جمال عبد الناصر في أكتوبر ١٩٥٤ ألقى القبض على عدد كبير من الإخوان المسلمين وزج بهم في السجون. وفي كتابه البحث عن الذات يؤكد أنور السادات ما حل بالإنسان المصري من تعذيب وامتهان لكرامته فيقول في السنوات الأربع الأولى وهي حكم مجلس قيادة الثورة كانت هناك أخطاء وانتهاكات في حق الإنسان المصري، وعندما كان الشعب يتملل من هذا كان يفسر تملله على أنه ثورة مضادة فتقع الحراسات والاعتقالات وكل هذا هو التطبيق الفعلي لامتهان كرامة الإنسان. كما يقرر أن أكبر خطأ ارتكب في حق الإنسان المصري كان زرع الخوف، والخوف هو آخر ما يهدم كيان الفرد أو الشعب، فقد كانت أرزاق الناس كلها ملكاً للحاكم إن شاء منح وإن شاء منع. وكان المنع مصحوباً في معظم الأحيان بمصادرة حرية الفرد واعتقاله ثم فصل جميع أهله من وظائفهم مع اتخاذ إجراءات ضدهم. وهكذا أصبح الناس دمي في يد الحاكم يفعل بهم ما يشاء. فلم يعد مسموحاً للناس بالسفر أو بأن يقولوا كلمة تختلف عما يقوله الحاكم وإلا اعتقلوا أو صودروا في أرزاقهم.

وفي مجال تقييد الحريات العامة فقد صدر يوم ١٤ أبريل ١٩٥٤ قرار يقضي بأن يحرم من حق تولي الوظائف العامة ومن جميع الحقوق السياسية وتولى مجالس إدارة النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات كل من سبق أن تولى الوزارة في الفترة من ٦ فبراير ١٩٤٢ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكان منتصباً إلى الوفد أو حزب الأحرار

الدستوريين أو الحزب السعدي أما من لم يكن فلا يحرم إلا بقرار من مجلس قيادة الثورة^(١).

إلغاء الأحزاب وقيام هيئة التحرير:

رأينا أن حركة الجيش بقيادة جمال عبد الناصر لم تحترم الحريات المدنية، واتساقاً مع اتجاهها الديكتاتوري فإنها لم تحترم أيضاً الحريات السياسية. فقد صدر في ١٦ يناير ١٩٥٣ قرار حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها وحظر تكوين أحزاب جديدة. وتمهيداً لصدور هذا القرار بدأ عبد الناصر إنشاء هيئة التحرير في أواخر عام ١٩٥٢. وفي ١٥ يناير ١٩٥٣ أذيع أول بيان عن ميثاق الهيئة شاملاً أهدافها الداخلية والخارجية. وقد أعلن ميلاد هيئة التحرير رسمياً في ٢٣ يناير ١٩٥٣، غير أن هيئة التحرير لم تكن سوى أداة من أدوات النظام الجديد الذي كان يسعى إلى اكتساب شرعية جماهيرية في مواجهة القوى السياسية والحزبية المعادية له. وقد أثبتت الأحداث والممارسات أنها لم تكن قناة للمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، إنما كانت أداة لتعبئة الجماهير من أجل موازنة الثورة وحماتها. وهكذا لم يستطع مجلس قيادة الثورة أن يصب التأييد الشعبي الذي تمتعت به ثورة يوليو في كيان سياسي منظم. وصفوة القول إن هيئة التحرير لم تنجح في أداء دورها كحزب جماهيري ويرجع ذلك في المقام الأول إلى اعتمادها على مجموعة من الضباط الذين يفتقدون الخبرة السياسية ويعتمدون على النفوذ والسلطة الإدارية. وعلى الرغم من أن عبد الناصر كان يعلم الغرض الحقيقي من إنشاء هيئة التحرير فإنه عمد إلى خداع الجماهير حين قال:

لقد قامت هيئة التحرير لتغرس في النفوس أن الناس جميعاً قد خلقوا متساوين وأن الخالق سبحانه وتعالى قد منحهم حقوقاً لا تسترع ولتأمين هذه الحقوق تتكون من الناس حكومة تستمد سلطتها من رضا الشعب المحكوم^(٢).

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، الجيش في السلطة، مرجع سابق، ص ١٧٩.

(٢) من خطاب لجمال عبد الناصر في الاحتفال بالانتاح هيئة التحرير بشين الكوم في ٢٢ فبراير ١٩٥٣.

وقد استمرت هيئة التحرير حتى تم إلغاؤها رسمياً في ٢ ديسمبر ١٩٥٧ وتمت تصفيتاها ونقل ملكية فروعها في المدن والأقاليم إلى الاتحاد القومي. وعموماً لم تستطع هيئة التحرير أن تملأ فراغ الأحزاب.

التحكم الاستبدادي في الصحافة:

استخدم عبد الناصر الوسائل الآتية لتحقيق السيطرة المستبدة على الصحافة وإخضاعها لمشيئته:

١ - الرقابة المسبقة على النشر:

فرضت حركة الجيش منذ قيامها رقابة عسكرية إلى جانب الرقابة المدنية التي كانت مفروضة منذ ٢٦ يناير ١٩٥٢، ففي ٢٥ يوليو ١٩٥٢ صدر الأمر رقم (١) من الرقيب الحربي مبيناً ما يتبع في رقابة الأنباء العسكرية، وأن أي مخالفة لما يشير به الرقيب الحربي تعرض الجريدة للمصادرة في أول مخالفة ثم للتعطيل في المخالفات التالية لمدة تتناسب مع درجة المخالفة. ويوضح رمزي ميخائيل طبيعة الرقابة والغرض منها حين يقول: "إن الرقابة كانت تسيطر على المواد الصحفية بهدف تحقيق أغراض الحاكم وحمايته هو وكبار المسؤولين من النقد، وكذلك تشكيل ثقافة القارئ، وإعداد الرأي العام بالشكل الذي يضمن خضوع الشعب للحاكم، فكانت مهمة الرقابة متعددة الأوجه والأهداف تشمل أولاً: منع نشر المواد المعارضة لاتجاه الحاكم ورأيه. ثانياً: فرض نشر أخبار وتوجيهات معينة تخدم سياسة الحاكم وتمهد لقراراته وتبرر تصرفاته. ثالثاً: رفع المواد المخدوفة إلى الزعيم ليعرف اتجاه كاتبها، ويقرر بنفسه أسلوب معاقبته وإخضاعه وإذلاله"^(١).

وقد ألغيت الرقابة العسكرية فعلاً في ١٢ أغسطس ١٩٥٢ بالأمر العسكري رقم ٣٩ نتيجة لاحتجاج الصحفيين. بيد أنه في ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ أصدر مجلس القيادة الأمر العسكري رقم ٥٢ وهو يميز للرقيب العام لاعتبارات الأمن والنظام العام

(١) رمزي ميخائيل جيد، أزمة الديمقراطية ومازق الصحافة القومية ١٩٥٢ - ١٩٨٤. القاهرة:

مكتب مديولى، ١٩٨٤، ص ٢٨٦.

أن يفرض الرقابة على صحيفة بعينها وعلى الرسائل التلغرافية المتعلقة بهذه الصحيفة. وجدير بالذكر أن هذين الأمرين العسكريين يخصان الرقابة العسكرية فقط، أما الرقابة المدنية فقد ظلت مفروضة طوال هذه الفترة. وقد رفعت هذه الرقابة لأول مرة بمقتضى قرارات ٥ مارس ١٩٥٤، ولكن على الرغم من رفع الرقابة فإن الأحكام العرفية المفروضة كانت تتيح للسلطة أن تفرض هذه الرقابة وقتما تشاء وعلى من تشاء، وما إن انتهت أزمة مارس ١٩٥٤ وألغيت قرارات ٥ و ٢٥ مارس حتى عادت الرقابة على الصحف من جديد ثم رفعت جزئياً في ٢١ مارس ١٩٥٥. ثم صدر قرار إلغاء الرقابة في ٢٠ يونيو ١٩٥٦ بمناسبة الاستفتاء على الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية.

٢- الرقابة بعد النشر:

في كثير من الحالات جرى تطبيق رقابة تالية على النشر سواء قبل التوزيع أو بعده. فقبل التوزيع لجأت حركة الجيش إلى مصادرة الصحف كما حدث لجريدة الزمان المسائية في ١٢ أغسطس ١٩٥٢ كما قامت بتعطيل الصحف لمدة غير محددة. وزادت سطوة حركة الجيش بإلغاء الصحف بحجة عدم الانتظام في الصدور مستخدمة في ذلك نصوص قانون المطبوعات.

٣- إرهاب الصحفيين:

مارست حركة الجيش إرهاب الصحفيين من خلال الاعتقال والمحاكمات والفصل من العمل والاستبعاد من مهنة الصحافة.

٤- محل مجلس نقابة الصحفيين:

أصدر مجلس نقابة الصحفيين بياناً في ٢٦ مارس ١٩٥٤ تضمن المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية من أجل إزالة القيود المفروضة على الحريات، كذا إلغاء الأحكام الصادرة عن غير طريق القضاء العادي، والإفراج الناجز عن المعتقلين، وتأليف وزارة قومية لإجراء الانتخابات الجديدة. فضج منها مجلس قيادة الثورة وأصدر قراراً في ١٥ أبريل ١٩٥٤ بحل مجلس نقابة الصحفيين.

العبث باختصاصات واستقلال القضاء:

١- الحد من اختصاصات القضاء الإداري:

وقد جرى ذلك من خلال تخصيص قرارات مجلس قيادة الثورة ضد رقابة القضاء الإداري حيث نص القانون ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٣ نوفمبر ١٩٥٢ على أنه "يعتبر من أعمال السيادة وفقا للمادة ٧ من قانون مجلس الدولة والمادة ١٨ من قانون نظام القضاء كل تدبير اتخذته أو يتخذها القائد العام للقوات المسلحة باعتباره رئيس حركة الجيش التي قامت في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقصد حماية هذه الحركة والنظام القائم عليها، إذا اتخذ هذا التدبير في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من ذلك التاريخ". وقد جددت هذه المدة ستة أشهر أخرى بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٨ يناير ١٩٥٣. وعندما قضى القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢٠ يونيو ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية نص على تخصيص قرارات سلطات الأحكام العرفية ضد رقابة القضاء^(١).

٢- عزل بعض رجال القضاء:

امتدت حركة التطهير إلى القضاء بعد أن رأى مجلس قيادة الثورة ضرورة التخلص من رجال القضاء المواليين للنظام القديم بعزلهم دون حاجة إلى موافقة مجلس القضاء الأعلى ودون منح رجال القضاء المعزولين الحق في الطعن في قرارات العزل أمام محكمة النقض أو محكمة القضاء الإداري. لذلك نص القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ على تشكيل لجنة مؤقتة للنظر في أمر القضاة وأعضاء النيابة ويجوز لها إصدار قرارات بالعزل. وقد أضيفت إلى هذا القانون مادة جديدة بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ نصت على عدم جواز الطعن في قرارات العزل. وطبق نفس الشيء على رجال القضاء الشرعي بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٢ وعلى أعضاء مجلس الدولة بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٢ وظلت هذه القوانين سارية المفعول حتى صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة والقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض نصوص قانون نظام القضاء.

(١) الوقائع المصرية، ١٩٥٦/٦/٢٠.

٣- إنشاء بعض المحاكم الاستثنائية:

بالإضافة إلى المجالس العسكرية فقد تم إنشاء محكمة الغدر ومحكمة الثورة ومحكمة الشعب وقد انعقد أول مجلس عسكري في أغسطس ١٩٥٢ لمحكمة المتهمين في مظاهرة الاحتجاج التي قام بها عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار في يومى ١٢، ١٣ أغسطس ١٩٥٢ للمطالبة ببعض الحقوق العمالية حيث اعتبرت حركة الجيش هذه المظاهرات بداية أعمال مضادة للحركة. وقضى المجلس بإعدام العاملين مصطفى خميس ومحمد حسن البقرى، كما صدرت أحكام بالسجن على باقى المتهمين، وقد أثار محاكمة كفر الدوار عاصفة شديدة من النقد على المستوى العالمى. أما محكمة الغدر فقد أنشأها القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢. وقد تضمن القانون تشكيل المحكمة وصفة مرتكبي جريمة الغدر والأفعال التي تندرج تحت جريمة الغدر، كذا العقوبات على جريمة الغدر وطريقة رفع الدعوى إلى محكمة الغدر. وقد بلغت العقوبات درجة كبيرة من الشدة، إذ جاءت كما يلي: (أ) العزل من الوظائف العامة. (ب) سقوط العضوية في مجلس البرلمان وفي المجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديرية. (ج) الحرمان من حق الانتخاب أو الترشح لأي مجلس من المجالس سائلة الذكر لمدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم. (د) الحرمان من تولي الوظائف العامة لمدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم. (هـ) الحرمان من الانتماء إلى أى حزب سياسى لمدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم. (و) الحرمان من عضوية مجالس إدارة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التي تخضع لإشراف السلطات العامة ومن أية وظيفة بهذه الهيئات لمدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم. (ز) الحرمان من المعاش كله أو بعضه، ويجوز أيضا الحكم بإسقاط الجنسية المصرية عن الغادر كما يجوز الحكم برد ما أفاده من غدره.

ثم كانت محكمة الثورة التي صدر أمر مجلس قيادة الثورة بتشكيلها في ١٦ سبتمبر ١٩٥٣، وهى تختص "بالنظر في الأفعال التي تعتبر خيانة للوطن أو ضد سلامته في الداخل أو الخارج، وكذلك الأفعال التي تعتبر موجهة ضد نظام الحكم الحاضر أو ضد الأسس التي قامت عليها الثورة، وبالنظر في الأفعال التي ساعدت على فساد الحكم وتمكين الاستعمار بالبلاد وكل ما كان من شأنه إفساد الحياة السياسية

أو استغلال النفوذ دون مراعاة صالح الوطن.. كما تختص المحكمة بالنظر فيما يرى مجلس قيادة الثورة عرضه من القضايا أيا كان نوعها حتى لو كانت منظورة أمام المحاكم العادية أو غيرها من جهات التقاضي الأخرى مادام لم يصدر فيها حكم...". أما عن العقوبات التي تصدرها المحكمة فهي عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن أو الحبس بالمدة التي تقدرها المحكمة. وقد نصت المادة الثامنة من أمر تشكيل المحكمة على أن "أحكام هذه المحكمة نهائية ولا تقبل الطعن بأي طريق من الطرق أو أى جهة من الجهات، وكذلك لا يجوز الطعن في إجراءات المحاكمة والتنفيذ".

أما محكمة الشعب فكانت رابع نوع من المحاكم تشكله ثورة يوليو. ففي أول نوفمبر ١٩٥٤ شكل مجلس قيادة الثورة محكمة خاصة باسم محكمة الشعب كما شكلت لها ثلاث دوائر فرعية وبلغ عدد الذين حكمت عليهم محاكم الشعب ٨٦٧ شخصا. وصدر الحكم في قضية محاولة اغتيال "جمال عبد الناصر" بإعدام خمسة من أهم زعماء جماعة الإخوان المسلمين بالإضافة إلى المتهم وبالأشغال الشاقة المؤبدة على ثمانية.

٤ - حل مجلس نقابة المحامين:

في ٢٦ مارس ١٩٥٤ تم انعقاد الجمعية العمومية غير العادية لنقابة المحامين وقررت ما يلي:

- أ - ضرورة الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين مهما كانت آراؤهم وعقائدهم.
- ب - ضرورة زوال آثار الإجراءات والمحاكمات الاستثنائية.
- ج - ضرورة إلغاء الأحكام العرفية فورا.
- د - ضرورة عودة الحياة النيابية على أن تكون سليمة ونظيفة.
- هـ - ضرورة انتهاء مهمة مجلس قيادة الثورة فورا.
- و - إسناد الأمور إلى وزارة مدنية من المحايدين حتى تشرف على الانتخابات.
- ز - يقوم مجلس النقابة بالاشتراك مع بعض المحامين الذين يختارهم بإعداد مشروع قومي ترتبط به البلاد.

ح - الامتناع عن العمل يوما واحدا احتجاجا على حوادث الاعتداء على المعتقلين.

واجه مجلس قيادة الثورة موقف نقابة المحامين بجلها. ففي ٢٢ سبتمبر ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٤ متضمنا حل مجلس نقابة المحامين الحالي على أن يقوم بأعمال مجلس النقابة بكامل سلطاته واختصاصاته المنصوص عليها في القانون مجلس مؤقت يصدر بتشكيله قرار من وزير العدل.

وجدير بالذكر أنه بعد صدور الإعلان الدستوري في ١٠ فبراير ١٩٥٣ تولى مجلس الوزراء السلطتين التنفيذية والتشريعية. وقد أثر هذا الدمج في استقلال القضاء إذ أن استقلال القضاء ينشأ ويضمنه أن تكون سلطة التنفيذ غير سلطة التشريع التي تمتد وجودها المستقل من الحركة الشعبية والرأي العام السياسي الذي يشكلها بواسطة الانتخابات. وفي الواقع فإن سيطرة السلطة التنفيذية على وظيفة التشريع يعنى استيعابها للجهاز القضائي واحتوائه.

المشاركة:

انفرد مجلس قيادة الثورة بالسلطة ولم يبادر إلى خلق نظام يكفل المشاركة والرقابة الشعبية، بل أقام نظاما يستند إلى الديكتاتورية العسكرية، ولم يكن في نيته إجراء انتخابات لإحساسه بضعفه وقمافته في مواجهة الأحزاب. لذلك صدر الإعلان الدستوري في ١٠ فبراير ١٩٥٣ ناصا على أن تكون أعمال السيادة العليا لمجلس قيادة الثورة. وبعد أن عصفت الثورة بمؤسسات المجتمع المدني ممثلة في الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والجمعيات الأهلية غابت المشاركة الشعبية في الحكم وصنع السياسة العامة للدولة وقراراتها. وقد استقر هذا الوضع ورسخ باستمرار حالة الأحكام العرفية التي أعطت لمجلس قيادة الثورة سلطات استثنائية في التشريع والقضاء. وقصارى القول إن الثورة وجدت في تعبئة الجماهير وحشدتها حول الأهداف القومية بديلا للمشاركة السياسية. وقد نجم عن ذلك غياب التنظيمات التي تسمح بالمشاركة السياسية الحقيقية وتمثيل التيارات السياسية المختلفة. وهكذا خضع الإنسان المصري لنظام حكم لم يتح له أن يشارك في اختياره أو إقراره حيث استأثرت بالسلطة قلة ثم فرد واحد.

ثانياً: الديمقراطية السياسية في الفترة الناصرية (١٩٥٦-١٩٧٠) العصف بقيم الحرية:

على الرغم من إلغاء الأحكام العرفية في ٢٠ يونيو ١٩٥٦ ثم انتخاب عبد الناصر رئيساً للجمهورية في ٢٥ يونيو فقد استؤثقت حركة الاعتقالات بدعوى حماية النظام ومقتضيات الأمن القومي. وفي أعقاب انفصال سوريا عن مصر، الذي سدد ضربة في الصميم إلى طموح عبد الناصر وأمله في تحقيق الوحدة العربية، أعتقل آلاف المصريين وألقي بهم في غياهب السجون والمعتقلات بأوامر إدارية لا سند لها من القانون، كما زج في السجون بكل معارضي التدخل العسكري المصري في اليمن.

وعلى الرغم من صدور القوانين الاشتراكية في يوليو ١٩٦١ من أجل مصلحة الجماهير، فإن الجماهير كانت تفتقد شيئاً مهماً هو الحرية، غير أن عبد الناصر لم يدرك هذه الحقيقة. ففي أعقاب الانفصال كانت مصر تعاني كبت الحريات وغياب الديمقراطية مما أحدث شرخاً عميقاً في المجتمع. وقد شجعت تلك الأحوال المتزدية العناصر المعارضة والغير راضية عن الأوضاع السائدة في الوطن على التحرك خاصة بعد أن زاد استياء الشعب وقلقه. وتصور عبد الناصر أو صور له أن كل ذلك ثورة مضادة وبناء عليه فرضت الحراسات على السياسيين القدامى، وصودرت أموال بعض من أطلق عليهم عبد الناصر " أعداء الثورة ".

وفي عام ١٩٦٥ قيل إن هناك مؤامرة دبرها الإخوان المسلمون لقلب نظام الحكم، فقبض على الآلاف منهم وألقي بهم في السجون التي كانت تنم من كثرة عددهم. وتولت الشرطة العسكرية وشمس بدران، مدير مكتب عبد الحكيم عامر، وحمزة البسيوني، مدير السجن الحربي، أمر أولئك السجناء التعساء وجرعوههم كؤوس التعذيب الوحشي والإهانات وصنوف انتهاك كرامة الإنسان، فهتكت أعراض الرجال أمام نساءهم وأعراض النساء أمام رجالهن. وقد اتبع عبد الناصر أسلوباً مشيناً مع أسر المعتقلين من الإخوان المسلمين إذ منع الناس من تقديم العون إلى تلك الأسر. وكانت الأحوال السيئة لتلك الأسر مما استدرك عطف بعض المصريين فبادروا إلى التبرع لتلك الأسر فأغضب ذلك عبد الناصر وأمر بالقبض على كل من يساعد أية أسرة من أسر المعتقلين. وقدم المقبوض عليهم لمحاكمات عسكرية سرية لم يحضرها نحامون أو

شهود وصدّرت ضدهم أحكام تتراوح بين الأشغال الشاقة المؤبدّة والسجن مع الشغل لمدة خمس سنوات^(١).

ويقرر أنور السادات في البحث عن الذات أن عبد الناصر كان يعتبر أي اعتراض أو نقد أو احتجاج أو حتى أي محاولة لتقصي الحقائق ومناقشتها ثورة مضادة مما يستوجب اتخاذ إجراءات لمواجهةتها. وقد رأى عبد الناصر، بعد عملية الإخوان المسلمين، أنه لا بد من إجراء مضاد. وكان هذا الإجراء أعنف وأقسى ما شهدته مصر في تاريخها. فقد شكلوا لجنة سموها لجنة تصفية الإقطاع. وكانت لجنة تصفية الإقطاع قمة الإرهاب والكبت والإذلال، فقد حدث اعتداء وامتهان لكرامة الإنسان. ويضيف السادات أنه قد وضع تحت نظره في ذلك الوقت عدة حالات تدل على ما كانوا يفعلونه ولكنه لم يصدق لبشاعتها إلى أن رأى ذلك بنفسه. كما سمع بعد ذلك قصصاً أليمة ورهيبة تدل على مدى امتهان السلطة للإنسان المصري وللقيم التي نشأ عليها. ومثال ذلك أنهم كانوا يقتحمون البيوت ليلاً ويطردون النساء فيخرجن مع أطفالهن في الطرقات والشوارع يبحثن عن مأوى يسترن. وتفاقمت الأمور في لجنة تصفية الإقطاع حين اتجهت إلى تصفية العائلات، وكانت أشد صنوف الإذلال والاعتداء على كرامة الإنسان.

الديمقراطية والدساتير المؤقتة:

صدر في الفترة ١٩٥٦ - ١٩٧٠ ثلاثة دساتير مؤقتة هي دستور ١٩٥٦ ودستور ١٩٥٨ المعدل عام ١٩٦٢، ودستور ١٩٦٤. وقد صدر دستور يناير ١٩٥٦ وتمت الموافقة الشعبية على الدستور عن طريق الاستفتاء. وكان دستور ١٩٢٣ يعطي البرلمان حق سحب الثقة من الوزارة لإسقاطها، ولكن دستور ١٩٥٦ سلب منه هذا الحق واكتفى بأن يعتزل الوزير الوزارة إذا ما قرر مجلس الأمة عدم الثقة به. ولا يجوز طلب عدم الثقة بالوزير إلا بعد توجيه استجواب إليه، ويكون الطلب بناء على اقتراح عشرة أعضاء بالمجلس ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية أعضاء المجلس. وقد أسقط نص المادة ١٩٢ من الدستور إمكانية تكوين الأحزاب وأصبحت الجماهير خاضعة لسلطة الاتحاد القومي النابعة أساساً من تفكير ورؤية رئيس

(١) أحمد أبو الفتح، جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص ٤١١.

الجمهورية. ونصت المادة ١٩٢ على أن يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة ولحشد الجهود لبناء الأمة بناءً سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة ويتعين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية. وهكذا رأي عبد الناصر أن من الممكن ممارسة الديمقراطية في إطار التنظيم الواحد وهو مالا يتفق مع المبادئ الديمقراطية، فلا ديمقراطية بلا أحزاب.

وتكشف دستور ١٩٥٦ عن مبدأ تركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية، وهو بذلك يكون قد ضحى بمبدأ توزيع السلطة بين مؤسسات متميزة ذات وظائف واختصاصات واضحة ومحددة، كما ضحى بالإيجابيات وجوانب التقدم التي أنجزها دستور ١٩٢٣، وكان من الممكن تنميتها لو خلصت نية عبد الناصر. كما كان الاتحاد القومي كياناً سلطوياً وتنظيماً بعيداً عن الديمقراطية، إذ كان وسيلة لإقامة تنظيم شعبي تسيطر عليه السلطة التنفيذية، ولهذا فإنه لم يقم بدور سياسي مستقل عن أجهزة الدولة. لقد كان الاتحاد القومي أداة عبد الناصر التي تتيح له اتخاذ الإجراءات السياسية التي يراها مثل حق الاعتراض على المرشحين أو نقل ملكية الصحافة إلى الاتحاد القومي مما يجنبه الاتهام بالسيطرة على وسائل توجيه الرأي العام. وقد سيطر الاتحاد القومي على عملية الترشيح للمجلس النيابي سيطرة تامة من خلال إخضاع الترشيحات لرؤية الأجهزة الإدارية وأجهزة الأمن. واعترض الاتحاد القومي على ترشيح ١١٨٨ من ٢٥٠٨ مرشحاً وأغلقت ٤٣ دائرة على أشخاص معينين. وتوقف العمل بدستور ١٩٥٦ في فبراير ١٩٥٨. ويعتبر دستور ١٩٥٦ ارتداداً عن الديمقراطية حيث ركز السلطات في يد رئيس الجمهورية وربط بين الدستور والاتحاد القومي.

ثم صدر دستور مارس ١٩٥٨ بقرار من رئيس الجمهورية. وقد منح هذا الدستور عبد الناصر سلطة كبيرة على الهيئة التشريعية، إذ نص الدستور في المادة ١٣ على أن "يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة، يحدد عدد أعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية..." وهكذا أصبح من حقوق رئيس الجمهورية تحديد عدد نواب المجلس واختيار أسمائهم... تمهيداً لخلق زعامة فردية مطلقة. وفي ٢٧

سبتمبر ١٩٦٢ صدر إعلان دستوري ينظم السلطات العليا في الدولة ويشكل مجلساً للرئاسة. وعلى الرغم من صدور هذا الإعلان الدستوري بعد الانفصال عن سوريا فإن عبد الناصر لم يغير نمجه، إذ احتفظ الإعلان الدستوري لرئيس الجمهورية بكل سلطاته الفردية، وعاشت مصر بعد ذلك بدون حياة برلمانية حيث استمر غياب الحياة البرلمانية حتى صدور دستور ١٩٦٤. وقد صدر دستور ١٩٦٤ بعد تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم وحيد. وقد منح دستور ١٩٦٤ رئيس الجمهورية اختصاصات تنفيذية واختصاصات تشريعية. وبشأن الاختصاصات التنفيذية فقد نص دستور ١٩٦٤ على أن يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية وأن يقوم بالاشتراك مع الحكومة بوضع السياسة العامة للدولة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويشرف على تنفيذها، ورئيس الجمهورية هو الذي يقوم بتعيين رئيس الوزراء ويعفيه من منصبه كما يقوم بتعيين الوزراء. أما الاختصاصات التشريعية فأهمها حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدارها ولرئيس الجمهورية في الأحوال الاستثنائية - بناء على تفويض من مجلس الأمة - أن يصدر قرارات لها قوة القانون، ويجب أن يكون التفويض لمدة محددة. ولرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة والتحكم في اجتماعاته غير العادية. كما أصبحت الوزارة والوزراء هيئة تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية كما جاء في المادة ١٣١ من الدستور. وعن اختصاصات مجلس الأمة فقد نص دستور ١٩٦٤ على أنه لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة مع مراعاة حق رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون في بعض الحالات. ومجلس الأمة سحب الثقة بالحكومة أو الوزير. ولا يجوز عرض سحب الثقة إلا بعد استجواب يوجه إلى الحكومة أو الوزير، ويكون الطلب بناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس، ويكون سحب الثقة من الحكومة أو الوزير بأغلبية أعضاء المجلس، ويجب أن يقدم رئيس الوزراء إلى رئيس الجمهورية استقالة الحكومة إذا سحب مجلس الأمة الثقة بها، وإذا قرر مجلس الأمة سحب الثقة بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة.

وقد أصبحت الديمقراطية بعد دستور ١٩٦٤ تدور في فلك الاتحاد الاشتراكي العربي وفي حدود الصحافة التي صدر قانون تنظيمها في عام ١٩٦٠ ثم ألحقت بالاتحاد الاشتراكي الذي لم يكن مؤسسة سياسية مستقلة، وغالباً ما اقتصر دوره على حمل توجيهات وأوامر عبد الناصر إلى الجماهير دون أن يحمل بالضرورة رغبات

ومشكلات الجماهير إلى القيادة السياسية. وقد أعطى دستور ١٩٦٤ الاتحاد الاشتراكي العربي حق استبعاد المرشحين لعضوية مجلس الأمة وفقاً لأسباب معينة. وافتقد الاتحاد الاشتراكي روح الحوار والنقد والمعارضة التي تتلور حولها الاتجاهات المختلفة بسبب تبعيته للسلطة التنفيذية التي يجلس على قمته جمال عبد الناصر. لقد حدث ذلك على الرغم من أن الباب الخامس من الميثاق يعتبر سلطة المجالس الشعبية فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية.

ضالة دور مجلس الأمة في صنع السياسة العامة للدولة:

استطاع عبد الناصر أن يجعل مجلس الأمة امتداداً للسلطة التنفيذية حيث طغت شخصيته على المجلس. وقد جرى ذلك من خلال تحكم السلطة السياسية في كل من يستطيع أن يشرح نفسه لعضوية مجلس الأمة وتوجيهها للأعضاء من خلال علاقة التنظيم السياسي الواحد بالمجلس. ويعتبر البعض مجلس الأمة في الفترة الناصرية فرعاً من فروع الحكومة تم تشكيله لخلق الانطباع بأن الجهاز التنفيذي لم يكن بدون مراقبة^(١). وقد أعد أحمد فارس عبد المنعم إحصائية - من خلال النشرة التشريعية - بعدد القرارات بقوانين التي أصدرها عبد الناصر دون مشاركة مجلس الأمة فوجد أن نسبتها تبلغ ٨٢,١% من إجمالي عدد التشريعات التي صدرت في الفترة ١٩٥٦/٦/٢٥ إلى ١٩٧٠/٩/٢٨. وبالتالي فإن الدور التشريعي لمجلس الأمة في الفترة الناصرية شارك في صنع ١٧,٩% فقط من إجمالي عدد التشريعات، وهذا يدل على ضالة الدور الذي قام به مجلس الأمة في صنع السياسة العامة للدولة.

العزل السياسي وافتقاد حرية التصويت:

شمل العزل السياسي ذوي المصالح المضروبة فأصبحوا محرومين من ممارسة حقوقهم السياسية، وقد أعلن عن ذلك مع تكوين الاتحاد الاشتراكي، وهم في نظر عبد الناصر أعداء الشعب الذي يجب ألا يتمتعوا أيضاً بالحرية وفقاً لمقولاته الشهيرة "الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب". ثم اشترط البيان الدستوري لسنة ١٩٦٩ ضرورة حيازة عضوية الاتحاد الاشتراكي كشرط صلاحية وكشرط

(١) أسعد عبد الرحمن، الناصرية - البيروقراطية والثورة في تجربة البناء الداخلي، بيروت: مؤسسة

استمرار لعضوية مجلس الأمة ولأي من التنظيمات الشعبية، وكذلك اشترطت القوانين الخاصة بالنقابات والجمعيات والهيئات المنتخبة. وقد ارتبط الاتحاد الاشتراكي بالتنظيمين السابقين بالقيادة السياسية للدولة، ولم يكن له ولا للتنظيمات الشعبية دور يذكر في القرارات الاستراتيجية السياسية التي اتخذها عبد الناصر مثل قرار تسليم شركة قناة السويس وقرار التدخل العسكري في اليمن.

أما عن حرية التصويت فقد تضمن الباب الخامس من الميثاق الوطني "أن المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات إلا إذا توافرت له ضمانات ثلاثة: أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره، أن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثورة الوطنية، أن يتخلص من كل قلق يهدد أمن المستقبل في حياته". وذكر الميثاق أنه "هذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ويقدر أن يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضى حكمها". ومن أقوال عبد الناصر في حرية التصويت "أن حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة فيها وأصبحت خديعة مضللة للشعب". ولكن كيف تتحرر لقمة العيش بينما عبد الناصر يتحكم في لقمة العيش؟ يمنح من يرضى عنه ويمنع من لا يحظى برضاه. وكيف يتخلص المواطن من القلق وهو يعيش في قلق دائم بعد أن زرع الزعيم الخوف في قلبه؟ إذا عبر المواطن عن رأي يخالف رأي عبد الناصر اعتبره من أعداء الشعب وزج به في السجن. وإذا شاء الله له أن يخرج من السجن وجد أبواب الرزق موصدة بعد طرده من عمله في الأجهزة والمؤسسات التابعة للسلطة. وإذا أراد أن يعمل في القطاع الخاص فلا بد له من أن يحصل على تصريح من التنظيم السياسي الذي لا يعطيه له فيتضور المواطن وأسرته جوعاً.

تأكيد السيطرة المستبدة على الصحافة:

وعن حرية النقد وحرية الصحافة فقد ورد في الميثاق "أن حرية النقد ضاعت في هذه الفترة بضيايع حرية الصحافة... أن سلطة الدولة والتشريع استعملت أولاً في إخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التي وقفت سداً حائلاً دون الحقيقة". ولكن هل تغير الحال في الحقبة الناصرية؟ لقد أعيد فرض الرقابة على الصحف مرة أخرى نتيجة لإعلان الأحكام العرفية في

أول نوفمبر ١٩٥٦ بسبب العدوان الثلاثي على مصر حتى تم رفعها في ١٠ أكتوبر ١٩٦٠. ثم بدأت محاولات ربط الصحف بالاتحاد القومي منذ عام ١٩٥٨ حيث صدر القرار الجمهوري رقم (٨) لسنة ١٩٥٨ ناصاً على أن يقصر حق الترشيح لعضوية النقابات المهنية على أعضاء الاتحاد القومي. ولا شك في أن هذا القرار يفضي إلى سيطرة الاتحاد القومي على نقابة الصحفيين. كما تقرر في ٥ يونيو ١٩٥٨ تكوين لجنة للصحافة في الاتحاد القومي تضم رؤساء تحرير الصحف من أجل توفير التعاون بين الصحافة والتشكيلات العليا للاتحاد القومي. ثم كان التمهيد لعملية تنظيم الصحافة وتملكها للاتحاد القومي. وعن تنظيم الصحافة أو تأميمها يقول جلال الدين الحماصي: "أن هدف عبد الناصر الأول كان إخضاع الصحافة لإرادته ولعله كان يبحث عن صيغة لذلك تجعل الصحافة ملكاً لشخصه في الواقع وملكاً للشعب في الظاهر"^(١). ويروي محمد حسنين هيكل أن عبد الناصر كان يريد تأميم الصحف وأن هيكل أقنعه باستبعاد منطوق التأميم وتم التوصل إلى صيغة تسمح بمرونة مما أتاح تنظيم الصحافة وليس تأميمها من خلال صدور القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠. ويرى البعض أن أهم ما نشأ عن قانون تنظيم الصحافة أن رئيس الجمهورية نفسه أو وزير الإعلام هو الذي يباشر المهام التي يتعين على التنظيم السياسي القيام بها وفقاً للقانون، وقد ساعد ذلك على فرض الرقابة الصارمة على الصحف. وقد نصت المادة (٦) من قانون تنظيم الصحافة أن يقوم الاتحاد القومي بتشكيل مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التي يملكها، وأن يعين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسؤولية إدارة صحف المؤسسة. وثبت أن اختصاصات تعيين وحل مجالس الإدارة كان يقوم بها رئيس الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي، الذي هو رئيس الجمهورية في الوقت نفسه. ولما كان رئيس الاتحاد القومي أو الاتحاد الاشتراكي، هو رئيس السلطة التنفيذية فإن قراراته سوف تكون في صالح السلطة التنفيذية. غير أن صدور هذه القرارات من رئيس أي من هذين التنظيمين السياسيين يجعلها خارجة عن سلطة مجلس الدولة في الرقابة عليها باعتبارها صادرة من رئيس تنظيم سياسي وليس من الإدارة وبالتالي فهي ليست قرارات إدارية.

(١) جلال الدين الحماصي، حوار وراء الأسوار، القاهرة: المكتب المصري، ١٩٧٦، ص ٩٤.

وبصدور قانون تنظيم الصحافة تكون السلطة السياسية قد نجحت في احتواء الصحافة لصالحها مثلما استوعبت السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح سلطة رئيس الجمهورية من خلال الدستور الذي منح رئيس الجمهورية سلطة حل مجلس الأمة كما أنه لا يمكن الترشيح لعضوية مجلس الأمة إلا عن طريق التنظيم السياسي. وبذلك يتضح أن ملكية الاتحاد القومي أو الاتحاد الاشتراكي هي في الواقع ملكية إسمية صورية وتبرير للسيطرة على الصحافة في حين كانت الملكية الواقعية لرئيس السلطة التنفيذية. بيد أن قانون تنظيم الصحافة لم يحدد اختصاصات المجالس إدارة الصحف ومن ثم فإن اختصاصات هذه المجالس ووظائفها وسلطاتها لا تستمد مباشرة من القانون، وهذا يعني إمكانية تحكم رئيس الجمهورية، الذي يعين هذه المجالس، في تلك الوظائف والسلطات. كما يعين رئيس الجمهورية رؤساء وأعضاء مجالس إدارات المجالس الصحفية، ويتوقف استمرارهم في وظائفهم على مدى رضا رئيس الجمهورية عن قراراتهم وأعمالهم. ثم أصدر جمال عبد الناصر قراراً يعطي الاتحاد القومي سلطة منح تراخيص إصدار الصحف. ولم تكتف السلطة التنفيذية بالسيطرة على الصحف القائمة وحظر إنشاء صحف جديدة إلا بعد الحصول على رخصة من الاتحاد القومي بل قامت بالسيطرة على الصحفيين أنفسهم من خلال المادة الثانية من قانون تنظيم الصحافة التي حظرت العمل بالصحافة إلا لمن يحصل على ترخيص بذلك من الاتحاد القومي. ووفقاً لنص المادة ١١ من قانون تنظيم الصحافة فإن الصحفي الذي يمارس العمل الصحفي بدون الحصول على رخصة من الاتحاد القومي (الاشتراكي) يمكن أن يتعرض لعقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. كما أن إعطاء التنظيم السياسي سلطة منح رخص للصحفيين يجعل السلطة التنفيذية خارجة عن رقابة القضاء الإداري.

وعلى الرغم من تكبيل الصحافة بكل هذه القيود فقد جاء الميثاق يقول عنها: "أن ملكية الشعب للصحافة، التي تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذي أكد لها في نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الإدارية للحكم، قد انتزعت للشعب أقوى الضمانات لقدرة على النقد". إن الصحافة في ظل قانون التنظيم وتعيين مجالس إدارة المؤسسات الصحفية بقرارات من رئيس الاتحاد القومي ثم رئيس الاتحاد الاشتراكي،

الذي هو رئيس الجمهورية في نفس الوقت، قد أصبحت أداة طيعة في يد السلطة وخاضعة لسياساتها.

الاعتداء على استقلال القضاء وحصانته:

اتخذ عبد الناصر إجراءات استبدادية أحدثت صدعاً في استقلال القضاء وحصانته أهمها حل مجلس إدارة نادي القضاة عامي ١٩٦٣، ١٩٦٩ وإلغاء مجلس القضاء الأعلى ومذبحة القضاء عام ١٩٦٩.

١- حل مجلس إدارة نادي القضاة عامي ١٩٦٣، ١٩٦٩:

على الرغم من أن نادي القضاة لا يشكل جزءاً من السلطة القضائية فإن استقلاله يعد أحد الضمانات الاجتماعية والنفسية لاستقلال القضاء. وقد شهد الحادي عشر من فبراير سنة ١٩٣٩ نشأة نادي القضاة. وطبقاً لنظامه الأساسي فإن الغرض من النادي توثيق رابطة الإخاء والتضامن بين جميع رجال القضاء ورعاية مصالحهم وتسهيل سبل الاجتماع والتعارف بينهم وإنشاء صندوق للتعاون والادخار لصالح الأعضاء ومساعدة أسر من يفقدهم النادي من أعضائه العاملين. وانطلاقاً من رسالة النادي فقد اعترض مجلس إدارته برياسة المستشار ممتاز نصار في أوائل عام ١٩٦٣ على مشروع القانون الذي شرع في إعداده وزير العدل آنذاك والذي كان يتوخى زيادة سيطرة وزارة العدل على هيئات القضاء بدرجة تحد من استقلالها. وأرسل مجلس إدارة النادي بقرارات احتجاج إلى رئيس الجمهورية على ما اعتزمه وزير العدل، مما أثار ثأرته. ووجد عوناً في رئيس الجمهورية الذي أصدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٣ في ١٢ أغسطس ١٩٦٣ الذي تم بموجبه حل مجلس الإدارة المنتخب لنادي القضاة. ثم ألغى قانون الحل تلقائياً بصدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الخاصة والجمعيات. وفي عام ١٩٦٩ أبدى نادي القضاة برياسة المستشار ممتاز نصار معارضته للسلطة السياسية وتجلي هذا الرفض بخاصة في رفضه انضمام القضاة إلى الاتحاد الاشتراكي وفصل النيابة العامة عن السلطة القضائية. ولمواجهة هذا الموقف صدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ في ٣١ أغسطس ١٩٦٩ بحل مجلس إدارة النادي وتعيين مجلس آخر من رئيس

وأعضاء بحكم مناصبهم. لقد كان قانون الحل استبداداً من السلطة إذ لم يكن له أي أساس من الشرعية أو سند من القانون، وذلك ما أكدته محكمة النقض في حكمها الصادر في ٢٩ ديسمبر ١٩٧٧.

٢- إلغاء مجلس القضاء الأعلى:

كانت نشأة مجلس القضاء الأعلى بموجب القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الخاص باستقلال القضاء ثم توالى القوانين بشأن استقلال القضاء وكان آخرها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الصادر في يوليو ١٩٦٥. وعلى الرغم من هزيمة يونيو ١٩٦٧، التي كان من المتوقع أن تحد من دكتاتورية عبد الناصر، فقد جاء القرار الجمهوري بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ٣١ أغسطس ١٩٦٩ ليلغي وجود مجلس القضاء الأعلى ويستبدل به ما سمي بالمجلس الأعلى للهيئات القضائية. ويقول المستشار يحيى الرفاعي إن هذا القرار قد صدر جزاء للقضاة لرفضهم الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي محافظة منهم على حيدهم ولأنه استهدف الإطاحة باستقلال القضاء وتنظيم الاعتداء عليه وإخضاع شؤون القضاء لسيطرة السلطة السياسية وشهواتها واغتصاب سلطة التشريع في مسائل تتصل - على ما جرى به قضاء النقض - بحقوق القضاة وحصاناتهم واستقلال القضاء مما لا يجوز تنظيمه بقرار بقانون.

٣- مذبحة القضاء: (مثال دكتاتورية ما بعد النكسة)

بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ أتيحت فرصة تاريخية لعبد الناصر لكي يحقق الديمقراطية، ولكنه لم يفتن تلك الفرصة لأن إقامة النظام الديمقراطي يقتضي بالضرورة أن يقدم الحاكم تنازلات للشعب لم يكن عبد الناصر مستعداً لها، بل زاد عبد الناصر من سلطاته حيث جمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة وأمانة الاتحاد الاشتراكي، كما استرد سيطرته على القوات المسلحة.

أما مذبحة القضاء فهي تعبير أطلق على عملية فصل ١٨٩ من رجال القضاء من بينهم رئيس محكمة النقض و ١٥ مستشاراً بها وأعضاء مجلس إدارة نادي القضاة. وجرى ذلك تحت ستار إعادة تشكيل الهيئات القضائية وفقاً للقرار الجمهوري رقم

٨٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ٣١ أغسطس ١٩٦٩^(١). وقد نص في مادته الأولى على أن يعاد تشكيل الهيئات القضائية المنظمة بالقوانين رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ورقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥. خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون. وقد أغفل قانون التشكيل القضاة سالف الذكر، واعتبر من لم تشملهم قرارات إعادة تشكيل الهيئات القضائية محالين إلى المعاش بحكم القانون وتسوي معاشاتهم أو مكافأهم على أساس آخر مرتب.

وقد بدأت المشكلة عندما سعت السلطة السياسية إلى تحويل القضاء المصري من سلطة مستقلة إلى جهاز تابع للاتحاد الاشتراكي العربي وجر القضاء إلى مهاوي السياسة. فقد رفض عدد كبير من القضاة فكرة العضوية في الاتحاد الاشتراكي حيث رأوا أنها ستحطم قداسة القضاء ومقتضيات هيئة القضاء وسيادة القانون في المجتمع. وبسبب ذلك تولد إحساس بأن هناك جفوة بين الثورة ومفاهيمها وعدد من رجال القضاء، عبرت عنه تسع مقالات نشرت في جريدة الجمهورية ابتداء من ١٨ مارس ١٩٦٧، وكانت موقعة باسم علي صبري، الأمين العام للاتحاد الاشتراكي في ذلك الوقت. وقد تناول فيها وجهة النظر التي تطالب بضرورة ربط القضاء بالتنظيم السياسي. وكانت تلك المقالات دعوة صريحة لكسي ينضم القضاة إلى الاتحاد الاشتراكي من أجل أن يكونوا أكثر تفاعلاً مع المجتمع.

نسبت جريدة الأخبار حديثاً إلى محمد أبو نصير، عضو الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي، جاء فيه أنه يرى استقلال النيابة وتمتعها بالحصانات وتبعيتها لرئيس الجمهورية أو أن تكون النيابة تابعة للاتحاد الاشتراكي. وعلى الرغم من تنصل محمد أبو نصير من هذا الحديث وإصراره على عدم إدلائه به فإن ذلك لم يمنع رجال القضاء من اتخاذ موقف مهيمظنة أن أبا نصير يعد مشروعاً في الخفاء يهدف إلى فصل النيابة وجعلها تابعة للاتحاد الاشتراكي. ثم تغيرت الوزارة وأصبح محمد أبو نصير وزيراً للعدل. وكان محمد أبو نصير يرفض نظرية الفصل بين السلطات، بل إنه وصف القضاء أمام مجلس الأمة بأنه مرفق مما أدى إلى استياء رجال القضاء الذين يرون أن

(١) عبد الله إمام، ملهجة القضاء. القاهرة: مكتبة مدبولي، دت، ص ص ١٥-١٦.

القضاء سلطة مستقلة وليس مرفقاً. وكان رأي أعضاء مجلس نادي القضاة، الذي أقره بعد مناقشات مستفيضة، أنه لا بد من الإبقاء على مبدأ الفصل بين السلطات بل ودعمه لأنه سبيل الديمقراطية الوحيد.. وأن نظرية الفصل بين السلطات لم تسقط.. بل مازالت قائمة. وينطلق هذا الرأي من ضرورة الإبقاء والحفاظ على القضاء "كسلطة". وقد أجرى المستشار ممتاز نصار دراسة طويلة عبرت عن هذا الرأي.

كان جمال عبد الناصر ضد مبدأ الفصل بين السلطات. وقد أبدى وجهة نظره في هذا الشأن حين قال: "أنا اعتبر أن عملية فصل السلطات خدعة كبرى ليه.. لأن الحقيقة مفيش حاجة اسمها فصل السلطات لأن اللي عنده الأغلبية في البرلمان هو اللي يباعد السلطة التنفيذية.. والتشريعية". ثم استطرد قائلاً: "إذن القيادة السياسية اللي عندها الأغلبية يبقى في إيدها حاجتين.. السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وإذا أصبح في إيدها السلطة التشريعية بالتالي أصبح في إيدها السلطة القضائية لأن السلطة القضائية خاضعة للسلطة التشريعية مهما قالوا إنها مستقلة". ويذكر سامي شرف في شهادته عن مذبح القضاء أن فكرة تشكيل التنظيم الطليعي السري في الهيئات القضائية بدأت بأمر من جمال عبد الناصر، وأن تشكيل التنظيم بدأ بالسيد محمد أبو نصير كمستول عن التنظيم وكان يتصل في هذا الشأن بالسيد شعراوي جمعة باعتباره أميناً للتنظيم الطليعي وأحياناً كان يتصل بسامي شرف فيما يرى عرضه على جمال عبد الناصر. وكانت مهمة التنظيم الطليعي السري القضائي الحصول على معلومات عن مواقف رجال القضاء والترشيح للمناصب الوزارية في وزارة العدل أو الاعتراض على بعض الأسماء، كذلك إعطاء صورة عما يجري في الهيئات القضائية. ولا ريب في أن هذا التنظيم السري قد شق طريقه إلى صفوف رجال القضاء، وأن عدداً من القضاة والمستشارين كانوا أعضاء في هذه التنظيم.

اجتمعت الجمعية العمومية لنادي القضاة في ٢٨ مارس ١٩٦٨ وأصدرت في نفس اليوم بياناً. ويقول المستشار ممتاز نصار: "وقد شجع النادي في إصدار هذا البيان أن بعض مراكز القوى وقتها تفاضت عن البحث فيما يخص البلاد من آثار النكبة الكبرى، وراحوا يملأون أعمدة الصحف بمقالات عن القضاء ووجوب خضوعه

للمراقبة الشعبية وانتمائه للتنظيمات السياسية^(١). ومما جاء في البيان أن "صلابة الجبهة الداخلية تقتضي إزالة كافة المعوقات التي اصطبتها أوضاع ما قبل النكسة أمام حرية المواطنين، ومن هنا وجب تأمين الحرية الفردية لكل مواطن، في الرأي والكلمة، والاجتماع، وفي النقد والحوار، والاقتراح والإحساس بالمسؤولية والقدرة على التعبير الحر، ولا يكون ذلك إلا بتأكيد مبدأ الشرعية الذي يعني في الدرجة الأولى كفالة الحريات لكافة المواطنين وسيادة القانون على الحكام والمحكومين على سواء". ورفض البيان منح "سلطة الحكم إلى غير القضاة المتخصصين المتفرغين"، كما تضمن البيان ضرورة بقاء النيابة كجزء لا يتجزأ من السلطة القضائية. وأرسل القضاة بيانهم إلى جميع الصحف إلا أنه منع من النشر. وعلى الرغم من ذلك فقد صدر البيان في كتيب صغير وزع في الداخل والخارج على نطاق واسع. ثم حان موعد انتخابات نادي القضاة في ٢١ مارس ١٩٦٩. ويقول المستشار ممتاز نصار إن المعركة الانتخابية دارت بين قائمتين: قائمة أعدت باسم الحكومة وقائمة أعدها هو مع المؤمنين بمبادئ بيان ٢٨ مارس. وفازت القائمة التي يتزعمها المستشار ممتاز نصار. واعتبرت نتيجة الانتخابات انتصاراً كبيراً على الحكومة.

ويذكر سيد مرعي أن بداية الأزمة نشأت عندما نوقشت في مجلس الوزراء تقارير فحواها أن بعض القضاة يوجهون انتقادات أساسية لنظام الحكم ولجمال عبد الناصر شخصياً داخل نادي القضاة. وطلب عبد الناصر من محمد أبو نصير وزير العدل أن يبحث ذلك وأن يوافي مجلس الوزراء في اجتماعه التالي بتقرير عن هذا الموضوع. وفي الاجتماع التالي تلا أبو نصير تقريراً أشار فيه إلى وجود نشاط معاد لنظام الحكم يجري في نادي القضاة، وأنه أخفق في التفاهم مع مترجمي هذا النشاط، وانتهى تقريره بطلب فصلهم من القضاء بالإضافة إلى حل مجلس إدارة نادي القضاة. وقد أيد شعراوي جمعة، وزير الداخلية حينذاك، المعلومات التي وردت في بيان وزير العدل مخدراً من استمرار هذا الاتجاه يهدد بمواقب جسيمة، وزاعماً أن أولئك القضاة يحاولون إشاعة روح التدمير في السلك القضائي كله ضد نظام الحكم وضد جمال عبد

(١) ممتاز نصار، معركة العدالة. القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٤، ص ٥٩.

الناصر وضد القوانين الاشتراكية. وعقب عبد الناصر بأنه لابد من إجراءات سريعة لنقل هؤلاء القضاة إلى وظائف أخرى خارج السلك القضائي. ويقول سيد مرعي إنه كان واضحاً أن عبد الناصر يصدق تماماً بيانات محمد أبو نصير وشعراوي جمعة. وأنه قرر فعلاً اتخاذ إجراء عنيف ضد هؤلاء القضاة. ويروي أيضاً أن جمال عبد الناصر كلف محمد حسنين هيكل بالتعرف على وجهة نظره. وقد عبر سيد مرعي عن رأيه بقوله "أنا استمعت لوجهة نظر محمد أبو نصير أمس.. ولكنني أعرف أيضاً وجهة النظر الأخرى ضده وأرى أنها أكثر إقناعاً.. ومبدأ فصل القضاة الذي طرحه محمد أبو نصير أمس هو مبدأ خطير أرجو ألا يتم الانسياق إليه بتأثير البيانات الخاطئة التي قدمها وزير العدل وأيده فيها وزير الداخلية"^(١). وقد أبلغ هيكل جمال عبد الناصر وجهة نظر سيد مرعي كاملة، ولكن عبد الناصر أصر على تنفيذ "المذبحة".

وفي ٣١ أغسطس ١٩٦٩ أصدر عبد الناصر عدداً من القوانين منها القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الذي ينص على إعادة تشكيل الهيئات القضائية. وقد حلت بموجبه جميع الهيئات القضائية وأعيد تشكيلها من جديد دون أن تشمل ١٨٩ من رجال القضاء ثم عزلهم، لأنهم رأوا غير ما رأى الزعيم الذي يقول بالنص: "وأنا الحقيقة رأيي أن القضاة يجب أن يشتركوا في العمل القومي.. لأنه لو عملنا حزبين، الحقيقة كان القضاء يبقى ملهمش دعوة، ولا يدخلوش في العملية، لكن الحقيقة طالمنا وأنا ما بقولش الاتحاد الاشتراكي حزب، لأنه لا يمثل الحقيقة طبقة أو فئة أو مصلحة، وهو تحالف قوى الشعب كلها، فإذا الحقيقة القضاء يجب أن يكون موجود".

ومن المؤكد أن قرارات فصل رجال القضاء كانت انتهاكاً لمبدأ حصانة القضاء ضد العزل واعتداء على مبدأ استقلال القضاء، وهو ما تأكد في الحكم الذي أصدرته محكمة النقض في ٢١ ديسمبر ١٩٧٢، الذي انتهى إلى أن "القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات التعيين أو النقل محالين إلى المعاش بحكم القانون يكون غير قائم على أساس من الشرعية ومشوباً بغيث جسيم يجعله عديم الأثر". واستناداً إلى هذا الحكم كان من حق القضاة الذين

(١) سيد مرعي، أوراق سياسية، ج٣، القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٩، ص ص ٦٠١-٦٠٣.

أحيلوا إلى المعاش أو نقلوا إلى وظائف أخرى أن يعودوا إلى القضاء بأحكام مماثلة. وقد أصدر أنور السادات قانوناً بجواز إعادة رجال القضاء الذين خرجوا سنة ١٩٦٩، وهو ما يعني أنه سيعود البعض ولا يعود البعض الآخر. وشكلت لجنة لبحث تنفيذ القانون بإعادة بعض رجال القضاء، وقسمت اللجنة القضاة إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول أعيد إلى القضاء والقسم الثاني أحيل إلى وظائف أخرى والقسم الثالث لم يتم إعادته، ومنه المستشار ممتاز نصار. وبعد ذلك صدر قانون من مجلس الشعب ينص على إعادة جميع القضاة.

والآن يحق لنا أن نطرح هذا السؤال: هل كان هدف إقامة حياة ديمقراطية سليمة مما يتفق مع شخصية عبد الناصر؟ كان عبد الناصر عاشقاً للسلطة، ولوعاً بمجازاة القوة والمحافظة عليها والقتال في سبيلها. لذلك أقام بنية نظام سياسي ديكتاتوري لا يسمح بالمشاركة الشعبية ويتيح له الانفراد بالقرار وتوجيه وعي المواطن. لقد عصف عبد الناصر بالحرريات المدنية والسياسية للشعب وأحدث صدمة في استقلال القضاء، ولم يكن في نيته أن يقيم الحياة الديمقراطية السليمة على الرغم من خطبه وتصريحاته لأنه لم يكن مستعداً لتقديم تنازلات للشعب بدعوى حماية الثورة من أعدائها^(١).

(١) يذكر خالد محمد خالد في مذكراته قصتي مع الحياة، ص ٤١٦ أنه أكد لعبد الناصر في بداية عام ١٩٥٦ أن الديمقراطية وحلها هي القادرة على حماية الثورة فرد عبد الناصر: "نحن مستعجلون على إيه.. إنا قاعدين في الحكم عشرين سنة. ولما الثورة تثبت أقدامها وتنتهي من أعدائها نعم الديمقراطية".

١٥٠٠ / ١٩٧٧
١٥٠٠ / ١٩٧٧
١٥٠٠ / ١٩٧٧
١٥٠٠ / ١٩٧٧

عنوان الكتاب : عبد الناصر و أزمة الديمقراطية

المؤلف : الدكتور عاطف السيد

رقم الإيداع : ٢٠٠١ / ١٥١٧٧

سنة النشر : ٢٠٠٢

طبعة : فلمنج للطباعة

٩ شارع أبسطوليدس - فلمنج

الإسكندرية - ج.م.ع

تليفون : ٥٧٤٣٥٣١ (٠٣)

هذا الكتاب

يتناول دور جمال عبد الناصر في أزمة الديمقراطية في الفترة من ١٩٥٢ . ١٩٧٠ ويبدأ بدراسة التنشئة الاجتماعية والثقافية لجمال عبد الناصر مركزاً على أبرز المؤثرات في حياته قبل الثورة ومحددات أبعاد شخصيته وأهمها عشقه للسلطة وولعه بحيازة القوة والمحافظة عليها وأعتقاده في تميزه وتفرد ، ثم يتتبع مسيرة الديمقراطية السياسية قبل ثورة يوليو ، ثم قيام الثورة وبداية انحرافها مع عرض وتحليل خطط عبد الناصر للأفراد بالسلطة ، كذلك يستعرض الكتاب ويحلل دور التنظيم السياسى الواحد والدساتير المؤقتة في تحقيق الزعامة المطلقة لجمال عبد الناصر وتأثيرها في حركة الديمقراطية ، حيث أتاحت له اتخاذ قرارات فردية استراتيجية كان لمعظمها آثار مدمرة على حاضر مصر ومستقبلها مثل قرار التدخل العسكرى فى اليمن وقرارات مايو ١٩٦٧ ،

ثم يجيب الكتاب بالتفصيل عن هذا السؤال : هل أح عبد الناصر قيم الحرية أم أنه صادر الحريات والممتلكات ، لقمة العيش وملأ المعتقلات والسجون بآلاف المواطنين وقوى السياسية وتحكم فى الصحافة وأعتدى على استقلال

Bibliotheca Alexandrina



0374077



د . عاطف السيد

